


KÖPRÜLÜ KÜT
598
M. Asım Bey

شرح الاربعين النووية للامام ابن حجر



هذا كتاب شرح القطر للشيخ العالم الفاكهي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرافع لمن انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نخاه وقصده بسحايب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله لمن افتقر لجوده واحسانه الفاعل ما يشاء فلا ضد له في فعله ولا مماثل له في شانه والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالايات والمعجزات الجمة ونصبه لتميز احوال العباد وبيان احكامهم من الحل والحرمة ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة وعطف على الانام بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمة وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر امثالها مما اشتمل جوده وما اعد فحصل لامته تسهيل الفوايد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة الابدية والامن من العذاب والعقوبة صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى صلوة وسلاما دائمين عدد حبات الارض وقطر الندا

اما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمة الله عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها ممزجا بكلماتها مع الاتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحض على جلة فوائدها وسميته مجيب الندا الى شرح قطر الندا وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه اتضرع واتوسل ان ينتفع به طالبه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وان يبلغني حسن الامل ويوفقني للقول والعمل انه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مامول الا خيره

مقدمة اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور ولا حقيقته بحده او رسمه ليكون على بصيرة في طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء

وان

وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه الكريم واقتداء بالكتاب العظيم وعملا بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي قطع الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيها وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا قول اي مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في دلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما له عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول لصدقه على المركب ولانفراد المفرد لصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هي ذوات حروفه الثلثة التي هي ز ي د وكل منها لا يدل على معنى

وليست اجزاؤه الزاي والياء والدال خلافا لما في الشرح بل هذه اسماء مسمياتها وهي مسمياتها لا تدل
على معنى انما يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح
العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد
وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقلا لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة
وياء النسبة وتاء التأنيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المص
كغيره لعله لما جنح اليه الرضي من ان ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة
الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجي واسقط ايضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل
للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ
دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق على
وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به
هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها
جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه
اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب واللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي هي
من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي هي للوحدة والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف
التنبيه على ان الاعلام الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع
فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا انه كلمة وهي بالاستقراء والقسمة العقلية ثلثة اسم وفعل وحرف
لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب ولم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل
على معنى بنفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم
والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان
وفرس ومن جعلها اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين
الى الخل والعسل والماء وعلامة الاول صدق اسم المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر
الفرق

قوله السكنجبين بكسر السين المهملة وفتح الجيم معرب سركه انگبين بالفارسية وهو خل وعسل وماء

٢

الفرق بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر الحرف
لعدمهما فيه وللكلم الاقسام الثلثة علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه واثر
التمييز بالعلامة على التمييز بالحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ
لا تنعكس تسهيلا على المبتدئ فقال فاما الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة وضعا فيعرف اي يتميز عن قسيميه بأل المعرفة من اوله كالرجل
اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال الموصولة او الزائدة
واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده ما يمكن
دخول أل عليه كما مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام
ويجوز ان يراد بأل ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم
ايضا وذلك لموافقتها ال المعرفة صورة وحكما ويحمل دخول ال الموصولة على المضارع
على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر الاطلاق
هنا وفي الشذور ولكن الاول هو المقتضي لكلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بأل اولى
من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام
وتعبير غيره باداة التعريف احسن من تعبيره بأل لشموله لأل واللام على قول من يراها
وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر
امصيام في امسفر ويعرف ايضا بالتنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا
لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها التمكين
وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته
بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك كرجل ورجال الثاني
تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان المراد به غير معين
وهو بعض قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا

قوله الاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد صدق المحدود
والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود

في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء سمي بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض وهو اللاحق
لإذ وكلٍ وبعضٍ وايٍّ عوضاً عن مضافاتها اذا حذفت نحو وانتم حينئذ تنظرون
وكلٌّ في فلك يسبحون وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض واياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى وللجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت ياؤه كجوارٍ وغواشٍ فالتنوين
فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو
الحرف الذي تعزى له القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز
لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل
نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمص في الاوضح فلا يرد على ما
هنا وقد انهى ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها • فان تقسيمها من خير ما حرزا •
مكن وعوض وقابل والمنكر زد • رنم واحك اضطر غال وما همزا •

ويعرف ايضا بالحديث عنه اي بالاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة
كتاء ضربت بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وكمن وضرب
من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبر عن الاول
بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد انها في هذا
التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفة وضرب زيد
كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد
الى القول المسند ما لمعناه ليخرج ما اسند اليه ما للفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خبر
الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمأول وهو اي الاسم بعد التركيب
ضربان احدهما معرب وهو الاصل في الاسماء اي الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا
وكذا

وكذا امكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه
لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب
فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير
والتحسين يقال اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد
وجارية عروبة اي حسناء واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل
في اخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذور وعلى القول بانه معنوي تغيير
اواخر الكلم او ما نزل منزلته باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من
المتأخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله وهو ما اي الذي او شيء يتغير صفة اخره
لفظا او تقديرا بسبب العوامل المختلفة المقتضية رفعا او نصبا او جرا الداخلة عليه
لفظا او تقديرا وذلك كزيد وموسى فقوله ما تغير كالجنس للمعرب ويدخل فيه التغير الكائن
في الاوائل والاوساط وخرج بقوله آخره تغير الاوائل والاوساط والمراد بالاخر ما كان
آخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقولنا لفظا او تقديرا اشارة الى ان المعرب
نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي
ومنه نحو القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمي
وكذا الاسماء الستة والجمع المصحح المذكر والمثنى رفعا اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابو الحسن
ومسلموا القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله
بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية
والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل
الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا ام تاخر كزيدا ضربت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في نحو بكم درهم اشتريت اذ التقدير
بكم من درهم اشتريت ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة

من اسم او فعل او حرف والاصل فيه اي العامل ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر عاملان اثنين
في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالف المعمولات
في النوع فان كانت من نوع واحد فلشبهه العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه زائد
على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع **والثاني مبني وهو ما كان بخلافه**
المعرب اي ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولى
لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالضحك والقعود
وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا
على القول بانه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من حركة او حرف او سكون
او حذف وليس حكاية او نقلا او اتباعا او تخلصا من سكونين وعلى القول بانه معنوي
لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المص في شرح الشذور وظاهر
عبارة المتن يقتضيه وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع او المعنى
او الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضيه الاعراب استصحب لانه الاصل في الاسم وانما لم يعرب
الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم لمشابهته لعدم المقتضي للاعراب اذ لا تعتوره المعاني
حتى يعرب لبيان ما اريد منها **تنبيه** اختلف في الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه
الاهمالي فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة
لعدم مقتضي الاعراب ولعدم سبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة **واعلم** ان المبني على اربعة
اقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم ما كان مبنيا
على الحركات جريا على العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته في البناء
وخص الكسر بالتقدم لانه الاصل في تحريك البناء واليه اشار رحمه الله الاول في قوله **كهؤلاء في لزوم
الكسر** في الاحوال الثلثة وهو من اسماء الاشارة والهاء للتنبيه وكلها مبنية الا ذين وتين
على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معاني الحروف وان لم يوضع لها حرف يؤدى به كما وضع
للتمني

قوله تنبيه اقول هو في اللغة مصدر نبهته على الشيء اذا
اوقفته عليه ونبهته من نومه اي ايقظته وفي الاصطلاح
الاشارة الى شيء غفل عنه المخاطب وقيل ما يشير اليه المذكور قبله
بطريق الاجمال وقيل ما لو وجد دون النظر الى الابحاث
السابقة يعلم الابحاث الاتية وانما يستعمل فيما يتعلق به
حصب من العلم سابقا او كان في حكمه دخل كما في البديهي
وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي
وما تعلق به علم سابق وهو خبر مبتدا محذوف وقيل
لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسالتين
ذكره بعض حواشي الكشاف ان اعلم
فيه من المتكلم لتفهيم بطريق التجريد كانه جرد من نفسه
شخصا وخاطبه ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر
واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها
للسامع ليصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويعثر
عليه بكليته ولا يضيع الكلام ومعناه جود
التنبيه فاذا اراد الاعتناء يؤخرون ويضمنون اليه
الفاء ... اذا تقرر هذا
وجب عليك ... فاعلم ذلك لتكون عالما انك او فعل
والعلم ... ادراك الكل او الكل والمعرفة للجزئي والبسيط ... حجوكنه

للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد
مع ذلك ما قد دل على معنى في نفس غيره كان مشابها بالحرف في ذلك اذ الدلالة على معنى في غيره
انما هي من شان الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك واتى
بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله **وكذلك حذام وامس في لغة الحجاز** للاشارة
الى ان المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقدم الكلام عليه ومختلف فيه
كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله علما لمؤنث تشبيها
بنحو نزال في التعريف والتانيث والوزن كوبار اسم قبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب
اسم لفرس وشجاج بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وأكثر بني تميم يوافقونهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا
ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتانيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر لان العدل
الى العدل انما ... اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه للتكلف لغيره وقد جمع
الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار
فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب الثانية واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا
اذا اريد به يوم معين ولم يضف ولم يعرف بأل ولم ينكر ولم يصغر وعلة بنائه
عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة
لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف
مطلقا للعلمية والعدل عن الالف واللام واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها
فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به
معين ظرفا فمبني اجماعا كذا في الاوضح واشار الى القسم الثاني بقوله **وكاحد عشر واخواته**

من ثلثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيثها في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها في
لزوم الفتح في الاحوال الثلثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره
الى الثاني واما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف اي الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشر
ثم حذف الواو وقصد المزج الاسمين وجعلها اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مر
وكان فتحة قصدا للتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو الرجل والمرأة
لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كخمسة وماية بخلاف الرجل والمرأة واما اثنا عشر
واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكان الاعراب ثابتا
مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك المص استثناءه احالة على ما سيأتي من انه يعرب
اعراب المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف واشار الى القسم الثالث بقوله وكقبل وبعد
واخواتها كالجهات الست وحسب واول ودون في لزوم الضم بشرط اذا حذف
لفظ المضاف اليه ونوى معناه دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
في قراءة السبعة اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا
لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوى ثبوت لفظه
كقوله • ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فما عطفت مولى عليه العواطف • او حذف
ولم ينو شيء كقوله • فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات • فانها
في هذه الاحوال الثلثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن
لكن يترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال يعارضه
في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكن
وانما اعربا في الاحوال الثلثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا
عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف
مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب

في الاستغناء

في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا لها باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال
الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها
ومثلها في جميع ما ذكر اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها
بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا تنبيه الحق بهذه الظروف في البناء والاعراب
لفظة غير بعد لا او ليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها فاضمر
اسم ليس فيها وحذف ما اضيفت اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام
وتقييد المص في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا
الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية
بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها على كلام العرب كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب
في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا
انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن •
عمل اسلفت لا غير تسأل • فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور
لا يعتد به واشار الى القسم الرابع وكمن وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلثة والفرق
في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة ولا في كم بين
ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف
في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة
وبنيت كم في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تأخر السكون يوهم انه
خلاف الاصل اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله وهو اصل البناء لخفته وثقل البناء
واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنها الا لسبب كالتقاء الساكنين
في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدأ بها
اي بقينا

كلام الابتداء او كونها لها اصلا في التمكن كاول وشبهها بالمعرب كضرب فهو مشابه للمضارع
في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن اجراءات الاصل في البناء السكون دخل في الكلم
الثلث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا
في الكلم الثلث كسوف وقام واين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم
لخفتها دون الفعل لثقله **واما الفعل** وهو ما يدل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة
الثلثة وضعا **فثلثة اقسام** عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش
باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم
المص في المغنى وقواه وانما كانت الافعال ثلثة لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو
الحدث اما متقدم عن زمان الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال
والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا
وما بين ذلك وقول زهير واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي **ماض**
وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى ويسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه
وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل فيه اذ هو متفق على بنائه ولان علامته موجودة وقدمها
على المضارع لانها قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح
وقدم المضارع لانه لما شابه الاسم قوى وشرف واخر الماضي لتاخره في الوجود لانه مسبوق بالحال
والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر **ويعرف** اي يتميز عن قسيميه **بتاء التانيث الساكنة**
الدالة على تانيث فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا الا افعل التعجب وحبذا في المدح
وافعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح ذلك في كونها افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء
ولم يعكس لئلا يفضى نقل الحركة الى نقل الفعل والمراد بها الساكنة اصالة فلا يضر تحركها
لعارض كان يلاقيها ساكن فتحرك بالكسر نحو قوله تعالى قالت امراة العزيز او بالضم نحو قالت

اخرج

قسيم الشيء ما كان مقابلا للشيء ومندرجا معه تحت شيء اخر
كالاسم فانه يقابل الفعل ويندرجان تحت الكلمة
التي هي اعم منها لعزمى

اخرج عليهن ولهذا قال المرادى ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها
وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كفاطمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها
في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الطلاقة
لعدم دلالتها على تانيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمص وان اطلق التانيث
فالمراد تانيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان
حكمه فقال **وبناؤه على الفتح** لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا
ولا يزيد على ذلك وبنى على الحركة لمشابهة المضارع في الجر والاسم لوقوعه موقعه وخص بالفتحة
طلبا للخفة **الا اذا كان مع واو الجماعة فيختم** اخره **كضربوا** للمناسبة واما
نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروف **او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن**
اخره تسكين بناء **كضربت** بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو
ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه
وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم
عارضان اوجبهما ما مر وعليه المص في الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان
الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء
ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر ذلك فليتامل **ومنه** اي من الماضي **نعم وبئس**
لقبولهما التاء المذكورة ففي الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا
واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة **وكذا عسى وليس** لقبولهما التاء
المذكورة نحو عست هند ان تزورنا وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر
الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه

ثم حرف عطف دروا او زرنه تاء تانيث داخل او لورد
بتكلم نيا عرابيدى ولقد امر على اللئيم يسبني
مضيت ثمت قلت لا يعنيني

الاربعة بالفعلية انما هو في القول الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول
حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير واجيب بان دخول
حرف الجر محذوف اي بمقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيها بئس العير وسيأتي في باب افعال المدح
على اعراب مرفوعيهما على القول وقيل ان عسى وليس حرفان فان الاول حرف ترج كلعل والثاني
حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة
على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول وكونه فعدم دلالتهما على ذلك عارض وبان
توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بوجهها انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف
فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر
للمشابهة بينهما كالمضارع واشار الى القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر
وهو مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل ويعرف اي
يتميز عن قسيميه بدلالة على الطلب اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب
فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك
ولابد مع ذلك قبوله ياء المخاطبة نحو كلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد
كما قبلت والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت
كلمة على الطلب ولم تقبل الياء او النون فهي اسم فعل كنزال او مصدر كضربا او حرف كـ
كلا بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا
او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة
ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو ربي اخي فاكرمني
ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الآخر
ولم يتصل به ضمير تثنية وجمع ومخاطبة مؤنثة كاضرب وانطلق واستخرج
اذ مضارعه يجزم بالسكون الا المعتل وهو ما آخره الف او واو او ياء فعلى حذف

آخره

آخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة كاغز
واخش وارم اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف الواو واخش على
حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها واما نحو قوما مما هو صحيح الآخر
واتصل به ضمير التثنية ونحو قوموا مما اتصل به ضمير الجماعة ونحو قومي مما اتصل به ضمير المؤنثة
المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء
المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة
بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن
واقعدن واعلم ان المص لو قال كما قال في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان احسن
لكن لما ذكر ان للماضي ثلثة احوال اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك ومنه اي من فعل الامر
هلم في لغة بني تميم الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي
يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلممن يا هندات واما اهل الحجاز فهي
عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة ولا يختلف بحسب ما اسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل
قال تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وكذا هات بكسر التاء وتعال
بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة
كهاتي وتعالي فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات
وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول
هاتي وتعالي كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما
اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع وهو ما دل وضعا
على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا وسمي مضارعا من المضارعة
وهي المشابهة لمشابهة الاسم في ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة
تتعاقب على صيغة واحدة فقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة

على الكلام لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كالاسم اشتراكهما
الى الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل من ان العلة في التسمية
مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل
وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل **ويعرف** اي يتميز عن قسيميه **بلم** اي بدخولها
عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يتميز به ايضا حروف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام
ولا الطلبيتين وانما اقتصر المص على لم كابن مالك في الفيته لان لها امتزاجا بالفعل
بتغيير معناه الى المضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي **وافتتاحه** بالرفع على الابتداء كما هو
قضية كلامه في الشرح يكون **بحرف** واحد زائد **من** احرف **نأيت** اي بعدت او انيت اي
ادركت **نحو** قولك **نقوم واقوم ويقوم** زيد **وتقوم** يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف
ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما يأتي
ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها علامة ايضا وهو كلام المص بل قيل ان التميز بها
اولى من التميز بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته بخلاف لم
اقتصر ابن مالك في التسهيل عليها فاشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون
للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه ولو ادعى له وفي الياء ان تكون للغائب المذكر مطلقا والجمع
الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او الغائبتين وبهذا يظهر ان
التعبير بانيت اولى وانسب بالنسبة التصغيرية من التعبير بنأيت والحكم الذي اشرنا
اليه فيما مر قوله **ويضم اوله** اي المضارع اي الحرف المفتتح به **ان** كان **ماضيه رباعيا**
سواء كان كل حروفه اصولا **كيدحرج** اذ ماضيه دحرج او بعضها زائدا كيجيب ويكرم
اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنها افعل **ويفتح** اوله **في غيره**
اي في غير المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا **كيضرب** اذ ماضيه
ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق **ويستخرج** اذ
ماضيهما

ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسي نحو خصّم وقتّل بالتشديد فان اصلهما
اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة منهما ويستثنى من كلا
نحو أَخال فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو اُهريق واُسطيع فان الهمزة فيهما
مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس برباعي وقد يقال بانهما من الشواذ فلا
استثناء او بان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا
ويسكن اخره تسكين بناء على الاصح ان كان **مع نون النسوة** نحو والمطلقات يتربصن
والاوات يعفون وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل في بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي
للاعراب باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء كما مر وحملا
على الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن ولن يتربصن لم يؤثر فيه لفظا والى
ذلك اشار بعضهم ملغزا اجبت [illegible] وما ناصب للفعل او جازم له • وما الحكم للاعراب فيه يشاهد •
ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير جماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع بخلاف
نون الرجال نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوف والنون علامة الرفع
والفعل معها معرب واصله يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو
قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن
يفعون وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية
وكذلك حذف لام الكلمة في نحو قاض وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف
بانه اخر وجي به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله ويرجعن
من دارين مجرى الحقائب فلو عبر بنون الجمع لكان اولى ولصدق عموم قوله فيما بعده
ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** اخره فتحة بناء ان كان **مع نون التوكيد** خفيفة كانت
او ثقيلة **المباشرة** وهي المتصلة به من غير حاجز **لفظا او تقديرا** هذا مذهب الجمهور
وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه

لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء فيجعلونها كالكلمة الواحدة
ومعنى مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما
لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول
ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التاكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف الموكدة فانها قد تكون مباشرة
نحو لينبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما يأتي ويعرب اي المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو
ما اذا عرى عن التنوين نحو يقوم زيد وما اذا لم تباشره نون التاكيد لفظا او تقديرا وان
اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان ام مقدرا فالاول نحو ولا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد
بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس
بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف ولتبلون فعل مضارع بلى يبلى مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور واصله
قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا
ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلث نونات فحذفت
نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون
المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف ايضا
فصار لتبلون على وزن لتفعون فاما ترين اصله قبل التوكيد ترأيين فنقلت حركة الهمزة
الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية
فحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين
ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى الساكنان ياء المخاطبة
والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفعين
والثاني ولا يصدنك اصله قبل التاكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع

ثم

في سورة القصص

ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة
عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما
يأتي على شذوذ وهو كون التاكيد للفعل الخالي عن الطلب وقد تبين بما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة
ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيه ظاهر اذ هو بحذف النون للجازم فما وقع في الاوضح
من انه معرب في الاول والثاني تقديرا كالثالث وهو لتبلون سهو وانما لم يبن فيها على الاصح لانتفاء
تركبه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد والضابط في ذلك ان ما يكون
من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان رفعه بثبوت النون اذا اكد
بالنون بقي على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربان
يا هندان لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المص حالة بنائه على حالة اعرابه
لانه الاصل فيه واما الحرف وهو ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اي يتميز عن قسيميه
بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها ولا شيئا من علامات
الفعل المتقدمة ولا غيرها فح يمتنع كونه واحدا منهما فتعين كونه حرفا اذ لا يخرج
عن ذلك لما دل عليه الاستقراء نحو هل من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية
والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة ح بين
ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص
بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى
على الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت
رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها
اذا رأته تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف العطف

ومعناها الاضراب و الحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليه في نحو مهما تاتنا به من اية
والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف و لا اذ ما بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا
قلت اذ ما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل
بقاء الشيء على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية فان المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح
كما في الاوضح واجيب عما تقدم ان اذ ما قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل
انها كانت للمضي فصارت للاستقبال واستعملت مع ما زائدة استعمال ان فكانت حرفا وفي
الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغير زمانها انسلاخها عن الاسمية
الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع للحال وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه
الى المضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا بل منه ما المصدرية وهي المسبوكة مع (اى المؤولة)
ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم وقيل انها اسم ولما الرابطة اي لوجود
شيء بشيء وهو عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل انها ظرف قال ابن جني هو بمعنى حين
وقال ابن مالك هو بمعنى اذ واذ فيه معنى الشرط واستشكل المص في المغني وعلله بانها
مختصة بالمضي والاضافة الى الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها
اجيبت بما النافية واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهما في ان
ما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية
وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم على لما واذ ما بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية
انما هو على الاصح من القولين فيها وقدم ان الاصح في اذ ما انها حرف وقوله الاصح منظور فيه
بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف الاتفاق
على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا قال في المغني الصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح
الاخفش وابو بكر باسميتها واعلم ان الحرف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بها ويعمل كالاحرف المشبهة بليس

الثالث

الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء
ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن السادس
ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف وجميع الحروف مبنية باجماع لانه لا حظ لها
من الاعراب لانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب
ثم منها ما هو مبني على السكون كقد وهل وما هو على الفتح كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر
وبائه ومنها ما هو مبني على الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون
لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسال عن سبب بنائه لمجيئه على الاصل ثم ان جاء
مبنيا على السكون فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة يسال عنه سؤالان لم عدل
الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسال عنه
سؤال واحد لم بني او على حركة يسال عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت
الحركة كذا والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في القاموس
واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي
ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه
(اى لاختصاص القول بالموضوع بخلاف اللفظ)
ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة لكان اولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط
(اى العقد والنصب)
والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به
وان كان جنسا لما مر مفيد اي دال على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير
السامع منتظرا لشيء اخر لان الفائدة حيث وقعت قيد اللفظ او القول
فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة اي الافرادية اذ هي غير
معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي
المسمى به كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا
ان يراد بمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصر هنا

على ذكر المفيد كما في الاوضح يغني عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام
القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم
لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم المص هنا وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المص في عدم ذكره
من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم وكونه ذكره في قوله
في المغني وغيره بمقصود مستدركا لان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ
والافادة عموما وخصوصا من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد
والافادة بصدقها على الاشارة والصورة التي يتألف منها الكلام في سبعة اسمان وفعل واسم
وفعل واسمان وفعل وثلثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه وهو خبر
ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه اي من الكلام
واقل ائتلافه عند النحاة خبرا كان او انشاء **من اسمين** حقيقة كهذا زيد او حكما
كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية
والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة اسماء بل هو اسمان
فقط كذا قيل فليتامل **او من فعل واسم كقام زيد** ونعم العبد ولا يشترط في جزء
الكلام ان يلفظ بهما معا كما مر بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كاستقم وقد لا يلفظ
بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح
والتأليف وقوع الالف بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر
فكل مؤلف مركب ولا عكس على المعنى اللغوي **فصل** عقده لانواع الاعراب وعلاماته التي تدل عليها
وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا **وانواع الاعراب** الذي هو جنس لها
عند النحاة **اربعة** بالاستقراء **رفع** بحركة او حرف **ونصب** كذلك او حذف وكلاهما اي الرفع والنصب
يوجد **في** المعرب من **اسم وفعل** والرفع فيهما **نحو زيد يقوم** والنصب فيهما اي الاسم والفعل
نحو ان زيدا لن يقوم وجر بحركة او حرف ولا يوجد الا **في اسم** لخفته ولان كل مجرور

مجرعنه

مجرعنه والمجرعنه لا يكون الا اسما **نحو مررت بزيد** فزيد في المعنى مجرعنه بانه ممرور به **وجزم**
بسكون او حذف ولا يوجد الا **في فعل** وذلك **نحو لم يقم** ولم يرم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض
من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلثة اوجه من الاعراب وقيل
انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك لان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان
الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه
وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه
ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر
لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب البصريين من ان
الاعراب ما اختلف به اخر المعرب لا انه اختلاف اخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع
دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق
على ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزامه حمل الاخص على الاعم
ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة عنها اشار الى الاول بقوله
فيرفع اي المرفوع من اسم وفعل **بضمة وينصب** اي المنصوب منها **بفتحة ويجر** اي
المجرور من اسم **بكسرة ويجزم** اي المجزوم من فعل **بحذف حركة** فالضمة علامة الرفع في اربعة
وكذا البواقي وقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون اصل للاعراب
بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنها الا عند تعذرها وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل
ووجه انحصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة
وباب المثنى وباب الجمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف وتاء وباب ما لا ينصرف
او حرف عن حركة وحذفه عن حركة او عن سكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط

(عند دخول الجوازم)
(عند دخول النواصب)

عن سكون وهو الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى
والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث لشرف المذكر ثم بالافعال
لشبهها بالفروع ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة اخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى
ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور ولان ذلك اقرب الى الاصل
وحيث بدأ بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثني بالافعال لكونه مفردا وان لزم منه
الفصل بين ما يعرب بالحرف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله الا الاسماء الستة
وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا
هو الباب الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه وحموها وفوه
وهنوه وذو مال اى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جواز
اتمامه كما سيأتي والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة
والعشرة بالنسبة الى اصحابه عليه السلام رضي الله تعالى عنهم وان اطلقت على غيرها
فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا او غيرها فلهذا انث الضمير وقد تطلق
على اقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح
التصريح بذكره وقيل الفرج خاصة وشرط ذو مال المضاف الى اسم جنس ظاهر وذو المضاف
الى علم نحو يا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب
بذي تسلم ولو قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب
لاخراج ذو الطائية فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجرى مجرى
ذي المعرب كما قال ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة فترفع
بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان
ابانا لفي ضلال مبين وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم
ولاعرابها بهذه الحروف شروط اربعة ان تكون مفردة

فلو ثنيت

فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع وان تكون
مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة
لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله • خالط من سلمى خياشيم وفا •
اى خياشيمها وفاها فلو اضيفت الى الياء اعربت على الاصح
بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء الا ذو وان تكون غير منسوبة اليها
فلو نسب اليها كانت معربة بالحركة نبه عليه ابن الصائغ والهوازي
وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه
الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيها لنطقه
بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم
فان لم تخل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه
منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصا وللت تثليث
فائه قصرا او نقصا واتباعها لميمه فهذه عشر لغات افصحها
فتح فائه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وانما اعربت
بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات
الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره
ابتداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب
بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة
بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل
وهو الحركات وبالاقوى وهو الحروف وخصوا
هذه الاسماء لشبهها بالمثنى والمجموع في ان اخرها

حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى
كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بجعل اعرابها فيها
لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى
والمجموع باستيفاء الحروف الثلثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من
انها معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب
زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على الحرف الواحد ولا نظير
لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا
صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها وهو علامة التثنية والجمع
وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر
للاخر رفعا ونصبا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك
ورجحه بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة
فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن فيه
ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه والافصح استعمال هن مضافا
كغد اي منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت لامه
اعتباطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص
مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى
على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حالة
الاضافة فاعربت بالحركات قال في شرح الشذور وفي كلامه
هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة

وهو

وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فادعيا ان المعرب
بالحروف خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه
بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب
وان حظي من الفضل باوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي
اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بهن بل يجوز بقلة في الاب والاخ والحم ومنه قوله
بابه اقتدى عدي في الكرم • ومن يشابه ابه فما ظلم • وحكى ابو زيد
جاءني اخك والفراء هذا حمك فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الثلا
ثة ايضا القصر وهو لزوم الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر فيها من النقص
كقوله ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وقول بعضهم
مكره اخاك لا بطل وحكى عن الاصمعي انه يقال للمرأة حماه والا المثنى وهو
ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا عنه
كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم
في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله لنحو العمرين
ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير
واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغنى
بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع بالالف نيابة
عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة والا جمع المذكر السالم ينصب
السالم وعطفه على ما قبله قبل انتهاء الكلام على المثنى لجمعهما في حالتي الجر والنصب
لاشتراكهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك ان يكون
مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التانيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين

او صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض
وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع
ح كل من الاسم وتلك الصفة بالواو المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة
كجاء الزيدون العاقلون واشار اليها اشارة كافية بقوله ويجران وينصبان بالياء
المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس
نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع
لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة ومستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة في الكلام وانما
حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء
واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع
والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيفة في الكثير والثقيلة
في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح
الفصول وحركة ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة افراد وفرارا من التقاء
الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك فرقها فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف
لا يكون ما قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون
ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلم من التغيير والاعلال وحركة نون الجمع المزيدة
ايضا لدفع توهم اضافة افراد وهربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في
اللفظ لان ما قبلها في الرفع واو وقبلها ضمة وفي النصب والجر ياء قبلها كسرة فلو ضمت
او كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعرب بالحروف طلبا للتناسب
من حيث انها كالفرع بالنسبة للمفرد لكونها زيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع
بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثني او جمع كان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا
او مهموزا

[illegible]

ويرد الى المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
[illegible] المقصور لانه قد يكون ممدودا ولانه مجهول على الحركة [illegible]

او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح
ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فالالف ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا
عن ياء او مجهولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء والا فواوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثني
من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص
في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثنى والمجموع في الاعراب الفاظ تشابههما
في الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط فالملحق بالمثنى
هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر
او مضمر والشرط في الحاقهما كونهما مع المضمر فيرفعان بالالف وينصبان ويجران
بالياء كالمثنى لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا له
كجاء الزيدان كلاهما فجعلوا اعرابهما في التقفي لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك فيهما اذا اضيفا
الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى
اصلا فلذا لم يحملا عليه فجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الالف كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ
كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط
واليهما اشار بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء اضيفا الى ظاهر ام مضمر
ام لم يضافا فالاول وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة كجاء في اثناعشر واثنتاعشرة وكلامه
يوهم جواز اضافتهما الى الكل المضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة
فلا يقال جاء الرجلان اثناهما ولا المرأتان اثنتاهما وثنتاهما لان في ضمير التثنية
نصا في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة قال

تنبيه لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمى به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق
بالجمع الآتي ما سمى به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب
ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسبعان والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها
من لفظها فمنها اولوا بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو
نحو ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى ونحو ان في ذلك لعبرة لاولي
الالباب وعشرون اسم جمع وليس مفرده عشرة والا جاز اطلاقه على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع
على ثلثة مقادير الواحد ووجب ان يقال العشرون بفتح العين والشين واخواته
وهو من ثلثين الى تسعين بادخال الغاية وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له
لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط
لان العالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة والثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون
جمع اهل ووابلون جمع وابل وهو المطر الشديد لانهما ليسا علمين ولا صفتين والثالث
جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا
الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدو
(اي رفعت الاصوات)
س خطيب فوق اعواد منبر وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او هاء
كقولهم في الجمع سنوات او سنهات وفي الفعل سانيت وسانهت واصل سانيت
سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلثة احرف وبابه وهو كل جمع كان
جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة
وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم

لعدم

العزة بالتخفيف جماعات ناس كه متفرق اوله ... العضة
جمعي عزى وعزون ... بفتح العين وسكون الضاد
بالكسر وفتح الضاد ...
بهتان وكذب ... جمعي عضون ...

لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وابنة لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفاة
لتكسيرها على شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال
في التثنية ابنان ولكن خالف جمع التصحيح تثنية لعلة تصريفية اذ لم يحذف الهمزة والرابع
ما سمى به منه او مما الحق به فمنه عليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين
واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو وشبهه كزيدون علما فهذا وما قبله
من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجرى مجرى غسلين في لزوم
الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان اعجميا
كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والجموع يعرب
بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها مستشكلة ومذهب الخليل وسيبويه
ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهذا
اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات وذهب
الزجاجي الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا منه
بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره ورده الرضي
ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة كالمقصور ومنهم من يلزم
الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد والا اولات بمعنى
ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات ونظيره اولوا في كونه
اسم جمع الا ان اولوا مختص بالعاقل ولم يذكرها مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله
(غير المصنف) (اي مثل اولات)
ما سمى به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف
مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه الثلثة قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات
(اسم بلد بالشام)
واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي وما جمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده
وعدل عن تعبير غيرهم بجمع المؤنث وان كان جاريا على الغالب كما قال الخبيصي الى ما قاله

يعني غسلين غسالة اهل النار وصديدهم
فعلين من الغسل

الغسلين ما انغسل من لحوم اهل النار ودمائهم
الياء والنون زائدتان آخر
القنسرين بكسر القاف والنون المشددة المفتوحة نسبته قنسري در آخر
شام ديار زنده بر شهر حلب ...

المراد من الامام موسى الكاظم من المدرسي
معاصر الامام الاعظم

تبعا لابي حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر
وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالالف والتاء هو المفرد
وهو ما ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذي جمع بهما معناه
الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد
قبل ضم غيره واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن قضاة وابيات
اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال جدي رحمه الله في شرحه على الاجرومية
ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء
اذ المتبادر من ذلك ان تكون الالف والتاء مستجدتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر
ابن مالك على قوله وما بتاء والف قد جمعا والذي جمع بالف وتاء قياسا مطردا
خمسة انواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثني منهما وصفة
مذكر لا يعقل ومصغر واسم جنس مؤنث بالف الا ما استثني منه وتحذف له
التاء فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية ويجمع حرف الجمع فان كان فيه الف
جاز قصره ومده بالاجماع **فينصب بالكسرة** وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا
على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كسنة
ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوفة اللام اذا لم ترد اليه لامه حال الجمع
يكون نصبه بالفتح وفي التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه في الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما
على الاصل وحيث يعلم استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما تخلف النوع عن الاصل في الاعراب
بالحروف لعلة مفقودة في النوع وهي انه ليس في اخره حرف يصلح للاعراب **كخلق الله السموات**
فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري
وابن الحاجب ورجحه في المغني بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به
فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى

موجد للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم **واصطفى البنات** افاد
بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس عليه كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات في جمع سماء
وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي تانيث في كلمة
واحدة **والا ما لا ينصرف** وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده لوجود
علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي في اخر الكتاب واما الجر
فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا
لحذف التنوين لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال ودراك **فيجر بالفتحة**
نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة
فحملت على الاقرب **نحو مررت بافضل منه** وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه **الا مع ال**
او بدلها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام زائدة **نحو مررت بالافضل** وباليزيد ونحو قوله
نبيت بليل ام ارمد اعتادا او لقاء **او مع الاضافة** ولو تقديرا **نحو مررت بافضلكم**
وقوله ابدا ابدا من اول وفي رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه يجر حينئذ
بالكسرة لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف
وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الحركة وظاهر
كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلثة اقوال الصرف مطلقا
بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد ذلك التنوين والتفصيل ان زالت منه
احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول
ال عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحيث علم
ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك
بالعامل او التابع **والا الامثلة الخمسة** سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما
ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها

فان يفعلا كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبين والغائبين
تحت المخاطبين والحسن ان تعد ستة قال المص في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به
الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية للغائبين ويفعلون
بالياء كذلك للغائبين وتفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبين
وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان
والزيدون يفعلون او علامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة
فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت سبعة كما قاله المكودي وكلها خارجة
عن الاصل في جميع الاحوال فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة
بعد اختيها وهما الواو والياء نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث
الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون المتصل به ما تقدم
صحيح الاخر او معتله وان لحقه شي من الحذف والتغيير كما في انت تدعين فلعلة تصريفية
وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان
الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا
نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض
الذي جي بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في شرح الشذور
وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا
لتوالي الامثال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الذكي والا الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره
الف او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة
العلة تغير الشي عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز
عن شي

عن شي اذ لا يعرب من الافعال سواه فيجزم بحذف اخره وهو حذف حرف العلة نيابة
عن السكون لان حرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فتسلط عليها العامل
تسلطه على الحركات نحو زيد لم يغزو ولم يرم ولم يخش بحذف اخرهن والحركات
ادلة عليهن واما قوله الم يأتيك والانباء تنمي فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك
والجزم مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله تعالى انه
من يتقي ويصبر على قراءة قنبل ماول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل
سندع الزبانية تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف
عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح
وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما تمشي على قول ابن السراج من ان هذه
الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي
فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة
كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت
صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرق بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة
وحذف الاخر للفرق نبه عليه المص وغيره فقوله هنا ان الجازم بحذف الاخر لا يناسبه
ما سيأتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب فصل في الاعراب التقديري
وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منها قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته
او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان هنا المضاف
الى ياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله ويقدر جميع الحركات الثلاثة في نحو غلامي

من كل ما اضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا
لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك
ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل
التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها **و** تقدر جميعها ايضا في **نحو الفتى** من كل اسم
معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا **ويسمى**
هذا **مقصورا** لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركات فيه اي منع منها ومثله المدغم
والمحكي بمن واعرابه بالحركات الثلث مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف كموسى فالمقدر فيه
الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني
الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنع فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التعذر والقسم
الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله
والضمة والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء
هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان كان المقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر
في المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه في حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها
ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات او لانه حذف لامه لاجل التنوين كذا قيل
هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه
جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة في نحو زيد يخشى ولن يخشى** من كل فعل
معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثاني منها بقوله **والضمة في نحو زيد يدعو ويقضي**
من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما **وتظهر الفتحة في** المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو والياء **نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو** لخفتها **تنبيه**
قدمنا سابقا ان من يقول بتقدير الحركة في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول
بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والملفق جمع بين دعوى تقدير الحركة

وحذف

وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم
اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف
للياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن
ولتضربن لنبه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع
بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقدير **فصل** في الكلام على الفعل المضارع باعتبار
رفعه ونصبه وجزمه **يرفع الفعل المضارع** اذا لم يتصل به نون التوكيد والاناث وكان
مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم زيد** باجماع من النحاة
واما قول علي رضي الله تعالى عنه محمد تفد نفسك كل نفس فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول
بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم
عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدم
لا يكون علة للوجود ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدم
ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله
محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل
لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد
من اربعة بدأ منها **بلن** لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة
لها على تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتاكيد النفي المستقبل
وفي الانموذج لنفي المستقبل على التابيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد ام لا فيما
اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف
بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله بتابيد النفي بهذه الاية
وشبهها مما قيد فيه بنفيها بغير التابيد ليس على حقيقة في المسئلة ورد ما ذهب اليه
الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل على ان لن لتابيد النفي اعتقاده بطل

قال الفراء واصحابه رفع المضارع بتجرده عن النواصب
والجوازم وقال الكسائي بحروف المضارعة وقال
ثعلب بمضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم
واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين
يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ويفسد
قول الكسائي لان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب
لان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة
ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه
ثم يلزم على مذهب المذهبين ان يكون المضارع
مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد على قول البصريين
ارتفاعه بعد هلا في نحو هلا يقوم زيد لان الاسم
لا يقع بعد حرف التحضيض من شرح الحمصي

خران الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله تعالى من اهل الرؤية واما استفادة التابيد في نحو لن يخلقوا ذبابا
ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل
خلاف للظاهر وهل تاتي لن للدعاء ام لا فيه خلاف اختار في المغني الاول حاكيا فيه وتاتي لن للدعاء
وفاقا لجماعة والحجة عليه في قوله لن تزالوا كذلكم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال لكن صرح في الشرح
وفي الاوضح بخلافه والصحيح انها بسيطة على وضعها الاصلي ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في الضرورة
كقوله ٠ لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ٠ واتبعها بكي المصدرية
لمشاركتها لها في العمل بغير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكي لا تاسوا اذ لا يجوز
ح كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة
وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كي ان تكرمني او اللام نحو جئتك كي لتكرمني
اذ لا يجوز ح جعلها مصدرية اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر
مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها
ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي جاز
الامران اي كونها مصدرية وكونها جارة والثاني ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا
وقد تكون مختصرة من كيف كقوله ٠ كي تجنحون الى سلم وما ثئرت ٠ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ٠
اي كيف تجنحون واتى باذن قبل ان لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء فاذا
قلت لمن قال ازورك غدا اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته
ومجيئها لهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل
موضع وتكلف في تخريج ما خفي فيه ذلك فحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنه للجواب
فاذا قلت لمن قال احبك اذن اصدق فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها
حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم
اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها
عنها

ثربت قتلاكم
ارتفعت ثيابهم

عنها وتوسطها بين جزويها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة فشرط اعمالها ثلثة
امور الاول ان تكون مصدرة في اول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها
معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني
اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ٠ وامكنني منها اذن لا اقيلها ٠ ولا يقع المضارع بعدها
في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطا في غيرها نحو يقل
اذن زيد عمرو وليس الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب
بها على قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل
فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك
لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما اوهم خلاف ذلك فضرورة
او مأول الثالث واليه اشار بقوله متصل ذلك المضارع بها او منفصل عنها
اما بقسم او بلا النافية كما في المغني والشذور واشار الى مثال الاتصال
والانفصال بالقسم بقوله نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم بحرب
على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا افعل
واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر
في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافية لان النافي
كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل له واغتفر ابن باب شاذ الفصل بالنداء
وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث قال
وفيه ايضا ذكر الشروط الثلثة ٠ اعمل اذن اذا اتتك اولا ٠ وسقت فعلا بعدها
مستقبلا ٠ واحذر اذا اعملتها ان تفصلا ٠ الا بحلف او نداء او بلا ٠

وافصل بظرف او بمجرور على رأى ابن عصفور رئيس النبلاء وينصب المضارع
بان المصدرية اى المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها
ظاهرة نحو والذى اطمع ان يغفر لي ومضمرة كما سياتي والتقييد بالمصدرية
مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر
عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية
قال في اوضحه هي التالية لما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف
ومجرورها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم زاد في المغنى والواقعة بعد اذا كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد في لجة البحر غامر ومحل النصب
بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ
العلم فان سبقت به اهملت وتسمى مخففة من الثقيلة نحو علم ان سيكون
افلا يرون ان لا يرجع فان سبقت بظن اى بلفظ دال عليه وان لم يكن
بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا تكون قرئ بالرفع
اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على اصله من غير تاويل وهو ارجح
ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يجزم
بان كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد
نحطب ومنهم من اهملها حملا على ما اختها اى المصدرية كقوله ان تقرآن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا
عليها نحو ما روى في الحديث كما تكونوا يولى عليكم ومضمرة واضمارها اما
جوازا او وجوبا اما الجواز ففي موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا
الواو والفاء وثم واو مسبوق ذلك العاطف باسم خالص من تاويله بالفعل
مثاله

مثاله بعد الواو نحو قول ميسون زوج معاوية رضي الله تعالى عنه ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو
وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل والتقدير
ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس بلام مكان الواو العاطفة على قوله
قبله لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وهو تحريف نبه عليه المص
في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه
وبعد ثم قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب
في قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه
كقوله الطائر فيغضب منه الذباب زيد برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه
ماول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى يطير والثاني بعد اللام الجارة سواء كانت
للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما
تاخر او للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا
لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان
لرأفتهم عليه الملقى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين
لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد وهي الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا
لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا قرن الفعل بعدها بلا سواء كانت موكدة
كالتي في نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ام نافية لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا
كراهة اجتماع لامين لا غير والا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق بكون ماض
ولو معنى منفي بما او بلم فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المعنى
فتضمر وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام باسم الخاص واختلف
في الفعل الواقع فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك

الشلب بمعنى الجبل الغليظ بوكمك
العقل ديكمك

في تسهيله لكنه يقول بوجوب اضمار أن تبعًا للبصريين فهو قول مركب من قولين وذهب البصري
الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان
الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام
والدليل على هذا التقدير انه قد يكون مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو
ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلام
التسهيل لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر
ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها
اي ان وجوبا بعد حتى الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى
نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان
ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان
ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما نحو حتى تفيء الى امر الله هذا
مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا واستظهره المص
في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع ان احتمال الغاية
متات وكذلك التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء
فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك
ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب
بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت الجر للاسماء بها وامكن حمل النصب بعدها
على ذلك لما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي
فانها سبكت بالفعل خلصته للاستقبال ولا ينتصب المضارع بان بعدها الا اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين

حتى

حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب في قراءة غير نافع فان
قول الرسول وان كان ماضيا الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر
ان مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار
قال ابو حيان وهذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت
في المعطوف لان التوابع تحتمل ما لا تحتمله الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة
وهي التي تعطف بعضا على كل كما سياتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية
لشيء قبلها كقوله حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا تكون
الفعل الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا
كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع لكن
بجميع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة الصالح
في موضعها الى او الا فالاول نحو قولك لالزمنك او تقضيني حقي اي الى ان تقضيني
حقي وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى والثاني نحو قوله وكنت اذا غمزت
قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم والفعل في هذه الامثلة
ونحوها مأول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني
او قضاء منك وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واشار الى الرابع والخامس
بقوله بعد فاء السببية وهي التي قصد بها الجزاء او واو المعية وهي المفيدة معنى مع
حال كونهما مسبوقتين بنفي محض اي خالص من معنى الاثبات فخرج نحو ما تاتينا
فتكرمنا وما زال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا او طلب بالفعل
لا غير لاصالته في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام
الناس وبالمصدر نحو سقيا فرويك الله وباسم الفعل نحو صه فتكرمك ولا يجوز النصب

[illegible]

بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله
بنفي محض النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار
وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك وما كان يأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو وكذلك
نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي وشمل قوله أو طلب
بالفعل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض وهذه سبعة مع النفي
المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره
ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو قوله
مُرْ وَانْهَ وادعُ وسَلْ واعرِضْ بحضّهم • تمنَّ وارجُ كذاك النفي قد كملا • مثال
النصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشاعر • يا ناق سيري عنقا فسيحا •
إلى سليمان فنستريحا • وقوله • فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان •
وفي جواب النهي قوله تعالى فلا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي • وقوله • لا تنه عن خلق
وتأتي مثله • وفي جواب الدعاء قولك اللهم تب علي فأتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا
وأحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله أتبيت ريان
الجفون من الكرى • وأبيت منك بليلة الملسوع لكن بشرط فيه أن لا يكون بأداة تليها
جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز أهذا أخوك زيد فأكرمه بالنصب وفي جواب العرض
قوله • يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما • قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا • ونحو ألا تقوم
فنكرمك وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد
ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض هلا
اتقيت الله فيغفر لك أو ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائل به نحو لعلي أبلغ الأسباب
أسباب السموات فأطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي أراجع الشيخ
فيفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة النفي والأمر والنهي
والتمني

والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور تنبيه نواصب المضارع
لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلو قيل أتريد أن أخرج لم يجز لك أن تجيب بقولك
أريد أن وتحذف تخرج وأجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود
ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد أو هذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله
لأن حذف الفعل بعد لما لدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل لأن من نحو هذا شيء
من كلام العرب فإن سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر
وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع
وجوبا بأداة شرط مقدرة هي مع فعل الشرط نحو تعالوا أتل فأتل تقدمه الطلب
وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فإن تأتوني
أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله ابن بيتك أزرك وحسبك حديثا
ينم الناس وقوله مكانك تحمدي أو تستريحي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي إذا سقطت
الفاء عند من أجاز نصبه كما قال أبو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح
التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر • يمل منك بعد العسر عطفك لليسرى •
قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو
الخبر المثبت والمنفي أو بعد الطلب ولم يقصد بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرنا من أن المضارع
بعد سقوط الفاء مجزوم بالأداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الأصح كما في المغني وقيل إنه مجزوم
بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه
وجرى عليه في الشرح وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب بضربا في قولك
ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي وشرط الجزم
بعد الأمر صحة حلول إن تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو أحسن إلي أحسن إليك بخلاف
لا أحسن إليك وبعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول إن الشرطية مع لا النافية محله

اى النهى صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء وشرحها
على ذلك الشاطبي والمكودى وذلك **نحو لا تدن من الاسد تسلم** اذ يصح ان يقال ان لا تدن
من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عند عدم الدنو لا عند الدنو **بخلاف** لا تدن من الاسد
يأكلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عند عدم الدنو
وانما يتسبب عند الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى ولا تمنن تستكثر واما
قوله عليه السلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل
اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه
واما الكسائى فلم يشترط ذلك وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن محتجا
بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائى فى مسئلة الامر **ويجزم**
المضارع **ايضا بلم** وهى حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا **نحو لم يلد** ولم يولد وقد تهمل
حملا على ما او لا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة فيه خلاف والنصب بها لغة
حكاها اللحيانى وقرئ الم نشرح **ولما** اختها وهى مركبة من لم وما وبعضهم قال انها حرف جزم لنفى المضارع
وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته وتشارك لم فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب للماضى وجواز
دخول همزة الاستفهام عليها وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم ولو لم وبجواز انقطاع
نفى منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان
وامتنع لما يكن ثم كان قال الدمامينى لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم
يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بانه سيكون فى المستقبل
صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا نحو قاربت البلد ولما
اى دخلها واما قوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان صلت وان لم
فضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع
الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال **ويجزم** المضارع ايضا

بالللام

[illegible] صح

باللام ولا الطلبيتين اى الدالتين على الطلب فدخل فى ذلك لام الامر نحو لينفق
ذو سعة من سعته ولام الدعاء **نحو ليقض علينا ربك** ولا الناهية نحو **لا تشرك**
بالله شيئا ولا الدعائية نحو ربنا **لا تؤاخذنا** ان نسينا او اخطأنا وجزم فعل الغائب
والمخاطب بلا كثير قال الرضى على السواء ولا تختص بفعل الغائب كاللام وفى الارتشاف
ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل او المفعول وما فى الاوضح
من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل
واقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاحرف المتقدمة مع الطلب
ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا **وبقية الادوات الآتية تجزم**
فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كالمضارعين فالجزم
للفظهما نحو وان تعودوا نعد وماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو
من كان يريد حرث الاخرة نزد له فى حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له **وهى ان واذما** وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط
واى بالتشديد صح وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو فى نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل وفى
نحو اى الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفى نحو اى يوم تصم اصم للزمان وفى نحو
اى مكان تجلس اجلس للمكان **واين وانى** وهما موضوعان للدلالة على المكان
ثم ضمنا معنى الشرط **وايان ومتى** وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا
معنى الشرط **ومهما وما** وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
ومن موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط **وحيثما** وهو كاين وانى فى الجزم
بان **نحو ان يشأ يذهبكم** وباذما نحو وانك اذ ما تأت ما انت آمر به تلف
من اياه تأمر آتيا وباى نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا

وانما يجزم فعلين او ما فى محل فعلين عشر ادوات صح

يدرككم الموت وباني نحو خليلي أنّى تأتياني تأتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وبأيّان نحو
ايان نؤمنك تامن غيرنا وبمتى نحو متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد
وبمهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن نحو من يعمل سوءً
يجز به وبما نحو ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها او مثلها وبحيثما نحو
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان فعلم ان هذه الادوات
بالنظر الموضوعها ستة اقسام ولها صدر الكلام وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها
اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو انْ والثاني ما هو اسم باتفاق وهو
الباقي ما عدا اذما ومهما والثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما والرابع
ما فيه خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان
فظرف او حدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره
جملة الشرط على ما صحح في المغني او متعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او متعلقه
فاشتغال وكذلك القول في اسماء الاستفهام ويسمى الفعل الاول من الفعلين
المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني منهما جوابا
لانه مترتب على الشرط كما يترتب السؤال على الجواب وجزاء ايضا لان مضمونه جزاء
لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذلك جزاء لان الجزاء هو الفعل المرتب
على فعل آخر ثوابا عليه وعقابا وهذا مفقود هنا واسقط من الجوازم ما ذكر
بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة
كقوله ٭ واذا تصبك من الحوادث نكبة ٭ فاصبر فكل غمامة فستنجلي ٭
وفي كيفما جوز الجزم بها قياسا على غيرها وكذلك اجاز الجزم بها دون ما
واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجاز خصته في الشعر كقوله لو يشأ
طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ

مخصوص

مخصوص باقترانه بما كما لفظ به وهو الاصح واما غيرها فهو قسمان قسم لا يلحقه ما
وهو من ومهما واني وقسم يجوز فيه الاقتران وهو انْ واي ومتى وايان وما ذكره
من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي
اهل البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا
ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان
لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والشرط كلاهما جزما
الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفعا الخبر وقيل ان الشرط والجواب كلاهما
تجازما كما قيل ان المبتدأ والخبر ترافعا واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة
اي اداة الشرط كان كانه جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي
بحرف ناف غير لا ولم او مقرون بقد او بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل
الربط بين الجواب والشرط وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء
يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره
قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال ابو حيان
وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء
فالجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية
التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع
الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا
فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر

والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او ندورا كقوله
عليه السلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية
بدليل هذا الحديث وقوله ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى ● سيلقى على طول السلامة نادما ●
والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم **او باذا الفجائية** لشبهها
بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها **نحو وان تصبهم سيئة**
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكن لابد في الجملة المتقدمة بها ان لا تكون طلبية نحو
ان اطاع زيد فسلم عليه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فعمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد
فان عمرا قائم وان كانت احد الثلثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال
فانه جامع للشروط الثلثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك
وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا تجويز ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشرط
وفي بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان يجري عليه المصنف في الشرح والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى
فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا
من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية
لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان
فعلى الاول كلمة او في عبارته لمنع الخلو او بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجمع

فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان فقط نكرة**
وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة
ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا
او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب **وهو** اي الاسم النكرة **ما شاع في جنس**
موجود في الخارج تعدده **كرجل** فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق
ذكر

ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد **او مقدر** وجود تعدده
كشمس فانها على متعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل
وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد
لا وجود التعدد واما جمعها في قوله ● فكانه لمعان برق او شعاع شموس ● فباعتبار
تجدد الشمس في كل يوم وخاصيتها انها تقبل ال المؤثرة للتعريف او تقع موقع ما يقبلها
وللنكرات تفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء ثم متحيز
ثم نام ثم جسم ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان
النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها
ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما يدخل تحته اخص
والضرب الثاني معرفة وهي النوع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين **وهي ستة**
اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد
ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المص في الاوضح ولعله انما ترك ذكره له
في باب المنادى كما سيجيء الاول **الضمير** ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا
لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله ويليه
العلم ثم الذي بعده وهكذا الى اخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض
بثم **والضمير هو ما دل** وضعا **على متكلم** كانا **او مخاطب** كانت **او غائب**
كهو ولابد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب
فمفسره اما معلوم اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا
ورتبة نحو والقمر قدرناه منازل او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى او متاخرا لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ذكرها
في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا فعند تلميذ مذهب

وانما كانت النكرة في قوله ربه رجلا واجبة التنكير لانها تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة من الشذور
وانما كانت في قوله جاءني رجل فاكرمته جائزة التنكير لانها فاعل والفاعل لا يجب ان يكون نكرة ولا يجب ايضا ان يكون معرفة بل يجوز ان يكون نكرة ومعرفة تقول جاءني رجل وجاءني زيد من الشذور

قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير
فمعرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجبة فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في
شرح الشذور وهو اي الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى
كالضمير المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع احدها
وثانيها المضارع المبدوّ بالهمزة والنون نحو اقوم ونقوم وثالثها المبدوّ بتاء خطاب الواحد
نحو تقوم ورابعها فعل الامر المسند الى الواحد نحو استقم وخامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوها
نحو قاموا ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وسادسها افعال التعجب نحو ما احسن زيدا وسابعها
اسم فعل غير ماض كآه ونزال وثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا وعدّ في الاوضح
مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا ورئيا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر
لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي او جوازا وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب
او الغائبة في نحو زيد يقوم وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن
او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم
ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي او بارز عطف على مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة
في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع
كتاء قمت والى منصوب نحو كاف اكرمك والى مجرور نحو هاء غلامه وينقسم ايضا بحسب
مواقع الاعراب الى ثلثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو
كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محلّي النصب والجر وهو ثلثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني
وكاف المخاطب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو
مشترك بين الثلثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكما عرف بنا فاتنا لنا المنح
او منفصل عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم
الى مرفوع كانا للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادّعاء وانت
للمخاطب

للمخاطب وفرعه انتِ للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات
وهو للغائب وفرعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن
للغائبات والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره او للمعظم نفسه
واياك للمخاطب وفرعه اياكِ للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم للمخاطبين
واياكن للمخاطبات واياه للغائب وفرعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا
واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم
المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو انْ وايّا وما عداهما حروف لتبيين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل
والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى
الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية لشبهها
بالحرف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر كنحن
مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافراديّ واخصها
اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب واذا اجتمع
الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تاخر ولما كان المقصود من الضمائر الاختصار .
والمتصل اخصر من المنفصل قال ولا فصل للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان
بالضمير المتصل فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيها قام انا ولا اكرمت اياك واما
قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا اليّ هم * فضرورة الا في صورتين
يجوز فيهما الانفصال مع تاتّي الاتصال احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير اخر
اعرف منه تقدم عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء من قولك لشخص في عبد سلنيه
فيجوز فيها الانفصال بمرجوحية ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككموهم لكنه قرين الثقل

الحاصل في اجتماع الواو مع ثلث صور والاتصال ارجح لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يات
التنزيل الا به قال الله تعالى انلزمكموها انلزمكموها اللهم الا ان يكون العامل اسما فالفصل
ارجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه **وظننتكه**
فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله
اخي حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل نحو اذ يريكهم الله
وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق
الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال
في الاول وذلك ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء
كان قبلها ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى **و**ذلك نحو الصديق **كنته** وكانه زيد فيجوز فيها
الانفصال **برجحان** كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله لان كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد
فالانسان قد يتغير وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم
ويتعين الانفصال ان انحصر بالا او انما او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة جرت على غير
صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف نفي او فصله متبوع او ولي واو مع او
اما او لا او فارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصل غيبة
ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة **ثم الثاني** من المعارف **العلم وهو** ما وضع لمعين ولا يتناول
غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب
وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا
ولم يشاركه احد فيه فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشاركه
فيما اسند اليه احد وال صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في احد عرفته وقصرته على شيء
بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك
الى قسمين لانه **اما شخصي** وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له

كزيد

[illegible]

كزيد وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو
ما يستعمل اولا الا علما كسعاد وفقعس وهو قبيلة وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل
قبل العلمية في غيرها كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناه وزيد منطلق
او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه **كاسامة** علم للسبع
اي للماهية الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة علم الجنس للاسد
اجرأ من ثعالة علم الجنس للثعلب بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء
الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب اخر
كما للتانيث في اسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما
اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين
كاسد اسما لماهية السبع يقال الاسد اجرأ من ثعلب كما يقال اسامة اجرأ من ثعالة ويعبر عنه
بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد
سمي اسم جنس مطلقا او مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وقبلها في الابهام المعرف
بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اي فردا منه فتلخص ان استعمال علم الجنس
او اسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية
فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة
والاصح ان اسماء الايام اعلام ولا اصالح للتصغير وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية
والعلم **هو** باعتبار ذاته شخصيا او جنسيا **اما اسم** وهو ما عدا الكنية واللقب
كما مثلنا من زيد واسامة **او لقب** وهو ما اشعر برفعة المسمى **كزين العابدين**
او بضعته كبطة **وقفة او كنية** وهي ما صدر باب او ام **كابي عمرو وام عمرو**
قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا تعظيم في الكنية

مطلب المرتجل والمنقول
المنقول ما وضع لشيء قبل ذلك ثم سمي به
والمرتجل ما كان بخلافه
الارتجال خطبة ... ارادها
... احضار ...

مطلب علم الجنس واسم الجنس

بمعناها بل عدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فايدة ليس
في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بتكنيتهن **ويؤخر اللقب عن الاسم** في اللفظ
غالبا اذا اجتمعا ويجعل **تابعا له** في اعرابه بدلا او عطف بيان **مطلقا** اي سواء كانا مفردين
كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين او مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين
وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف جوازا
او بنصبه مفعولا لفعل محذوف **او مخفوضا باضافة** اي الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول
المسمى وبالثاني الاسم **ان افردا** وذلك **كسعيد كرز** فيجوز اتباع الاول وهو الاقيس
والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين
يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها وافهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في
التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تأويل الاول
بالمسمى والثاني بالاسم حتى يتخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل
ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف
الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
والكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخر معربا باعرابه مع جواز قطعه
نعم اذا اجتمعت الثلثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب
عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم ار ذلك لانه يلزم من تقدمه عليها حينئذ تقدمه على الاسم نفسه
وهو ممتنع **ثم** الثاني من المعارف **الاشارة** على حذف مضاف اي اسماؤها حذف للقرينة
الدالة عليه وهو ما وضع لمسمى واشارة اليه والاشارة اما لمفرد مذكرا او مؤنث
او لمثنى او لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ
واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة لا بحسب من هي له خمسة وان تعددت
الفاظ

الفاظ بعضها كما سيجيء **وهي ذا للمذكر** المفرد **وذي وذه وتي وته** باسكان الهاء وذهي
وتهي **وتا** وذه وته بالاختلاس وذات بالضم **للمؤنث** المفرد **وذان وتان للمثنى**
ويشار بالاول منهما للمذكر وبالثاني للمثنى المؤنث ويعربان **بالالف رفعا وبالياء نصبا**
وجرا عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف
فهي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى
المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند انواع التثنية يقتضي ان ثم لغتا قولا بقول باعرابها
مع عدم تثنيتها ولا قائل به كما نبه عليه العلامة خالد **واولا** ممدودا ومقصورا **لجمعهما**
اي المذكر والمؤنث والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي
والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن
ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجيء لغيرهم كقوله
والعيش بعد اولئك الايام **وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب** **واما البعيد**
فيشار اليه بها لكن مع ما لحقه وجوبا **بالكاف** الحرفية في اخره لتدل على البعد ولا فرق
في الكاف بين ان تكون **مجردة** من اللام في جميع اسماء الاشارة **مطلقا** اي سواء كان المشار اليه
مفردا او مثنى او مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليستبين بها
احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر
للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال فذلك خمس وعشرون صورة
لا غير بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع
والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير
والمضاف لا بد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره قال في الاوضح وفي الكاف المذكورة ثلث لغات
الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها

[illegible]

فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط لان لغة افرادها مفتوحة
في التذكير مكسورة في التانيث فلها على هذه اللغة حالتان او مقرونة بتلك الكاف بها مع اللام
في البعد الا في ثلثة مسائل في المثنى مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا فرق بين
تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصره
من اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا ياتون
باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا وفيما
تقدمته من اسماء الاشارة ها التنبيه بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد فلا يقول هذاك
ولا يجوز ان تقول هذالك وسميت الها ها التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية
كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين
لكن الجمهور على ان له ثلث مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدى وهي المقرونة بهما
في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة
الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المص في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف الموصول
وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد وهو أنْ وأنّ وما
وكي ولو واسمي وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي احد قسمي الاسماء وهو ما
افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد
او خلفه وهو قسمان خاص ومشترك فالخاص ما وضع لمعنى واحد وهو الذي
للمفرد العاقل وغيره والتي للمفرد المؤنث العاقل وغيره واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة
والاصح انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وكلامه في الاوضح
عند انواع التثنية يقتضي ما قلناه في ذين وتين فكن على بصيرة في ذلك ولك
في نونهما وجهان اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت

قال

قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع وللجمع المذكر
شيئان الذين ويستعمل بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذا قال مطلقا وربما جاء في حالة
الرفع بالواو كقوله نحن الذون صبحوا الصباحا وانما لم يعرب كما اعرب اللذان
واللتان لعدم مجيئه على سنن المجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل
والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه والثاني الاولى
بالقصر اشهر من المد وللجمع المؤنث شيئان ايضا اللائي واللاتي باثبات الياء وقد تحذف
وقد يتعارض اللائي واللاتي فيقع كل منهما قال الشاعر محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت
مكانا لم يكن حل من قبل اي اللائي كن قبلها وقال فما اباؤنا بامن منه علينا اللاتي
قد مهدوا الحجورا اي الاولي والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد
فياتي للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منها وجمعه واليه اشار بقوله وبمعنى الجميع من الذي
وفروعه من وهو موضوع للعاقل نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قمن وقد ياتي لغيره في ثلث مسائل احدها ان ينزل منزلة العاقل نحو ومن اضل
ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ دعاؤهم الاصنام نزلهم منزلة العقلاء الثانية (في سورة الجاثية)
ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو (أفمن يخلق) كمن لا يخلق لشموله الادميين والملائكة والاصنام
فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة ان يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن (في سورة النحل) نحو فمنهم (في سورة النور)
من يمشي على بطنه لشموله كل دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء وما
وهو موضوع لغير العاقل نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته
وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تاتي له مع العالم
نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك من راى شبحا من بعيد
لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من
النساء واي نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا

الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل مقدم كما في الاية
خلافا للبصريين وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلح له العلة فقال اي كذا خلقت
واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف
الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما
ليمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانه لا يعمل فيهما الا متاخرا واعلم ان لاي اربع حالات
تعرب في ثلث منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها او لم تضف نحو يعجبني اي
هو قائم او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قائم وتبنى في الرابعة على الضم
تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم
اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وبها رد على ثعلب المنكر لموصولية اي **وال في وصف**
صريح اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسم الفاعل
والمفعول **كالضارب والمضروب** بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية
كالرجل او ما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع او ما دل على تفضيل كالافضل
والاعلم فان ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فنحى ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه المص في الشرح والاوضح في باب ما لا ينصرف
لكن قال في المغني وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث
ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف
وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل
الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا
الوصف الصريح موصول اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه
وليس موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم
معهود مدخولها عليه ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو كانت حرف تعريف

لقدح

لقدح الحاقها في اعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود البعد له من مشابهة
الفعل واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله
من لا يزال شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة
وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على المختار في تعيينه الضرورة
وذو في لغة طي خاصة دون غيرهم من العرب كقوله وبئري ذو حفرت
وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم
كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني منها ساكن والبناء
انما يكون في الاخير ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الصائغ
في حالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها
بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند طي على
المؤنث ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل
مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من يصرفها ويعربها ومنهم من يستعمل ذو
للجميع فحكى العموم عن بعض طي بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح
امتناع الحاقها على المؤنث **وذا** حال كونه **بعد ما** باتفاق من البصريين **او بعد**
من الاستفهاميتين على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال
الله تعالى ماذا انزل ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها
ليقال من ذا قالها والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امنت
وهذا تحملين طليق اي والذي تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين
اسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات
وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله

اى لانت الذى اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان الغيت بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها
اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم فيظهر اثر ذلك فى البدل ان قلت مثلا ماذا
ضربت ازيدا ام عمروا فان رفعت البدل فذا غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة ويدل
على الغائها ايضا اثبات الفها مع دخول الجار عليها فى نحو قولهم عماذا تسأل وكذا ان كانت
للاشارة لانها حينئذ تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى والمفرد لا يكون صلة
لغير ال ولما انتهى الكلام على الموصولات شرع فى بيان الصلة فقال **وصلة ال الموصولة**
الوصف الصريح وقد مر الكلام عليه **وصلة غيرها** من الموصولات **اما جملة** وشرطها اسمية
كانت او فعلية ان تكون **خبرية** وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها بغير نظر الى قائلها وان تكون
معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحى
الى عبده ما اوحى وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم لان فيه استعمال
لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة **ذات ضمير** غالبا **طبق الموصول** اى مطابق له
فى الافراد والتذكير وفروعهما يربطها به وهذا الضمير **يسمى عائدا** لعوده الى الموصول
وقد يخلفه الظاهر ويقوم مقامه كقوله سعاد التى اضناك حب سعادا اى حبها واجاز
ابن الصائغ خلو الصلة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يقوم اخوك
فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة
ومن تأخرها عنه لانها من كماله ونزلت منزلة جزئه المتاخر ولهذا سمى ناقصا ولا يجوز
الفصل بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله
نحن الالى فاجمع جموعك ثم جهزهم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة **تنبيه**
اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف
لفظه معناها بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز فى العائد
وجهان

الضمير مرض وآ قلق هو الكلام

[illegible]

وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثانى مراعاة المعنى
نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سألتك
ولا يقال من سالك او قبح نحو من هى حمراء امتك فيقبح مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى
سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هى روضة تهيج الرياض نحوها
وتصوح والغالب فى العائد المشتمل عليه الصلة ذكره فى اللفظ **وقد يحذف** مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او
ناسخا او اسما له لم يجز حذفه وان كان مبتدا جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن
بعد نفى ولا اداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره **نحو** لننزعن
من كل شيعة **ايهم اشد** اى الذى هو اشد ولا فرق فى جواز حذف المرفوع بين صلة اى
او غيرها لكن الاكثر الحذف الا فى صلة غيرها الا ان طالت الصلة نحو وهو الذى
فى السماء اله اى هو فى السماء اله والا فالحذف قليل شاذ الا فى قولهم لا سيما زيد بالرفع
فانه مقيس غير شاذ تنزيلا لا سيما منزلة الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا
لم يجز حذفه او متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال العائد
اليها المنصوب جاز حذفه نحو **وما عملت ايديهم** اى عملته كما قرئ وقوله ما الله
موليك فضل فاحمدنه به اى الذى الله موليكه فضل واما قوله ما المستقر الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف
قليل جدا وان اشتركا فى الجواز وليسا متساويين فى الحذف كما توهمه عبارة الالفية
والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان
المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو **فاقض ما انت قاض** اى ما انت
قاضيه وقوله لعمرك ما تدرى الطوارق بالحصا ولا زاجرات الطير
ما الله صانع والثانى يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول

او المضاف الى الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا
ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه فى لبس نحو ويشرب
مما تشربون اى منه وقوله لا تركننّ الى الامر الذى ركنت ابناء بعصر حين اضطرها
القدر اى وقولك مررت بغلام الذى مررت اى به فان لم يتعين العائد للربط
كمررت بالذى مررت به فى داره او جرا معا بغير حرف كجاء غلام الذى انت غلامه
او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذى مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد
لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لان احد الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا
كمررت بالذى سررت به او كان محصورا كمررت بالذى ما مررت الا به اى بسببه او نائبا عن الفاعل
كمررت بالذى مُرّ به او حذفه ملبسا كرغبتُ فيما رغبتَ فيه لم يجز الحذف فى هذه الصور كلها
واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح
ولعله انما تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر
او ظرف او جار ومجرور تامان اى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك او فى الدار
فلا توصل بما لا يكن كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين متعلقان باستقر وشبهه مما هو فعل
حال كونه محذوفا وجوبا لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لافراده وهما فى اصطلاح النحاة
كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل
معنى ولذلك نظائر منها الكلام والايمان والمشترك والكافر ثم الخامس من المعارف
ذو الاداة اى اداة التعريف وهى ال بجملتها للتعريف عند الخليل وسيبويه لكن الخليل
عنده الهمزة اصلية فهى همزة قطع كهمزة ام وان حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال
وسيبويه يخالفه فى اصالة الهمزة فهى عنده وصل زائدة لكنها معتد بها فى الوضع
هذا ما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما
ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال فى تقريرها ونازعه ابو حيان

فى ذلك

فى ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس فى كلام الخليل
ما يدل على ان الهمزة اصل مقطوعة فى الوصل كهمزة انّ وامّ لا اللام وحدها للتعريف
وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها
مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه فى احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك فى سبك
المنظوم واختاره المص فى حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترض به
عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه رجح فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا
وفى الشذور وانما لم يترك الهمزة ويحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر
حصل التفرع مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتداء وبالضم
فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وتكون ال للعهد وهى التى عهد مصحوبها اما ذكرا نحو فى زجاجة الزجاجة
وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جئ به منكرا لتوهم انه غيره او
ذهنا نحو اذ هما فى الغار ونحو جاء القاضى فى قاض بينك وبين مخاطبك
عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهى التى لم يعهد مصحوبها اصلا
وهى ثلثة انواع كالتى للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هى هى اى لا باعتبار
فرد كاهلك الناس الدينار والدرهم اى جنسهما وجعلنا من الماء
اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى كل شئ حى وهذه لا تخلفها كل
حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراده وهى التى تخلفها كل حقيقة نحو
وخلق الانسان اى كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة
الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا او لاستغراق
صفاته وهى التى تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اى الجامع لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح انه بمعنى اجتمع فيه ما افترق فى غيره

اى لا تخلفها كلمة كل

من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها
عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري
نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم
انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام المص ان ال المعرفة اما عهدية او جنسية
وكل منها ثلثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة كما في اللات ونحوه دخولها الاول فالاول
وقد مر انها تكون موصولة **وابدال اللام فيها ميما لغة حميرية** كقولهم
في الرجل والفرس امرجل امفرس وقد تكلم بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين قال له
السائل يا رسول الله امن امبر امصيام في امسفر قال عليه السلام ليس من امبر
امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة عن نفر من طي قال شاعرهم ذاك
خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة **ثم** السادس من المعارف
المضاف اضافة محضة **الى واحد مما ذكر** من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما
لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقع موقع النكرة غير جامدة كجاء زيد وحده
وهو في التعريف **بحسب ما يضاف اليه** عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم
والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة وكذا البواقي **الا المضاف الى الضمير**
كغلامي فليس في رتبة الضمير **فانما هو كالعلم** اي في رتبته والا لما صح نحو مررت
بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ما اضيف الى معرفة
فهي في رتبة ما تحتها قال المص ويدل على بطلانه قوله كخذروف الوليد المثقب
ووصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
ولا يرد على اطلاقه قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة
كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الابهام والواقع مع نكرة لما تقرر
في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه بشيء كان

قيدا

السلمة بالفتح والكسر وسكون اللام
طاش حجاره يعني جمعي سلم كلور احرى

الخذروف خانك ودانك ضمي وذال المعجمة ايله
سكوتيله عصفور وزني اوزره برشنه در كه صبيان
آنى بر ايپه طاقوب ايكي اليله دوندررر واول حالده
اندن قولاغه خشله سي اشيدلور وآن قوله
انك فر لدسي ...

قيد الحكم الذي يذكر مطلقا في باب اخر **باب** في ذكر المبتدأ والخبر وما
يتعلق بهما من الاحكام والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما
مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة
مع مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن يرى
انه اصل المرفوعات وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظرا الى انه اصلها كما
قال وذهب جمع الى ان كلا منهما اصل واختاره الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف
لا يجرى فائدة **المبتدأ والخبر** كلاهما **مرفوعان** باتفاق **كالله ربنا**
ومحمد عليه الصلوة والسلام نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه اختلفوا
في رافعهما على اقوال اصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد وقد مر ما فيه والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا
لان اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا
لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان الاصل
في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والاخبار
عن غير معين لا يفيد ولان المقصود من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور
الكلية قل ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول مجيء الفاعل
نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان تخصيص الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء
قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ
بنكرة الا اذا افادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة
بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وانما انهاها بعضهم الى نيف وثلثين
موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلام

مطلب المبتدأ والخبر

اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتدأ نكرة ان عم كل فرد من افراد جنسه او خص فردا من ذلك الجنس
فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد
الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية ومنه نحو أإله مع الله وكذا قانون ومن يعم اقم معه
والخاص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف فالنكرة فيحصل به
فائدة ليس للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله عليه الصلوة والسلام
خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهي
عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءني لانه بمعنى رجل صغير جاءني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل
ضمير المبتدأ او مشتقا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا ويجب ابرازه للتحمل وان امن اللبس
اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع جملة لها اي فيها رابط وجوبا يربطها بالمبتدأ الذي
سيقت له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف او جر باسم فاعل او حرف
تبعيض او ظرفية او بمسبوق مماثل لفظا ومعنى نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله اصبح فالذي
تدعي به انت مخلوق روابط الجملة انما هي خبر عنه اوصلها في المغني الى عشرة على خلاف في بعضها
واقتصر هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم يربط به مذكورا
كزيد ابوه قائم وعمرو قام اخوه ومحذوفا كما مر والثاني الاشارة نحو زيد هذا
قائم ونحو ولباس التقوى ذلك خير ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والا بان قدر
تابعا للباس على انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة المبتدأ بلفظه
واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة فالقارعة
مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبر وهما خبر الاول والتقدير القارعة
اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التعظيم والتفخيم لشانه والرابع بان تكون
جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل
فال في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط

ومنه قوله واما الصبر عنها فلا صبر او الربط بالعموم تبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة
من النحاة وذكره في المغني كالمتبري منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس
وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج بمثلها ما ليس هو مذكور فيه فراجعه
ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا تحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله الا في نحو
قل هو الله احد مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى اي فلا يحتاج الى الرابط
اكتفى بها عنه لانها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان
والا بان قدر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال
الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد
على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر
ايضا ظرفا زمانيا ومكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق به نحو والركب
اسفل منكم والرحيل غدا ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا
بذلك كالحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين في المعنى فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك
ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او جارا ومجرورا رجعا في التقدير الى المفرد او الجملة
حال ويتعلقان اما بمستقر ونحوه مما هو الاصل اسم فاعل وهو اختيار طائفة
محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح
ورجحه ابن مالك بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت
لدي بحبوحة الهون كائن ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به
ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن
فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما واذا الفجائية لامتناع ايلائها
الفعل او استقر ونحوه مما هو فعل وهو اختيار اكثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا

ورجح ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح للازمنة كلها
وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو
في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف
ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح
في التسهيل وقال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل
وبجواز حذفه وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر متقدما على الظرف
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او ما يقتضي
ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان
الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان مما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه
لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات
فائدة اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه
خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو
يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق
العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف
مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا
لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء
من متعلقه سمي لغوا وملغى لكونه الغي ولم يعتبر واعتبار الاول قاله الدماميني

قاعدة

قاعدة كل ظرف او جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد ان يتعلق
بالفعل او شبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشار الى معناه فالمتعلق اما
ان يكون ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما واجب الحذف او لا وواجب الحذف
في ثمانية مواضع ذكرها في المغني **ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر**
المعبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز
ان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمان طيب
وفهم منه ان اسم المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعنى نحو
الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر
نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة **وا**ما نحو قولهم **الليلة الهلال**
مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو **متاول** بحذف اسم المعنى
مضافا هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى
لا عن الجوهر وقيل لا تاويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث
انه يحدث في وقت دون اخر ولما كان من المبتدا ما لا خبر له لانه في معنى الفعل
لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله **ويغني عن الخبر** في حصول الفائدة
مرفوع وصف يكتفي فاعلا كان او نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المنسوب **معتمد** ذلك الوصف ليصح
الاكتفاء بالمرفوع **على** اداة **استفهام** حرفا كانت او اسما **او** اداة **نفي** كذلك [اي حرفا كان او اسما]
فالاستفهام بالحرف **نحو اقائم الزيدان** وكقوله **اقاطن قوم سلمى** ام نووا ظعنا وبالاسم
نحو كيف جالس العمران **و**النفي بالحرف نحو **ما مضروب العمران** وبالفعل
نحو ليس قائم الزيدان وبالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله غير ماسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان

هذا دفع اعتراض لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن الجثة يعني الهلال
واجاب عنه بقوله ... الهلال او الليلة اي ليلة الهلال ...
ان الهلال بمعنى الزمان خبرا عن الزمان ... محذوفا ...
ويجوز ان يكون المضاف هو ... الظرف يعني لو نصب الليلة ...
ان يكون الزمان الليلة ظرفا لليلة الهلال ...
لئلا يلزم ... التقدير ... وهذا معنى فاسد ...
على هذا التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة

ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف
بعهدي انتما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه يجوز الخروج الوصف
عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين
وما اوهم خلاف ذلك مأول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابق
او لا فان تطابقا افرادا نحو اقائم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية الا في اقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح في قولهم انه متى
وقع تقدم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تاخيره وان تطابقا تثنية
وجمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة
الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا
او نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر
وقد يتعدد الخبر جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلثة انواع احدها ان يتعدد
لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد
من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فان استعملته بالعطف جاز
اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو
هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعها بمنزلة الخبر الواحد اذ
المعنى هذا مز خلافا لابي علي ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه
على الاصح ثالثها ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر
وكاتب وقوله يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة او حكما نحو انما
الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر هذا يجب فيه العطف
وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد له في النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير

فيها

فيها بغير لفظ الواحد لا يكون الا مجازا كما في الشرح من حكاية الاجماع على عدم التعدد فيها منظور فيه
اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم **فائدة** اذا تعددت مبتدأت متوالية فلك في الاخبار عنها
طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدأت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله
وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد
عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى اب اخي خال عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط
في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير بها في الاول وتاليا لمتلوه نحو زيد هند الاخوان الزيدون
ضاربوها عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربو الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال
ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل
في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه
طبعا **ولكنه قد يتقدم** عليه حيث لا مانع اما جوازا **نحو في الدار زيد** او وجوبا بان يكون له
صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام **وذلك اين زيد** اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر
لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه لفظا نحو ما لنا الا
اتباع احمد عليه السلام او معنى نحو انما قائم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملء عين حبيبها
اذ لو اخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة **وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر** جوازا للعلم به
وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في **نحو سلام قوم منكرون** فسلام مبتدأ والمسوغ له
الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدأ محذوف اي انتم قال ابن اياز اذا دار الامر
بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف مبتدأ
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل
وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب

حذف المبتدأ وما ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما كنعم الرجل زيد اذا قدر خبرا او بتصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يميني او بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله **ويجب** اي الحذف **في الخبر** في اربع مسائل الاولى والثانية **قبل جوابي لولا والقسم الصريح** وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله لافعلن بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاول ان تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا وهذا المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة **و**الثالث **قبل الحال الممتنع كونها خبرا** عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحبها كما سيأتي او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى ما أول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب نحو ضربي زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ **و**الرابع **بعد واو المصاحبة الصريحة** في معنى المصاحبة بان تكون نصا في المعية كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربع على طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو لولا انتم لكنا مؤمنين** فانتم مبتدأ والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم

بمقتضى

بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده منع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده **ونحو لعمرك لافعلن** فعمرك مبتدأ والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحيوة **ونحو ضربي زيدا قائما** فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستتر في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان او اذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكيره الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم انه حال الامر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد **ونحو كل رجل وضيعته** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها صاحبها ضاعت فيكون اذا تركها قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر **النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلثة انواع** من حيث العمل **احدها** ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهي كان واخواتها وما حمل على ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهي ظن واخواتها وسميت نواسخ لانها ازالت حكم المبتدأ والخبر اخذا من النسخ وهو الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل بغير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس** وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال

وحال وراح وتحول الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو اربعة ما زال
ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول متعد منهما الى واحد ومصدره
الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال وما فتئ وما انفك وما برح وهذه الاربعة
معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين
ومنه تالله تفتؤ وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح
ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعاء قوله
ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيد في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث
ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو ما دام لا غير كاعط ما دمت
مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل واذا ولي مرفوعها
منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود ما
المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان واخواتها
افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهبوا الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال
ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها كما تقدم فيرفعن هذه الافعال
وما تصرف منها المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسما لهن حقيقة وفاعلهن
مجازا وينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا لهن حقيقة ومفعولا مجازا
لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية
وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان بنفسها
ام بمصحوب لفظي او معنوي نحو كان ربك قديرا واما قوله كوني بالمكارم ذكريني
فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المغني فانه جامع لها وما اقتضاه

كلامه

كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون
لها عملا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها
اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويلزم
على مقالة ان لا تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير
الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان
جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله
فليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كان يعجبني ان يكون في الدار
صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تاخيره عن الاسم لاجل
الضمير قاله الدماميني واما تمثيلهم بهذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح
اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع
يتعلق [illegible]
كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء وتصدية او لخفاء اعرابها نحو كان
موسى صديقي وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد
وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي
وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء اياكم
كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم
فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجوازهم زيدا لم اضرب ولن اضرب
مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله اعلموا
اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا وقد يجب التقدم كان يكون له صدر الكلام
نحو اين كان زيد وقد يجب التاخر كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر
ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به
المجيز من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا

بفعل مقدر اي يعرفون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد آكلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه **و**الا خبر **دام** فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما بالاتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليها ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا بالاتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على دام لان لها صدر الكلام لا توسيطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط ولمنع الاسم حالا فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمها وجهل انتساب احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر اسم اشارة اتصل بها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء **وتختص الخمسة الاول** وهي كان وظل وما بينهما **بمرادفة صار** الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار العوارض او الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلثة وقوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا وقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر اضحى يمزق اثوابي ويضربني ابعد شيبي يبغي عندي الادبا وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذلك البواقي

ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين [illegible] في سورة الشعراء

لان

لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا **ويختص غير ليس وفتئ وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر** ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها عدم الاكتفاء بها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف مبني على خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا فمن قال بدلالتها على الحدث اجاز تعلقها بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو **وان كان ذو عسرة** اي وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو **فسبحان الله حين تمسون** اي تدخلون في المساء **وحين تصبحون** اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها **ما دامت السموات** والارض اي بقيتا واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله تعالى عنه اتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد بات بها بمعنى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الختام فانفك اي انفصل واما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم خلاف ذلك يأول **وتختص كان** بمرادفة لم يزل كثيرا فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شيء قديرا **وبجواز زيادتها متوسطة** بين شيئين متلازمين ليسا جارا او المجرور كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه

نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء
رجل كان عالم واطّرد زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى
زيادتها انها لم تؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها
من اخواتها لا تزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد
في صدر الكلام ولا اخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا يكون معتنى بشانه وما ذكر اخرا يكون
محط الفائدة وكلاهما ينافي الزيادة وجوّز الفراء زيادتها اخرا قياسا على الغاء
اخوات والصحيح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه و
تختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر
عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف
نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرفين يجب الوقف
عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه
اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما يلزم مثله فيما لم يع فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة
لا حرف النون ان لم يلقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن لتقاضيها
على الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله
اذا لم تك الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند المانع المقيد في المنع
بمطلق الحركة على الضرورة كقوله ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل ولا ضمير
نصب متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان تكنه فلن تسلط عليه اذ الضمائر ترد
الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط
جاز الحذف نحو لم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة بالجازم والواو بالساكنين
والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك قرئ وان تك
حسنة برفع حسنة و تختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها معوضا عنها

من وعى يعي

[illegible]

بعد

بعد الحذف ما الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه تعليل فعل
بفعل كما في مثل قوله ابو خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اصله افتخرت
لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان
للاختصار فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة
وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب دون غيره
وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها
الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد
وجرى عليه في الشرح و تختص كان ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا
دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما في مثل قول الحريري فان وصلا الذ به
فوصل وان صرما فصرم كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير و قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان
ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو كان الباغي
ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع اي ان كان
في عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة وان ضمم اليه وان شر فشر كان
في المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية
كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وما عوض عن كان ولا هي النافية
للخبر ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدا
بما فقال وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في
نفي الحال والدخول على المعرفة والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي
عندهم مهملة فهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها
ان لا تعمل قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
اي ضامر البطن

[illegible]

اى هو تميمى لا حجازى ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون لها اربعة شروط
اشار الى الاول بقوله ان تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر على الاسم نحو ما مسئ من عتب
بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا وجارا ومجرورا خلافا لابن عصفور
والى الثانى اشار بقوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بنى غدانة
ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن
اسمها بان فبعد عن الشبه وروى ذهبًا بالنصب واول على ان ان نافية موكدة لما
لا زائدة والى الثالث اشار بقوله ولا بمعمول الخبر فان سبقه نحو ما كلامى وانى منى
انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا ينصرف فى معمول خبرها بالتقديم
الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما
وما بى انت معينا لتوسعهم فيها ما لا يتوسع فى غيرها ولم ينبه على الشرط فى النسخ والى
الرابع اشار بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن فى يسبق اى ولم يسبق الخبر
بالا ولو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان عمل ليس وزاد بعضهم
شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشىء الا شىء لا يعبا به
فاذا توفرت هذه الشروط عملت عمل ليس نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم
واذا عطف على خبرها بلكن او بل تعين فى المعطوف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
ما زيد قائما لكن قاعد وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بها موجب وما لا تعمل
الا فى النفى واما المعطوف بغيرها فيجوز فيه الامران والنصب اجود وكذا لا النافية
للوحدة او الجنس ظاهر عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا بل لا يرد الا
فى الشعر خاصة ويشترط له ما تقدم فى عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثانى
وزيادة على ما مر تنكير معمولها فلا تعمل فى معرفة خلافا لابن جنى مستند القول النابغة
وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا • واجاز

فى شرح

فى شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه فى التسهيل بالندور وتاول المانعون على جعل انا
مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب على الحال تقديره ولا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز
الضمير وانفصل والغالب فى خبرها ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز
ذكره نحو قوله تعز فلا شىء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وكذا
يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش وهى لا زيد عليها التاء لتانيث اللفظ وحركت للتخلص
من الساكنين وفتحت تخفيفا قال فى شرح الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل
الا فى الحين نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم
المراد اسم الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال او تختص بالحين
او مرادفه وصرح فى الشذور وشرحه بانها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة
وهذا منه كالمتوسط فى المسئلة ولا يجمع فى الكلام بين جزئيها اى اسمها وخبرها لضعفها
بل لا بد من حذف احدهما لصحة عملها والغالب فى كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب
نحو ولات حين مناص اى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا
ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان
حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع
تصرف فيه ما لم يتصرف فى اصله وافهم كلامه انه لا يشترط فى عملها تنكير معمولها ولم يتعرض
لان النافية لان اعمالها نادر كما فى الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين
الى المنع واعملها لغة اهل العالية وقول الشاعر • ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين •
والنوع الثانى من انواع النواسخ ان بالكسر وان بالفتح والتشديد فيهما وهما موضوعان
للتاكيد اى لتاكيد الحكم المقترن باحدهما ونفى الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان
السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة لا تغير الجملة
بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل

والمفعول والمجرور فمتأول بعود وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي ويشهد له
قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملايم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقائم فيه
توكيد ان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الاطلاق ولكن بالتشديد وهي موضوعة
للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول
زيد شجاع فيتوهم من اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من شان الشجاعة الكرم فاذا
اردت رفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها
كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود
لكنه ابيض او خلافا له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا شارب ويمتنع ان يكون مماثلا له
باتفاق قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد احسنت اليه لكنه لم يجي
وكأن بفتح الهمزة والتشديد للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان
المفيدة للتاكيد سواء كان خبرها جامدا ام مشتقا نحو كأن زيدا اسد اذ اصله ان زيدا كالاسد
فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة كأن للجار فصار
حرفا واحدا مدلولا بها على التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم
عليه ان يكون لفظ التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف فان الذي يليها المشبه به
او للظن على راي بعضهم نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه
فلا تاتي للظن ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو مؤول بل
وليت وهي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما
فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر كقول ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال
ممكن لكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون في الواجب ويجب
في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان يكون لذي توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا
ولعل وهي موضوعة للترجي وهو توقع الامر المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا
او للاشفاق

او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجي الا في الشيء
الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فجهل منه او افك قاله في المغني فلو عبر بالتوقع كان اخصر لشموله ما ذكر او للتعليل
على راي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي لكي يتذكر وهذا نحوه عند جمهور
البصريين للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى لعله يزكى وقوله عليه السلام
لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة على الترجي
والحديث على الاشفاق وعقيل تجوز حذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة
وهي غير عاملة عمران كما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه فينصبن هذه الاحرف
المتقدمة المبتدا اتفاقا بدخولها عليه ويسمى اسما لهن ويرفعن الخبر اي خبر المبتدا
ويسمى خبرا لهن لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة
الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا لها
لجاز والاصح الاول لان لهذه الحروف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا
والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر
تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار تكون كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا
اعراب العمد والفضلات كذا قيل في توجيه العلة وهي متاتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها
ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على الاسم ان قيل باستكمال الخبر فمن نسب
الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء
ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لم يقترن بهن ما الحرفية الزائدة
فان اقترن بهن نحو انما الله اله واحد وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد كانما
يساقون الى الموت ولكنما اسعى لمجد مؤثل ولعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا

ابطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها
ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك الا ليت فيجوز حينئذ فيها الامران
اى الاعمال والاهمال وهو ارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا
لها على اخواتها وقد روى بهما قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن مالك فى شرح الكافية
ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالغاء فيما عدا ليت وجوازه هو الراجح وقيل
يجوز فى كل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال فى ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف
عن العمل كقوله ولكنما يقضى فسوف يكون وشرها ما المصدرية نحو اعجبنى انما فعلت حسن اى
ان فعلك حسن ويحتملها كقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة
وفى بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى لما الكافة وهو غلط وانّ المكسورة
اى كما يجوز فى انّ المكسورة حال كونها مخففة من الثقيلة باسكان نونها
لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما اعملت استصحابا للاصل وقد قرئ
بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه
ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر
والمضارع اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه كما تيك واذا اهملت
لزم الخبر اللام فى الغالب لئلا يتوهم كونها نافية واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة
فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين
وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس حكاية عن العرب واما انّ
المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه
بالفعل منها قال ابن الحاجب فى الكافية لكن يجب فى غير ضرورة حذف اسمها وكونه
ضمير الشان تبع فى هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان
يكون غيره وهو ظاهر عبارة المص فى الشذور والاوضح وكون خبرها جملة

اسمية

اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما فى ضرورة
فلا يجب شئ مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا وكون الجملة مفصولة
غياث القوم ومعتمدهم فى
من ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء اما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف
تنفيس نحو علم ان سيكون وقوله فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او بحرف
نفى نحو وحسبوا الا تكون فتنة علم ان لن تحصوه ايحسب ان لم يره احد او لو الشرطية
نحو ان لو نشاء اصبناهم وقل من ذكرها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا
ان يومّلون فجادوا واطلق الناظم هنا وقيد فى الاوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك انه مقصور
على احدها وافهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم او فعل جامد او دعاء لم تحتج الى فاصل بينها
وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها
فى قراءة بعضهم واما كانّ اذا خففت فتعمل وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها
على ان المفتوحة لكن تخالفها فى ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفى ان اسمها لا يجب كونه ضمير الشان
ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها فى اللفظ كقوله كان ظبية تعطو
العطو التناول
الى وارق السلم فى رواية نصب ظبية ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون
الا خبرا منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن بالامس او بقد نحو لمحذورها
كان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر مشرق
النحر كان ثدياه حقان ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل
لانهما لا يخففان والحاصل ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه
وهو انّ المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو انّ المفتوحة
وكان الملحقة بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن
لضعفهن فى العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا
لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه

للتوسع فيهما مع تأخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال للمجرور ان لدينا
انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك للعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار
صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا
او جارا ومجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا
عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت تنوى اذا
اردف بالاستفهام قاله في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور
وجزم به في سلك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا واعلم ان لهمزة ان
ثلث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك
وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف وذكر من صورها اربعا
فقال وتكسر ان اذا وقعت في الابتداء اي في ابتداء الكلام حقيقة او حكما نحو انا انزلناه
الا ان اولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان ولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام وبعد
القسم اي بان تقع له جوابا سواء وجد معها اللام نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ام لا كما في نحو
حم والكتاب المبين انا انزلناه لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارضها هنا اجازة الكوفيين
بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره نحو او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي
لانهم يفتحونها لم يجعلها جوابا للقسم وبعد القول بان تقع مع معمولها محكية به نحو قال اني
عبد الله لان محكي القول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول
غير محكية وجب كسرها في نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ونحو فتحها اخصك
بالقول انك صالح ونحو اتقول ان زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية المعلقة للعامل
عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط
العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام
وان تأخرت لفظا لم تغير رتبتها التقدم على ان وتكسر ايضا اذا وقعت في اول جملة

الخبر بها

المخبر بها لفظا عن اسم عين وفي اول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص
بالجملة وهي اذ واذا وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل قال
بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح
باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي جوز
اضافتها اليه اهـ ثم قال المرادي ويجوز الفتح على مذهب الكسائي وعلى ذلك ينبغي في جوازها
ايضا بعد اذ ويؤيد جوازها في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل تتمة تفتح ان
وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه او مفعولا غير محكية او مبتدأ او خبرا عن اسم معنى غير القول
او مجرورة بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشيء من ذلك وتكسر ان او تفتح اذا وقعت بعد
اذا الفجائية او فاء الجزاء او اما او لا جرم او واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت
في موضع التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط الكلام في الاوضح
على هذه الامور ويجوز دخول اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة في التأكيد
على ما اي الذي او شيء تأخر من خبر ان المكسورة وان تقدم معموله نحو ان
لو زرت واني زيدا لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليها كما لو كان مع تأخره
(اي علما) منفيا او ماضيا متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما أخرت
مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة دون ان لئلا يتقدم
معمولها عليها او اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة ولا يكون الا ظرفا او جارا او مجرورا
او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضي ان تأخر الاسم
عن الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا يليها ان لئلا يجتمع بين حرفي تأكيد
كما مثلنا او ما توسط بين الخبر والاسم او بين الاسم وغيره من معمول الخبر نحو ان زيدا
لطعامك آكل وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه

كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صح الخبر
ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد
الا مع ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في الضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط
المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا
او من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع
والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم ولا محل له من الاعراب
ومن في قوله من خبر ان للبيان **تنبيه** لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرجت
عن زيادتها نحو ام الحليس لعجوز شهربه ولكنني عن حبها لعميد قال البدر ابن مالك
واحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة
ويجب دخولها **مع ان المخففة** اي المكسورة الهمزة **ان اهملت** ان **ولم يظهر المعنى** لانها
لما اهملت صارت بصورة ان النافية فيخاف اللبس فجي بعدها باللام دفعا له
وتسمى اللام الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية
بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون سبق الكلام للمدح كقوله
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لم يجب دخولها بل قد يجب
تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح
وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق
وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه السلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن
جعل اللام لام ابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها **ومثل ان** المشددة في
نصب الاسم ورفع الخبر **لا النافية للجنس** لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم التصدر والدخول
على الجمل وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه وخرج

بالنافية

بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة قد تكون
نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب
قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما النافية لكن ورد
السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل
الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل
وان يكون هو والخبر نكرتين واليها اشار بقوله **لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها**
فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يأول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه
الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا **نحو لا صاحب علم
ممقوت** او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار **ولا عشرين درهما عندي**
ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبيهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان
ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا ام مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف
فان كان اسمها غير مضاف للنكرة **ولا شبيهه** بان كان مفردا او مثنى او مجموعا
بني معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية لفظا ومعنى او لفظا فقط
او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني **على الفتح** كما في **نحو لا رجل** ولا قوم **ولا رجال**
ولا هنود **في الدار** ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت **وبني عليه
او على الكسر** مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان جمعا بالالف والتاء كما **في نحو لا مسلمات**
وقد روي بهما قوله لا لذة ولا لذات للشيب فالكسر اعتبارا بالاصل والفتح نظرا للاصل
في بناء المركبات قاله المص وهو الارجح والتزمه ابن عصفور **وبني على الياء** على الاصح ان كان
مثنى او مجموعا على حده كما **في نحو لا رجلين ولا مسلمين** عندك وقد تقدم ان لا
اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال **ولكن في نحو لا حول ولا قوة**

الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني ثلثة اوجه
الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان والنصب
على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسبة اليوم ولا خلة
بنصب الثاني والنصب والكلام ح جملة واحدة والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف
ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء الا انهما بالتركيب صارا كالشيء
الواحد وحق الاسم المخبر عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلثة
جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة كالصفة اذا كانت مفردة
متصلة باسم لا المبني كما في نحو لا رجل ظريف ولا ماء بارد عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف
ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما بعد ان صارا كالاسم الواحد والنصب على اتباع الصفة
لمحل اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل واما البدل
فان كان نكرة فكالصفة الموصولة على ما سيأتي نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان
ان اجريناه في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها وذكر فيها ايضا
رفعه اي لا الاول على الابتداء او على اعمال لا عمل ليس واذا رفعته فيمتنع ح في الثاني النصب لعدم
نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا لغو ولا تأثيم فيها والرفع
على اعمالها اعمال ليس او زيادتها وعطف اسم بعدها على ما قبلها نحو لا قوة لي فيها ولا حيل فجملة التركيب
خمسة اوجه وجهان في الاول وثلثة في الثاني ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع
تركيب غير المفرد وان لم تكرر لا مع المعطوف نحو لا حول وقوة او فصلت الصفة
من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما او كانت غير مفردة بان كانت مضافا او شبيها به
سواء كان الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل صاحب بر عندنا
او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا امتنع في المسائل الاربع المعطوف
والصفة الفتح لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقية لانهم لم يركبوا ثلثة فيجعلوها

كشيء

كشيء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله لا اب ولا ابنا مثل مروان وابنه
يروى برفع ابن ونصبه تتمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب
عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي موجود
فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه السلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد
يحذف اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك الثالث من انواع النواسخ
ظن من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم ورأى بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد
بمعنى ظن وحسب وهي كظن ودرى في لغة بمعنى علم والاكثر تعديتها بالباء
للواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها وخال ماضي يخال وهي
كظن لا ماضي يخول بمعنى التكبر وزعم وهي كظن ووقوعها على ان وان وصلتهما
فتسد مسد مفعوليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك
فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره
للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث
يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم دليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى
ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب ودعوتني وزعمت انك ناصح ولقد صدقت
وكنت ثم امينا ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد وعلم بمعنى تيقن لا بمعنى
عرف وخرج بقوله القلبيات اي القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها
غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى ابصر كرأيت الهلال بمعنى ابصرته
وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض
كالبرص ودرى بمعنى احتال نحو درى الذئب الصيد اذا احتال واستخفى له
ليفترسه وخال بمعنى ضلع يقال خال الفرس اذا ضلع وزعم بمعنى سمن
او هزل يقال زعمت الشاة اي سمنت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال

وجد زيداً اذا استغنى فصار واجدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت
وهذه الافعال المذكورة وكذا متصرفاتها فانها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما معاً
مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه وقوله رايت الله اكبر كل شيء
محاولة واكثرهم جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وقوله دريت الوفي العهد يا عز
فاغتبط وقوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا وقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى
انا وجدناه صابرا وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات والاصل في هذه الافعال ان تعمل ولكن قد يعرض
لهن ما يضعفهن عن العمل فيعمل معه برجوحية ويلغين برجحان والالغاء ابطال العمل
لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تاخره ان تاخرت عن المفعولين نحو قوله القوم
في اثري ظننت تاخر الفعل واهمل لضعفه بالتاخر وما قبله مبتدأ وخبر ويلغين بمساواة
لاعمالهن ان توسطن بينهما نحو قوله ابالاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز
خلت اللوم والخور توسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط
ايضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سوى لان ضعف العامل بالتوسط
سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منها مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي اقوى
من المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل
على المعمولين وان تقدم عليه غيره فهو كذلك على المشهور وهذه الافعال ان وليهن ما له صدر وهو
واحد من ستة وهي ما مطلقا او لا وان في جواب القسم ملفوظا به او مقدرا اذ ليس لها صدر الكلام
الا حينئذ النافيات لما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت
والله ان زيد قائم او لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية ومنه قوله اني رايت ملاك الشيمة
الادب او لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتاتين منيتي او الاستفهام
سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام
كما سياتي ام اضيفت الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني
كعلمت

كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف قاله ابن مالك في شرح الكافية
بطل عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل
وهو اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل
بالمحل فهو كالمراة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة
التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى
ونحو علمت متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب
مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام
تتمة ذكر ابو حيان في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به
في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمص في الشذور
وشرحه ايضا كقوله وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف
المفعولين او احدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فائدة
فيه تاكيد اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك تنبيه قد تجرى القول
مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء
بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا
وفي الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لوى فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية
باب في ذكر الفاعل واحكامه الفاعل هو اسم او ما في تاويله قدم عليه فعل تام
او ما في تاويله واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه مرفوع
بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة كقام زيد وعمرو قائم ابوه ومات عمرو وخالد ميت
اخوه او حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما ياتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو
ولولا دفع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند فاعلا في الشعراء وايقاع الفاعل
كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني ومنها انه لا يتاخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل عليه

بانهما تقدم الفاعل عليه لانهما قد صارا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها
واستدل ابو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني
فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد
قام واما فاعلا لفعل محذوف كما في نحو وان احد من المشركين استجارك واما نحو قول الزباء ما للجمال
مشيها وئيدا فضرورة او مأول ومنها ان عامله لا تلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل مثنى
ظاهرا ولا علامة جمع اذا كان مجموعا كما هو ظاهر فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان ولا قاموا رجال
ولا قمن نساء بل يقال قام رجلان وقام رجال وقام نساء بتجريد العامل من علامة
التثنية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة كما يقال مع المفرد قام
رجل بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله من الفعل
والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد الفعل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل وشذ الحاقها
بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله يلومونني في اشتراء
النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب وهذه لغة طي ويسميها
النحويون لغة اكلوني البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار وقوله ايضا لورقة بن نوفل او مخرجيهم بتشديد الياء حين قال له ورقة
ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوي هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها فصار او مخرجيّ هم وفهم من كلامه ان هذه
الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل علامات للفاعل كالتاء في قامت هند
والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح ترك
علامة التثنية للفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم
من لفظه بان يكون مقدر التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة تغني بخلافه ثم باب التأنيث ومنها
ان عامله تلحقه علامة التأنيث في اخره ان كان ماضيا او وصفا وفي اوله ان كان مضارعا

قوله لتوهم فبان دما القين بنفسه

ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا كان وهو ما له فرج كقامت هند وتقوم هند
وزيد قامت امه او مجازيا وهو بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم
طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقي التأنيث
وهو مثنى كقامت الهندان او مجموع بالالف والتاء كقامت الهندات والى ضمير عائد الى مؤنث
مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله فلا ارض ابقل ابقالها فضرورة
ويجوز الوجهان اي الحاق العامل العلامة وعدمه في اربع مسائل والالحاق ارجح في جميعها
احدها في العامل اذا اسند الى مجازي التأنيث الظاهر المتصل نحو طلعت الشمس
او طلع الشمس والمنفصل نحو قد جاءتكم موعظة ونحو قد جاءكم بينة وكلامه في الشرح يقتضي
ان التأنيث في هذا ارجح وكلامهم صريح كما تراه والثانية في العامل اذا اسند الى حقيقي التأنيث
المنفصل من العامل بغير الا نحو قامت اليوم هند وحضرت القاضي امراة
ونحو اذا جاءك المؤمنات وقوله ان امرأ غره منكن واحدة وخرج بقوله حقيقي غيره نحو طلع
اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ذكره الدماميني في شرح التسهيل
نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه ما ترك
فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد البابين دليل الراجحية
فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق لمقتضى
عبارة الشرح والثالثة هي المشار اليها بقوله او المتصل بعامله كما في باب نعم
وبئس وذلك نحو نعمت او نعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر
والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المرأة واحدة بل المراد الجنس تمدحه او تذمه
عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين والرابعة في العامل
اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير لمذكر نحو قالت الاعراب او لمؤنث كقامت الهنود

ام اسم جمع كقامت النساء ام جنس كاورق الشجر فالتانيث فى ذلك كله على التاويل بالجماعة والتذكير
على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع شيء الا جمعى التصحيح المذكر والمؤنث فكمفرديهما اى فى التذكير
والتانيث فيجب التذكير على الاصح فى نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى نحو قام زيد
لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو جاء البنون لتغير
نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك ويجب التانيث فى نحو قامت
الهندات مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب فى نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادى
وغيره واستثنوا منه ما يكون فى واحده مذكر كالطلحات او متغير كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبى
الاتفاق على ذلك ايضا فى الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال هو ان يقال قد مر ان الفاعل
الحقيقى المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التانيث فى ما قامت الا هند مع انه حقيقى التانيث
اشار الى دفعه بقوله وانما امتنع فى النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث الفعل لان
الفاعل فى الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف والفعل مسند اليه وما بعد الا
بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة امتناع نحو ما طلعت الا الشمس
وافهم كلامه جواز التانيث فى النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر ما برئت من ريبة وذم
فى حربنا الا بنات العم وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه فى النثر وصححه المرادى بقلة
وصحح المصنف فى الشذور بل جوحيته ومنه قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع وحذف الفاعل فى هذا جائز مطرد كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما فى نحو او اطعام
فى يوم ذي مسغبة يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه فى باب النيابة عن الفاعل نحو قضى الامر
اصله والله اعلم قضى الله الامر وكحذفه فى باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر
اى بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضى وما بعده فاعل
كما سياتى فى بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء
فى فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت فى فاعل كفى لا بمعنى فهذه اربعة مواضع يطرد

حذف

حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المذكر بالنون نحو اضربن يا زيدون ونحو اضربن
يا هند كما مر فى محله ويمتنع حذفه فى غيرهن لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه
بل ان ظهر فى اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما لمذكور نحو زيد قام ام لمؤنث
كهند قامت او لما دل عليه الفعل كقوله عليه السلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اى
ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله عليه السلام ولا يزنى الزانى او لما دل عليه الحال
المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقى اى بلغت الروح والاصل فى الفاعل ان يلى عامله
لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالى اربع متحركات وانما
يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه ان ينفصل
عنه ويتاخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجاء بخلاف الاصل فيلى المفعول الفعل وقد يتاخر الفاعل
اما جوازا كما فى نحو ولقد جاء ال فرعون النذر وقوله جاء الخلافة او كانت له
قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ولا يضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر
لتقدمه فى الرتبة واما وجوبا وذلك فى ثلث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل
ضمير المفعول كما فى نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا فى الضرورة فى مواضع مخصوصة واجازه ابن جنى فى النثر
بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربنى زيد اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير
مع امكان اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثنى الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى
الله من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو ما ضرب عمروا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل
الذى هو ايلاء الفاعل لعامله وتاخر المفعول عنه وذلك فى ثلثة مواضع ايضا
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا وما احسن زيدا اذ لو قدم على الفاعل
لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك ان تاخر المفعول انما يجب اذا كان

ضميرًا متصلًا ايضًا والا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك التباس
احدهما بالاخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين
ام مضافين الى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى عيسى او غلامي غلامي وهذا ذاك او من في الدار من على الباب
فيتعين في مثل هذا كون الاول فاعلًا والثاني مفعولًا خلافًا لابن الحاج محتجًا بان العرب يجيز تصغير عمر وعمرو
على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا
باتفاق وشرعًا على الاصح وبان الزجاجي نقل الاتفاق على انه يجوز في كان الذي تكلم دعوا هم كون تلك
اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التاخير
بل يجوز التقديم كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت موسى سعدى الثالثة ان يحصر المفعول بانما
نحو انما ضرب زيد عمروا او بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمروا وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل
اما جوازًا نحو فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة واما وجوبًا وذلك في مسئلتين احديهما ان
يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فايا اسم شرط جازم مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في الاخر من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما
وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فاما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك فكبر والحاصل ان للفاعل ثلث حالات
تأخره جوازًا او وجوبًا وتوسطه وجوبًا وللمفعول اربع حالات تاخره وجوبًا وتوسطه وجوبًا وتقدمه
عليها وجوبًا وعلى الفاعل جوازًا ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل العامل في الفاعل نعم وبئس
فالفاعل اما ظاهر او ضمير فالظاهر يجب ان يكون اما معرفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية
على القول الاخر والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
نحو نعم العبد انه اواب اي رجاع وبئس الشراب خمر ذمر او مضافا لما هي اي ال الجنسية
فيه كقوله تعالى ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضافا الى المضاف لما هي فيه كنعم ابن اخت القوم
وبئس ابن غلام الرجل وشرط كون الظاهر معرفا بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى
الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما كقوله عليه السلام

وإذا كان الفعل نعم وبئس وجب في فاعله ان يكون اسما معرفا بال ... اللام

نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى العلم شاذ او مؤول
وكون المرفوع بعدهما فاعلًا هو عند القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط
ينبغي ان يكون تابعًا للنعم اما بدلًا او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح والفاعل المضمر فهو اشار بقوله
او مضمرًا اسنده مستترًا وجوبًا مفسرًا لكونه مبهمًا بتمييز بعده قابلًا لال مذكور غالبًا مطابق
ذلك التمييز للمخصوص بالمدح او الذم افرادًا وتذكيرًا وفروعهما كقوله تعالى بئس للظالمين بدلًا ونعم
امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالًا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والجملة خبر تقدم
عليها او تأخر والرابط بينهما العموم المستفاد من ال فيما كان الفاعل ظاهرًا محلى بها وكذا اذا كان مضمرًا فاعله
ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلًا
ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي هو ايوب باب في ذكر النائب
عن الفاعل وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع او لغرض
لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم فينوب عنه في احكامه كلها من وجوب الرفع
والتأخر عن العامل واستحقاق الاتصال به وتانيث العامل لتانيثه وامتناع حذفه وغير ذلك
من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد
وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر فهم من قوله فان لم يوجد
في اللفظ فينوب عنه ما اي لفظ او شيء اختص وتصرف من ظرف زماني او مكاني
نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص
ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما او مجرور بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم
ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا في الكلام كمذ ورب وما خص بقسم او استثني
وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين
وقال ابن مالك النائب الجار مع المجرور وفي الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط
وهو بعيد اذ الحرف لا حظ له من الاعراب لا لفظا ولا محلا او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور

نحو واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما
من الاختصاص كتحديد العدد او كونه اسم نوع وافهم عطف هذه الاشياء باو انه لا اولوية لبعض
منها على بعض واختار في الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة
بما ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ومن في قوله
من ظرف للبيان وقد اشار الى ما يكون الانابة بدونه بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف عند ارادة
اسناده الى النائب لفظا او تقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا **ويشاركه** في الضم **ثاني** الماضي المبدو بتاء زائدة مضاعفة وان لم تكن للمطاوعة
نحو تعلم وتضارب **وثالث** الماضي المبدو بهمزة الوصل **نحو انطلق** واستخرج
ويفتح ما قبل اخره لفظا او تقديرا **ان كان مضارعا** مجردا او مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله مضموما في الاصل **ويكسر** كذلك **ان كان ماضيا**
كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره **ويضرب** عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل اخره
واما الفعل الجامد فلا يبنى لنائب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف مذهب الجمهور الجواز
وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض
لرافع النائب اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول
وذلك في بناء الفعل الثلاثي المعتل العين **نحو قال** مما عينه واو **وباع** مما عينه ياء **الكسر**
مخلصا نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه
ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها
وهذه اللغة العليا **والكسر مشما ضما** تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شرب
الكسرة شيئا من صوت الضمة والقصر الى الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما مع ان القراء قد عبروا به
وهذه اللغة الوسطى وبها قرا ابن عامر والكسائي في قيل وغيض **والضم مخلصا** نحو قول وبوع
وغوص بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله حوكت على نيرين

اذ تحاك وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات
الثلث في المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا
لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحد الوجوه الثلثة اجتنب كبعت
وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل
قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعل عينه **باب الاشتغال** اي اشتغال العامل عن المعمول
وهو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او ملابسه لولا ذلك لعمل فيه هو
او ملابسه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام
ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه وما يستوي فيه
الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المص فشرع في بيانها فقال **يجوز في نحو زيد ضربته**
او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه او رجلا يحبه **رفع زيد بالابتداء**
وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير **فالجملة بعده** في محل رفع على انها **خبر له**
والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين **ونصبه باضمار**
فعل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على الاسم الا لمانع فيقدر في المثال
الاول **ضربت** فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك **وفي الثاني جاوزت**
فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يتصل مررت الى الاسم بنفسه **وفي الثالث**
اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضرب اخاه فقد اهان
زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف لان المذكور عوض
عن المقدر فلا يجمع بينهما **فلا موضع للجملة** التي هي **بعده** من الاعراب لانها مفسرة
وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر
فان لم يصلح كما في نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي **ويترجح النصب**
على الرفع **في نحو زيدا اضربه** او لا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب

ولو بصيغة الخبر وانما رجح **للطلب** الواقع بعد الاسم اذ في الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدأ
وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واوّل ما وجد من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد حسن به
لان الضمير في محل رفع **واما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما**
فانها اجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه **متأول**
عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير فيما يتلى
عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده
في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **و**يترجح
النصب ايضا **في نحو والانعام خلقها لكم** في سورة النحل بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم
السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما
رجح **للتناسب** بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو اولى
من التخالف فان انفصل عما قبله باما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه ترجح الرفع
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم
حتى زيدا ضربته قاله في الاوضح **و**يترجح ايضا في نحو **ابشرا منا واحدا نتبعه**
وما زيدا رأيته مما الاسم السابق واقع بعد شيء الغالب دخوله على الفعل كان
وما النافيتين وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما رجح
لغلبة وقوع **الفعل** بعد همزة الاستفهام وان وما النافيتين نعم ان فصل بين الاسم
والهمزة بغير ظرف نحو أانت زيد تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا
اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم
ضربت او من ضربت او كان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالمضمر صفة لما قبله
نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة
لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يعتبر عاملا كما اشرنا الى ذلك اول الباب
اى اذا
ويجب

ويجب النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط كما **في** نحو
ان زيدا لقيته فاكرمه ومتى عمرا تلقاه فاحسن اليه او اداة تحضيض كما في نحو
الا عمرا اهنته **وهلا زيدا اكرمته** او اداة الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته
وانما وجب **لوجوبه** اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت
عن اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض
فيقع في الكلام **ويجب الرفع** على الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية
كما في **نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو** لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او خبر
نحو اذا لهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر **لامتناعه** اي امتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر
متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب الابتداء ويجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر
الكلام كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته
اكرمته لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم لتمام التقسيم
وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الاوضح **ويستويان** اي الرفع
والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما في
نحو زيد قام ابوه وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب **للتكافؤ** اي للتماثل
الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت
او عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر
تمثيله بما ذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به في الجامع
حيث قال لا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي لكن خالف في الاوضح فجزم
باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم الرابط فجزم تبعا للاخفش والسيرافي
قال وهو المختار **وليس منه** اي من باب الاشتغال **وكل شيء فعلوه في الزبر** اي الكتب لعدم صحة

تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب
على الابتداء وجملة فعلوه في موضع رفع صفة لكل او في موضع جر صفة لشيء و في الزبر خبر لكل والمعنى
وكل شيء مفعول ثابت لهم في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه
لعدم صدق ضابطه اذ لو سلط العامل على ما قبله لا يمتنع اعمال النصب فيه فرفع زيد
واجب اما على الابتداء او على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في
الشرح تتمة الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية
باضمار فعل وتأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية
الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في زيد قام عند المجرد ويجب
الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد

باب التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما موكدا للآخر
الى معمول فاكثر متأخر عنهما **يجوز** لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد اخواك
ام اختلفا كما **في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول** منهما في الاسم الظاهر واهمال
الثاني **و**هذا الوجه **اختاره الكوفيون** لقوته بالسبق **فيضمر في الثاني** المهمل **كل ما**
يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع اذ لا محذور وفيه رجوع الضمير
الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام ورايتهما اخواك
او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن الكسائي في
اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر **و** اعمال
الثاني في الظاهر واهمال الاول **و**هذا الوجه **اختاره البصريون** لقربه وسلامته
من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وهذا هو الصحيح لان اعماله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول ذكره سيبويه قال المرادي فاذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة
الى الاول والثالث قال الشيخ العلامة خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول

بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه
الامران لم ار في ذلك نقلا **فيضمر في الاول** المهمل **مرفوعه فقط** فاعلا كان او نائبه
مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه
في غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفي هذا الباب نثرا ونظما **نحو** ضربوني وضربت
قومك حكاه سيبويه وقوله **جفوني ولم اجف الاخلاء** انني لغير جميل
من خليلي مهمل واوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف
الفاعل والا يلزم اعمالهما في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع
في الاصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي وافهم
كلام المص حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربني زيد
ومررت ومر بي زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة
فان لم يستغن عنه بان وقع حذفه في اللبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما
او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد
صديقا اياه وظننت وظنني زيد قائما اياه فاضماره واجب مؤخرا عن المتنازع فيه
لخوف اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صحح في الاوضح
جواز حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل **وليس منه** اي من هذا الباب نحو ما قام
وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو وغيرة ممطول معنى غريمها لزوال الارتباط
قاله في الجامع ولا قول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة **كفاني ولم اطلب**
قليل من المال لفساد المعنى اذ لو توجه كفاني ولم اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين
لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا
والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي لادنى معيشة

منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو نوجد ولما الطلب الى القبيل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي
في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين
ان يكون مفعول الطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد ويدل قوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي **باب** في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب
وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب** ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك لان
الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف
الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول **وهو خمسة**
على المشهور احدها **المفعول به** قدمه على غيره من المفاعيل لانه احوج الى الاعراب ازالة للالتباس
بالفاعل **هو** كما قاله ابن الحاجب **ما وقع عليه فعل الفاعل** وذلك **كضربت زيدا**
فزيد مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء
من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج
نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه
فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله
والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل نحو وورث سليمان
داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل
نحو عليكم انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك فهم
المعنى وعدم الالتباس ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به
عائد الى ال اي الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا
او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص نحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف او على الاغراء نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على
النداء كما اشار اليه بقوله **ومنه الاسم المنادى** بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله

بحرف

الموازنة برابری کردن مساوی ولمق وزنه وا غرلغت برابر ولموج احرکه

بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا فحذف الفعل
وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين
العوض والمعوض عنه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما ظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه
والاول ثلثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب** المنادى اذا كان لفظا **مضافا**
سواء كانت الاضافة محضة **كيا عبد الله** ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة
يجوز ان يكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين
اذ الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما **او** كان **شبيهه** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او بعطف
قبل النداء والعمل اما في فاعل **كيا حسنا وجهه** او في مفعول كيا ضاربا زيدا **ويا
طالعا جبلا** او مجرور كيا خيرا من زيد **ويا رفيقا بالعباد** ومثال المعطوف عليه
قبل النداء يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه جزء
من العلم ومن المشبه به عند المحققين والرضي قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل **او** كان
نكرة غير مقصودة سواء كانت جامدة او مشتقة **كقول الاعمى** وفي معناه الغريق
يا رجلا خذ بيدي ويا واقفا انقذني وقد اشار الى الثاني بقوله **والمفرد**
وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد **المعرفة** اي المعين سواء كان
معرفة قبل النداء ام بعده ينصب محلا لان اعراب المبني اعراب محلي **ويبنى لفظا
على ما يرفع به** من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد
والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وبني على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلي
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض
لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح
لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول بعضهم

مبنى على الضم لشغوله المبنى على الضم كيا زيدُ والمبنى على الالف نحو يا زيدان
والمبنى على الواو نحو يا زيدون ومن المبنى على الضم النكرة المقصودة نحو
يا رجل المعين ثم المبنى ان كان صحيح الاخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى
ويا قاضي وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره
واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون مضموما ومنصوبا وهو اقوى واذا كان
علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى العلم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو
يا زيد بن عمرو فصل في الكلام على المنادى الصحيح الاخر المضاف الى ياء المتكلم او الى
المضاف اليها وتقول في نحو يا غلام مريدا به الاضافة الى الياء يا غلام بالحركات الثلث
على الميم من غير ياء وبالياء فتحا اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا او اسكانا
اي ساكنة نحو يا عبادِ فاتقون وبالالف نحو يا اسفا على يوسف فهذه ست لغات
لكنها متفاوتة في القوة والضعف وافصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم
اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم
اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل
على الكثير كقول بعضهم يا امُّ لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات
مشروط بما فيه الاضافة للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا عما فيه الاضافة
للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه الا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة
ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو
يا فتاي ويا قاضيّ ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان
ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء وتقول في يا ابي ويا امي زيادة
على اللغات الست يا ابتِ ويا امتِ بالفتح والكسر للتاء المزيدة عوضا
عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم والفتح اقيس وسمع ضمها تشبيها

بنحو ثبة

بنحو ثبة وهو شاذ وقد قرئ بهن ولا يجوز الجمع بين ياء المتكلم والتاء الا في الضرورة
كما سياتي فهذه تسع لغات جائزة في الاب والام مضافين للياء في النداء وسياتي
ان فيهما لغتين اخريين فالمجموع احدى عشرة لغة على خلاف في بعضها وتقول فيما اذا
نودي المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ ام او عم يا ابن امّ ويا ابن عمّ او
يا ابنة امّ او يا ابنة عمّ بفتح آخر كل منهما للخفة وقيل على انهما ركبا وجعلا اسما واحدا
مبنيا على الفتح وكسر ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ
بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء مخففا بالحذف
بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي والحاق
الالف او الياء للاولين وهما يا ابت ويا امت قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه
او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا ابتي لا زلت
فينا قائما والحاقهما للاخرين وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في الضرورة
كقوله يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي وقوله يا ابن امّي ويا شقيق نفسي فصل في احكام
توابع المنادى ويجري ما افرد او ما اضيف حالة كونه مقرونا بال من نعت المبنى
المنادى العلم او النكرة المقصودة وعطف تاكيد وعطف بيانه وعطف نسقه المقرون
بال على لفظه المبنى فيرفع مراعاة للفظه او على محله فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد
الكريمُ او الكريمَ الاب بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرزٌ وكرزاً
ويا جبال اوّبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازني
تنبيها على انه منادى ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل
لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع فهذه
خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان من
في قوله من نعت المبنى بيان لما في قوله ما افرد او اضيف وانما الحق المضاف المقرون بال

والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض ا‍ه لب الالباب

بالتابع المفرد فی جواز الوجهین لان الاضافة غیر محضة ولم یعتد بها وخرج بالمبنی
المعرب فان تابعه من نعت وتوکید وبیان ونسق مقرون بال منصوب لا غیر ولو کان
مفردا نحو یا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ویا بنی تمیم اجمعین ویا عبد الله کرزا ویا عبد الله
والحارث وسیأتی حکم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد اشار الیه
بقوله **ویجری ما اضیف** من نعت وتوکید وبیان حال کونه **مجردا** من ال **علی محله**
دون لفظه فینصب فقط کما لو کان منادی نحو یا زید صاحب عمرو ویا تمیم کلکم او کلهم ویا زید
ابا عبد الله وانما لم یجز رفعه لئلا یفضل الفرع علی الاصل **ویجری نعت ای** وایة فی تبعیة المتبوع
علی لفظها فیرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو یا ایها الانسان یا ایتها النفس وجوز
المازنی نصبه علی المحل وقرئ شاذا قل یا ایها الکافرین ولا تنعت ای الا بما فیه ال او
باسم اشارة عار من کاف الخطاب نحو یا ایها الرجل ویا ایهذا الرجل **والبدل**
والنسق المجرد من ال کالمنادی المستقل فیبنیان علی ما یرفعان به حیث
یبنی المنادی وینصبان حیث ینصب وان کان المتبوع بخلاف ذلک ولهذا قال **مطلقا**
ای مبنیا کان او معربا نحو یا عبد کرز ویا عبد الله کرز ویا زید وبکر ویا عبد الله وخالد
وسبب ذلک ان البدل فی نیة تکرار العامل والعاطف کالنائب عن العامل وقید النسق
بالمجرد لانه لو کان بال لم یعط حکم المستقل اذ هی تمنع من تقدیر منادی اذ حرف النداء
لا یجتمع معها **وکذا فی** تکرار لفظ المنادی المبنی علی الضم مضافا کما فی **نحو** قوله **یا زید**
زید الیعملات الذبل تطاول اللیل علیک فانزل وجهان الاول **فتحهما** علی ان الاول
منادی مضاف لما بعد الثانی وهو مقحم بینهما ونصبه علی التاکید او علی ان الاول
منادی مضاف الی محذوف مماثل لما اضیف الیه الثانی علی انه عطف بیان او بدل
او باضمار یا او اعنی وقال الفراء کلاهما مضافان الی ما بعد الثانی وهو
ضعیف لما فیه من توارد عاملین علی معمول واحد **والوجه** الثانی **ضم الاول**

منها

والضمیر فی قوله راجع الی ولد الکرکرا او زید هنا زید بن ارقم
والیعملات جمع یعملة وهی الناقة القویة علی السیر الذبل
جمع ذابلة وهی التی ذبلت ای صارت مهزولة من کثرة السیر
وثمرة قوله تطاول اللیل یعنی مضی کثیر من اللیل فانزل
ولا تتعب یعملاتک مظهرین ... بعض

منها علی انه منادی مفرد معرفة وهو الراجح ونصب الثانی علی ما سبق وفهم من کلامه
انه لا یجوز ضم الثانی ولا یختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف کذلک نحو یا رجل
رجل القوم ویا صاحب صاحب عمرو **فصل** فی ترخیم المنادی وهو لغة ترقیق
الصوت وتلیینه یقال صوت رخیم ای رقیق واصطلاحا حذف بعض الکلمة
علی اوجه مخصوصة وهو ثلثة انواع ترخیم النداء وترخیم الضرورة وترخیم التصغیر
وعلی الاول اقتصر فقال **ویجوز ترخیم المنادی** لا مطلقا بل **المعرفة**
لانها کثر نداؤها فدخلها التخفیف بحذف آخرها فلا یرخم نحو یا رجلا
خذ بیدی لانه نکرة وکذا لا یرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف
خلافا للکوفیین ولا المحکی خلافا لابن مالک ولا المبنی قبل النداء کحذام
خلافا لبعضهم قاله فی الجامع **وهو** اصطلاحا **حذف آخره تخفیفا**
علی وجه مخصوص وخص الآخر بذلک لانه محل التغییر ثم المنادی ضربان مختوم
بهاء التانیث ومجرد عنها **فذو التاء یرخم مطلقا** ای سواء کان علما ام لا
ثلاثیا ام لا **کیا طلح ویا ثب** فی نداء ثبة وطلحة **وغیره** وهو المجرد عنها انما یرخم
بشرط ضمه فغیر المضموم کالمضاف والمحکی لا یرخم وان کان علما **وعلمیته** فغیر العلم
کالنکرة المقصودة لا یرخم وان کان مضموما وجوز بعضهم ترخیمها قیاسا علی قولهم
اطرق کرا ویا صاح وهو قیاس علی شاذ **ومجاوزته ثلثة احرف** فلا یرخم
الثلاثی وان کان متحرک الوسط وجوزه الاخفش مطلقا قیاسا علی اجرائهم نحو سقر
مجری زینب فی ایجاب منع الصرف وجوزه الفراء متحرک الوسط اجراء لحرکة الوسط
مجری الحرف الرابع والمشهور ما ذهب الیه المص فاذا استوفی المجرد هذه الشروط
جاز ترخیمه **کیا جعف** فی نداء جعفر ثم المرخم فیه لغتان احدیهما قطع النظر
عن المحذوف للترخیم فیجعل الباقی کانه اسم تام موضوع علی تلک الصیغة فیعطی

الاسم الجنس ... وضع لان یقع علی شیء وعلی ما اشبهه
کما رجل ... وضعه للفرد خارجی علی سبیل البدل من غیر تعیین

فيبقى على ما كان عليه من البناء على الضم وغيره مما يستحقه لو لم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من
لا ينتظر فتقول في جعفر يا جعف ضمًّا اي بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة
بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز ابتاعها وتلك لا وفي ثمود
يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد الضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظير
اذ ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها ضمة والثانية ان ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله
على حاله ولا يعتد ان كان حرف علة وهو الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف فتحًا ببقاء فتح الفاء
وفي منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير ابدال لانها
في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم ان المحذوف للترخيم
اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف
من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله مما استكمل
شروط الترخيم وكان ما قبل اخره حرف اللين ساكن زائد مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة
من جنسه ولو تقديرًا فتقول فيها يا سلم ويا منص يا مسك بخلاف سفرجل وهبيخ ومختار
وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث اشار بقوله ومن نحو معدي كرب مما هو مركب
تركيب مزجي الكلمة الثانية فتقول يا معدي ويشتمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمي به
من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيم من العرب وانما اجازه النحويون قياسًا وقد تقدم
ان المجرد انما رخم بشرط ضمة وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه
في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزة ثلثة احرف ان لم يكن بالتاء
فصل في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة
ويتضمن المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل معها من احرف النداء الا يا خاصة ويجب
ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلث حالات احدها ان يجر
بلام مفتوحة وهي الاكثر لاحواله الثانية ان يزاد في اخره الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد

من اللام

قوله ساكن المحققون يطلقون احرف اللين على احرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكن وصف كاشف ... [illegible]

من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذا اقلها اذا تقرر هذا فعلى الاولى يقول
المستغيث اذا استغاث يا لَلّهِ لِلمسلمين بفتح لام المستغاث وجوبًا
لتنزله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة او متعلقة بيا
او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فاشبه المنادى المضاف واذا نعت
جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لَزيدٍ العادلِ للمظلوم واما المستغاث له
فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف
الذي لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامن اللبس اذ عطفه
على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم
نحو يا لِي للمناسبة فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومي ويا لامثال قومي وعلى الحالة
الثانية تقول يا زيدا لعمرو بالحاق الف في اخره عوضًا عن اللام في اوله ولا يجوز يا لزيدا
لعمرو والحالة الثالثة تقول يا زيدُ لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله الا يا قوم
للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاديب وقد يكون المستغاث مستغاثًا له نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك
لتنصف من نفسك واما الندبة فهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه
لكونه محل الم او سببًا له نحو حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا
وقوله واكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء وهي من كلام النساء في الغالب والغرض
منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قوله وامن حفر بئر زمزما فهو
في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل في المندوب
من احرف النداء الا حرفان وا وهي الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه
حكم المنادى فيضم ان كان مفردا نحو وازيدُ وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله
واضاربا زيدا ولك زيادة الالف في اخره وهي اكثر احواله واليه اشار بقوله وللنادب
ان يقول وازيدا بالف في اخره مفردا كان او مضافا لظاهر نحو وا امير المؤمنينا او لمضمر نحو

وارابينا او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلا ام مركبا نحو وامعدي كربا ويحذف لهذه الالف
ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه وابابكراه
او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ وكسرة كذلك نحو واعبد الملكاه
واحذاماه فان وقع حذف الضمة او الكسرة في لبس بقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة
نحو واغلامكي دون واوا بعد الضمة نحو واغلامهو وواغلامهموا او غلامكموا لانك لو ابقيت الالف لاوهم
الاضافة الى كاف المخاطب وها الغائبة ولك زيادة الهاء بعد الف الندبة وابدالها
وقفا نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان الغرض مد الصوت والتطويل واخرهم كلاما انها لا تزاد
وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع ان يتكلم على المفعول الثاني
وهو المفعول المطلق الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب
على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة وهو المصدر الفضلة اي
المستغنى عنه المسلط عليه عامل ينصبه من مادة لفظه وذلك كضربت ضربا او على
من معناه بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته وذلك كقعدت جلوسا الا ترى انهما متحدان
في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت حديثك
وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان
ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فالمصدر
المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصافات صفا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق
لانه بمثابة تكرار الفعل ولانه اسم جنس محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور
الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا او باضافة كضربت ضرب الامير او بوصف
كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت الضرب اي الذي تعرفه ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان
اختتم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد عامله بان دل

على

على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جاز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك
في التسهيل في المختص وجعل المفعول قسمين مبهما ومختصا فعلى هذا المختص قسمان معدود وغير معدود
وناصبه اما فعله او وصفه كاعجبني او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام
والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية او مقالية كقولك
للقادم او لمن قال ما قدم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا او قياسا في مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء وانت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وهذا ابني
حقا وله علي الف اعترافا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما
وقد ينقل عن المصدرية الى ما هو جار مجراها كان المصدر يكون غير مفعول مطلق ففيهما عموم من وجه
كما يفهم من التعريف ثم قال وقد ينوب عنه اي عن المصدر غيره فينتصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة
على المصدر كما ناب عن المبين للعدد اسم الالة كضربته سوطا اي ضربا بسوط فحذف الجار والمصدر
واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه
ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية او بعضية مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اي ميلا
كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلثة
اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم غيره نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه
تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقة (اي محبة) وفرحت جذلا (اي سرورا) وليس منه اي من النائب
عنه صفة كرغدا في قوله تعالى فكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
فكلاه حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل
ذلك على انه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والحال يمتنع
اقامته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الاوضح تبعا لابن مالك والثاني من المفاعيل
المفعول له اي الذي يفعل له فعل او يوقع لاجله وهو المصدر القلبي الفضلة المعلل بكسر اللام
اي الواقع علة لحدث قد شاركه المعلل وقتا وفاعلا اي في الزمان والفاعل سواء كان باعثا او غاية

كقمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه
وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب
باعثة عليه وليست غاية وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون
مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كالسيأتي وبالقلبي
جئتك قراءة للعلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي
فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا و
بالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده
ما اختلف فيه زمان العلة والمفعول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي فان فقد المعلل
لحدث عامله شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل وهي اللام ونحوها مما يفهم
منه التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والا فنيه
نظر ففاقد المصدرية نحو خلق لكم فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام
ومثله قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو واني
لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهزة
وزمانهما واحد ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان
المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة هي النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت
نحو فجئت فقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم علة
لخلع ثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت
بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي
يبقى في ثوب واحد ومثله كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط
معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل

كما

العرو بالفتح ... بكيلمك اخرى
الهزة بالكسر والتشديد سرور ونشاط ...

كما قاله في الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا
او محلى بال لكن الارجح في الاول والثالث الجر ويستويان في الثاني والرابع من المفاعيل المفعول فيه
وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل ينصبه من الفعل او شبهه وان لم يكن
واقعا فيه على معنى في الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فانها وان سلط العامل عليها
ليس على معنى في لما تقدم كما في يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب فيهما
مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه ونا صب حيث يعلم محذوف دل عليه اعلم لا هو
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما ثم اسم الزمان قسمان
مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس وحينا او اسبوعا فالمبهم ما دل
على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينتصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على
دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام قاله المرادي واما المعدود فهو من قبيل المختص
خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المص في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر
رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود وادلهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر
وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه
وهذا التقييد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه
الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها الجهات الست كالامام والفوق واليمين
وعكسهن اي وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فانه له
ست جهات ونحوهن من الابهام كعند ولدى وناحية ومكان وثانيها المقادير الدالة
على مسافة معلومة كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي ما اشتق من مصدر
عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قائم
مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في
مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت في المسجد

البريد بالضم اون ايكي ميلدر كه درت فرسخدر

واقمت في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب ان قدر عامله مشتقا او نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه
من ان القيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم جعله قسما واحدا
نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم
من المبهم مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح
الكافية وصححه ابو حيان ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك
يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا **والخامس** من المفاعيل
المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل واخره للخلاف في كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة
الواو ولم يقع في القران بيقين **وهو اسم فضلة** واقع **بعد واو اريد بها التنصيص على المعية**
حالة كونها **مسبوقة بفعل** ولو تقديرا **او** اسم مشتمل على **ما فيه حروفه** اي الفعل **ومعناه** فالاول **كسرت**
والنيل والثاني **انا سائر والنيل** والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق
وتاتي مثله بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو
وبالبعدية بقية المفاعيل والمجرور مع وبالمصاحبة نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان افاد
المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة
ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو
هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر قال
بعض العلماء وانما لم يقدر الفعل كما قدروه في ما لك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة
الداعي الى تقدير الفعل في ما لك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار
والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تاخر
الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم للاسم الصالح لكونه مفعولا معه ثلث حالات واليها اشار بقوله **وقد يجب** اي
النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان **كقولك** لمن ينهى عن القبيح وياتيه
لانه

لا تنه عن القبيح واتيانه فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد
بل فيه الامر بتعاطي القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا **ومنه**
قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو عطف للزم في الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وذلك
لا يجوز **على الاصح** من القولين **فيهما** ويترجح النصب على القول الاخر **ويترجح في نحو كن انت وزيدا**
كالاخ من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه وانت لا تريد ان تامره وانما تريد
ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه
وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ من شرط عطف المفرد على مثله
صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشر للزم ان يكون فعل الامر
رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فعلا محذوفا
اي ولتسكن واقره عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ ان ما بعد المفعول معه يحسب ما قبله
فقط فلا يجوز كالاخوين **ويضعف في نحو قام زيد وعمرو** لان العطف هو الاصل وقد امكن
بلا ضعف ومثله ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بكان مضمرة وليست ناقصة
والاصح ان عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه وانه مقيس وانه لا يتقدم على المصاحب ولما انهى الكلام
على المفاعيل اخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال **الحال** يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو
الافصح وهو نوعان مؤكدة وستاتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها اشار
بقوله **وهو وصف** ولو تقديرا **فضلة** اي ليست احد جزئي الكلام **يقع في جواب كيف**
فخرج بالفضلة نحو العالم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره
فارسا لعدم صلاحيتها لذلك والغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر
للدلالة على متصف بها وتاتي من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول **كضربت اللص مكتوفا** ومنهما
معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا

مطلب الحال

او كان كبعضه في صحة حذفه والاغناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال
عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث هي التنكير خلافا ليونس والبغداديين مطلقا
وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اي كيفية وقوع الفعل
منه او عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل بغير غرض وقد تقع
بلفظ المعرفة فتاول بنكرة محافظة على مستقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول
اي مرتبين وشرط صاحبها وهو من الحال وصف له في المعنى التعريف لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه
التعريف او ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص بوصف او اضافة
او بمعمول غير مضاف اليه او التعميم بان يتلو نفيا او شبهه من نهي او استفهام او التاخير بان يتاخر عن الحال
فالاول نحو خاشعة ابصارهم يخرجون فخاشعة حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو معرف والثاني
نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله نجيت
يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا وقولك عجبت من ضرب اخيك شديدا
والثالث نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق
النفي ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله يا صاح هل حم عيش باقيا والرابع نحو لمية
موحشا طلل يلوح كانه خلل فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجيء الحال
منه تاخره عنها او للوصف لها وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تاخير الحال
عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه في الجامع والمشهور
المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه
عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة
مشبهة الا لمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا لمانع لكونها نائبة عن خبر كضربي زيدا قائما
او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقد يحذف
عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب ووجوبا كضربي زيدا قائما وزيد ابوك عطوفا

ومن

ومن المنصوبات التمييز اي المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز
والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة وهو اسم فضلة نكرة جامد غالبا يفسر ما ابهم
من الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه
وقد ياتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وبما بعدها
سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص
او معمم ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر
واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال يخالفه من ثلثة
اوجه اولها في الغالب الحال تكون مشتقة او ماولة بها والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا
قليل نحو لله دره فارسا ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذات واخرى لبيان جهة النسبة
ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسياتي وتمييز مفرد وهو
المراد بقوله واكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجريب نخلا او كيل كقفيز
برا وصاع تمرا او وزن كرطل زيتا ومنوين عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض
ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات
وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا وشبه
الكيل نحو سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن
والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد واكثر وقوعه
بعد العدد الصحيح وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية نحو اني
رايت احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلثين ليلة الاية وهكذا
الى آخره لك نحو ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ومنه اي تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية
بان تكون للتمييز اي عدد وتعيين افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا ملكت ما لم تجر كم بحرف جر كـ
سيك فبعد منصوب على التمييز بكم وهي مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل

تميزها عما قبل فاما تميز كم الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرور ابدا باضافتها اليه حملا لها
على ما هي مشابهة بها من العدد وهو نوعان اما مفرد وهو اكثر وابلغ كتميز المائة فما فوقها
من المائتين والالف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو
كم قوم صدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وقد
تضاف الى جمع نحو ثلثمائة سنين على قراءة الاضافة او مجموع كتميز العشرة مفردة فما دونها
من التسعة الى الثلثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كثلث مائة وثلثمائة رجل فمجرور
مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال او ثلثة رجال جاؤك وذلك
تميز العشرة فما دونها اسم جنس واسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلثة من الغنم وعشرة
من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمسة ذود صدقة وعبارته
توهم ان الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى
ان تميز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
فالتميز محذوف اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي عشرة ولك في تميز كم الاستفهامية اذا كان متصلا بها
المجرورة بالحرف وجهان جر بمن مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب
وهو لا يعمل الجر في تميزه فكذلك ما كان بمنزلته ونصب على التميز فتقول بكم درهم او بكم درهما اشتريت
عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تميزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه
دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية او خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج
الى التميز ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها الانباشي في شرحه على الالفية واشار الى النوع الاول بقوله
وقد يكون التميز مفسرا للنسبة في الجمل كما يأتي وفي الوصف الرافع كزيد منتصب عرقا ومحمد
طيب نفسا وفي الاضافة كاعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو
قسمان لانه اما ان يكون محولا وهو ثلثة اقسام محول عن مضاف فاعل كاشتعل الراس شيبا
اصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تميزا

مبالغة

مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا اوقع من ذكره مفسرا اولا او محول عن مضاف مفعول نحو
وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تميزا او اوقع الفعل
على الارض ونحوا عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدأ وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به وعنه نحو
انا اكثر منك مالا اصله لي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر
زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها او غير محول عن شيء اصلا وهذا هو القسم الثاني نحو امتلأ الاناء
ماء ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول
وهو قليل في الكلام والحال والتميز قد يؤكدان فلا يفيدان هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التوكيد
فالحال المؤكدة وهي ما يستفاد معناها من غيرها ثلثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها
لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين
لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو
لآمن من في الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة واما المضمون جملة قبلها مركبة من اسمين
معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف
وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي والتميز المؤكد نحو
قوله هو ابو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فدينا
تميز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التميز مؤكدا واولوا ما ورد ووافقهم في المغني
ومنه على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتميزها قول التغلبي بئس
الفحل فحلهم فحلا واتهم ذلا منطبق وصححه ابن مالك لان التميز قد يجاء به توكيدا
كما سبق خلافا لسيبويه وموافقيه في منع ذلك لانتفاء الفاعل بظهور من التميز
المبين له ففحلا عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب التميز مفسر اذا كان مفردا او الفعل
او شبهه اذا كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل
المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة ونقض في الالفية على قلته وكذا في تميز المفرد جره

والذود من الابل ما بين الثلث الى العشرة
وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها
والتميز ... واد اخرى

مطلب المستثنى

باضافة المميز اليه الا اذا كان المميز عددا كعشرين رجلا او مضافا كملء الارض ذهبا وجره
ايضا بمن الا اذا كان المميز عددا واما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول
نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد
اكثر منك مالا ومنها المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا واحدى اخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة
لتمام القسمة وان كان الكلام ليس فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا واحدى اخواتها حقيقة او حكما
من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وادوات الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف
وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا
وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى بالا لانها اصل ادوات الاستثناء
وغيرها يقدر بها وان كان الاولى ابتداؤه بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون
كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له احوال لانه ان كان من كلام تام بان كان المستثنى منه مذكورا
موجب بفتح الجيم اي لم يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه على الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا نحو فشربوا منه الا قليلا ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا او تأخر المستثنى
عن المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم فان كان كلاما تاما ولكن فقد منه
الايجاب بان اشتمل على نفي او شبهه ترجح عند البصريين البدل اي اتباع المستثنى للمستثنى منه
في اعرابه بدل بعض من كل ونسق عند الكوفيين على النصب في الاستثناء المتصل بان كان
المستثنى من جنس المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه
وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى
ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمتنع ترجح
البدل تأخر صفة المستثنى منه على المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل
على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به

بالرفع

النسق بالسكون كلامي كلام اخرجهم ايت بعض ... يقال نسق الكلام اذا عطف بعضه على بعض ... الحدس

بالرفع في الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء ويترجح النصب على البدلية في
المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه عند بني تميم نحو ما قام احد الا حمارا
بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع ايضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه
استدلالا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ووجب عند الحجازيين
وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة ونحو ما لاحد عنده
من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يونس
فهو اعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما اي
في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم فالنصب راجح واجب كقول الكميت
وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع
لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو
ما اتاني احد الا ابوك خير من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو
الا زيدا ما جاء احد فغير جائز او فقد التمام من الكلام المنفي بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه
فعلى حسب العوامل الواقعة قبل الا ليكون المستثنى والعامل لا لا فيه بل العامل ما قبلها فان اقتضى
الرفع رفع ما بعدها نحو وما امرنا الا واحدة او النصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق
او الجر نحو ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا
لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق بجواز
ما قام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال فلو فقد
اي التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى بغير وسوى خافضين للمستثنى دائما باضافتها
اليه معربين اي غير لفظا وسوى تقديرا باعراب الاسم الذي يقع بعد الا وهو المستثنى بها على
التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير او سوى زيد ويترجح عند بني تميم في نحو
ما فيها احد غير او سوى زيد والبدل في نحو ما جاءني احد غير او سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل

البيعفور ... حيثى صغرك ولاى جمع يعافير كلور اخرى
العيس بالكسر آق دوه لر اخرى

... الشيعة بولدى ... معناسنه جمعي شياع كلور
ومشتىلك انصارنه واتباعنه دخى شيعه ديرلر اخرى

من فاعل او مفعول او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت غير او سوى زيد وما مررت بغير
او سوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاج واختاره ابن مالك وورودها فاعلا
حكاية للفراء اتاني سواك ومبتدأ في قوله فسواك بايعها وانت المشترى واسما لليس في قوله اذا
ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة اني اذا لصبور ومجرورة في قوله عليه السلام دعوت ربي ان
لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في
الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع
لغات كسر السين مقصورة وممدودة وفتحها مقصورة وضمها ممدودة **ويستثنى بخلا وعدا**
مجردين عن ما **وحاشا** ولا تصحب ما **نواصب** للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية
اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على البعض المفهوم
من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان صحح
ابن عصفور منها الثاني **او خوافض** له على تقدير كونها حروف جر واختار في المغني انها لا تتعلق
بشيء وفيه يجوز في نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي
تعين الجر وحاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا وليت حاشا مجرور
باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ مقوية للعامل كما في نحو
فعال لما يريد قاله في المغني ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك
ويستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب للمستثنى فقط وان كان ما قبله
منفيا وانما وجب النصب بعد ما خلا وما عدا لوقوعها بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن
نقل في التسهيل على انها لا توصل بفعل جامد فخرجها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما
بتقدير ما زائدة ورده في المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال
والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام

فيعود

مطلب المخفوضات

فيما يعود عليه وفي محل الجملة ما مر في الكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطعا
وافهم كلامه ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو
كذلك **باب في ذكر المخفوضات** وهي ثلاثة اقسام مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف
ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها
وقدم الاول لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط واشار الى الاول
مبتدئا به لعمومه بقوله **يخفض الاسم اما بحرف مشترك** بين الظاهر والمضمر **وهو سبعة من**
نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس
من يقول امنا بالله ولابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام من اول يوم انه
من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وللتاكيد
بعد نفي او شبهه نحو ما لباغ من مفر هل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
وللظرفية ماذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية
مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
وللظرفية نحو فلا تتركني بالوعيد الى الناس مطلي به القار اجرب وغير ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض
عن هذا عفا الله عنك وهي للمجاوزة كسرت عن البلد وللتعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل
نحو يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها
اياه وغير ذلك **وعلى** نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء اي للعلو وهو اما حسي كما مر
او معنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية
نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
ولغير ذلك **وفي** نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهيه الانفس وهي للظرفية اي حلول الشيء في غيره
حقيقة او مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز
نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم

او فقد امعا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امة وللنسبة نحو لمسكم فيما افضتم فيه وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام** نحو لله ما في السموات له ما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها وللتعليل نحو واني لتعروني لذكراك هزة وللتعجب نحو لله دره وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة نحو لدوا للموت وابنوا للخراب ولغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان تكون **للقسم** نحو بالله لافعلن وبه لافعلن **او غيره** من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله والاستعانة نحو كتبت بالقلم وللظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة نحو دخلوا بالكفر وسببية نحو فبما نقضهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو وكفى بالله شهيدا كفى بجسمي نحولا انني رجل وبدل نحو ما يسرني انه شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسئل به خبيرا والصاق حقيقة نحو ما بقلبي غرام اي لصوق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه زيد ثم اشار الى الثاني بقوله **او مختص بالظاهر** اي يخفضه وهو سبعة ايضا **رب** وهي موضوعة للتكثير او التقليل لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين حروف الخفض ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد يحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله، وليل كموج البحر ارخى سدوله، وبعد الفاء قليل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد بل اقل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز يطابق المعنى نحو ربه رجلا او امرأة او رجلين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولا يجر بهما الا نوعا خاصا من الظاهر وهو الزمان المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او حاضرا وهما فيه للظرفية نحو ما رايته مذ يومنا او يومنا فان في ايجاء ولكن رفع تاليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتداء او الحال وردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة **والكاف** وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك

ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا لآخر او متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا ليوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف **فائدة** متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه فواضح انه يعمل به والا فاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كان حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **وواو القسم** لا تختص بظاهر معين **والتاء** اي تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الله ورب مضافا للكعبة او لياء المتكلم نحو تالله ورب الكعبة وربي لافعلن كذا وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها لان الجر بها شاذ **تنبيه** قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وعلى في التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وعدا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى وكذا على كما مر وفي الجنيصي ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيدا وفي كذلك اذا كان امرا من ما ان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر المؤنث من وفى يفي واسماء الكلمات الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم على الثاني فقال **او باضافة اسم** اي يخفض الاسم بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف كما في الافصح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة بنفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين والنون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربا زيد وتصح بادنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الاتي الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي والمجني ضرب زيد اذ المضاف في الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة على ثلثة اقسام لانها

نحو واسعد الشيخ الحضيض وهي صحيح بما قبلها

اما على معنى اللام التي للملك او شبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن ذلك كيوم حال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومالك ومصاحب او على معنى من البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه كخاتم حديد وثوب خز ولك في هذا نصب الثاني على التمييز او الحال او اتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتاويله بالمشتق اي مصنوع من حديد او على معنى في الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول كمكر الليل وشهيد الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى في فهو بمعنى اللام مجازا وتسمى هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية لافادتها امرا معنويا لانها مفيدة للتعريف اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كغلام زيد امس او التخصيص اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس والمعنى والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكن لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة او وقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها او باضافة الوصف عطف على قوله او باضافة اسم فيكون قسيما له اي يحصل الكلام باضافة الاسم كما مر او باضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معموله منصوبا كان او مرفوعا في الاصل ان كان بمعنى الحال او الاستقبال سواء كان اسم الفاعل كبالغ الكعبة وضارب الآن او غدا واسم مفعول كمروع القلب ومعمور البيت الآن او غدا ام صفة مشبهة كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمى هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال ولفظية لافادتها امرا لفظيا لانها جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما في حسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدي فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا

بالغ

بالغ الكعبة ووقوعها لانه نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على اتصاله فلا يجمع بينهما ولا نونا تالية للاعراب وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبهها كضاربا زيد وضاربو عمرو مطلقا عن التقييد بما ياتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها اي تابعها ولا ما فيه ال لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر في زيد الشيوع الا في نحو الضارب زيد مما المضاف وصف مثنى والمضاف اليه معموله ونحو الضاربوا زيد مما المضاف وصف مجموع على حده المثنى والمضاف اليه معموله ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف الى ضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على القول الراجح والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والجار والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متاثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلثة انواع ما هو بمعنى الماضي كهيهات بتثليث التاء وشتان وهو قليل وما هو بمعنى الامر نحو صه ودونكه وعليكه وهو الغالب وما هو بمعنى المضارع نحو وي واوه واف وهو دون الاول فهيهات بمعنى بعد كقوله ❊ فهيهات هيهات العقيق ومن به ❊ وهيهات خل بالعقيق نواصله ❊ وشتان بمعنى افترقا كقوله ❊ شتان هذا والعناق والنوم ❊ والمشرب البارد في ظل الدوام ❊ وقد تزاد ما فرقا على شتان كقوله ❊ شتان ما بين اليزيدين في الندى ❊ وصه بمعنى اسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم انفسكم ووي بمعنى اعجب

ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه مضاف الى ما فيه الالف واللام صح ونحو الضارب الرجل مما يكون المضاف اليه بالالف واللام

[illegible]

كقوله وابابي انت وفوك الاشنب ومثله وَي وواها واوّه بمعنى اتوجّع واف بمعنى اتضجّر
وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال
وشذّ صوغه من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثّلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو
ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتّان ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك بمعنى الزم واليك بمعنى تنحّ
ثم انه يعمل عمل مسمّاه فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة او بغيرها لكن يخالفه بلزوم
البناء مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا كصهٍ ومهٍ
وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينتصب المضارع في جواب
الطلبي منه كما سيأتي ولا يتأخر عن معموله لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعا في العمل
خلافا للكسائي وتمسّكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم وما اشبهه لا حجة فيه لانه متأوّل على انه مصدر
منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه
اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي
فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه
لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم فعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدّثك
بالنصب على الراجح والثاني منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي
اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وبغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر
وقد مرّ انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عن اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر
بقوله كضرب واكرام اشارة الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر
مشروط بامرين احدهما وجودي واليه اشار بقوله ان حلّ محله فعل مع ان المصدرية
والزمان ماض او مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس وغدا اي من ان ضربته امس
او من ان تضربه غدا او مع ما اختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن

ولا يبرز ضميره صح

اى

اي مما تضربه الآن فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا
فلا يصح نصب زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل الثاني في نحو فاذا له صوت
صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عدمي والمشار اليه بقوله ولم يكن المصدر
مصغرا فلا يقال اعجبني ضُرَيْبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء
ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو عمرا قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لا يعمل محذوفا
كما سيأتي ولا محدودا بالتاء فلا يقال اعجبتني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة
التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل تمام عمله فلا يقال عرفت
سوقك العنيف الابل لان معموله كموصول مع صلة فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو
ان هجرك اياي المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت
ولا محذوفا لعدم وجود حروف الفعل ولا مفصولا من المعمول اي من معموله باجنبي
لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا عنه اي عن معموله ولو ظرفا
فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مرّ من ان معموله بمنزلة صلته وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني
والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على
ما ذكر انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو كذلك لانه يعمل لكونه اصل الفعل بخلاف
اسم الفاعل قاله ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال
المصدر المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل
الفعل فان ظفرنا في كلام العرب على شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه انتهى ثم المصدر يعمل مضافا
منونا ومعرّفا بال ولكن اعماله حالة كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه اكثر
استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهمّ ولان نسبة
الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة نحو ولولا دفع الله الناس
ربنا وتقبل دعاء اي دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير

نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير مع ذكره قليل ويبني الشعر خاصا كما قيل بدليل قوله عليه الصلوة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمروا واعماله حالة كونه نكرة منونا اي مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله مضافا او بال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي ان يطعم يتيما و اعماله مقرونا بال شاذ لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء الهه بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق الذي هو المصدر وعورض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد المصدر من الفعل واجيب بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المعرف بال تتمة يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل والثاني منها اسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع في الرتبة والتذكير والتانيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل لمباينته للفعل ح اي حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف فان كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل فعله مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا او غير معتمد لوقوعه ح موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا وان كان مجردا منها فبشرطين لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب كونه حالا او مستقبلا لتحقق مشابهته للمضارع واعتماده ولو تقديرا على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا او على استفهام نحو اضارب زيد بكرا الآن او غدا او مهين خالد بشرا ام مكرمه اي اهين او على مخبر عنه نحو زيد ضارب خالدا الآن او غدا او مختلف الوانه اي صنف او على موصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا او على ذي الحال كجاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجد

هذين

هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاسي خالد ثوبا الآن او غدا ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمكتفي جابر ومالا من النصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي ولم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية بان يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش فاجاز عمله واحتج بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم والتاخير بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال وتقديره خبير كظهير في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته والرابع منها المثال ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة والتكثير في الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثي الى صيغة فعال بتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلثة بكثرة ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين وبعدها ياء كسميع او فعل بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل اليها بقلة ولهذا منع بعضهم اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به نحو ما حكاه سيبويه اما العسل فانا شراب بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني انهم مزقون عرضي والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة والخامس منها اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله كمضروب ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره

مطلب المثال

عاز به المضارع بضم حرف اوله وفتح ما قبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدى بحرف الجر اذ ليس له
مفعول كمرور به او بهما او بهم او بها او بهن ولا يثنى ح ولا يجمع كما تقول بخلاف المصوغ من المتعدي ويعمل
عمل فعله المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق
بالواقع ان كان فمنصوب لفظا او محلا وهما اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما اشترط فيه
لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف ولكن في اسم المفعول خاصة اضافة الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد
الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل المضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضيفت وهو ح جار مجرى الصفة
المشبهة والسادس منها الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في امور ستأتي ولهذا عملت
عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من القاصر وهي
الصفة المصوغة من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها على جهة الثبوت فاذا
قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره في سائر اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك
تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق
قال الله تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه
وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلاف
ثم وتتميز عنه بامور منها انها للزمن الحاضر الدائم اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون
غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وظريف ومجارية له نحو
ظاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا يتقدمها معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل
في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان
معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في زيد حسن وجها اي منه
فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تنصب ح
الا ضميره او سببه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملت فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها
في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها شبيه بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره

في المجرور

وينصب

ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتوقف بالاضافة دائما
وانها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنتصب مع قصوره وتجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف
ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف في ذلك كله ومعمولها بالنسبة
لعملها فيه ثلث حالات احديها ان يرفع على الفاعلية باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها
كزيد حسن وجهه او على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها وثانيها ان ينصب على التمييز او على التشبيه
بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال
والثاني متعين في المعرفة وثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا
كانت الصفة بال وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن وجه او مضاف لمجرد منها كالحسن وجه اب او مضاف لضمير
الموصوف كالحسن وجهه او لمضاف لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال الى شيء من ذلك
واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناش عن النصب لا عن الرفع
لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور
الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها ست وثلثون صورة
لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست حالات حاصلة من ضرب
اثنين في ثلثة ومعمولها ايضا ست حالات لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف لمجرد منها كوجه اب فالصور ست
وثلثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت والبقية جائزة الا ان فيها
قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي حسن وبيان ذلك يطلب
من المبسوطات والسابع منها اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه
وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها على غيره في اصل الفعل [illegible] التفضيل
ان يكون على وزن افعل سواء صيغ من فعل لازم كاكرم او من متعد كاضرب واعلم ولا [illegible] خير وشر
فانها للتفضيل لان اصلها اخير واشرر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاءا على القياس اما

قوله وجب شيء الى الانسان مما منع فضرورة فلا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه
ويستعمل بمن ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك
مالا واعز نفرا وهي لابتداء الغاية ارتفاعا او انحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينها
وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمها على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى
استفهام فيجب ح كممن انت افضل ومن غلام من انت اجمل **ومضافا الى نكرة** مطابقة
للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل
بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل
من عمرو واما قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب فاما لحن
او لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل الزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما
قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير اول فريق كافر او لا يكن كل منكم اول كافر **و**يستعمل
مقرونا **بال فيطابق** وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان
الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات او الفضل **ومضافا لمعرفة فوجهان** اي المطابقة اجراء له مجرى المعرف بال نحو
اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل
افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم
اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة والتي
قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف مطلقا **ولا ينصب** المفعول له ولا معه ولا المطلق
ولا **المفعول به على الاصح مطلقا** اي سواء كان ظاهرا ام غيره بل يوصل اليه باللام كزيد اعطى للدراهم وابذل
للمعروف او بالباء كهو اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر
كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل

عن ابن مسعود

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وبعضهم اول بالتفضيل فيه قال الدماميني وهذا الراجح فينصب حين الاول
كما انه يضاف الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما انه اذا حل الفعل محله
رفع الظاهر فهذا استبان لك الآن ما في الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع
الضمير المستتر في كل لغة **ولا يرفع في الغالب اسما ظاهرا** ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه
واقع موقعه **الا في مسألة الكحل** فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه
وضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبي مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل
وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد
او ذي المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدأ وافعل خبره
لئلا يلزم الفصل بين افعل وبين من باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب **باب التوابع** وهي
جمع تابع وهو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف والفعل
الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع
الا في البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز الفصل
بين التابع والمتبوع باجنبي ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله في اعرابه خمسة**
بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستا
ومن الحق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى ان يبدأ منها بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت
كذلك كما في التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف والصفة **وهو التابع**
هذا كالجنس **المشتق او المأول به** اخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق

اي اسم التفضيل

اي اسم التفضيل

اسم الجنس ما وضع لان يقع على شيء وعلى ما اشبهه كالرجل فانه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه

فان اخرجه بقوله المباين للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسماء الفاعل
والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق
كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب واسم المنسوب كجاءني زيد هذا اي الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه
ورجل دمشقي اي منسوب الى دمشق ومن المأول به الجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت برجل
عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين وفائدته حقيقيا كان اوغيره تخصيص
لمتبوعه ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح له
ان كان معرفة كجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف او مجرد مدح له
نحو الحمد لله رب العالمين او ذم له نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك
الضعفاء او توكيد لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة فانه قد عرف من ضربة انها ضربة واحدة
فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده
الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة
قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر كقولك رايت قاضي
بلدنا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو
بالغرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه
عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه والنعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد
من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سواء رفع ضميرا او اسما
ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم الموصوف بال الجنسي يجوز ان يتبع بنكرة مخصصة كقولهم ما ينبغي للرجل
مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف او دونه فنحو مررت
بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه
لما بعده كان نحو جاءني رجل حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير والتانيث

ووحد

وواحد من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع فيقصر بهذا مع ما مر مطابقته في اربعة من عشرة ما لم يمنع
مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من كذا او تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى
مفعول كامرأة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة او امراة ربعة وهمزة (اي مربوع القامة لا طويل ولا قصير) والا اي وان لم يرفع
ذلك بان رفع ظاهرا او ضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة الباقية كالفعل الحال محله فيفرد
لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة امهاتهما وبرجال
قائم اباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا ثم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى
المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال والاحسن جاءني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير
ثم قاعد غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى
وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثنى ثم يلي افراده بالاتفاق قاعدون
غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تعددت
عن التبعية المعلوم موصوفها بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة المعلوم لامر ما رفعا
بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره اعني في نعت
التوضيح او امدح في المدح او اذم في الذم او ارحم في الترحم او نحو ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز
اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص واذا جرت الصفة على مشاركه او كانت للتوكيد او ملتزمة
الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق بين تعددها واتحادها
فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما
بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة
المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتض للاستيناف فائدة اعلم ان الاسماء في نعتها
والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب لانه اشبه
الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن
قول القائل ؛ اضمرت في القلب هوى شادن ؛ مشتغل بالنحو لا يوصف ؛ وصفت ما اضمر يوما له ؛

فعال الى المضمر لا يوصف وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لانه
وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة ونعته مصحوب أل وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أي كمررت برجل
اي رجل والثاني من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد
والاول افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وهو قسمان لانه اما لفظي وهو
اعادة اللفظ الاول او مرادفه ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من
لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح ومنه توكيد المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد
اجتمعا في نحو قوله فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وفي الحرف
نحو قوله لا لا ابوح بحب بثينة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ومنه قوله اجل جير ان
كانت ابيحت دعاثره ويشترط في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك منك
ان زيدا ان زيدا انه قائم وما ورد بخلاف ذلك شاذ وكان تقول من اين لهم ان الاكثر في مثل
هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر اقترانها
بالعاطف حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو اولى لك فاولى الاية فان حصل
وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منه والغرض انه لم يقع منه الا مرة واحدة
وليس منه ما كرر في قوله تعالى دكا دكا لانه لم يأت به للتاكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب
على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري وفي قوله تعالى صفا
صفا لما مر بل على الحال ايضا اي مصطفين او ذوي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيهما ذكر توكيد وعليه كثير
من النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله
منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض او معنوي قسيم
قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره في
الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص مما ظاهره العموم فالاول يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه
او عينه فلو اقتصرت على المؤكد لاحتمل ان الجائي خبره او متاعه او كتابه بالمجاز فبذكر التوكيد

ارتفع

الدعثور بالضم كعصفور الحوض المتثلم جمعه دعاثر

ارتفع ذلك الاحتمال وعلم ان ظاهره الحقيقة ويكون العين مؤخرة عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتمعا
في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ويجمعان
جمع قلة على افعل بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين
راجح ويليه الافراد فتقول جاء الزيدان او زيد وعمرو انفسهما او اعينهما او جاء الزيدون او زيد وعمرو
وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما
غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيد بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما
وعلم مما مر انه يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفسهما او انفسهما وانما كان
نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد وعدل
الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا بجميع وعامة والمعظم لغرابة التوكيد
بها لغير مثنى من مفرد او جمع ولكن انما يؤكد بها ان تجزئ العين اي ان كان ذا اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه اما بنفسه كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعت العبد كله او جميعه
او عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ دفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكره
ليمكن توهم ارادة بعضه بالكل ويرفع بالتوكيد ويكون بكلا وكلتا له اي للمثنى ان صح وقوع
المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح
حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واراد به واحدا فلا يجوز اختصم الزيدان كلاهما
لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين الاثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله
لعدم الفائدة هذا ما ذهب جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد
قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يجوز مات زيد وعاش بكر
كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو
كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يضاف وجوبا لضمير مطابق
المؤكد افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به ولذا علم ان قوله كما مثلنا واما نحو

قوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل ويكون
باجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمؤنثة وجمعهما فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه
الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع والقبيلة
كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف
وزعم بعضهم ان كلا يرفع احتمال التخصيص واجمع يرفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى
لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه
ان اجمع وجمعاء لا يثنيان وان ما عداها الفاظ التوكيد معرفة واما اجمع فصرح في الشرح بانه
معرفة بنية الاضافة ~~واما اجمع فصرح في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة~~ ومثله جمعاء **تتمة** اكد وابعد
اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء وشذ مجي ذلك على خلاف هذا
وتسمى توابع اجمع تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها لنكرة بخلاف النعت
كما تقدم **وهي بخلاف النعوت** المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر فيجوز ان تتعاطف
لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية **ولا يجوز ان تتعاطف المؤكدات**
بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فتنزل منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد
وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبتدأ بالمفرد فالظرف فالجملة **والمؤكدات لا يجوز ان
يتبعن نكرة** مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة **وندر قوله** لكنه شاقه
ان قيل ذا رجب **يا ليت عدة حول كله رجب** واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا
وبعضهم ان افادت نحو النكرة وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة
السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله كله يرفع التوكيد وقد كثر
في السماع الشواهد من كلام العرب اوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة

كما

كما في البيت ومن انشد شهرا بدله حولا فقد حرفه قاله في الاوضح **والثالث منها عطف البيان** اي
معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول
وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة **او مخصص** له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في انه
جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وقد خرج بقوله موضح او مخصص
بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت **فيوافق متبوعه** في اربعة من عشرة اشياء تقدمت في النعت **كاقسم
بالله ابو حفص عمر** فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف
وهذا خاتم حديد فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم
كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف
واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع
بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غيره **ويعرب بدل كل من كل** لما فيه من تقرير معنى الكلام
وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد **ان لم يمتنع** الاستغناء عنه او **احلاله محل الاول**
فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد
لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فيكون من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ
وكقوله اي الشاعر **انا ابن التارك البكري بشر** عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان على البكري
لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المعرف بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها
وهو غير جائز كما تقدم **وقوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا** اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس
ونوفلا عطفا بيان على اخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير احلاله محل الاول نحو يا زيد
الحارث ويا ايها الرجل زيد ونحو خالد افضل الناس الرجال والنساء **تنبيه** تعين عطف البيان فيما ذكر
مبني على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قاله المصنف في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم
يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد اجازوا في انك انت كون انت توكيدا او كونه
بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجل زيد

[illegible] صح

ان زيد بدا من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح
والمبدل هو المقصود ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس بمهدر بالكلية لانه قد يحتاج اليه للعرض نحو قولك زيد رايت
غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته لم يصح كلامك وعليه الرضي والسعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البدل والبدل
يطلب من المطولات والرابع منها **عطف النسق** بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه
اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع احد حروف العطف
الآتية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف او على المحل وله شروط ثلثة امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع له بحق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه
صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي
التشريك في اللفظ والمعنى وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط
وهي ثلثة بل ولكن ولا فالعطف نحو **بالواو لمطلق الجمع** بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية
فيعطف الشيء على مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلثة المذكورة وهي مختلفة
في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه الثلثة من جنس
جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احدا وعشرين حكما تختص بها من بين اخواتها ولسنا بصدد ذكرها فعليك
في المطولات **والفاء للجمع** في الحكم مع **الترتيب** المعنوي والذكري واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقيب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء
بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا اعقب قيام زيد قيام عمرو ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها
فجاءها باسنا وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه فقضت مدة فجعله غثاء احوى والفاء بمعنى ثم وقد تاتي للسببية فيلزمها
التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب
بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تاتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك

وح لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في اماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب
وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم **والمهلة** اي **التراخي** في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه
ربه فتاب عليه وهدى وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله
جرى في الانابيب ثم اضطرب **وحتى للجمع مع الغاية** بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة
او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا
اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها ﴿ اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها
ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا قال المصنف والضابط انه متى صح الاستثناء صح
دخولها عليه وما لا فلا **لا للترتيب** فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك
تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظته ومات كل اب لي حتى آدم ومن ادعى
انها للترتيب فمراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني
في المطول والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها
وبين الجارة وقال في التسهيل بل يجب ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني
وجزم به في الجامع ورده ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **وأو لاحد الشيئين** نحو
لبثنا يوما او بعض يوم **او الاشياء** نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية **مفيدة بعد الطلب**
اما **التخيير** بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحوا
والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او
بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم
كان **ومفيدة بعد الخبر** اما **الشك** من المتكلم كجاء زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه
في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
ومنه قوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ﴿ صدور رماح اشرعت او سلاسل قال بعضهم او للاضراب

لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون
في سورة المائدة

نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله كما اتى الخلافة او كانت له قدرا **فائدتان**
الاولى لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية
تقتضي نفي احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء علي
قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقراءة ابن محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة
المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا نهى عن المباح امتنع جميع ما كان مباحا باتفاق
من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان
كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهيه عن الجميع او عن احدهما
على مقابلة الامر لان الامر كان باخذ احدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو **وام** لطلب التعيين
ان وقع **بعد همزة داخلة على احد المستويين** في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما
بان احدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما لا بعند احدهما لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء
عنها باي وتسمى متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى احدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لاقترانها
ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي
الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة
بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل وقد تقتضي مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاة
او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع
نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع
عما قبلها **وللرد** اي رد السامع **عن الخطأ في الحكم** الى الصواب **لا** فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره
على متلوها اما قصر افراد او قلب ولهذا لا يعطف الا **بعد ايجاب** او امر او نداء كزيد كاتب لا شاعر
ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والابدي
ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف

لا امرأة وقال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم
نفعك جدك لا كدك **و** للرد عن الخطأ في الحكم **لكن وبل** واقعين **بعد نفي** او نهي فهما لتقرير حكم
متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا
او بل عمرا ردا على من اعتقد ان الجائي او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع
في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد بلكن من حيث افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها
بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك
ولصرف الحكم عن المتلو بان ينقل **الى ما بعدها** ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** واقعة
بعد ايجاب او امر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فافادت نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب
عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه
لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه
المبرد كما بعد الايجاب فيمتنع قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا وانكر
العرب على خلاف ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ
وعليهم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير المجرور كما قال
ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله تعالى والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات
لا تنفي الظهور فلا يقدح اذ المسئلة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض القياس
اذ البحث لغوي **و** الخامس منها **البدل وهو تابع مقصود بالحكم** المنسوب الى متبوعه
اثباتا او نفيا **بلا واسطة** فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات
للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو
المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة
لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم

تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول
نحو مفازا حدائق وجاءني زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدأ وثانيها بدل بعض من كل وهو ما كان
مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الى المبدل منه كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل من كل والمراد بالناس
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف بالحج من لا يستطيع ومنع ادخال ال على كل وبعض هو
مذهب الجمهور لملازمتها الاضافة وهي لا تجامع ال واجازه الاخفش والفارسي وثالثها بدل اشتمال
وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية والامر في الضمير كما مر في بدل البعض من كل نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود
النار اي فيه او النار ناره ثم ناب ال عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه
ولهذا جعل ابن جني زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو اسرجت زيدا دابته لانه
وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير وروده مثله يحمل على الغلط او نحوه ورابعها
بدل اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء
ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول ونفاه بعضهم وادعى ان ما استدلوا به على سبوقه محمول على اضراب و
خامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر لان الوجود فيه
دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع بروية وفكر ونفاه بعضهم وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به
من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا وسادسها بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه
ثم يتبين فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح للثلثة اذ يحتمل ان يكون المتكلم
قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك
فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار

فسبق لسانه

فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا
وهو بدل البعض وهذا معنى قوله او الثاني وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق
بالدينار لظهور الخطأ في القصد الاول فيكون بدل نسيان اي بدل الشيء ذكر نسيانا وهذا معنى قوله او الاول
وتبين الخطأ في قصده والاحسن ان يعطف الرابع في هذه الثلثة ببل فيكون من عطف النسق تتمة
لا يلزم البدل ان يوافق متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما
ان كان بدل كل من كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون احدهما مصدرا او قصد به التفصيل ويخالفه
في التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن الاحسن
اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما في ابدال النعت مثله وبدل الظاهر
من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور لكنه خالفهم في الاوضح
تبعا لابن مالك ولا يبدل الظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن مفرد قال المص
في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع التفصيل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعدد ولم يف به نحو اتقوا الموبقات
الشرك والسحر باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قال ابن الحاجب
فالواحد عنده عدد حقيقة وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجري على القياس
والتمام العدد من ثلثة الى تسعة جار على خلاف القياس لانه يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث لو جازيا
مفردا كان العدد نحو ثلثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلثة عشر رجلا
وتسع عشرة امرأة وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ان لم تركب بان كانت مفردة كعشرة رجال
وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف
اي عشر حسنات امثالها ولولا هو لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال المفرد في التذكير والتانيث كما
في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو
اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال وما دون الثلثة من واحد واثنين
وما وازنه فاعل من الفاظ العدد كثالث ورابع الى عاشر يجريان على القياس فيذكران

مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث دائما مفردا اى العدد او مركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثانى عشر
او الحادى عشر او السادس والعشرين وفى المؤنثة واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشر
او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى عشرة اربعة احوال اشار اليها بقوله
فيفرد فاعل مجردا عن الاضافة فيفيد الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف
بهذه الصفة قال النابغة توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع
او يضاف لما اشتق منه فيفيد ان الموصوف به بعض تلك العدد المعينة لا غير كرابع اربعة
وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله او يضاف لما دونه اى ما تحته من العدد
فيفيد معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلثة اى جاعل الثلثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى
ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضى والا جاز
تنوينه والنصب به كما قال او ينصب ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على احد
ما مر فى اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من الحالة ثانى فلا يجوز
اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائى وحكاه عن العرب باب فى ذكر موانع
الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بنى ويسمى غير متمكن وغير امكن وان اعرب ويسمى متمكنا ثم المتمكن
ان لم يشبه الفعل صرف ويسمى امكن وان اشبه منع من الصرف ويسمى غير منصرف وغير امكن والمعتبر فى شبه
الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان احديهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما
لان فى الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما لفظية وهى اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهى افتقاره
الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا وجدت فيه فرعيتان او ما قام
مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين موانع صرف الاسم وتسمى عللا تسعة عند الجمهور
وهى وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد فى الاسم وزن الفعل
كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهى فرع العربية لاصالة لغة العرب عندهم
بالنسبة الى ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف
وهو

وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهى فرع المزيد عليه والتانيث
وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع
التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها
جمع ووزن وعدل ووصف معرفة ● تركيب عجمة تانيث زيادتها ● وهو احسن مما فى النسخ من
قوله وزن المركب عجمة تعريفها ما عدل ووصف الجمع زد تانيثا لذكرها كلها
بصريح اسمائها غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحمد فيه الوزن اى وزن الفعل والعلمية
واحمر فيه الوزن والوصف وبعلبك فيه التركيب والعلمية وابراهيم فيه العجمة والعلمية وعمر فيه
العدل والعلمية واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف ومساجد ودنانير فيهما الجمع
اى صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف والنون وسكران فيه الوصف وزيادة
وفاطمة فيه التانيث بالتاء والعلمية ومثله طلحة وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التانيث يكون
مذكرا ايضا وزينب فيه العلمية والتانيث المعنوى وسلمى فيه التانيث بالالف المقصورة
وصحراء فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسم منه ما يستقل بالمنع من الصرف
من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه
معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب او التانيث او العجمة او الزيادة
او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل
او معدولا او فى آخره الف ونون وقد شرع فى بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث
مطلقا كجرحى واصدقاء والجمع الذى لا نظير له فى الاحاد العربية اى لا مفرد على وزنه وهو
ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان متحركان كمساجد او ثلثة اوسطها ساكن ويلى الالف
مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب كل واحد منهما على انفراده يستأثر اى يستقل بالمنع
من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء
ما هى فيه دالة على تانيثه بخلاف غيرها وفى المؤنث بها فرعية لفظية وهى لزوم الزيادة حتى

كما انها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة
عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الاحاد العربية واذا سمى به كحضاجر
منع من الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرا تنكيره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حملا
على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا والبواقي من الموانع
لا يستأثر كل منهن بالمنع بل لا بد في حقيقته من مجامعة كل علة لمناسبة مانع منهن احد
امرين اما الصفة وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع او العلمية
وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان تكون احدى العلتين لفظية والاخرى
معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة
والعلمية لا تجتمعان وهو كذلك وتتعين العلمية مع التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب
اذ هو الذي يمنع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فمبني
واما الاضافي فمصروف والاسنادي محكي والافصح فيه ان يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى
الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن ومع التأنيث اي بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر
سواء كان علما لمؤنث او لمذكر زائدا على ثلثة احرف ام لا متحرك الوسط ام لا اعجميا ام لا منقولا
من مذكر الى مؤنث ام لا لكن شرط تحتم تاثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة
على ثلثة احرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء او تحرك الاوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد
او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امراة لانه بنقله الى مؤنث
حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجي واذا سمي
بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلثة احرف ولو تقديرا فائدة اسماء القبائل
والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد
ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف ذلك وان اما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك
ومع العجمة وهي كون الكلمة من اوضاع غير العرب وشرط العجمة في المنع علميتها في اللغة العجمية

بان تنقل

بان تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم الى لسان العرب وزيادة على الثلثة كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف
وان كان علما في العجمة كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة في لسانهم
ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف ايضا لانتفاء علميته في لغة العجم وتعرف عجمة الاسم بامور منها
خروجه عن ابنية العرب كاسمعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم
والصاد كصولجان او القاف كمنجنيق او الكاف كسكرجة وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام
عجمية الا اربعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق به في النظم نوح ولوط وشيث
فهذه السبعة منصرفة وجمعها تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا هودا ولوطا ثم شيثا محمدا وافهم
كلامه ان هذه الموانع الثلثة لا يؤثر شيء منها في المنع غير العلمية وهو كذلك فيصرف صنجة وقائمة وان
وجد فيها علة اخرى مع التانيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة ويصرف ادربيجان اذا نكر
وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وفهم من كلامه ان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين
العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمتنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر
معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدله ما جاء على فعل علما سماعا غير مصروف عاريا من سائر
الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر كطوى فان فيه
مع العلمية التانيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى
وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم
العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ويكون مانعا مع العلمية
وشرط تاثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولى كاصبع واحمر علمين ومثال
الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة مع الصفة الا
في وزن فعلان بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط
منعا او من الحسن والشطن صرفا وشرط الصفة اي تاثيرها التي على وزن افعل او
على وزن فعلان امران اصالتها بان تكون الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها التاء

باب حذام

إمالة لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية او لها مؤنث على فُعلى بالضم كالفضلى او فعلى بالفتح
كسكران وغضبان وجميع ابنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة
فتنصرف وجمعها اجز فعلى لفعلانا ٭ اذا استثنيت حبلانا ٭ ودخنانا وسخنانا ٭ وسيفانا وصحيانا ٭
وصوجانا وعلانا ٭ وقشوانا وميطانا ٭ وموتانا وندمانا ٭ واتبعهن نصرانا ٭ وزد فيهن خمصانا ٭
على لغة واليانا ٭ وفهم من كلامه ان الصفة العارضة والقابلة للتاء لا اثر لها في المنع ولهذا قال افعوان
وارمل وصفوان وارنب اذا كان صفوان بمعنى قاس وارنب بمعنى ذليل اى ضعيف منصرفة
لقبول الاولين التاء تقول افعوانة وارملة ولعروض وصفية الآخرين اى صفوان في الاصل وضع اسما للحجر الاملس
وارنب وضع اسما لدابة معروفة فلا اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية كأبطح وادهم وارقم ويجوز
في هند مما هو ثلاثي ساكن الاوسط وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي
وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب السيرافي
الصرف نظرا الى ان سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب واجرى المبرد والجرمي
الوجهين في نحو زيد اسم امرأة بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف
حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية والعدل
عند جمهور بني تميم باب حذام وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة
ان لم تختم براء فان ختم بها كسفار بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا
وامس لمعين بان يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه ال وهو الامس ان كان مرفوعا
نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين
بالبناء مطلقا وبعضهم اى تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما اى في باب حذام وامس بل ذهب
الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه وكعمر سحر عند الجميع
من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد به سحر يوم معين وهو معدول عما فيه ال وهو السحر نحو
جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اى نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بال او بالاضافة

نحو

مطلب ذكر صيغتي التعجب
والتعجب حيرة تعرض الانسان لجهله بسبب المتعجب منه

نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا صرف ايضا كجئتك يوم الجمعة السحر او سحره
باب في ذكر صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث في النفس
عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى
انه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطبين
للمخاطب يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله
وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلث صيغ اقتصر
منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال التعجب له صيغتان وضعتا لانشائه احديهما
ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا و هذا اللفظ اعرابه ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل
لفظي للاسناد اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهي عند سيبويه نكرة تامة بمعنى شيء
وسوغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وافعل فعل ماض غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون
الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله تعالى واما قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا فشاذ وفاعله ضمير
تصغير املح
مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على ما ولهذا اجمعوا على اسميتها وزيدا
منصوب بافعل على انه مفعول به لتعدى افعل بهمزة النقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها
وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها
وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اى شيء عظيم وعند بعضهم ما استفهامية كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
والفعل خبرها والتقدير اى شيء حسّن زيدا اى جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات
باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعت
فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا والثانية افعل به كاحسن بزيد
وهو بمعنى ما افعله فمدلولهما حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم بصيغة الامر وليس بامر
حقيقة اذ لا معنى له واصله عند سيبويه افعل بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة اى صار ذا كذا
كاغدّ البعير اى صار ذا غدة وابقلت الارض اى صارت ذا بقل واثمرت الشجرة اى صارت ذات ثمرة

فغير اللفظ من صيغة الماضي الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا لاصلاح
لان افعل لما غيرت صيغته الى صيغة الامر قبح اسناده للظاهر لكونه على صيغة الامر فزيدت الباء
صونا للفظ عن الاستقباح فمن ثم اي من اجل ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان
ان وصلتها بخلافها في فاعل كفى فيجوز تركها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وذهب
جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا
يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا
بان يصفه بالحسن ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا زيد ويا هند
ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك فعل التفضيل فعلي التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما
حفظا عن الاختصار فقال وانما يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل
متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ثلاثي مجرد فلا يبنى من رباعي مطلقا ولا من
ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج مثبت فلا يبنى من منفي وان لم يكن ملازما للنفي
نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء اي ما انتفع به متفاوت في المعنى اي قابل التفاضل بالنسبة
لمن يقوم به فلا يبنى من غيره مما لا مزية لبعض فاعليه على بعض كمات وفني لان حقيقتهما لا تتفاوت
فيها تام فلا يبنى من ناقص ككان وكاد فلا يقال ما اكون زيدا قائما مبني للفاعل
فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما
للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برأيه وما اعناه بحاجته
من شغل وعجب وعني بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ليس اسم فاعله على
وزن افعل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل
لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى
واحدا في امور كثيرة قال ابن مالك تنبيه اذا اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض هذه

الشروط

تم تفضيل فعل تعجب

الشروط فتوصل اليه باشد او اشدد او شبههما واجعل المصدر العام منصوبا بعد اشد
ونحوه فيهما ومجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه
واشدد ببياضه وما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد وما لا يتفاوت
معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع
بهم وابصر اي بهم وقول علي رضي الله تعالى عنه • جزى الله عني والجزاء بفضله • ربيعة خيرا
ما اعف واكرما • اي اعفها واكرمها ولا يجوز تقديمه على الفعل وان قرن المجرور بالباء معمول
لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل باب في الوقف
وبعض مسائل الخط الوقف قطع النطق عند اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن
والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد والروم والاشمام ابدال تاء التانيث الاسمية هاء وزيادة الالف
والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة
اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث
قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه
بالهاء اي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم
لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت
وقف عليهما بغير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع
مؤنث سالم وان سمي به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعا فكرهوا
ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث وكمسلمات هيهات واولات وعلى
نحو قاض مما هو منقوص منون غير منصوب رفعا وجرا بالحذف اي بحذف الياء
لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف فتقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه
انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سياتي وقلة في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه
كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء

مطلب باب في الوقف وبعض مسائل الخط

لانها انما تسقط بالتنوين وهو منتف في المنادى المقصود وعلى نحو القاضي مما هو منقوص غير منون بال
فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان الحذف يقتضي السكون وذكر حاصل
مع اثباتها واما الموقوف بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات
وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدالها هاء كما قال الراجز
الله نجاك بكفي مسلمت • من بعد ما وبعد ما وبعدمت • وكادت نفوس القوم عند الغلصمت •
وكادت الحرة ان تدعى امت • قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء
نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه
وحكى عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا باثبات الياء
نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد روى عن ابن كثير وورش في احرف من القران وعلى نحو
القاضي فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق
وليس للاول في نصب نحو قاض منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات الياء لكن المنون يبدل في النصب
تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما يسقط تنوينه
اي غير المنون
لمنع الصرف كرايت جواري فكالمنقوص المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان
الاثبات اجود ويوقف على اذا الجوابية بالالف اي بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب
لان صورتها صورته لفظا وعلى نحو لنسفعا مما اخره نون تاكيد خفيفة بالالف ايضا لذلك
ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية وعلى نحو رايت زيدا مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء بالالف
اي بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جيء به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع
والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء لئلا يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء
المتكلم وقيل يبدل حرف مد في الاحوال الثلثة فيقال جاء زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي لانه يجرى
مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال في الثلثة فيقال
فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلث وفي فعلهن بالالف

كما يكتبي

كما يكتبي اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها
والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب انا زيد
بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمة بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو اخت ومسلمات وقامت
بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لان الوقف عليهما
كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا
التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس اما اذا حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا
فتكتب بالنون على الافصح لئلا يلتبس امر الواحد او نهيه بامر الاثنين او نهيهما في الخط ويكتب الف زائدة
في الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا او امر كقولوا او مضارع كلن يقولوا
فرقا بينها وبين واو العطف في الجار ردي فانه ومن لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه
تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجي من الافعال ما لا يتصل به الواو وصورة نحو جادوا فيحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب دون الواو الاصلية في بنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد
يدعو ويغزو لعدم الالتباس وان قدر انفصال لان المفرد ليس يدع ويغز دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك
وضربوه لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء به بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الفا
لان الواو متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد
فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثرون يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبالوا فيه بالالتباس ان وقع
ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وترسم الالف المتطرفة
في الخط ياء عند الجمهور ان تجاوزت الالف الثلثة الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن
ما قبلها ياء سواء كانت زائدة للالحاق ام للتانيث ام لغير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا كاستدعى
واستقصى او اسما كالمستقصى والمصطفى فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كدنيا ومحيا كراهة
اجتماع يائين في الخط الا في يحيى وريا علمين الاول لمذكر والثاني لمؤنث فرسما بياء فرقا بينهما علمين
وبينها فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء اولم تجاوز الثلثة

وكذا إن كان اصلها الياء بان كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل كرمى وهدى او اسم كالرحى
والفتى فان اتصل بالالف ضمير منفصل فالمختار رسمها الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه ويرسم الالف
الفا على حالها في غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل ام لا او سواء
كان ما هي فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالقفا والعصا ثم اشار الى ما يتعرف به الواوي من اليائي بقوله
وينكشف امر الف الفعل بالتاء اي باتصال تاء الفاعل به فمهما ظهر فهو اصله كرميت وعفوت فعلم
بالاول بان الف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان الف عفا منقلبة عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك
لكان اتم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين
والواوي مضمومها وبكون الفاء واوا كوعى لان اللام ح ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو
وبكون العين واوا كشوى لان اللام ح ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو وامر الف الاسم
بالتثنية فمهما ظهر فهو اصله كعصوين وفتيين فعلم ان الف عصا منقلبة عن واو والف فتى عن ياء
وينكشف ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والعصوات وبكون الفاء والعين واوا كما مر وشذ
نحو القوى والشوى فان جهل حال الالف انقلبة عن واو او ياء بان لم يكن فيها شيء من العلامات المذكورة
فان اميلت كتبت بالياء كمتى والا فبالالف وانما كتبوا الذي بالياء لانقلاب الفه ياء مع المضمر في لديك وكلا
يكتب بالالف اذا لم يضف الى المضمر لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين واما الحروف فلم يكتب منها
بالياء غير بلى لامالتها والى وعلى لانقلاب الفهما ياء مع المضمر في اليك وعليك وحتى حملا على الى
لانها بمعناها **فصل** في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله
حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك لان
المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل
الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت
بالكسر كما هو الاصل وقال هو مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى المتحرك لسكون
اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون

في مضارع

في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما يجيء بل تكون في مواضع
اشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم بتدا اجره ساكنة واصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره
على اسماء وتصغيره على سمي حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين
لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتي بالهمزة في اوله بكسرها او ضم وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال
وهمزة است وهو الدبر اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه
وابن اصله بنو بفتح اوله وثانيه لتكسيره على ابناء بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه
لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن وابنم هو ابن زيدت فيه ميم
للمبالغة سمع لحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب كما في امرئ وليست الميم بدلا من اللام
كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض وابنة اصلها بنوة كشجرة
لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلافها في بنت واخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها ولانه
لو سمي بها رجل لصرفا وانما استفيد التأنيث من صيغتها وامرئ وامرأة اصلهما مرء ومرأة
وهما لغتان اخريان سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة
ويلحقها التخفيف فيصير مر ومرة فتجري مجرى ابن وابنة وتثنيتهن اي السبعة المذكورة
بخلاف جمعهن فان همزاته قطع واثنين واثنتين اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان
لانهما من ثنيت فحذف لامهما واسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما بدئ بلام التعريف
وكلام التعريف ميم في لغة طي وحمير واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته
ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا
قال المقسم ايمن الله لافعلن فكأنه قال بركة الله قسمي لافعلن والضمير في قوله بفتحها عائد على
الغلام وايمن الله وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله برجحان كما افهمه
قوله او بكسر في ايمن الله وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل

اوقُلْ ام اومُنْ بالتثليث قد شكلا • وايمُن اختم به والله كلا اضف • اليه في قسم تسوف ما نقلا •
همزة وصل خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميم وفيما ذكره
وكذا همزة الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة وصل كاستخرج
وانطلق وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا لفعله وهو منحصر في احد عشر
بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال
كالاحميرار والافيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواز والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء
كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي وهمزة
امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة
كما في هَبْ وعِدْ وقُلْ ويستثنى من ذلك خُذْ وكُلْ ومُرْ اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها
ساكن لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة كاقتل واغز واغزي بضمهن اي
بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد
بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واضرب وامشوا واذهب بكسر همزاتهن
وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت
الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما تركوا فيه
المراعاة واوجبوا فيه الكسر لئلا يلتبس بمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثال ان الهمزة
في الامر الثلاثي للوصل سواء كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد
بعروض الكسر او الضم كالباقي اي كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف
وامره ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام
على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الافصح نحو
آلحسن عندك وآيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام

ولكن

ولكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل
ان يبادر الى صلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن • ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن •
لكن بعد مطالعة في ذلك ما يتحقق به الخلل • وبعد مشاورة في ذلك اهل فنه فاني واضعه
معترف بقصر الباع وكثرة الزلل • ولولا الطمع في ان يكون من الثلثة التي اذا مات ابن آدم انقطع عنه
عمله الا منها ما كشفت فضايحه • ولا عرضت نفسه لتكليم الالسنة الجارحة • الحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله • رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين •
قال مؤلفه رحمه الله تعالى وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد لسنة
اربع وعشرين وتسعمائة • وكان الفراغ من تنميقه في اواسط شهر محرم الحرام لسنة ثمان وستين
ومائة والف من هجرة من له العز والمجد والشرف على يد افقر الورى الحاج حسن بن سليمان اسكنهم
الله تعالى في بحبوحة الجنان اللهم هذا الجهد ولك الدعاء وعليك التكلان
السنة ١١٦٨
١٥٤ م
يوم الجمعة بعد الظهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

علم الخط علم يبحث فيه عن كيفية كتابة الالفاظ من مراعاة حروفها لفظا او اصلا والزيادة
والنقص والوصل والبدل والف فيه جماعة منهم ابو القاسم الزجاجي واستوفيته في خاتمة جمع الجوامع بما لا مزيد عليه
الاصل رسم اللفظ اى كتابته بحروف هجائه الملفوظ بها مع تقدير الابتداء به والوقف عليه ويختلف
بذلك الكافة وجئت مجيء مه ورحمه تكتب بالهاء وان كان لفظ الاولين خاليا منها والثالث بالتاء
لان الوقف عليها بخلاف هتام والجم وبنت وقامت يكتبان بالتاء والقاضي بالياء وقاض بدونها
مراعاة للوقف ايضا واسم ونحوه مما فيه همزة الوصل بالهمزة وان سقط في الدرج اعتبارا بالابتداء
ويكتب المدغم من الكلمة كرد بلفظه اى بحرف واحد ومن كلمتين نحو ان الله هو الرزاق باصله
اعتبارا بالوقف واذا ان وقف عليها بالنون وهو المختار كتبت بها والا فبالالف وهو رأى الجمهور
وخرج عن ذلك الاصل اشياء تأتي الهمزة وصلا كانت او قطعا في ما بينها تفصيل لان لها احوالا فان كانت
اولا اى اول الكلمة كتبت بالالف مطلقا مفتوحة كانت كايوب وال او مكسورة كاذا واعلم
او مضمومة كاولوا واخرج وان كانت وسطا فان كانت ساكنة ولا يكون ما قبلها الا متحركا كتبت
بحرف حركة متلوها فان كانت فتحة فبالالف او كسرة فبالياء او ضمة فبالواو نحو ياكل وبئس
ويؤمن وعكسه بان كانت متحركة تلو ساكن تكتب بحرفها اى حرف حركتها نحو يسأل موئلا يلؤم
وان كانت متحركة تلو حركة كتبت على نحو تسهيلها فان سهلت بالالف فبها نحو سأل وبالياء
فبها نحو أئذا او بالواو فبها نحو أؤنبئكم وان كانت طرفا ساكنة كانت او متحركة فالتي تلو ساكن
تحذف نحو خبء وملء وجزء والتي تلو حركة تكتب بحرفها اى الحركة نحو قرأ يقرئ
بطؤ وحذفت اى الهمزة من البسملة تخفيفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها نحو باسم ربك
ومن ابن اذا وقع بين علمين نحو جاء زيد بن عمرو بخلاف ما لم يقع بينهما نحو زيد ابن اخينا
والمسلم ابن زيد والمسلم ابن اخينا ويوصل حرف يقبله اى يقبل الوصل كالباء واللام والكاف
وتاء ضمير بخلاف ما لا يقبله وهو ستة احرف فيما قال شارح الهادي الالف والدال والذال والراء والزاي

والواو وتوصل ما حال كونها ملغاة نحو فبما رحمة مما خطاياهم عما قليل وكافة كانما وربما
وكلما ان لم يعمل ما قبلها بل ما بعدها بان كانت ظرفا منصوبا نحو كلما جئت اكرمتك
كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا بخلاف ما اذا عمل فيها ما قبلها نحو من كل ما سألتموه
وتوصل ما حال كونها موصولة بفي ومن نحو فيما هم فيه خير مما آتاكم لا بغيرها نحو ان ما توعدون
لآت رغبت عما عندك وتوصل حال كونها استفهامية بها اى بفي ومن وعن نحو فيم جئت
مما قدمت عم تساءل ومن اختها اى استفهامية بفي فقط نحو فيمن رغبت وموصولة
بمن وعن نحو استعنت بمن قرأت عليه ورويت عمن رويت عنه وزيد الف بعد واو فعل جمع
نحو ضربوا واضربوا ولم يضربوا الا جمع اسم كاولو الفضل وضاربو زيد او فعل مفرد كيدعو وبمائة ومائتين
وزيد واو في اولو واولات واولئك وفي عمرو لا منصوبا بل مرفوعا او مجرورا فرقا بينه
وبين عمر واستغنى عنها في النصب لكتابته بالالف دونه وحذفت تخفيفا الف الله والاله
مفردا او مضافا والرحمن معرفا باللام لا مضافا وكل علم فوق ثلاثي عربيا كان او عجميا كصالح
ومالك وابرهيم واسحق ما لم يلبس او يحذف منه شيء فان البس كعامر يلتبس بعمر او حذف
منه شيء كاسرائيل وداود حذف ياء الاول وواو الثاني لم تحذف الالف لئلا يلتبس في الاول والاجحاف
في الثاني وذلك ثلث وثلثين وثلثمائة ولكن مخففا او مشددا وياء اسرائيل لاجتماع
اليائين واحدى واوين ضم اولهما كداود ولام موصولة غير مثنى وهو اللذان
واللتان لئلا يلتبس صيغة المذكر بالياء بصيغة جمعه وحمل عليه ذو الالف والمؤنث والالف
تكتب ياء حال كونها رابعة فصاعدا سواء كانت في اسم او فعل كمصطفى ويصطفى
وزكى ومزكى لا تلو ياء كالدنيا حذرا من اجتماعها او ثالثة مقلوبة عنها كفتى ورمى
او مجهولة اميلت كمتى والا الفا اى وان كانت ثالثة مقلوبة عن واو او مجهولة لم تمل كتبت
بها كعصا وخلا ولدا وكل الحروف تكتب بها اى بالالف الا بلى والى وحتى وعلى غير موصولة
بما الاستفهامية ولا يقاس خط المصحف لانه يتبع فيه ما وجد في مصحف الامام وقد كتب فيه

نعت وتثنیت في مواضع وبعد واو المفرد وجمع الكلم الف وفيه كتب مؤلفة وقد عقدت له في التحرير
بابا حررته وهذبته بما لم اسبق اليه ثم جردته في كراسة سميتها كتب الاخوان في كتب القرآن
ولا يقاس خط العروض لان التنوين يكتب فيه نونا ورويته ان كان الفا ممدودة بالفين
نحو لما رأت في ظهري انحناءا وهاتان الجملتان اشتهر استثناؤهما من قول ابن درستويه
خطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروض **وتنقط هاء رحمة** خلافا لاهل الادب
ومنهم الحريري حيث اتوا بها فيما التزموا عروه عن حرف منقوط **وتنقط الشين بثلث**
خلافا لمن نقطها بواحدة وقال المقصود حاصل بها من الفرق بينها وبين السين **وتنقط**
الفاء والقاف والنون والياء موصولات فقط اي لا مفصولات لانه لرفع اللبس
وانما يحصل عند الوصل لا الفصل لعدم حرف يشاكلها اما سائر الحروف المعجمة فتنقط موصولة
ومفصولة **وينقط كل مهمل الا الحاء اسفل** مبالغة في الايضاح ودفع توهم السهو
عن النقط اما الحاء فلو نقط اسفل التبست بالجيم **او يكتب تحته** حرف صغير **مثله** حتى الحاء
وهو احسن واوضع **ويشكل ما قد يخفى ولو على المبتدى** ايضاحا له مما لا يخفى كالفتح
قبل الالف وقيل في ذلك لا يشكل الا المشكل **ويكره الخط الدقيق** لنهي عن ذلك جماعة من السلف
لانه يخون صاحبه احوج ما يكون اليه عند الكبر المحوج الى المراجعة وهو مظنة ضعف البصر **الا لضيق**
ورق او رحلة بان يكون رحالا يحمل كتبه معه فيكتبها دقيقة ليخف حملها وهذه المسألة ذكرها
اهل الحديث فنقلتها الى هنا لانه انسب بما قبلها من النقط والشكل المذكور في علم الخط والحديث ايضا
والله اعلم **فائدة** اذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف لفظا وجوبا كما صرح به في التسهيل وغيره والالف من الابن خطا كما في النداء وحذفها
فيه واجب كما صرح به في التسهيل قال الشارح بشرط ان لا يكون اول سطر انتهى تقول جاءني زيد بن عمرو
بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته للضرورة كقوله جاء زيد بن قيس ابن شيبه وان كان الابن خبرا
انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع بين علمين

تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق
بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون العلم صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد
الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قال الفخر الرازي وان ثنيت الابن فيه لا
صفة كان او خبرا فتقول عبد الله وزيد ابنا محمد كذا او كذا واظن عبد الله وزيدا
ابني محمد وان ذكر ابن بغير اسم كتب بالالف ايضا نحو جاءني ابن عبد الله وان نسب
الموصوف به الى غير اسم ابيه كتب بالالف ايضا نحو هذا محمد ابن اخي عبد الله وان نسب الى لقب
قد غلب اسم ابيه او صناعة مشهورة قد عرف بها نحو زيد ابن القاضي ومحمد الغزالي لم يكتب
بالالف لان ذلك يقوم مقام الاب فكل موضع حذفت فيه ابنا لم ينون موصوفه وكل موضع
ثبت فيه نون موصوف به مؤنث فان ثبت الف كتبت علامة التانيث هاء نحو هذه
هند ابنة عبد الله بالالف وبالهاء وان سقطت الف كتبت بالتاء نحو هند بنت فلان
كذا قاله ابن قتيبة وقال غيره اذا ثبتت الف ثبتت تاؤه وهو واضح قال الله عز وجل
ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها فكتبت بالتاء انتهى — تمت

لابن عنين

انظر الي بعين مولى لم يزل | يولي الندى وتلاف قبل تلافي
انا كالذي احتاج ما يحتاجه | فاغنم ثوابي والثناء الوافي

لابن عنين

ايا عمر استعد لغير هذا | واحمد في الولاية مطمئن
فيصدق مرة وعدل | ويصدق فيه معرفة ووزن

عذلوك لما قلت ما | اعطي وولوا من بذل
او ما علمت بان ما | حرف يكفي عن العمل

للعلامة الزمخشري

وقائلة اراك بغير مال　　وانت مهذب علم امام

فقلت لان مالا عكس لام　　وما دخلت على الاعلام لام

ومهفهف كالفص قلت له انتسب　　فاجاب ما قتل النفوس حرام　　كالغصن

ع

88

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام الفاضل العالم العلامة جمال المتصدرين وتاج القراء تذكرة المستفيدين
ابي عمرو وسيبويه والفراء جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام
الانصاري فسح الله في قبره آمين الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله وفاتح البركات لمن انتصب
لشكر افضاله والصلوة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها وشدت به البلاغة نطاقها
المبعوث بالآيات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآنا عربيا غير ذي عوج وعلى آله الهادين واصحابه الذين
شادوا الدين وسلم وشرف وكرم اما بعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندى وبل الصدى
رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها وافية
ببغية من جنح من طلاب العلم العربية اليها والله المسئول ان ينفع بها كما نفع باصلها وان يذكر
لنا خرق الحجاب وسببها انه جواد كريم رؤف رحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ص الكلمة
قول مفرد ش تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت وفي الاصطلاح على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس
والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وسواء دل على معنى كزيد او لم يدل كديز مقلوب زيد
وقد تبين ان كل قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك كزيد فان اجزاءه
وهي الزاي والياء والدال اذا افرد شيء منها لا يدل على شيء مما دل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فان كلا
من جزئيه وهو الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا فان قلت فلم لا اشترطت
في الكلمة الوضع كما اشترط من حد الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد قلت انما احتاجوا الى ذلك
لاخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل
بذكر الوضع ولما اخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع اغناني ذلك عن اشتراط
الوضع فان قلت فلم عدلت من اللفظ الى القول قلت لان اللفظ جنس بعيد لاطلاقه
على المهمل والمستعمل كما ذكرناه والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الاجناس
البعيدة

قوله الاصل اشارة الى المتن وقوله الفرع اشارة الى الشرح منه

البعيدة في الحدود معيب عند اهل النظر ص وهي اسم وفعل وحرف ش لما ذكرت حد الكلمة
بينت انها جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار انواعها
في هذه الثلثة الاستقراء فان علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلثة
انواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا عليه ص فاما الاسم فيعرف بال كالرجل وبالتنوين
كرجل وبالحديث عنه كتاء ضربت ش لما بينت ما انحصرت فيه انواع الكلمة الثلثة
شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسيميه ليتم فائدة ما ذكرته فذكرت للاسم
ثلث علامات علامة في اوله وهي الالف واللام كالفرس والغلام وعلامة من آخره وهي
التنوين وهو نون ساكنة زائدة تلحق الآخر تثبت لفظا لا خطا لغير توكيد نحو زيد ورجل وصه
ومسلمات وحينئذ فهذه وما اشبهها اسماء لدليل وجود التنوين في آخرها وعلامة
معنوية وهي الحديث عنه كقام زيد فزيد اسم لانك قد حدثت عنه بالقيام وهذه
العلامة انفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسمية التاء في ضربت الا ترى
انها لا تقبل ال ولا يلحقها التنوين ولا غيرهما من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث
عنها فقط ص وهو ضربان معرب وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة
عليه كزيد ومبني كهؤلاء في لزوم الكسر وكذلك حذام وقطام وامس في لغة الحجازيين
وكاحد عشر واخواته في لزوم الفتح وكقبل وبعد واخواتهما في لزوم الضم اذا
حذف المضاف اليه ونوي معناه وكمن وكم في لزوم السكون وهو اصل في البناء
ش لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه
الى معرب ومبني وقدمت المعرب لانه الاصل واخرت المبني لانه الفرع فذكرت ان
المعرب هو الذي يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاء زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد الا ترى ان آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة
بسبب ما دخل عليه من جاء ورايت والباء فلو كان التغير في غير الآخر

لم يكن اعرابا كقولك في فَلْسٍ اذا صغرته فُلَيْسٌ واذا كسرته أَفْلُسٌ وفلوس
وكذا لو كان التغير في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك جلست حيث
جلس زيد فانه يجوز لك ان تقول حيثُ بالضم وحيثَ بالفتح وحيثِ بالكسر
الا ان هذه الاوجه الثلثة ليست بسبب العوامل الا ترى ان العامل فيه واحد
وهو جلستُ وقد وجد معه التغير المذكور فلما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني
وانه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته الى اربعة اقسام
مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون ثم قسمت المبني على الكسر
الى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاءِ فان جميع العرب يكسرون آخره في جميع الاحوال
وقسم مختلف فيه وهو حذامِ وقطامِ ونحوهما من الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فَعَالِ
وامسِ اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاما باب حذام فان اهل الحجاز يبنونه
على الكسر مطلقا فيقولون جاءني حذامِ ورايت حذامِ ومررت بحذامِ وعلى ذلك قول الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذامِ • ولولا المزعجات من الليالي •
لما ترك القطا طيب المنام • فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع انها فاعل قالت وافترقت
بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا فيقول جاءني
حذامُ بالضم ورايت حذامَ ومررت بحذامَ بالفتح واكثرهم يفصل ما كان آخره راء كوبارِ
اسم قبيلة وحضارِ اسم لكوكب وسفارِ اسم ماءٍ فيبنونه على الكسر كالحجازيين واما ما ليس
آخره راء كحذام وقطام فيعربونه باعراب ما لا ينصرف واما امسِ اذا اردت به اليوم
الذي قبل يومك فاهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى امسِ واعتكفت امسِ
وما رايته مذ امسِ بالكسر في الاحوال الثلث قال الشاعر منع البقاء تقلّبُ الشمس
وطلوعها من لا تمسي • وطلوعها حمراء صافية • وغروبها صفراء كالورس •
تجري على كبد السماء كما • تجري حمام الموت في النفس • اليوم اعلم ما يجيء به •

ومضى

ومضى بفصل قضائه امسِ • فامس في البيت فاعل المضي وهو مكسور كما ترى
وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من اعربه بالضمة والفتحة مطلقا فقال مضى امسُ بالضم واعتكفت
امسَ وما رايته مذ امسَ بالفتح قال الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا • عجائزا مثل
السعالي خمسا • ياكلن ما في رحلهن همسا • لا ترك الله لهن ضرسا •
ومنهم من اعربه بالضمة رفعا وبناه على الكسر نصبا وجرا وزعم الزجاجي
ان من العرب من يبني امسَ على الفتح وعليه قوله مذ امسا وهو وهم والصواب
ما قدمناه من انه معرب غير منصرف وزعم بعضهم ان امس في البيت فعل ماض وفاعله
مستتر فيه بتقدير مذ امسى المساء ولما فرغت من ذكر المبني على الكسر ذكر المبني على الفتح
ومثلته باحد عشر واخواته تقول جاءني احد عشر رجلا ورايت احد عشر رجلا
ومررت باحد عشر رجلا بفتح الكلمتين في احواله الثلث وكذلك تقول
في اخواته الا اثني عشر فان الكلمة الاولى منه معربة بالالف رفعا وبالياء
نصبا وجرا تقول جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت
باثني عشر رجلا وانما لم استثن اعراب هذا من اطلاق قولي واخواته
لاني ساذكر فيما بعد اثنين واثنتين معربان اعراب المثنى مطلقا وان
ركبا ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبلُ
وبعدُ واشرت الى ان لهما اربع حالات احدها ان يكونا مضافين فيعربان
نصبا على الظرفية وخفضا بمن تقول جئتك قبلَ زيد وبعدَه فتنصبهما
على الظرفية ومن قبلِه ومن بعدِه فتخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم
قوم نوح فباي حديث بعد الله واياته يؤمنون وقال الله تعالى الم يأتهم نبأ
الذين من قبلهم ومن بعد ما اهلكنا القرون الاولى والحالة الثانية
ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان بالاعراب المذكور

ولا ينونان لنية الاضافة وذلك كقول الشاعر ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف الرواية بخفض قبلِ بغير تنوين اى ومن قبل ذلك
فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرا الجحدرى والعقيلى لله الامر من قبلِ
ومن بعدِ بالخفض بغير تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه
وقدر وجوده والحالة الثالثة ان تقطعا عن الاضافة لفظا ومعنى
ولا ينوى المضاف اليه فتعربان ايضا بالاعراب المذكور ولكنهما ينونان
لانهما حينئذ اسمان تامان كسائر الاسماء النكرات فتقول جئتك قبلاً وبعداً
ومن قبلٍ ومن بعدٍ قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
وقرا بعضهم لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بالخفض والتنوين والحالة الرابعة
ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على
الضم كقراءة السبعة لله الامر من قبلُ ومن بعدُ وقولي واخواتها اردت به
اسماء الجهات الست واول ودون ونحوهن قال الشاعر لعمرك ما ادرى وانى
لاوجل على اينا تعدو المنية اول وقال الشاعر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن
لقاؤك الا من وراءُ وراءُ ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ذكرت المبنى على السكون
ومثلته بمَنْ وكَمْ تقول جاءني مَنْ قام ورايت مَنْ قام ومررت بمَنْ قام فتجد مَنْ
ملازمة للسكون في احوالها الثلث وكذلك تقول كم مالك وكم عبدا ملكت
وبكم درهما اشتريت فكم في المثال الاول في موضع الرفع بالابتداء عند سيبويه وعلى
الخبرية عند الاخفش وفي الثاني في موضع النصب على المفعولية بالفعل الذى
بعدها وفي الثالثة في موضع الخفض بالباء وهي ساكنة في الاحوال الثلثة كما
ترى ولما ذكرت المبنى على السكون مثلا خشيت من ان يتوهم انه خلاف الاصل
فدفعت هذا الوهم بقولي وهو اصل في البناء ص واما الفعل فثلثة اقسام
ماض

ماض فيعرف بتاء التانيث الساكنة وبناؤه على الفتح كضرب
الا مع واو الجماعة فيضم كضربوا والضمير المرفوع المتحرك
فيسكن كضربتُ ومنه نعم وبئس وعسى وليس في الاصح
وامر ويعرف بالدلالة على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه
على السكون كاضرب الا المعتل فعلى حذف آخره كقم واغزُ واخشَ وارمِ
ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة بني تميم
وهاتِ وتعالَ في الاصح ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف
من حروف نأيت نحو قولك نقوم واقوم ويقوم وتقوم ويضم اوله
ان كان ماضيه رباعيا كيدحرج ويكرم ويفتح في غيره كيضرب
ويستخرج ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يتربصن
والا ان يعفون ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظا او تقديرا
نحو لينبذن ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعان
ولتبلون فاما ترين ولا يصدنك ش لما فرغت من ذكر علامات
الاسم وبيان انقسامه الى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه
الى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف ومسكون شرعت في ذكر الفعل
فذكرت انه ينقسم الى ثلثة اقسام ماض وامر ومضارع وذكرت
لكل واحد منها علامة دالة عليه وحكمه الثابت له من بنائه واعرابه
وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت ان علامته ان يقبل تاء التانيث
الساكنة كقام وقعد تقول قامت وقعدت وان حكمه في اصل البناء
على الفتح كما مثلنا وقد يخرج عنه الى الضم وذلك اذا اتصل به

واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا والى السكون وذلك الفعل
اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك قمت وقعدت وقمنا
وقعدنا والنسوة قمن وقعدن وتلخص ان له ثلث حالات
الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك ولما كان من الافعال
الماضية ما اختلف فى فعليته نصصت عليه ونبهت على ان الصحيح
فعليته وهو اربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فاما نعم وبئس فذهب
الفراء وجماعة من الكوفيين الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك
بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم فقد بشرت بنت والله ما هى
بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير
نعم السير على بئس العير واما ليس فذهب الفارسى فى الحلبيات
الى انها حرف نفى بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك ابو بكر بن شقير
واما عسى فذهب الكوفيون الى انها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم
على ذلك ابن السراج والصحيح ان الاربعة افعال بدليل اتصال
تاء التانيث الساكنة بهن كقوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل والمعنى من توضا يوم الجمعة
فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بئست المراة حمالة
الحطب وليست بمفلحة وعست هند ان تزورنا واما ما استدل به
الكوفيون فمحمول على حذف الموصوف وصفة واقامة معمول الصفة
مقامهما تقديره ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف
كما

كما بيناه قال الاخر والله ما ليلى بنام صاحبه اى بليل نام صاحبه
ولما فرغت من ذكر علامات الماضى وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثنيت
بالكلام على فعل الامر فذكرت ان العلامات التى يعرف بها مركبة من مجموع شيئين
وهما دلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة وذلك نحو قم فانه دال على معنى
طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول اذا امرت المراة قومى وكذلك اقعد واقعدى
واذهب واذهبى وقال الله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا فلو دلت
الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف او قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو انت يا هند تقومين
وتاكلين لم يكن فعل امر ثم بينت ان حكم الامر فى الاصل البناء على السكون
كاضرب واذهب وقد يبنى على حذف اخره وذلك اذا كان معتلا نحو اغز واخش
وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك اذا كان مسندا الى الف الاثنين نحو قوما
او واو جمع نحو قوموا او ياء المخاطبة قومى فهذه ثلث احوال للامر ايضا كما
ان للماضى ثلث احوال ولما كان بعض كلمات الامر مختلفا فيه هل هو فعل امر
او اسم فعل نبهت عليه كما فعلت مثل ذلك فى الفعل الماضى وهو ثلثة هلم
وهات وتعال فاما هلم فاختلف فيه العرب على لغتين احدهما
ان يلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هى مسندة اليه
فتقول هلم يا زيد هلم يا زيدان هلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان
وهلم يا هندات وهى لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى

والقائلين لاخوانهم هلم الينا اى ائتوا الينا وقال الله تعالى هلم شهداءكم
اى احضروا شهداءكم وهى عندهم اسم فعل لا فعل امر لانها وان كانت
دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة التى لا تلحقها الضمائر البارزة
بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلم هلما هلموا وهلمى وهلممن بالفك
وسكون اللام وهلمى وهى لغة بنى تميم وهى عند هؤلاء فعل امر لدلالتها
على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد بين فيما استشهدت به من الآيتين
ان هلم تستعمل لازمة ومتعدية واما هات وتعال فعدهما جماعة من
النحويين فى اسماء الافعال والصواب انهما فعلا امر بدليل انهما دالان
على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتى وتعالى واعلم ان آخر
هات مكسور ابدا الا اذا كانت لجماعة الذكور فانه يضم تقول هات
يا زيد هاتى يا هند وهاتيا يا زيدان او يا هندان وهاتين يا هندات
كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا يا قوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم
وان آخر تعال مفتوح فى جميع احواله من غير استثناء تقول تعال يا زيد
وتعالى يا هند وتعالا يا زيدان او يا هندان وتعالوا يا زيدون
وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا اتل وقال
الله تعالى فتعالين امتعكن ومن ثمة لحنوا من قال الله تعالى اقاسمك
الهموم تعالِ بكسر اللام ش ولما فرغ من ذكر علامات الامر وحكمه وبيان
ما اختلف فيه ثلث بذكر المضارع فذكرت ان علامته ان يصلح
دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وذكرت انه لا بد
ان يكون فى اوله حرف من حروف نأيت وهى النون والالف والياء

والتاء

والتاء نحو نقوم واقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الاربعة احرف المضارعة
وانما ذكرت هذه الاحرف بيانا للحكم الذى بعدها لا لاعرف بها فعل المضارع
لانا وجدناها تدخل على اول فعل الماضى نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست
الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنأ وهو الحناء
وانما العمدة فى تعريف المضارع دخول لم عليه ولما فرغت من ذكر علامات المضارع
شرعت فى ذكر حكمه فذكرت ان له حكمين حكم باعتبار اوله وحكم باعتبار آخره فاما حكمه
باعتبار اوله فانه يضم تارة ويفتح اخرى فيضم ان كان الماضى على اربعة احرف سواء
كانت كلها اصولا نحو دحرج يدحرج او كان بعضها اصلا وبعضها زائدا نحو اكرم
يكرم فان الهمزة فيه زائدة لان اصله كرم ويفتح ان كان الماضى اقل من اربعة او اكثر
منها فالاول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثانى نحو انطلق ينطلق
واستخرج يستخرج واما حكمه باعتبار آخره فانه تارة مبنى على السكون وتارة مبنى
على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلث حالات لآخره كما ان لآخر الماضى ثلث حالات
ولآخر الامر ثلث حالات فاما بناؤه على السكون فمشروط بان يتصل به نون الاناث
نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن ومنه الا ان يعفون
الواو اصلية وهو واو عفا يعفو والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون والنون
فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون فى قولك الرجال يعفون
لان تلك الواو واو الضمير الجماعة المذكرين كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون
علامة الرفع ووزنه يفعون ولهذا يقال فيه الا ان يعفوا بحذف نونه كما تقول الا ان تقوموا
وسيأتى شرح ذلك واما بناؤه على الفتح فمشروط بان تباشره نون التاكيد لفظا وتقديرا
نحو كلا لينبذن واحترزنا بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين
لا يعلمون ولتبلون فى اموالكم فاما ترين من البشر احدا فان الالف فى الاول

والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون وهو معرب لا مبني
وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل ايضا معربا وذلك كقوله تعالى ولا يصدنك
عن ايات الله ولتسمعن مثله غير ان نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالي الامثال ثم
التقاء الساكنين اصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت
النون فالتقى الساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها
وهو الضمة وقدر الفعل معربا وان كانت النون مباشرة لاخره لفظا لكنها منفصلة منه تقديرا
وقد اشرت الى ذلك كله ممثلا واما اعرابه ففي ما عدا هذين الموضعين نحو يقوم زيد
ولن يقوم زيد ولم يقم زيد ص واما الحرف فيعرف بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من
علامات الفعل نحو هل وبل وليس منها مهما واذما بل ما المصدرية ولما الرابطة في الاصح
ش لما فرغت من القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت انه يعرف بان لا يقبل شيئا
من علامات الاسم ولا من علامات الفعل كهل وبل فانهما لا يقبلان من علامات الاسماء ولا من علامات
الافعال فاذا انتفى ان يكونا اسمين وان يكونا فعلين تعين ان يكونا حرفين اذ ليس لنا
الا ثلاثة اقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث ولما كان من الحروف ما اختلف فيه
هل هو حرف او اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الامر وهو اربعة
اذما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة اما اذما فاختلف فيها سيبويه وغيره فقال
سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد
وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان فان المعنى في المثال المذكور متى تقم اقم واحتجوا
بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة وفي هذا الجواب
نظر لا يحتمله هذا المختصر واما مهما فذهب الجمهور الى انها اسم بدليل قوله تعالى مهما تاتنا به
من اية فان الهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود الا على الاسماء وزعم السهيلي

وابن

وابن يسعون انها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها
تخفى على الناس تعلم وتقرير الدليل منه انهما اعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل
من ضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب اذ لا يليق بها هنا اذ لو كان لها محل ان يكون
الابتداء والابتداء هنا متعذر لعدم رابطة تربط الجملة الواقعة خبرا لها واذا ثبت انها لا موضع
لها من الاعراب تعين كونها حرفا والتحقيق اسم تكن ضمير ومن خليقة تفسير لها كما ان من اية تفسير
لما في قوله تعالى ما ننسخ من اية فمهما مبتدأ والجملة خبر لها واما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها
بمصدر نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم اي ودوا عنتكم وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهاب وكان ذهابهن له
ذهابا فقد اختلف فيها فذهب سيبويه الى انها حرف بمنزلة ان المصدرية وذهب الاخفش وابن السراج الى انها
اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الذي عنتموه اي العنت الذي عنتموه ويسر المرء الذي
ذهب الليالي اي الذهاب الذي ذهبته الليالي ويرد هذا القول انه لم يسمع عجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكره
لجاز ذلك لان الاصل في العائد ان يكون مذكورا لا محذوفا واما لما فانها في العربية على ثلثة اقسام الاول نافية
بمنزلة لم نحو لما يقض ما امره اي لم يقض ما امره الثاني ايجابية بمنزلة الا نحو قولك عزمت عليك لما فعلت كذا
اي الا فعلت كذا اي ما اطلب منك الا فعلك كذا وهي في هذين القسمين حرف بالاتفاق والثالث ان تكون
رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو لما جاءني زيد اكرمته فانها رابطة ربطت وجود الاكرام بوجود المجيء
واختلف في هذه فقال سيبويه انها حرف وجود لوجود وقال الفارسي وجماعة انها ظرف بمعنى حين
ويرد بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم الاية وذلك لانها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل
يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او ما دلهم اذ ليس معناه سواهما وكون العامل قضينا
مردود لان القائلين باسميتها يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون
العامل ما دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فاذا بطل ان يكون لها هنا عامل
فتعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية ص وجميع الحروف مبنية ش لما فرغت
من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه ذكرت حكمه وانه مبني لا حظ لشيء من كلماته
في الاعراب ص والكلام لفظ مفيد ش لما انتهى القول في الكلمة واقسامها الثلثة شرعت

في تعريف الكلام فذكرت انه عبارة عن اللفظ المفيد ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض
الحروف او ما في قوة ذلك فالاول نحو رجل وفرس والثاني كالضمير المستتر في نحو اضرب واذا وجب
المقدر بقولك انت ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به فنحو قام زيد كلام لانه لفظ مفيد
يصح الاكتفاء به ونحو زيد ليس بكلام لانه لا يصح الاكتفاء به واذا كتبت زيد قائم مثلا
فليس بكلام لانه وان صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذا اذا اشرت الى احد بالقيام والقعود
ليس بكلام لانه ليس بلفظ ص واقل ائتلافه من اسمين كزيد قائم او من فعل واسم كقام زيد
ش صورة تاليف الكلام ستة وذلك لانه اما ان يتالف من اسمين او من فعل
واسم او من جملتين او من فعل واسمين او من فعل وثلثة اسماء او من فعل واربعة اسماء
اما ائتلافه من اسمين فله اربع صور احدها ان يكونا مبتدا وخبرا نحو زيد قائم
والثانية ان يكونا مبتدا وفاعلا سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وانما جاز ذلك
لانه في قوة قولك ايقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له الى شيء فكذلك هذا
والثالثة ان يكونا مبتدا ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو امضروب الزيدان
لانه في قوة قولك ايضرب الزيدان والرابعة ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق
فهيهات اسم فعل وهو بعد والعقيق فاعل له واما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان
احديهما ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد والثانية ان يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
واما ائتلافه من جملتين فله صورتان ايضا احديهما جملتا الشرط والجزاء نحو ان قام زيد
قمت والثانية جملتا القسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم واما ائتلافه من فعل واسمين
فنحو كان زيد قائما واما ائتلافه من فعل وثلثة اسماء نحو علمت زيدا فاضلا واما ائتلافه
من فعل واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فهذه صور التاليف واقل ائتلافه من اسمين
او من فعل واسم كما ذكرته وما صرحت به من ان ذلك هو اقل ما يتالف منه الكلام هو مراد النحويين
وعبارة بعضهم توهم انه لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم ص فصل انواع الاعراب اربعة
رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر في اسم نحو بزيد وجزم في فعل نحو لم يقم
فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة ش الاعراب اثر ظاهر او مقدر

يجلبه

يجلبه العامل في اخر الكلمة فالظاهر كالذي في اخر زيد في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والمقدر في اخر الفتى
في نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر في الالف الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث
لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب والاعراب جنس تحته اربعة انواع الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الاربعة تنقسم
الى ثلثة اقسام يشترك فيه الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وقسم يختص بالاسماء وهو الجر
تقول مررت بزيد وقسم يختص بالافعال وهو الجزم تقول لم يقم ولهذه الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان
علامات اصول وعلامات فروع فعلامات الاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة
للجزم وقد مثلت بذلك كله والعلامات الفروع منحصرة في سبعة ابواب خمسة في الاسماء واثنان في الافعال وستمر بك هذه الابواب
مفصلة بابا بابا الباب الاول الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء هذا الباب الاول خرج عن الاصل وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي
ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر
بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذا القول في الباقي وشرط اعراب هذه الاسماء بالحروف
المذكورة ثلثة امور احدها ان تكون مفردة فلو كانت مثناة اعربت بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كما يعرب كل مثنى
تقول جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل كقولك جاءني اباؤك
ورايت اباءك ومررت باباءك وان كانت مجموعة جمع تصحيح اعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول جاءني
ابون ورايت ابين ومررت بابين ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم الثاني ان تكون مكبرة فلو صغرت
اعربت بالحركات تقول جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك الثالث ان تكون مضافة فلو كانت
مفردة اعربت ايضا بالحركات نحو هذا اب ورايت ابا ومررت باب ولهذا الشرط الاخير شرط وهو ان يكون
المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم اعربت ايضا بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا ابي
ورايت ابي ومررت بابي فتكون اخرها مكسورا في الاحوال الثلث والحركات مقدرة فيه كما تقدر
في جميع الاسماء المضافة الى ياء المتكلم نحو ابي واخي وغلامي واستغنيت عن هذه الشروط لكوني
لفظت بها مفردة مكبرة مضافة لغير الياء وانما قلت حموها فاضفت الحم الى ضمير المؤنث لابين ان الحم
اقارب زوج المراة كابيه وعمه وابن عمه على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة والهن قيل انه اسم

يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة والافصح
استعمال الهن كغد اذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا اى محذوف اللام معربا بالحركات
كسائر اخواته تقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن كما تقول يعجبني غدٌ واصوم غدا واعتكف
فى غد واذا استعمل مضافا فجمهور العرب يستعمله كذلك فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت
الى هنك كما يفعلون في غد وبعضهم يجريه مجرى اب واخ فيعربه بالحروف الثلثة فتقول هذا هنوك
ورايت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى
فاسقطاه من عدة هذه الاسماء وعدّاها خمسة والمثنى كالزيدان فيرفع بالالف وجمع المذكر
كالزيدون فيرفع بالواو وينصبان ويجران بالياء وكلا وكلتا مع المضمر كالمثنى واثنان
واثنتان مطلقا وان ركبا واولو وعشرون واخواته وعالمون واهلون ووابلون
وارضون وسنون وبابه وبنون وعليون وشبهه كالجمع الباب الثاني والباب الثالث مما خرج
عن الاصل وهو المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون اما المثنى فانه يرفع بالالف
نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت
بالزيدين وحملوا عليه في ذلك اربعة الفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط
كلا وكلتا وشرطهما ان يكونا مضافين للضمير تقول جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فان كانا
مضافين الى الظاهر كانا بالالف على كل حال تقول جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك
فيكون اعرابهما بحركات مقدرة في الالف لانهما مقصوران كالفتى والعصا وكذلك القول في كلتا تقول كلتاهما
رفعا وكلتيهما جرا ونصبا وكلتا اختيك بالالف في الاحوال كلها واللفظان اللذان بغير شرط اثنان
واثنتان تقول جاءني اثنان واثنتان ورايت اثنين واثنتين ومررت باثنين واثنتين فتعربهما
اعراب المثنى وان كانا غير مضافين وكذلك تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثناهم وللظاهر
نحو اثنا اخويك او كانا مركبين مع العشرة نحو جاءني اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر واما
جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول جاءني الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين

وحملوا

وحملوا في ذلك الفاظا منها اولوا قال الله تعالى ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى
فاولوا فاعل وعلامة رفعه الواو واولي مفعول وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار
فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون واخواته الى التسعين تقول جاءني عشرون ورايت عشرين ومررت
بعشرين وكذا القول في الباقي ومنها اهلون قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا فكفارته اطعام عشرة
مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا الاول والثاني مفعول والثالث مجرور ومنها وابلون وهو
جمع وابل وهو المطر الغزير ومنها ارضون بتحريك الراء ويجوز اسكانها في ضرورة الشعر كقوله لقد ضجت
الارضون اذ قام من بني هذيل خطيب فوق اعواد منبر ومنها سنون وبابه وهو كل ثلاثي حذفت لامه
وعوض عنها هاء التانيث الا ترى ان سنة اصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء
سنوات او سنهات فلما حذفوا منه اللام وهي الواو والهاء وعوضوا عنها هاء التانيث ارادوا في جمع التكسير
ان يجعلوه على صورة المذكر السالم الذي مختوما بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا ليكون
ذلك جبرا لما فاته من حذف اللام وكذلك القول في نظائره وهي عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون
وقلة وقلون ونحو ذلك قال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين ومما حمل
على جمع المذكر السالم في الاعراب بنون وكذلك عليون وما اشبه ذلك مما سمي به من الجموع الا ترى ان عليون
في الاصل جمع لعلي ثم نقل عن ذلك المعنى وسمي به اعلى الجنة واعرب هذا الاعراب نظرا الى اصله قال الله تعالى كلا ان
كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون فعلى هذا اذا سميت رجلا قلت هذا زيدون ورايت زيدين
ومررت بزيدين فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعا واولات وما جمع بالف وتاء مزيدتين وما سمي به
منها فينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات واصطفى البنات الباب الرابع مما خرج عن الاصل ما جمع
بالف وتاء مزيدتين كهندات وزينبات فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول رايت الهندات والزينبات قال الله تعالى
خلق الله السموات واصطفى البنات واما في الرفع والجر فانه على الاصل تقول جاءت الهندات فترفعه بالضمة
ومررت بالهندات فتجره بالكسرة ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كهند وهندات او بالتاء
كطلحة وطلحات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمة وفاطمات او بالالف المقصورة كحبلى وحبليات او الممدودة كصحراء

وصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لا فرق بين ان يكون قد سلمت فيه
ابنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات الا ترى
ان الاول تحرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدلت عن قول اكثرهم جمع المؤنث
السالم الى ان قلت وما جمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير وقيدت
الالف والتاء بالزيادة ليخرج نحو بيت وابيات وميت واموات فان التاء فيهما اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل
تقول سكنت ابياتا وحضرت امواتا قال الله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التاء
وان كانت فيهما زائدة الا ان الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن الاصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما
من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل
تقول رايت قضاةً وغزاةً **وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو مررت بافضل منه الا مع ال نحو بالافضل او الاضافة**
نحو بافضلكم الباب الخامس مما خرج عن الاصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع او واحدة منها
تقوم مقامها فالاول كفاطمة فان فيه التعريف والتانيث وهما علتان فرعيتان على التنكير والتذكير والثاني
نحو مساجد ومصابيح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ويعني هذا ان مفاعل
ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا يتجاوزها فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف غيرهما من الجموع فانه يجمع
تقول كلب واكلب كفلس وافلس ثم تقول اكالب ولا يجوز في اكالب ان يجمع بعده وكذا اعرب واعارب
لا يجوز في اعارب ان يجمع على اعاريب كما في اكلب على اكاليب فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزل ذلك منزلة
جمعين وكذلك صحراء وحبلى فان فيهما التانيث وهو فرع على التذكير وهو تانيث لازم فنزل لزومه منزلة تانيث ثان
ولهذا الباب مكان ياتي شرحه فيه ان شاء الله تعالى وحكمه ان يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه
كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتحها اذا
قلت رايت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب وقال الله تعالى
يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان يدخل عليه ال والثانية ان يضاف
فانه يجر فيهما بالكسرة على الاصل فالاولى نحو وانتم عاكفون في المساجد والثانية نحو في احسن تقويم وعليه

في الاصل بقولي بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثمانكم فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر
فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احد السببين المانعين له من الصرف وهي العلمية فدخل في باب
ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان
فيه اضفته ام لم تضفه وكذلك تمثيلي بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف فعلى هذا لم يبق فيه
الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون باقيا على علميته وال زائدة فيه كما زعم من مثل به **والامثلة**
الخمسة وهو يفعلان ويفعلون وبالتاء فيهما وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم
وتنصب بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الباب السادس مما خرج عن الاصل
الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصلت به الف اثنين نحو يقومان للغائبين وتقومان للحاضرين
او واو الجمع نحو يقومون للغائبين وتقومون للحاضرين او ياء المخاطبة نحو تقومين وحكم هذه الامثلة الخمسة
انها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة تقول
انتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا فرفعت الاول لخلوه من الناصب والجازم وجعلت
علامة رفعه ثبوت النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلن وجعلت علامة الجزم والنصب
حذف النون وقال الله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فالاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف **والفعل المضارع المعتل الاخر يجزم بحذف**
آخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم هذا الباب السابع مما خرج عن الاصل وهو الفعل المعتل الاخر
نحو يغزو ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذف اخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول
لم يغز ولم يخش ولم يرم **فصل تقدر جميع الحركات في نحو غلامي والفتى ويسمى**
الثاني مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا والضمة والفتحة
في نحو يخشى والضم في نحو يدعو ويقضي وتظهر الفتحة في نحو ان القاضي
لن يدعو ولن يقضي علامة الاعراب على ضربين ظاهرة وهي الاصل وقد تقدمت امثلتها

ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها والذي يقدر فيه الاعراب خمسة انواع احدها ما يقدر فيه حركات الاعراب
جميعها لكون الحرف الاخير منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي اخره الف لازمة نحو الفتى
تقول جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فيقدر في الاول الضمة وفي الثاني الفتحة وفي الثالث الكسرة وموجب
هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة الثاني ما تقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الاخير لا يقبل الحركة
لا لذاته بل لاجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي واخي وابي وذلك لان ياء المتكلم
تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة وتشتغل اخر الاسم الذي قبلها بالكسرة المناسبة فيمتنع من ظهور حركات الاعراب فيه
الثالث ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم المنقوص ويعني به الاسم الذي اخره ياء مكسور ما قبلها
كالقاضي والداعي الرابع ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل الاخر بالالف نحو يخشى زيد ولن يخشى عمرو
فيقدر في الاول الضمة وفي الثاني الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الالف الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل
المعتل الاخر بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمي وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الاسماء والافعال وعلى الواو
في الافعال كقولك ان القاضي لن يقضي ولن يدعو قال الله تعالى اجيبوا داعي الله لن يؤتيهم الله خيرا لن ندعو
من دونه الها **فصل يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو يقوم زيد** اجمع
النحويون على ان الفعل المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم يكون مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو
وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو فقال الفراء واصحابه رافعه نفس تجرده عن الناصب
والجازم وقال الكسائي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم
قالوا ولهذا اذا دخل عليه ناصب او جازم نحو ان ولن ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم
واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين يقولون لتجرده عن الناصب والجازم ويفسد قول
الكسائي لان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على هذين المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما
ولا قائل به ويرد على قول البصريين ارتفاعه بعد هلا في نحو هلا يقوم زيد لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
وينصب بلن نحو لن نبرح لما انقضى الكلام على الحالة التي رفع فيها ثنى بالكلام على الحالة التي

ينصب

ينصب فيها وذلك اذا دخل عليه حرف من حروف اربعة وهي لن وكي واذن وان وبدا بالكلام
على لن لانها ملازمة للنصب بخلاف البواقي فان لكل منها شرطا في نصب المضارع كما ستقف عليه
بالكلام على ان لطول الكلام عليها ولن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق ولا تقتضي تأبيدا خلافا
للزمخشري في انموذجه ولا تاكيدا خلافا له في كشافه بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم
ابدا وانك لا تقوم في بعض الازمنة المستقبلة وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد
ولا تقع لن للدعاء خلافا لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما انعمت علي
فلن اكون ظهيرا للمجرمين متمسكا ان معناه فاجعلني لا اكون لامكان حملها على النفي المحض ويكون
ذلك معاهدة منه لله سبحانه انه لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم الله بها عليه وليست مركبة
من لا وان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل ولا اصلها لا فابدلت الالف
نونا خلافا للفراء **وبكي المصدرية نحو لكيلا تأسوا** الناصب الثاني كي وانما تكون ناصبة
اذا كانت مصدرية بمنزلة ان فانما تكون كذلك اذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى لكيلا تأسوا
لكيلا يكون على المؤمنين حرج او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك
حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل
وكانت ان مضمرة بعدها اضمارا لازما **وباذن مصدرة وهو مستقبل متصل او منفصل بقسم**
نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم بحرب الناصب الثالث اذن وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه
وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك
فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة ها هنا وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط الاول ان تكون
واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد اذن قلت اكرمه بالرفع الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلا
فلو حدثك شخص بحديث فقلت اذن تصدق رفعت لان المراد به الحال الثالث ان لا يفصل
بينهما بفاصل غير القسم نحو اذن اكرمك واذن والله اكرمك قال الشاعر اذن والله نرميهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب ولو قلت اذن يا زيد قلت اكرمك بالرفع وكذا اذا قلت اذن في الدار اكرمك

وادن يوم الجمعة اكرمك كل ذلك بالرفع فصل وبان المصدرية ظاهرة نحو ان يغفر لي ما لم تسبق
بعلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى وان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو قال الشاعر ولبس عباءة وتقر عيني
وبعد اللام في نحو لتبين للناس الا في نحو لئلا يعلم لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو
وما كان الله ليعذبهم فتضمر لا غير كاضمارها بعد حتى ان كان مستقبلا نحو حتى يرجع
الينا موسى وبعد او بمعنى الى او الا نحو لاستسهلن الصعب او ادرك المنى ونحو كسرت
كعوبها او تستقيما وبعد فاء السببية او واو المعية مسبوقين بنفي محض او طلب
بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل لا تاكل
السمك وتشرب اللبن الناصب الرابع ان وهي ام الباب وانما اخرتها في الذكر لما قدمنا ولانها
في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب
فلا تعمل الا ظاهرة ومثال اعمالها ظاهرة قوله تعالى
والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي وقوله تعالى يريد
الله ان يخفف عنكم وقيدت ان بالمصدرية احترازا
من المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع
فالمفسرة هي مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه
نحو كتبت اليه ان يفعل كذا اذا اردت بها معنى اي
والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو اقسم
بالله ان لو ياتيني زيد لاكرمته واشترطت ان لا يسبق ان
المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في احد الوجهين احترازا

من المخففة من الثقيلة والحاصل ان لان المصدرية
باعتبار ما قبلها ثلث حالات احديها ان تقدم
عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من المثقلة
لا غير ويجب فيها امران احدهما رفعه والثاني
فصله منها بحرف من الحروف الاربعة وهي حرف التنفيس
وحرف النفي وقد ولو فالاول نحو علم ان سيكون
منكم مرضى والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم قولا والثالث نحو علمت ان قد يقوم زيد
الرابع نحو ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعا وذلك
لان قبله افلم ييئس الذين امنوا ومعناه كما قال المفسرون
افلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن قال سحيم اقول لهم
بشعب اذ ييسرونني الم تيأسوا اني ابن فارس زهدم اي الم تعلموا
ويؤيده قراءة ابن عباس افلم يتبين وعن الفراء انكار كون يئس
بمعنى يعلم وهو ضعيف والثانية ان يتقدم عليها ظن فيجوز ان تكون مخففة
من المثقلة فيكون حكمها ما ذكرنا ويجوز ان تكون ناصبة وهو الارجح

في القياس والاكثر في كلامهم ولهذا اجمعوا على النصب في الم
احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة
وقرئ بالوجهين والثالث ان لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها
ناصبة كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي واما اعمالها
مضمرة فعلى ضربين لان اضمارها اما جائز واما واجب
فالجائز في مسائل احديها ان تقع بعد عاطف مسبوق باسم
خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل في قراءة من قرأ من السبعة
بنصب يرسل وذلك باضمار ان والتقدير او ان يرسل
فان الفعل معطوف على وحيا اي وحيا او ارسالا ووحيا
ليس في تقدير الفعل ولو اظهرت ان في الكلام لجاز وكذلك
قول الشاعر للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف تقديره للبس عباءة وان تقر عيني الثانية
ان تقع بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وانزلنا
اليك الذكر لتبين للناس وكقوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر او للعاقبة كقوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا واللام هنا ليست للتعليل
لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكان عاقبة ان صار

لهم

لهم عدوا وحزنا او زائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فالفعل في هذه المواضع منصوب
بان مضمرة ولو اظهرت في الكلام لجاز وكذلك بعد كي الجارة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه
اللام مقرونا بلا وجب اظهار ان بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعالى لئلا يكون
للناس على الله حجة او زائدة كالتي في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم اهل الكتاب ولو كانت
اللام مسبوقة بكون ماض منفي وجب اضمارها سواء كان المنفي في اللفظ والمعنى نحو وما كان الله
ليعذبهم وانت فيهم او في المعنى فقط نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود
وتلخص ان لان بعد اللام ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا
اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى وامرنا لنسلم لرب العالمين وقال سبحانه وامرت
لان اكون ولما ذكرت انها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمار ان
وهي اربع احدها بعد حتى واعلم ان للفعل بعد حتى حالتين النصب والرفع فاما النصب فشرطه كون
الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن المتكلم اولا فالاول كقوله تعالى
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا
والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول لان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي تنصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون
بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى وذلك
اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
وقولك لاسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء
الى امر الله يحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والنصب في هذه المواضع وشبهها بان
مضمرة بعد حتى حتما لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى
حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة
في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية واما رفع الفعل بعدها فله ثلثة شروط

الاول كونه علة لما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء السير لا يكون سببا للدخول
وفي نحو اكثرت حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون سببا لطلوع الشمس والثاني ان يكون زمن الفعل الحال
لا الاستقبال على العكس من شروط النصب لان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول
قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لان الزلزال والقول
قد مضيا والثالث ان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى ادخلها وفي نحو كان سيري حتى ادخلها
ان حملت كان على الناقصة دون التامة المسألة الثانية بعد او التي بمعنى الى او الا فالاول كقولك لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي وقال الشاعر لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال
الا للصابرين والثاني كقولك لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقال الشاعر وكنت اذا غمزت قناة قوم ط لصابر
كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها والصحيح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون
غاية الكسر المسألة الثالثة بعد فاء السببية اذا كانت مسبوقة بنفي محض او طلب بالفعل فالنفي كقوله تعالى
لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تاتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا
وما تاتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفعهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل
عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا واما الطلب فانه يشمل الامر كقوله
يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والنهي نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والتحضيض
نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق والتمني نحو قوله في البيت يا ام ليت خليد واعدت فوفت
ودام لي ولها عمر فنصطحبا ونحو قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما والترجي كقوله تعالى
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبعة بنصب اطلع والدعاء كقوله رب وفقني فلا اعدل
عن سنن الساعين في خير سنن والاستفهام كقوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح
للجسد والعرض كقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا واشترطنا في الطلب
ان يكون بالفعل احترازا من نحو قولك نزال فنكرمك وصه فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فانه لا يجوز

خلافا

خلافا للكسائي في اجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في اجازته بعد نزال ودراك ونحوهما
مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة
في المقدمة في باب اسم الفعل المسألة الرابعة بعد واو المعية اذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره فمثال
ذلك قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا
ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة
والاخاء وقال الاخر لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وتقول لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فتنصب تشرب ان قصدت النهي عن الجمع بينهما وتجزم ان قصدت النهي عن كل واحد منهما
اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع ان نهيت عن الاول وجزمت الثاني اي لا تاكل السمك ولك
شرب اللبن فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى قل تعالوا
اتل وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول ان لا محله نحو لا تدن من الاسد تسلم بخلاف
ياكلك ويجزم ايضا بلم نحو لم يلد ولم يولد ولما نحو لما يقض ما امره وباللام
ولا الطلبيتين نحو لينفق ليقض لا تشرك لا تؤاخذنا ويجزم فعلين ان
واذ ما واي واين وانى وايان ومتى ومهما ومن وما وحيثما نحو ان يشا
يذهبكم من يعمل سوءا يجز به ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها ويسمى الاول
شرطا والثاني جوابا وجزاء واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة قرن بالفاء نحو وان
يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير وباذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون لما انقضى الكلام على ما ينصب المضارع شرعت في الكلام على ما
يجزمه والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالجازم لفعل واحد خمسة امور
احدها الطلب وذلك انه اذا تقدم لنا لفظ دال على امر او نهي او استفهام او غير ذلك من انواع
الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى
الشرط ونعني بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك المقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط

وذلك كقوله تعالى قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل
وقصد به الجزاء اذ المعنى تعالوا فان تأتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة
جزمه حذف اخره وقال الشاعر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وتقول ائتني اكرمك وهل تأتيني
احدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا او خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالاول نحو ما تأتينا
تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز ذلك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو انت تأتينا
تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين واما قول العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بالجزم
فوجهه ان اتقى الله وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب
والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وكذلك قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم بالجزم يغفر لانه
جواب لقوله تعالى تؤمنون وتجاهدون لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لان
غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء
امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقا بالطلب
وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة
فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرئ في قوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للامر وهذا بخلاف قولك ائتني برجل
يحب الله ورسوله فانه لا يجوز فيه الجزم لانك لا تريد ان محبة الرجل لله ولرسوله مسببة عن الاتيان
كما تريد في قولك ائتني اكرمك لان الاكرام مسبب عن الاتيان وانما اردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة
واعلم انه لا يجوز الجزم في جواب النهي الا بشرط ان يصح تقدير شرط في موضعه مقرونا بلا النافية
مع صحة المعنى وذلك كقولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فانه لو قيل في موضعهما
ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا تدن من الاسد تسلم صح بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد
يأكلك فانه ممتنع لانه لا يصح ان يقال ان لا تكفر تدخل النار وان لا تدن من الاسد يأكلك ولهذا

اجمعت

[illegible]

اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لانه لا يصح ان يقال ان لا تمنن تستكثر وهذا
ليس بجواب وانما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية
ان الله تعالى نهى نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ان يهب شيئا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب
فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون بدلا من تمنن كأنه
قيل لا تستكثر اي لا ترى ما تعطيه كثيرا والثاني ان يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لاجل الوقف
ثم وصله بنية الوقف والثالث ان يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي وهي فانذر فكبر فطهر فاهجر الثاني
مما يجزم فعلا واحدا لم وهي حرف نفي ينفي المضارع ويقلبه ماضيا كقولك لم يقعد ولم يقم وقوله تعالى لم يلد
ولم يولد الثالث لما اختها كقوله تعالى لما يقض ما امره بل لما يذوقوا عذاب وتشاركها في اربعة امور وهي
الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه الى المضي وتفارقها في اربعة امور احدها ان المنفي بها
مستمر الانتفاء الى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا مثل لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل هل اتى
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع
ان تقول لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام والثاني ان لما تؤذن كثيرا بثبوت ما بعدها نحو
بل لما يذوقوا عذاب اي الى الآن ما ذاقوه [بل] يتوقع وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى
الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان به الثالث ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فيقال قاربتها
ولما يريد ولما ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم الرابع انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم تقول ان لم تقم قمت ولا يجوز
ان لما تقم قمت الجازم الرابع اللام الطلبية وهي الدالة على الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته او الدعاء نحو
ليقض علينا ربك الجازم الخامس لا الطلبية وهي الدالة على النهي نحو لا تشرك بالله والدعاء نحو قوله تعالى لا تؤاخذنا
فهذه خلاصة العوامل التي تجزم فعلا واحدا واما ما يجزم فعلين فهو احدى عشرة اداة وهي ان نحو قوله تعالى ان يشأ
يذهبكم وان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت واي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومن نحو قوله تعالى من يعمل سوءا
يجز به وما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما كقول امرئ القيس وانك مهما تأمري القلب يفعل
ومتى كقول الآخر متى اضع العمامة تعرفوني وايان كقوله فايان ما تعدل به الريح تنزل وحيثما كقوله

ايهما ... ان ... حاكم ...

انا ابن جلا وطلاع الثنايا

اذ ما النجم الادماء بيت نحوه

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان واذ ما كقوله وانك اذ ما تأت ما انت آمر به تلق من اياه
تأمر آتيا وانى كقوله واصبحت انى تأتها تستجر بها فهذه الادوات التي تجزم فعلين ويسمى الاول منهما
شرطا والثاني جزاء او جوابا واذا لم يصلح الجملة الواقعة جوابا لان تقع بعد اداة الشرط وجب اقترانها
بالفاء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها طلب او جامد او منفي بلن او بما او مقرون بقد او بحرف التنفيس
نحو قوله تعالى وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير وقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
وقوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي وقوله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه وقوله
تعالى فما افاء الله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله
تعالى ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه اجرا عظيما وتجوز في الجملة الاسمية ان تقترن باذا الفجائية كقوله تعالى
فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما لم تتقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها
لا تدخل الا عليها فاغنى ذلك عن الاشتراط فصل الاسم ضربان نكرة وهو ما شاع في جنس موجود كرجل
او مقدر كشمس ومعرفة وهي ستة اقسام الضمير وهو ما دل على متكلم او مخاطب او غائب
وهو اما مستتر كالمقدر وجوبا في نحو اقوم ونقوم وجوازا في نحو زيد يقوم او بارز
وهو اما متصل كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه واما منفصل كانا وانت
وهو واياي ولا فصل مع امكان المتصل الا في نحو الهاء من سلنيه بترجيحه
وظننتكه وكنته برجحان ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهي الاصل
ولهذا قدمتها ومعرفة وهو الفرع ولهذا اخرتها فاما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس
موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا فكلما وجد من هذا
الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كالشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره
وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود
افرادها في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو
وانما وضع وضع اسماء الاجناس واما المعرفة فانها تنقسم الى ستة اقسام القسم الاول الضمير

وهو

وهو اعرف المعارف الستة ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بثم وهو عبارة عما دل
على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كهو وينقسم الى مستتر وبارز لانه لا يخلو اما
ان يكون له صورة في اللفظ او لا الاول البارز كتاء قمت والثاني المستتر كالمقدر في قولك قم
ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فاما المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه
الى قسمين واجب الاستتار وجائزه ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك
كالضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم الا ترى انك لا تقول
اقوم زيد ولا نقوم عمرو وبشر ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك
كالضمير المرفوع بفعل الغائب المضارع نحو زيد يقوم الا ترى انه يجوز لك ان تقول زيد يقوم غلامه واما البارز
فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل
بنفسه كتاء قمت والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كانا وانت وهو وينقسم المتصل بحسب مواقع
من الاعراب على ثلثة اقسام مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فالمرفوع كتاء قمت فانها فاعل
والمنصوب ككاف اكرمك زيد فانها مفعول والمخفوض كهاء غلامه فانها مضاف اليها وينقسم
المنفصل بحسب مواقع الاعراب الى مرفوع الموضع ومنصوبه فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة
انا نحن انت انت انتما انتم انتن هو هي هما هم هن والمنصوب اثنتا عشرة ايضا
اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن فهذه
الاثنتا عشرة لا تقع الا في محل النصب كما ان تلك الاولى لا تقع الا في محل الرفع تقول انا مؤمن
فانا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع واياك اكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب
ولا يجوز ان يعكس ذلك فتقول اياي مؤمن فانت اكرمت وعلى ذلك فقس البواقي وليس في الضمائر
المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت ان الضمائر تنقسم الى متصل
ومنفصل اشرت بعد ذلك الى انه مهما امكن ان يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه الى المنفصل
لا تقول قام انا ولا اكرمت اياك لتمكنك من ان تقول قمت واكرمتك بخلاف نحو قولك ما قام

الا انا وما اكرمتك الا اياك فان الاتصال ههنا متعذر لان الا مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل
ثم استثني من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الاولى ان يكون
الضمير الثاني ضميرين اولهما اعرف وليس مرفوعا نحو سلنيه وخلتكه يجوز ان تقول فيهما سلني اياه
وخلتك اياه وانما قلنا ان الضمير الاول في ذلك اعرف لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب
اعرف من ضمير الغائب وضابط الثانية ان يكون الضمير خبر كان او احدى اخواتها سواء كان مسبوقا بضمير
او لا فالاول نحو الصديق كنته والثاني نحو الصديق كانه زيد يجوز لك ان تقول فيهما كنت اياه وكان
اياه زيد واتفقوا على ان الوصل ارجح في الصورة الاولى اذا لم يكن الفعل قلبيا نحو سلنيه واعطينكه
ولذلك لم يأت في التنزيل الا به كقوله تعالى انلزمكموها ان يسألكموها فسيكفيكهم الله واختلفوا فيما اذا كان
الفعل قلبيا نحو خلتكه وظننتكه وفي باب كان نحو كنته وكانه زيد فقال الجمهور الفصل ارجح فيهما واختار
ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان واختلف رأيه في الافعال القلبية فتارة يوافق الجمهور
وتارة يخالفهم ثم العلم وهو اما شخصي كزيد او جنسي كاسامة واما اسم كما مثلنا او لقب
كزين العابدين وقفة او كنية كابي عمرو وام كلثوم ويؤخر اللقب عن الاسم تابعا له
مطلقا او مخفوضا باضافته ان افرد كسعيد كرز الثاني من انواع المعارف العلم
وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة الى اقسام متعددة
فينقسم باعتبار تشخص مسماه او عدم تشخصه الى قسمين علم شخص وعلم جنس فالاول كزيد وعمرو
والثاني كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب فان كل من هذه الالفاظ يصدق على كل
واحد من هذه الاجناس تقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا وكذلك البواقي ولك ان تطلقها
بازاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع من الثعلب
اي صاحب هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها على شخص
غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة وينقسم باعتبار ذاته الى مفرد ومركب فالمفرد
كزيد واسامة والمركب ثلاثة اقسام مركب تركيب اضافة كعبد الله وحكمه ان يعرب الاول من جزئيه

بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثاني بالاضافة دائما ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه وحكمه ان يعرب
بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا كسائر الاسماء التي لا تنصرف هذا اذا لم يكن مختوما بويه كبعلبك
فان ختم بها بني على الكسر كسيبويه ومركب تركيب اسناد كشاب قرناها وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئا
بل يحكى على ما كان عليه من الحالة التي نقل عنها وينقسم الى اسم وكنية ولقب وذلك لانه ان بدئ باب
او بام كان كنية كابي بكر وام بكر وابي عمرو وام عمرو والا فان اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بضعة
كقفة وبطة وانف الناقة فلقب والا فاسم كزيد وعمرو واذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الافصح تقديم
الاسم وتأخير اللقب ثم ان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين او كان الاخر بالعكس كعبد الله قفة
وجب كون الثاني تابعا للاول في اعرابه اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه وان كانا مفردين كزيد قفة
وكسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين احدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية
الاقسام والثاني اضافة الاسم الى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الاضافة والصحيح الاول والاتباع اقيس
من الاضافة والاضافة اكثر من الاتباع ثم الاشارة وهي ذا للمذكر وذي وذه وتي وته وتا
للمؤنث وذان وتان للمثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا واولى
لجمعهما والبعيد بالكاف مجردة عن اللام مطلقا او مقرونة بها الا في المثنى
مطلقا وفي الجمع في لغة من مده وفيما تقدمته ها التنبيه الثالث من انواع المعارف
اسم الاشارة وينقسم بحسب المشار اليه الى ثلاثة اقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى
وما يشار به للجماعة وكل من هذه الاقسام الثلاثة ينقسم الى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكر لفظة
واحدة وهي ذا وللمفرد المؤنث عشرة الفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهي ذي وذه وذهي وذه بالكسر
وذه بالاسكان وذات وهي اغربها وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال
او بمعنى التي في لغة بعض طيء حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله بها
اي التي اكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات وخمسة مبدوءة بالتاء وهي تي وتهي وته بالكسر
وته بالاسكان وتا وللتثنية المذكر ذان بالالف رفعا كقوله تعالى فذانك برهانان من ربك وذين بالياء

جرا ونصبا كقوله تعالى ربنا أرنا اللذين وللتثنية المؤنث تان بالالف رفعا كقولك جاءتني هاتان
وهاتين بالياء جرا ونصبا كقوله تعالى احدى ابنتي هاتين وللجمع المذكر والمؤنث اولاء كقوله تعالى
واولئك هم المفلحون وقال الله تعالى هؤلاء بناتي وبنو تميم يقولون اولى بالقصر وقد اشرت الى هذه
اللغة بما ذكرته بعد من ان اللام لا تلحقه في لغة من مده ثم المشار اليه اما ان يكون قريبا او بعيدا
فان كان قريبا جيء باسم الاشارة مجردا من الكاف وجوبا ومقرونا بها التنبيه جوازا تقول جاءني هذا
وجاءني ذا ويعلم ان هاء التنبيه تلحق اسم الاشارة بما ذكرته بعد من انها اذا لحقته لم تلحق اللام بعد
فان كان بعيدا وجب اقترانه بالكاف اما مجردة من اللام نحو ذاك او مقرونة بها نحو ذلك وتمتنع اللام
في ثلث مسائل احدها المثنى تقول ذانك وتانك ولا يجوز ذانلك ولا تانلك الثانية الجمع
في لغة من مده تقول اولئك ولا يجوز اولالك ومن قصره قال اولى لك والثالثة اذا تقدمت
عليها هاء التنبيه تقول هذاك ولا يجوز هذالك ثم الموصول وهو الذي والتي واللذان
واللتان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولجمع المذكر الذين بالياء مطلقا والالى
ولجمع المؤنث اللاء واللات وبمعنى الجميع من وما واي وال في وصف صريح لغير تفضيل
كالضارب والمضروب وذو في لغة طيء وذا بعد ما او من الاستفهاميتين وصلة ال
الوصف وصلة غيرها اما جملة خبرية ذات ضمير طبق الموصول يسمى عائدا وقد
يحذف نحو ايهم اشد وما عملت ايديهم فاقض ما انت قاض ويشرب مما تشربون
او ظرف ومجرور تامان متعلقان باستقر محذوف الباب الرابع من ابواب المعارف الاسماء الموصولة
وهي مفتقرة الى صلة وعائد وهي على ضربين خاصة ومشتركة فالخاصة الذي للمذكر والتي
للمؤنث واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث ويستعملان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
والالى لجمع المذكر كثيرا وكذا الذين وهو بالياء في احواله كلها وهذيل وعقيل يقولون اللذون رفعا
والذين جرا ونصبا واللات واللاء لجمع المؤنث ولك فيهما اثبات الياء وتركها والمشتركة هي من وما
واي وال وذو وذا وهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث تقول
فيمن

فيمن يعجبك من جاءك ومن جاءتك ومن جاءاك ومن جاءتاك ومن جاؤوك ومن جئنك
وتقول في ما لما لا يعقل اشتريت حمارا او اتانا او حمارين او اتانين او حمرا او اتنا اعجبني ما اشتريته
وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وكذلك تفعل في البواقي وانما تكون ال
موصولة بشرط ان تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلثة اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول
كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فان دخلت على اسم جامد كالرجل او على وصف يشبه
الاسماء الجامدة كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تعريف وانما تكون ذو موصولة
في لغة طيء خاصة تقول جاءني ذو قام وسمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه وقال الشاعر
فان الماء ماء ابي وجدي • وبئري ذو حفرت وذو طويت • وانما تكون ذا موصولة بشرط
ان يتقدمها ما الاستفهامية نحو ماذا انزل ربكم او من الاستفهامية كقوله وقصيدة تاتي الملوك
غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها • اي ما الذي انزل ربكم ومن الذي قالها فان لم يتقدم عليها
شيء من ذلك فهي اسم اشارة ولا يجوز ان تكون موصولة خلافا للكوفيين استدلوا بقوله عدس ما لعباد
عليك امارة • امنت وهذا تحملين طليق قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلة والعائد
محذوف وطليق خبره والتقدير والذي تحملينه طليق وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون ذا للاشارة
وهو مبتدأ وطليق خبره وتحملين جملة حالية والتقدير وهذا طليق في حال كونه محمولا لك
ودخول حرف التنبيه عليها يدل على انها للاشارة ولا موصولة وهذه خلاصة في تعداد الموصولات
خاصها ومشتركها فاما الصلة فهي على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية
وشرطها امران احدهما ان تكون خبرية اعني محتملة للصدق والكذب فلا يجوز جاء الذي اضربه
ولا جاء الذي بعتكه اذا قصدت بها الانشاء بخلاف جاء الذي ابوه قائم وجاء الذي ضربته
الثاني ان تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه نحو جاء الذي اكرمته وجاءت
التي اكرمتها وجاء اللذان اكرمتهما والذين اكرمتهم واللاتي اكرمتهن وقد يحذف الضمير سواء كان
مرفوعا كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد او منصوبا نحو وما عملت ايديهم

وجاءت اللتان اكرمتهما صح

قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة عملته بالهاء على الاصل وقرأ هؤلاء بحذفها او مخفوضا بالاضافة كقوله تعالى
فاقض ما انت قاض اي ما انت قاضيه وقول الشاعر ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك
بالاخبار من لم تزود اي ما كنت جاهله او مخفوضا بالحرف نحو قوله تعالى يأكل مما تأكلون منه ويشرب
مما تشربون اي منه وقول الشاعر نصلي للذي صلت قريش ونعبده وان جحد العموم اي نصلي للذي
صلت له قريش وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر وشبه الجملة ثلثة اشياء الظرف
نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار والصفة وذكرنا في صلة ال وقد تقدم
شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي امس
لنقصانهما وحكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع
الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والضمير الذي كان
مستترا في الفعل انتقل منه اليهما **ثم ذو الاداة وهي ال عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها
خلافا للاخفش وتكون للعهد نحو في زجاجة الزجاجة وجاء القاضي او للجنس
كاهلك الناس الدينار والدرهم وجعلنا من الماء كل شيء حي او لاستغراق
افراده نحو وخلق الانسان ضعيفا او صفاته نحو زيد الرجل** النوع الخامس من انواع — وهي ال
المعارف ذو الاداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل
واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين
ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال وانما الخلاف
بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص
في المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث
ان المعرف اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الاملاء وتنقسم ال
المعرفة ثلثة اقسام وذلك انها اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس او للاستغراق فاما التي لتعريف العهد
فتنقسم قسمين لان العهد اما ذكري او ذهني فالاول نحو قولك اشتريت فرسا ثم بعت الفرس المذكور

ولو قلت

ولو قلت ثم بعت فرسا لكان فرسا غير الاول قال الله تعالى مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة
الزجاجة كأنها كوكب دري والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص
واما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل افضل من المرأة اذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وانما اردت
ان هذا الجنس من حيث هو هو افضل من هذا الجنس من حيث هو هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحد
من افراد الرجال افضل من كل واحدة من افراد النساء لان الواقع بخلافه وكذلك قولهم اهلك الناس الدينار والدرهم
وقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي وال هذه التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضا بالتي لبيان الماهية وبالتي
لبيان الحقيقة واما التي للاستغراق فعلى قسمين لان الاستغراق اما ان يكون باعتبار حقيقة الافراد او باعتبار صفات
الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل واحد من جنس الانسان خلق ضعيفا والثاني نحو قولك انت الرجل
اي الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الاولى ان يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان
ضعيفا صح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية ان يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فانه لو قيل انت
كل رجل صح على جهة المبالغة كما قال الشاعر كل الصيد في جوف الفرا وكقول الشاعر وليس من الله بمستنكر — الفرا حمرة الصائد اخرى الفراء ولد الحمار الوحشي صح
ان يجمع العالم في واحد **وابدال اللام ميما لغة حميرية** لغة حمير ابدال اللام الميم وقد تكلم النبي عليه السلام
بلغتهم اذ قال ليس من ام بر ام صيام في ام سفر وعليه قول الشاعر ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي
ورائي بامسهم وامسلمه **والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه الا المضاف
الى الضمير فكالعلم** النوع السادس من المعارف ما اضيف الى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامي وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام القاضي ورتبته في التعريف كرتبة ما اضيف اليه فالمضاف للعلم في رتبة العلم
والمضاف الى الاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف الى الضمير فليس في رتبة المضمر وانما هو في رتبة العلم
والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة المضمر
كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح **باب المبتدأ والخبر مرفوعان كالله** — المبتدأ والخبر صح
ربنا المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو
زيد قائم والمأول في نحو وان تصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه مبتدأ مخبر عنه بخير

وخرج بالمجرد نحو زيد في كان زيد عالما فانه لم يجرد ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت لكن
لا اسناد معها ودخل تحت قولنا للاسناد ما اذا كان المبتدأ مسندا اليه ما بعده نحو زيد قائم وما اذا كان
المبتدأ مسندا الى ما بعده نحو اقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة فخرج بقولي
المسند الفاعل في نحو اقائم الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند
وبقولي مع المبتدأ نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدأ والخبر الرفع **وقد يقع المبتدأ نكرة ان عم او خص**
نحو ما رجل في الدار وءاله مع الله ولعبد مؤمن خير من مشرك وخمس صلوات
كتبهن الله الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان النكرة تكون مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد
ويجوز ان يكون نكرة ان كان عاما او خاصا فالاول كقولك ما رجل في الدار وكقوله تعالى
ءاله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن
خير وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفا في الآية ومضافا
في الحديث وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا كثيرة وانهاها بعض المتأخرين الى نيف
وثلثين موضعا وذكر بعضهم انها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك **والخبر جملة لها**
رابط كزيد ابوه قائم ولباس التقوى ذلك خير والقارعة ما القارعة وزيد
نعم الرجل الا في نحو قل هو الله احد اي ويقع الخبر جملة منوطة بالمبتدأ برابط
من روابط اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط كقولك زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ اول وابوه
مبتدأ ثان والهاء مضاف اليه وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط
بينهما الضمير الثاني الاشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فلباس مبتدأ اول والتقوى مضاف اليه
وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الاشارة والثالث
اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدأ اول وما مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدأ
الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه الرابع العموم نحو زيد
نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لان ال للعموم وزيد فرد
من افراده

من افراده فدخل في العموم فحصل الربط وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فان كانت كذلك
لم تحتج الى رابط كقوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدأ والله احد مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ الاول وهي مرتبطة به
لانها نفسه في المعنى لانه بمعنى الشان والجملة هي نفس الشان وكقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله
الا الله **وظرفا منصوبا نحو والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا كالحمد لله وتعلقهما بمستقر**
او استقر محذوفين اي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا كقوله تعالى
الحمد لله رب العالمين وهما متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر والاول اختيار جمهور البصريين وحجتهم
ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا والثاني اختيار الاخفش والفارسي والزمخشري
وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا **ولا يخبر**
بالزمان عن الذات والليلة الهلال متاول ينقسم الظرف الى زماني ومكاني والمبتدأ الى جوهر
كزيد وعمرو والى عرض كالقيام والقعود فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار به عن الجوهر والعرض نحو
زيد امامك والخير امامك وان كان زمانيا صح الاخبار به عن العرض دون الجوهر نحو الصوم اليوم
ولا يجوز زيد اليوم فان وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تاويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف
المضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال **ويغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام او نفي**
نحو اقائم الزيدان واقاطن قوم سلمى وما مضروب العمران اذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفي
او استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف
والكلام مستغن عن الخبر لان الوصف هنا في تأويل الفعل الا ترى ان المعنى ايقوم الزيدان وما يقوم الزيدان
والفعل لا يصح الاخبار عنه فكذلك ما كان في موضعه وانما مثلت بقائم ومضروب ليعلم انه لا فرق بين
كون الوصف رافعا للفاعل او للنائب عن الفاعل ومن شواهد النفي قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطع ومن شواهد الاستفهام قول الشاعر اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا
ام يظعنوا فعجيب عيش من قطنا **وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود** يجوز
ان يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الاصل نحو زيد قائم او اكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود

ذو العرش المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عدا الخبر الاول في هذه الآية
مبتدأ اي وهو الودود وهو ذو العرش واجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد كاتب وشاعر وفي نحو
الزيدان شاعر وكاتب ونحو هذا حلو حامض لان ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة اما الاول فلان
الاول خبر والثاني معطوف واما الثاني فلان كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد واما الثالث فلان الخبرين
في معنى الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز **وقد يتقدم نحو في الدار زيد واين زيد** وقد يتقدم الخبر على المبتدأ
جوازا ووجوبا فالاول نحو في الدار زيد وقوله تعالى سلام هي وآية لهم الليل وانما لم يجعل المقدم في
الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرا لادائه الى الاخبار عن النكرة بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل واين زيد
وقولهم على التمرة مثلها زبدا وانما وجب في ذلك تقديمه لان تأخيره يقتضي في المثال الاول التباس الخبر
بالصفة فان طلب النكرة للوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم وفي الثاني
اي حريص مسرع
اخراج ما له صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفي الثالث عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وقد يحذف المبتدأ والخبر نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم اي وقد يحذف كل من المبتدأ
والخبر لدليل يدل عليه فالاول كقوله تعالى قل هل انبئكم بشر من ذلكم النار اي هي النار وقوله تعالى سورة
انزلناها اي هذه سورة انزلناها والثاني كقوله تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم وقوله تعالى قل ءانتم
اعلم ام الله اي ام الله اعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون
فسلام مبتدأ حذف خبره اي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدأه اي انتم قوم **ويجب حذف الخبر قبل
جوابي لولا والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبرا وبعد واو المصاحبة
الصريحة نحو لولا انتم لكنا مؤمنين ولعمرك لافعلن وضربي زيدا قائما
وكل رجل وضيعته** يجب حذف الخبر في اربع مسائل احدها قبل جواب لولا كقوله لولا
انتم لكنا مؤمنين اي لولا انتم صددتمونا عن الهدى بدليل ان ما بعده انحن صددناكم
عن الهدى بعد اذ جاءكم الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون
اي لعمرك يميني او قسمي واحترزت بالصريح من نحو عهد الله فانه يستعمل قسما وغيره تقول في القسم

عهد الله

عهد الله لافعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول علي عهد الله الثالثة
قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقولهم ضربي زيدا قائما اصله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
فالاصل خبر واذ ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما
حال عنه وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ لا تقول ضربي قائم لان الضرب لا يوصف بالقيام
وكذلك اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما تقديره حاصل اذا كان ملتوتا او قائما
وعلى هذا فقس الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضيعته اي كل رجل وضيعته
مقترنان والذي يدل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية **باب النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلثة انواع
احدها كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس ومازال ومافتئ
ومانفك ومابرح ومادام فترفع المبتدأ اسما لهن وتنصب خبره خبرا لهن
نحو وكان ربك قديرا** النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الازالة يقال
نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي الاصطلاح ما رفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلثة انواع
ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان واخواتها
وما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها ويسمى الاول من معمولي باب كان اسما وفاعلا ويسمى الثاني
خبرا ومفعولا ويسمى الاول من معمولي باب ان اسما والثاني خبرا ويسمى الاول من معمولي باب ظن مفعولا
اولا ويسمى الثاني مفعولا ثانيا والكلام الآن في باب كان والفاظه ثلثة عشر لفظا وهو على ثلثة
اقسام ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وهو ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات
وصار وليس وما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو اربعة زال وبرح وفتئ
وانفك فالنفي نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وشبه النفي النهي والدعاء فالاول
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والثاني كقوله الا يا اسلمي يا دار مي
على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر وما يعمل بشرط ان يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية
وهو دام كقوله تعالى واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وكيف

ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف وهو
المدة **وقد يتوسط الخبر نحو فليس سواء عالم وجهول** يجوز في هذا الباب ان يتوسط
الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل ان يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى وكان
حقا علينا نصر المؤمنين اكان للناس عجبا ان اوحينا وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا
بنصب البر وقوله تعالى اولم يكن لهم اية وقال الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس
سواء عالم وجهول وقال الآخر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم ونقل
ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطي في الالفية تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من السماع
وغيرها **وقد يتقدم خبر ليس ودام** للخبر ثلثة احوال احدها التاخر عن الفعل واسمه وهو الاصل
كقوله تعالى وكان ربك قديرا الثاني التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين
وقد تقدم شرح ذلك والثالث التقدم على الفعل واسمه كقوله عالما كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى
اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فاياكم معمول ليعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم
العامل ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام فاما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق لانك اذا قلت اصحبك
ما دام زيد صديقا ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لان ما هذه
موصول حرفي تقدر بالمصدر كما قدمنا وان قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته وذلك لا يجوز ان يقال عجبت مما زيدا تصحب وانما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الالف
واللام نحو جاء الذي زيدا ضرب ولا يجوز في نحو جاء الضارب زيدا ان تقدم زيدا على ضارب
واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو صحيح لانه لم يسمع
مثل ذاهبا لست ولانه فعل جامد فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق وذهب
الفارسي وابن جني الى الجواز مستدلين بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وذلك
لان يوما متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل واجيب
انهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع

ويختص

ويختص الخمسة الاول بمرادفة صار يجوز في كان وامسى واصبح واضحى وظل
ان تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلثة
فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقال الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا
اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقال الآخر اضحى يمزق اثوابي ويضربني ابعد شيبي
يبغي عندي الادبا **وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام اي الاستغناء عن الخبر نحو
وان كان ذو عسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ما دامت
السموات والارض** اي ويختص ما عدا فتئ وزال وليس من افعال هذا الباب بجواز
استعمالها تامة ومعنى التمام ان يستغني بالمرفوع عن المنصوب كقوله تعالى وان كان
ذو عسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات
والارض وقال الشاعر وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وما قررناه من التمام
هو الصحيح وعن اكثر البصريين ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسمية
ما ينصب الخبر ناقصا فسمي ناقصا على ما اخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الاكثرين
لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الاول **وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو
ما كان احسن زيدا** ترد كان في العربية على ثلثة اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديرا
وتامة فتحتاج الى مرفوع دون منصوب نحو وان كان ذو عسرة وزائدة فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب
وشرط زيادتها امران احدهما ان تكون بلفظ الماضي والثاني بين شيئين ليسا جارا ومجرورا كقولك ما كان
مع احسن زيدا اصله ما احسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ومعنى زيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد **وحذف نون مضارعها المجزوم وصلا ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل**
ثم تختص كان بامور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهي ان تكون
بلفظ المضارع وان تكون مجزومة وان لا تكون موقوفا عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى
ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز

والحذف في الاولين واجب ولا يجوز الحذف في نحو لم يكن الذين كفروا لاجل اتصال الساكن بها فهي مكسورة
لاجله فهي متعاصية على الحذف لتقويها بالحركة ولا في نحو وان تكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب
بها لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ولا في الموقوف عليها نحو تقف عليه لم يكن وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه
اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليها بهاء السكت كقولك عه كلام ولم يعه
فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن ولانه لا
يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى
حذف الضمة لا حذف النون كما بيّنا وحذفها وحدها معوضا عنها ما في مثل اما انت ذا نفر
ومع اسمها في مثل ان خيرا فخير والتمس ولو خاتما من حديد من خصائص كان جواز
حذفها ولها في ذلك حالتان فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها ما وتارة تحذف
مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالاول بعد ان المصدرية في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل
كقولك اما انت منطلقا انطلقت اصله انطلقت لان كنت منطلقا فقدمت اللام وما بعدها
على الفعل للاهتمام به او لقصد الاختصاص فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجار
اختصارا كما يحذف قياسا من ان كقوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما اي بان يطوف
ثم حذفت كان اختصارا فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا فصار
ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم فصار اما انت وعلى ذلك قول العباس بن مرداس ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والثاني
بعد ان ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد ان كقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر
والناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقال الآخر لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا
وان مظلوما اي ان كان ما قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف وان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير
وان كنت ظالما وان كنت مظلوما ومثاله بعد لو قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد وقول
الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الملتمس خاتما

ولو كان

ولو كان الباغي ملكا وما النافية عند الحجازيين كليس ان تقدم الاسم ولم يسبق بان
ولا بمعمول الخبر الا ظرفا او مجرورا ولا اقترن الخبر بالا نحو ما هذا بشرا اعلم انهم اجروا
ثلاثة من حروف النفي مجرى ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما ولا ولات ولكل منها كلام يخصها
والكلام الآن في ما واعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القديمة وبها جاء التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ولاعمالها في لغة تميم عندهم ثلاثة شروط ان يتقدم اسمها على خبرها
وان لا يقترن بان الزائدة ولا خبرها بالا فلهذا اهملت ما في قولهم في المثل ما مسيء من اعتذر
لتقدم الخبر وفي قول بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف لوجود ان المذكورة
وفي قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل وما امرنا الا واحدة لاقتران خبرها بالا وبنو تميم
لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلثة فيقولون ما زيد قائم ويقرؤن ما هذا بشر وكذا
لا النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو تعز فلا شيء على الارض باقيا الحرف الثاني
ما يعمل عمل ليس لا كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ولاعمالها
اربعة شروط ان يتقدم اسمها وان لا يقترن خبرها بالا وان يكون اسمها وخبرها نكرتين وان يكون
ذلك في الشعر لا في النثر ولا يجوز اعمالها في نحو لا افضل منك احد ولا في نحو لا احد الا افضل منك
ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقد صرحت بالشرطين الاخرين وكلامي معرفة الاولين الى القياس
على ما لان ما اقوى منها ولهذا تعمل في النثر وقد اشترط في ما ان لا يتقدم اسمها على خبرها ولا يقترن بالا
فاما اشتراط ان لا يقترن الاسم بان فلا حاجة له هنا لان اسم لا لا يقترن بان ولات لكن
في الحين ولا يجمع بين جزئيها والغالب حذف المرفوع نحو ولات حين مناص الثالث مما يعمل عمل ليس
لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة وشرط اعمالها ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين
والثاني ان يحذف احد الجزئين والغالب ان يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والتقدير
والله اعلم فنادى بعضهم بعضا ان ليس الحين حين مناص اي فرار وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم

ولا تحسبن فاحشا برفع الثاني إنّ وأنّ للتأكيد ولكنّ للاستدراك وكأنّ للتشبيه
أو الظن وليت للتمني ولعلّ للترجي أو الإشفاق أو للتعليل فينصبن المبتدأ اسما
لهن ويرفعن الخبر خبرا لهن الثاني من باب نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهي
ستة إنّ وأنّ ومعناهما التوكيد تقول زيد قائم ثم تدخل إنّ لتأكيد الخبر وتقريره فتقول إنّ زيدا
قائم وكذلك أنّ إلا أنها لا بد أن يسبقها كلام كقولك بلغني أو أعجبني ونحو ذلك ولكنّ ومعناها
الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته أو نفيه تقول زيد عالم فيوهم زيادة صالح فتقول
لكنه فاسق وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم وكأنّ للتشبيه كقولك كأنّ
زيدا أسد أو للظن كقولك كأنّ زيدا عالم وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ ليت
الشباب يعود أو ما فيه عسر كقول المعدم ليت لي قنطارا من الذهب ولعلّ للترجي وهو طلب المحبوب المستقرب
حصوله كقولك لعلّ الله يرحمني والإشفاق وهو توقع المكروه كقولك لعلّ زيدا هالك والتعليل كقوله تعالى
فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى أي لكي يتذكر نص على ذلك الأخفش إن لم تقترن بهن ما الحرفية
نحو إنما الله إله واحد إلا ليت فيجوز الأمران إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع
الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن ما الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة
الفعلية قال الله تعالى قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد وقال الله تعالى كأنما يساقون إلى الموت
وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون وقال الآخر أعد نظرا يا عبد قيس
لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا ويستثنى منها ليت فإنها تكون باقية مع ما على اختصاصها
بالجملة الاسمية فلا يقال ليتما قام زيد فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها
وقد روي بالوجهين قول الشاعر قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد فروي
برفع الحمام ونصبه وقولي ما الحرفية احتراز من ما الاسمية فإنها لا تبطل عملها وذلك كقوله تعالى
إنما صنعوا كيد ساحر فما هنا اسم بمعنى الذي وهي في موضع نصب بإنّ وصنعوا صلة والعائد
محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى إنّ الذي صنعوه كيد ساحر كإنّ المكسورة مخففة معنى هذا أنه

كما

كما يجوز الإهمال والإعمال في ليتما يجوز في إنّ المكسورة إذا خففت كقولك إن زيدا منطلق وإن زيد
لمنطلق والأرجح الإهمال قال الله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ وإن كل لما جميع لدينا محضرون
قال الله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال وأما لكن
مخففة فتهمل وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
هم الظالمين وقال تعالى لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون فقد دخلت على الجملتين وأما أن فتعمل ويجب
في غير ضرورة حذف اسمها ضمير شأن وكون خبرها جملة مفصولة إن بدئت
بفعل متصرف غير دعاء بقد أو بحرف تنفيس أو نفي أو لو وأما أن المفتوحة فإنها
إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور أن يكون ضميرا لا ظاهرا
وأن يكون بمعنى الشأن وأن يكون محذوفا ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردا فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية
فعلها جامد أو فعلها متصرف وهو دعاء لم يحتج إلى فاصل يفصلها من أن فمثال الاسمية قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله
رب العالمين تقديره أنه الحمد لله أي أن الأمر والشأن مخففة وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل
ومثال الفعلية التي فعلها جامد وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وأن ليس للإنسان إلا ما سعى التقدير
وأنه عسى وأنه ليس ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة
من خفف أن وكسر الضاد فإن كان الفعل متصرفا فإن لم يكن دعاء وجب أن يكون مفصولا من أن بواحد
من أربعة وهي قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم أو حرف التنفيس نحو علم أن
سيكون منكم مرضى وحرف النفي نحو أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ولو نحو وأن لو استقاموا وربما
جاء في الشعر بغير فصل كقوله علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل وربما جاء
اسم أن في ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفردا أو جملة وقد اجتمعا في قوله
بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا وأما كأن فتعمل ويقل ذكر اسمها
ويفصل الفعل منها بلم أو قد إذا خففت كأن وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ولكن
ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن ولا يلزم أن يكون ضميرا كما قال الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم

قوله الحرميان يعني نافع المدني وابن كثير المكي
قوله أبو بكر راوي ... عاصم الكوفي ... الكوفي

كأنْ ظبيةٌ تعطو الى وارق السلم يروى بنصب ظبية على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر
محذوف اى كأن ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه او كأن مكانها ظبية على حقيقة
التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم اى كأنها ظبية واذا كان الخبر مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل
فالمفرد كقوله كأن ظبية فى رواية من رفع والجملة الاسمية كقول الشاعر كأن ثدياه حقان وصدر
مشرق النحر وان كان فعلا وجب ان يفصل منها اما بلم او قد فالاول كقوله تعالى كأن لم تغن بالامس
وقول الشاعر كأنْ لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر والثانى كقول الشاعر
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اى وكأن قد زالت فحذف الفعل ولا يتوسط
خبرهن الا ظرفا او مجرورا نحو ان فى ذلك لعبرة ان لدينا انكالا لا يجوز فى هذا
الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقدمه عليهما كما جاز فى باب كان لا يقال ان قائم زيدا
كما قيل كان قائما زيد والفرق بينهما ان الافعال امكن فى العمل من الحروف فكانت احمل لان تتصرف فى
معمولها وما احسن قول ابن عنين يشكو تأخره كأنى من اخبار ان ولم يجز لها احد فى النحو ان يتقدما
ويستثنى من ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فانه يجوز فيهما ان يتوسط لانهم توسعوا
فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما قال الله تعالى ان لدينا انكالا وجحيما ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى
واستغنيت بتنبيهى على امتناع التوسط فى غير مسئلة الظرف والمجرور عن التنبيه على امتناع التقديم
لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم من ذكرى توسطهم الظرف والمجرور ان يكونوا
يجوزون تقديمه لانه لا يلزم من تجويزهم فى الاسهل تجويزهم فى غيره ويكسر ان فى الابتداء نحو انا
انزلناه وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والقول نحو قال انى عبد الله
وقبل اللام نحو والله يعلم انك لرسوله تكسر ان فى مواضع احدها ان تقع فى ابتداء الجملة
كقوله تعالى انا انزلناه انا اعطيناك الكوثر الا ان اولياء الله لا خوف عليهم الثانى بعد القسم كقوله تعالى
حم والكتاب المبين انا انزلناه يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الثالث ان تقع محكية بالقول كقوله تعالى
قال انى عبد الله الرابع ان تقع بعدها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين

لكاذبون

لكاذبون فكسرت بعد يعلم ويشهد وان كانت قد فتحت بعد علم وشهد فى قوله تعالى علم الله انكم كنتم تختانون
انفسكم فعفا شهد الله انه لا اله الا هو وكذلك لوجود اللام فى الاولين دون الآخرين ويجوز
دخول اللام على ما تأخر من خبر ان المكسورة او اسمها عن خبرها او ما توسط من معمول الخبر
او ضمير الفصل ويجب مع المخففة ان اهملت ولم يظهر المعنى يجوز دخول لام الابتداء بعد ان
المكسورة على واحد من اربعة اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فاما المؤخران فالخبر نحو ان ربى
لذو مغفرة والاسم نحو ان فى ذلك لعبرة واما المتوسطان فمعمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى
عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا نحو ان هذا لهو القصص الحق وانا لنحن الصافون
وانا لنحن المسبحون وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك اذا خففت ان ثم اهملت ولم يظهر قصد
الاثبات كقولك ان زيدا لمنطلق وانما وجب هنا فرقا بينها وبين ان النافية كالتى فى قوله تعالى
ان عندكم من سلطان بهذا ولهذا تسمى اللام الفارقة لانها فرقت بين النفى والاثبات فان اختل شرط
من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك اذا شددت نحو ان زيدا قائم او خففت
واهملت وظهر المعنى كقول الشاعر انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن
ومثل ان لا النافية للجنس لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو لا صاحب علم ممقوت
ولا عشرين درهما عندى وان كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بنى على الفتح فى نحو
لا رجل ولا رجال فى الدار وعليه او على الكسر فى نحو لا مسلمات وعلى الياء فى نحو لا رجلين
ولا مسلمين تجرى مجرى ان فى نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس بثلاثة شروط احدها ان تكون
نافية والثانى ان يكون معمولاها نكرتين والثالث ان يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا فان اختل الشرط الاول
بان كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لا تحزن ان الله معنا او زائدة لم تعمل شيئا نحو ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك او نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل فى الدار بل رجلان وان اختل احد الشرطين
الآخرين لم تعمل شيئا ووجب تكرارها مثال الاول لا زيد فى الدار ولا عمرو ومثال الثانى لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون واذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها اما ان يكون مضافا او شبيها به او مفردا فان كان مضافا

او شبيها به فظاهر النصب فيه فالمضاف كقولك لا صاحب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف
ما اتصل به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله ممدوح او منصوب به نحو لا طالعا جبلا
حاضر او مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا وان كان مفردا اي غير مضاف ولا شبيها به
فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فان كان مفردا او جمع تكسير بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار
وان كان مثنى او جمعا مذكرا سالما فانه ينصب بالياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وان كان جمعا
مؤنثا سالما بني على الكسرة وقد يبنى على الفتح نحو لا مسلمات في الدار وقد روي بالوجهين قول الشاعر لا سابغات
ولا جأواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال وللك في نحو لا حول ولا قوة فتح الاول وفي الثاني
الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب فان لم تكرر
لا او فصلت الصفة او كانت غير مفردة امتنع الفتح اذا كررت لا مع النكرة جاز في النكرة الاولى
الفتح والرفع فان فتحت فلك في الثانية ثلثة اوجه الفتح والرفع والنصب فان رفعت فلك في الثانية وجهان
الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل انه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وعكسه وفتح الاول
ونصب الثاني فهذه خمسة اوجه في مجموع التركيب فان لم تكرر لا مع النكرة الثانية لم يجز في الاول الرفع ولا في الثاني الفتح
بل تقول لا حول وقوة او وقوة بفتح حول لا غير ونصب قوة او رفعها قال الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
ويجوز فلا اب وابن واذا كان اسم لا مفردا ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل مثل لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة
الرفع على موضع لا مع اسمها فانهما في موضع الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل ان
والفتح على تقدير انك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما فان فصل بينهما فاصل او كانت
الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالاول نحو لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحو لا رجل
طالع جبلا وطالعا جبلا الثالث ظن وراى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القلبيات
فتنصبهما مفعولين نحو رايت الله اكبر كل شيء ويلغين برجحان ان تأخرن نحو
القوم في اثري ظننت وبمساواة ان توسطت نحو وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور
وان وليهن ما او لا او ان النافيات او لام الابتداء او لام القسم او الاستفهام بطل عملهن

في اللفظ

في اللفظ وجوبا وسمي ذلك تعليقا نحو لنعلم اي الحزبين احصى الباب الثالث
من النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر معا وهي افعال القلوب وهي ظن نحو واني لاظنك يا فرعون مثبورا
وراى نحو انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقول الشاعر رايت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم جنودا
وحسب نحو لا تحسبوه شرا لكم ودرى كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد وخال كقوله يخال به راعي الحمولة طائرا وزعم كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ من يدب دبيبا ووجد كقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا وعلم كقوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات ومن احكام هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء والتعليق فاما الالغاء فهو عبارة عن ابطال عملها
في اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين او لتأخرها عنهما مثال توسطها بينهما كقولك زيدا ظننت عالما
بالاعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال قال الشاعر ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت
اللؤم والخور فاللؤم مبتدا مؤخر وفي الاراجيز في موضع رفع خبر مقدم والغيت خلت لتوسطها بينهما
وهذان الوجهان سواء او الاعمال ارجح فيه مذهبان ومثال تأخرها عنهما كقولك زيد عالم ظننت بالاهمال وهو
الارجح باتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت بالاعمال قال الشاعر القوم في اثري ظننت فان يكن ما قد ظننت
فقد ظفرت وخابوا فالقوم مبتدا وفي اثري في موضع رفع على انه خبره واهملت ظن لتأخرها عنهما
ومتى تقدم الفعل على المبتدا والخبر معا لم يجز الاهمال ولا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين
واما التعليق فهو عبارة عن ابطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها (اي افعال القلوب)
والمراد بما له صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد قائم قال الله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فهؤلاء
مبتدا وينطقون خبره وليسا مفعولا اولا وثانيا ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية
كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا اي ما لبثتم ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا
لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولام القسم كقول الشاعر ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا
لا تطيش سهامها والاستفهام كقولك علمت ازيد قائم وكذلك اذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان
احد جزئي الجملة او كان فضلة فالاول نحو قوله تعالى ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى والثاني كقوله

الارجوز بضم شعر ... قصير البحر او رجز
الخور بفتحتين ... وضعيف

وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب منصوب بينقلب على المصدرية اي ينقلبون اي انقلاب
ويعلم معلقة عن الجملة باسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو اي وربما توهم بعض الطلبة انتصاب اي بيعلم
وهو خطأ لان الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله وانما سمي هذا الالغاء تعليقا لان العامل في قولك علمت
ما زيد قائم عامل في المحل وليس عاملا في اللفظ فهو عامل لا عامل فيشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا هي
مطلقة على ان الفعل عامل في المحل انه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير وما كنت ادري
قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكاء
الذي علق عن العمل فيه قوله ما ادري باب الفاعل مرفوع كقام زيد ومات عمرو ولا يتاخر
عامله عنه ولا يلحقه علامة التثنية والجمع بل يقال قام رجلان ورجال ونساء كما يقال قام رجل
وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة او مخرجيهم ويلحق علامة التانيث ان كان مؤنثا كقامت
هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التانيث الظاهر نحو قد جاءتكم
موعظة وفي الحقيقي المنفصل نحو حضرت القاضي امرأة او المتصل في باب نعم
وبئس نحو نعمت المرأة هند وفي الجمع نحو قالت الاعراب الا جمعي التصحيح فكمفرديهما
نحو قام الزيدون وقامت الهندات وانما امتنع في النثر ما قامت الا هند لان
الفاعل مذكر محذوف كحذفه في نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقضي الامر
واسمع بهم وابصر ويمتنع في غيرهن لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما
من ابواب النواسخ شرعت في ذكر الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به
وباب المبتدأ والخبر وهو باب الاشتغال اعلم ان الفاعل عبارة عن اسم او ما في تاويله اسند اليه فعل او مؤول به
مقدما عليه بالاصالة واقعا منه او قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرا وعلم زيد فالاول
اسند اليه فعل واقع منه فان الضرب واقع من زيد والثاني اسم اسند اليه فعل قائم به فان العلم
قائم بزيد وقولي اولا او ما في تاويله يدخل فيه نحو ان تخشع في قوله تعالى الم يان للذين امنوا ان تخشع
فانه فاعل مع انه ليس باسم ولكنه في تاويل الاسم وهو الخشوع وقولي ثانيا او ما مؤول به يدخل فيه نحو

في المثنى نحو

مختلف

مختلف في قوله تعالى مختلف الوانه فالوانه فاعل ولم يسند اليه فعل ولكن اسند اليه مؤول بالفعل
وهو مختلف فانه في تاويل يختلف وخرج بقولي مقدما عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل
لان الفعل المسند اليه ليس مقدما عليه بل هو مؤخر عنه وانما هو مبتدأ والفعل خبره وبقولي بالاصالة نحو زيد من قولك
قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر وهو
في نية التاخير وخرج بقولي واقعا منه الخ نحو زيد في قولك ضرب زيد فان الفعل المسند اليه واقع عليه
وليس واقعا منه ولا قائما به وانما مثلت الفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم انه ليس معنى كون الاسم
فاعلا ان مسماه احدث شيئا بل كونه مسندا اليه على الوجه المذكور الا ترى ان عمرا لم يحدث الموت
ومع هذا يسمى فاعلا واذ قد عرفت الفاعل فاعلم ان له احكاما احدها انه لا يتاخر عامله عنه
فلا يجوز في نحو قام اخواك ان تقول اخواك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وانما يقال
اخواك قاما فيكون اخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر الثاني انه لا يلحق عامله علامة تثنية
ولا جمع فلا يقال قاما اخواك ولا قاموا اخوتك ولا قمن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد
كما يقال قام اخوك هذا هو الاكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات للعامل فعلا كان كقوله عليه السلام
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار او اسما كقوله عليه السلام او مخرجيهم قاله لما قال له
ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل مخرجوي فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء والاكثر ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة او مخرجي بتخفيف الياء الثالث
انه ان كان مؤنثا لحق عامله تاء التانيث الساكنة ان كان فعلا ماضيا او المتحركة ان كان وصفا
فتقول قامت هند وزيد قائمة امه ثم تارة يكون الحاق التاء جائزا وتارة يكون واجبا فالجائز
في اربع مسائل احدها ان يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازي التانيث ونعني به ما لا فرج له
تقول طلعت الشمس وطلع الشمس والاول ارجح وقال الله تعالى لقد جاءتكم موعظة
وفي اية اخرى قد جاءكم بينة الثانية ان يكون المؤنث حقيقي التانيث وهو منفصل عن العامل
بغير الا كقولك حضرت القاضي امرأة ويجوز حضر القاضي امرأة والاول افصح الثالثة ان يكون العامل

وذلك

نعم او بئس نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند الرابعة ان يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود وجاء الزيود
وجاءت الهنود وجاء الهنود فحكمه انت فعل مع الجماعة وحذف تذكيره مع الجمع ويستثنى من ذلك جمع التصحيح
فانه يحكم لها بحكم مفردها فتقول جاءت الهندات بالتاء كما تقول في جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء
لا غير كما تقول في قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسئلتان احدهما المؤنث الحقيقي التانيث
الذي ليس منفصلا ولا واقعا بعد نعم وبئس نحو اذ قالت امرأة عمران الثانية ان يكون ضميرا متصلا كقولك
الشمس طلعت وكان الظان يجوز في نحو ما قام الا هند او جزمه ويترجح التانيث كما في قولك حضرت
القاضي امرأة ولكنهم اوجبوا فيه ترك التاء في النثر لان ما بعد الا ليس الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل
من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفاعل والتقدير ما قام احد الا هند
وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل وثانيها فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما بتقدير او اطعامه يتيما الثالث في باب النيابة نحو وقضي الامر اصله والله اعلم
وقضى الله الامر والرابع فاعل افعل في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله كقوله تعالى اسمع بهم وابصر
اي وابصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الاول وهو في موضع الرفع على الفاعلية عند الجمهور والاصل
ان يلي عامله وقد يتاخر جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر وكما اتى ربه موسى على قدر
ووجوبا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وضربني زيد وقد يجب تاخير المفعول كضربت زيدا وما احسن زيدا
وضرب موسى عيسى بخلاف نحو ارضعت الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازا
نحو فريقا هدى ووجوبا نحو ايا ما تدعوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما ان يتصلا
وحق المفعول ان ياتي بعدهما قال الله تعالى وورث سليمان داود وقد يتاخر الفاعل عن المفعول وذلك
على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة
اذ كانت له قدرا على قدر كما اتى ربه موسى فلو قيل في الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا
وكذا لو قيل كما اتى موسى ربه لان الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الاصل في عود الضمير
والواجب كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وذلك لانه لو قدم الفاعل هنا فقيل ابتلى ربه ابراهيم

لزم

لزم عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز وكذلك لا يجوز نحو قولك ضربني زيد وذلك لو قيل ضرب زيد اياي
لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك ايضا لا يجوز وقد يجب تاخير المفعول اذا افضى تقديمه الى انفصال
الفاعل وذلك اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا بخلاف ضرب زيدا انا فانه لا يجوز واذا التبس الفاعل بالمفعول
وذلك في نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر ولو وجدت قرينة معنوية
كقولك ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكمثرى موسى او لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل
عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتاخيره عنه لانتفاء اللبس في ذلك واعلم انه كما لا يجوز في نحو ضرب
موسى عيسى ان يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز ان يتقدم عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم انه مبتدأ وان الفعل
محتمل لضميره وان عيسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا وضرب عمرا ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك
وقال الله تعالى فريقا هدى وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا مفعول لتدعوا
مقدما عليه وجوبا لانه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به واذا كان الفعل نعم وبئس وجب
في فاعله ان يكون اسما معرفا بالالف واللام نحو نعم العبد انه اواب او مضافا لما هي فيه كقوله تعالى
ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضمرا مستترا مفسرا بتمييز مطابق للمخصوص
كقوله تعالى بئس للظالمين بدلا اذا كان الفعل نعم او بئس وجب في الفاعل ان يكون معرفا بال التي
للجنس لا التي للاستغراق او العهد خلافا لطائفة نحو نعم العبد او مضافا لما فيه ال كقوله تعالى ولنعم دار المتقين
فبئس مثوى المتكبرين او مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى بئس للظالمين بدلا
اي بئس هو اي بئس البدل بدلا واذا استوفى نعم فاعلها الظاهر او فاعلها المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص
بالمدح او الذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد واعرابه زيد مبتدأ والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذي
في الالف واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم المخصوص على الفاعل لا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا
للكوفيين لا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالاجماع ان يتقدم على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز
ان يحذف اذا دل عليه دليل قال الله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو ايوب باب يحذف
الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف

٢٢٥

من ظرف او مجرور او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركه ثانى نحو تُعُلِّم وثالث
نحو انطُلق ويفتح ما قبل الآخر فى المضارع ويكسر فى الماضى كضُرب ويُضرب ولك
فى نحو قال وباع الكسر مخلصا ومشما ضما والضم مخلصا يجوز حذف الفاعل
اما للجهل به او لغرض لفظى او معنوى فالاول كقولك سُرق المتاع ورُوى عن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا لم يعلم السارق والراوى والثانى السجع كقولهم من طابت سريرته حُمدت سيرته
فانه لو قيل حمد الناس سيرته اختلف السجع والثالث كقوله تعالى اذا قيل لكم تفسّحوا فى المجلس يفسح الله لكم
واذا قيل انشزوا فانشزوا وقول الشاعر وان مُدّت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم
اعجل فحذف الفاعل فى ذلك كله لانه لا يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل فانه
تقيم مقامه المفعول به وتعطيه احكامه المذكورة له فى بابه فتصيّره مرفوعا بعد ان كان
منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل ان كان جائز التقديم عليه
وتؤنث له الفعل ان كان مؤنثا تقول فى ضرب زيد عمرا ضُرب عمرٌو وفى ضرب زيد هندا ضُربت
هندٌ فان لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف او الجار والمجرور او المصدر نحو سِير فرسخ
وصيم رمضانُ ومُرّ بزيد وجُلس جلوسُ الامير ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر الا بثلثة شروط
احدها ان يكون مختصا فلا يجوز ضُرب ضربٌ ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها
فان قلت ضرب ضربٌ شديد وصيم زمنٌ طويل واعتكف مكانٌ حسن جاز لحصول الاختصاص
بالوصف الثانى ان يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية او المصدرية فلا يجوز سبحانُ الله
بالضم على ان يكون نائبا مناب فعله المقدر على ان تقديره يُسبَّح سبحانُ الله ولا يجاء اذا جاء زيد
على ان اذا نائبة عن الفاعل لانها لا تتصرف الثالث ان لا يكون المفعول به موجودا فلا تقول ضُرب
اليوم زيدا خلافا للاخفش والكوفيين وهذا الشرط ايضا جار فى الجار والمجرور والخلاف جار
فيه واحتج المجيز بقراءة ابى جعفر ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر وانما يرضى المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه فاقيم بما وبذكر مع وجود قوما وقلبه واجيب عن البيت بانه ضرورة وعن القراءة
بانها شاذة ومحتمل ان يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا فى الفعل عائدا على الغفران قوما وانما اقيم

المفعول

المفعول مقامه غاية ما فيه انه المفعول الثانى وذلك جائز واذا حذف الفاعل واقيم شىء من هذه الاشياء مقامه
وجب تغيير الفعل بضم اوله ماضيا كان او مضارعا وبكسر ما قبل آخره فى الماضى وفتحه فى المضارع نحو ضُرب
ويُضرب واذا كان الفعل مبدوءا بتاء زائدة او بهمزة وصل شاركه فى الضم ثانيه اوله فى مسئلة التاء وثالثه اوله
فى مسئلة الهمزة تقول فى تعلّمت المسئلة تُعُلِّمت المسئلة بضم التاء والعين وفى انطلقت بزيد انطُلق بزيد
بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى فمن اضطُرّ اذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر بضم الهمزة والطاء قال الهذلى
سبقوا هوىّ واعنقوا لهواهم فتُخُرّموا ولكل جنب مصرع وان كان الفعل الماضى ثلاثيا معتل الوسط
نحو قال وباع جاز لك فيه ثلث لغات احدها وهى الفصحى كسر الاول فتقلب الالف ياء الثانية اشمام الكسرة شيئا
من الضم تنبيها على الاصل وهى لغة فصيحة ايضا الثالثة اخلاص ضم اوله فيجب قلب الالف واوا فتقول قُول وبُوع
وهى لغة ضعيفة باب الاشتغال فى نحو زيد ضربته او مررت به او ضربت اخاه رفع زيد
بالابتداء فالجملة بعده خبره ونصبه باضمار ضربت واهنت وجاوزت واجبة الحذف
فلا موضع للجملة بعده ويترجح النصب فى نحو زيدا اضربه للطلب ونحو والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما متأول وفى نحو والانعام خلقها لكم للتناسب وابشرا منا
واحدا نتبعه وما زيدا رأيته لغلبة الفعل ويجب فى نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وهلا زيدا
اكرمته لوجوبه ويجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لامتناعه ويستويان
فى نحو زيد قام ابوه وعمرو اكرمته للتكافؤ وليس منه وكل شىء فعلوه فى الزبر وازيد ذهب به
ضابط هذا الباب ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل فى ضميره او فى اسم عامل فى ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث
لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه مثال ذلك زيد ضربته الا ترى انك لو حذفت الهاء وسلطت
ضربت لقلت زيدا ضربت ويكون زيدا مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله ايضا
زيدا مررت به فان الضمير وان كان مجرورا بالباء الا انه فى موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم
عامل فى الضمير نحو قولك زيدا ضربت اخاه فان ضربت عامل فى الاخ نصبا على المفعولية والاخ عامل فى الضمير
خفضا بالاضافة واذا تقرر هذا الضابط فنقول يجوز فى الاسم المتقدم ان يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده فى محل رفع

على الجزئية وان ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة ح لانها مفسرة وتقدير الفعل
في المثال الاول ضربت زيدا ضربته وفي الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل
الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا تقدر ضربت لانك لم تضرب الا الاخ واعلم
ان للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة
يجب وتارة يستوي الوجهان فاما ترجح النصب ففي مسائل منها ان يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الامر
والنهي والدعاء كقولك زيدا اضربه وزيدا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه وانما ترجح النصب في ذلك
لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
ويشكل على هذا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانه نظير قولك زيدا وعمروا
اضرب اخاهما والارجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والقراء السبعة اجمعوا على الرفع في الموضعين وقد اجيب عن ذلك
بان التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فالسارق والسارقة مبتدأ
ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وفاقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية
عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ اخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثله زيد فعمرو فاعطه وخالد مكور
فلا تهنه وهذا قول سيبويه وقال المبرد ال موصولة بمعنى الذي والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في
قولك الذي يأتي فله درهم وفاء السببية لا تعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم ان شرط هذا الباب ان الفعل
لو سلط على الاسم لنصبه ومنها ان يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمروا
اكرمته وذلك لانك اذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان واذا
نصبت كانت الجملة فعلية لان التقدير واكرمت عمروا اكرمته فتكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية
وهما متناسبان والتناسب في العطف اولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى خلق
الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم اجمعوا على نصب الانعام لانها مسبوقة
بالجملة الفعلية وهي خلق الانسان ومنها ان يتقدم على الاسم اداة الغالب عليها ان تدخل على الافعال كقولك

ازيدا

ازيدا ضربته وما زيدا رايته قال الله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه واما وجوب النصب ففيما اذا تقدم على الاسم
اداة مختصة بالفعل كادوات الشرط والتحضيض كقولك ان زيدا رايته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته
قال الشاعر لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك اجزعي واما وجوب الرفع ففيما اذا
تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كاذا الفجائية كقولك خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فهذا لا يجوز فيه النصب لانه يقتضي تقدير الفعل واذا الفجائية لا تدخل الا على الجملة الاسمية واما الذي
يستويان فيه فضابطه ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد
قام ابوه وعمروا اكرمته وذلك لان زيد قام ابوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولي كبرى انها جملة في ضمنها
جملة ومعنى قولي ذات وجهين انها اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمروا
وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وان راعيت عجزها نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية
على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان واما الذي يترجح فيه الرفع
فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى جنات عدن يدخلونها اجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا
بالنصب وانما ترجح الرفع في ذلك لانه الاصل ولا مرجح لغيره وليس منه قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
لان تقدير تسليط الفعل على ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء
في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح ان يعمل فيه وليس منه ازيد ذهب به
لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط باب التنازع يجوز في نحو ضربني وضربت زيدا
اعمال الاول واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه او الثاني واختاره البصريون
فيضمر في الاول مرفوعه فقط نحو جفوني ولم اجف الاخلاء وليس منه كفاني
ولم اطلب قليل من المال لفساد المعنى يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال ايضا وضابطه
ان يتقدم عاملان او اكثر ويتأخر معمول او اكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر مثال تنازع العاملين
معمولا واحدا قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وذلك لان آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج الى مفعول ثان

وافرغ فعل وفاعل يحتاج الى مفعول وثانيهما يخرجها قطراً وسلمها طالب له ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول
ضرب واكرم زيد عمرواً ومثال تنازع اكثر من عاملين معمولاً واحداً كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم
فعلى ابراهيم مطلوب لكل من هذه العوامل الثلثة ومثال التنازع ~~العاملين~~ اكثر من معمول قوله عليه السلام
تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فدبر منصوب على الظرفية وثلثا منصوب
على انه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلثة السابقة عليها اذا تقرر هذا فنقول لا خلاف
في جواز اعمال اي العاملين او العوامل شئت وانما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه
والبصريون يختارون اعمال الثاني لقربه فان اعملت الاول اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب
ومجرور وذلك نحو قام وقعد اخواك وقام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وذلك
لان الاسم المتنازع فيه وهو في المثل الثلث في نية التقديم فالضمير وان عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم عليه رتبة
وان اعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع اضمرته فقلت قاما وقعد اخواك وان احتاج
الى منصوب او مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربني اخواك ومررت ومر بي اخواك ولا تقل
ضربتهما ولا مررت بهما لان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما اغتفر في المرفوع لانه غير صالح للسقوط
ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من التنازع قول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني
ولم اطلب قليل من المال * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * وذلك لان شرط هذا الباب
ان يكون العاملان متوجهين الى شيء واحد كما قدمنا ولو وجه هنا كفاني واطلب الى قليل فسد المعنى لان لو
تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا نحو لو جاءني اكرمته واذا كان
منفيا كان مثبتا نحو لو لم يسئ لم اعاقبه وعلى هذا قوله ان ما اسعى لادنى معيشة منفي لكونه في نفسه
مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع ثبت نقيضه ونقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي
لادنى معيشة وقوله لم اطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه الى قليل
وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه اولا واذا بطل ذلك تعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا
وتقديره ولم اطلب الملك ومقتضى ذلك انه طالب للملك وهو المراد فان قيل انه لزم فساد جعله من باب التنازع

لعطفت

لعطفت لم اطلب على كفاني ولو قدرته مستانفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو قلت انه يجوز
التنازع بشرط ان يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستيناف يزيل الارتباط **باب المفعول منصوب**
قد مضى ان الفاعل مرفوع ابدا واعلم الآن ان المفعول منصوب ابدا والسبب في ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا
والرفع ثقيل والمفعول يكون واحدا فاكثر والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل
وهو خمسة هذا هو الصحيح وهي المفعول به كضربت زيدا والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضربا
والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست امامك والمفعول له كقمت اجلالا لك والمفعول معه
كسرت والنيل ونقص منها الزجاج المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون
منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه
نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه وسمى الجرجاني المستثنى مفعولا دونه **المفعول به**
هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا هذا الحد لابن الحاجب وقد استشكل بنحو قولك
ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا واجاب بان المراد بالوقوع انما هو تعلقه بما لا يعقل الا به الا ترى ان زيدا
في المثالين متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه او على ما قام مقامه من المتعلقات **ومنه المنادي**
اي ومن المفعول به المنادي وذلك لان قولك يا عبد الله اصله ادعو عبد الله فحذف الفعل وانيب يا عنه **وانما**
ينصب لفظا مضافا كيا عبد الله او شبهه كيا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا
بالعباد او نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي يعني ان المنادي انما
ينصب لفظا في ثلث مسائل احدها ان يكون مضافا كقولك يا عبد الله ويا رسول الله وقول الشاعر
الا يا عباد الله قلبي متيم * باحسن من صلى واقبحهم فعلا * الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وهو
ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون اسما مرفوعا بالمنادي كقولك يا محمودا
فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا به كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا
بخافض يتعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلثة
وثلثين في رجل سميته بذلك الثالثة ان يكون نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر

١٢٨

فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا **والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كيا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل المعين** يستحق المنادى البناء بامرين افراده وتعريفه ونعني بافراده ان لا يكون مضافا ولا شبيها به ونعني بتعريفه ان يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو او معرفة بعد النداء بسبب الاقبال عليه كرجل وانسان تريد بهما معينا فاذا وجد في الاسم هذان الامران استحق ان يبنى على ما يرفع به لو كان معربا تقول يا زيد بالضم ويا زيدان بالالف ويا زيدون بالواو وقال الله تعالى يا نوح قد جادلتنا يا جبال اوبي معه **فصل وتقول يا غلام بالثلث وبالياء فتحا واسكانا وبالالف** اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات احدها يا غلامي باثبات الياء ساكنة قال الله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم الثانية يا غلام بحذف الياء الساكنة وبقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى يا عباد فاتقون الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا لاجل الياء وهي ضعيفة حكي من كلامهم يا ام لا تفعل بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم الرابعة يا غلامي بفتح الياء قال الله تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم الخامسة يا غلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة وبقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى يا حسرتى على ما فرطت يا اسفى على يوسف السادسة يا غلام بحذف الالف وبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر

ولست براجع ما فات مني ۰ بلهف ولا بليت ولا لو اني ۰

اي بقولي يا لهف وقولي يا ليت ونقول يا غلام بالثلث اي بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه ذلك **ويا ابت ويا امت بالفتح والكسر والكسر اكثر والفتح اقيس ويا ابن ام ويا ابن عم بفتح وكسر والحاق الالف والياء للاولين قبيح وللاخيرين ضعيف** اذا كان المنادى المضاف الى الياء ابا او اما جازت فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات اربع اخرى احدها ابدال الياء تاء مكسورة وبها قرا السبعة ما عدا ابن عامر في يا ابت الثانية ابدالها تاء مفتوحة وبها قرا ابن عامر الثالثة يا ابتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذا الرابعة يا ابتي بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والاخرى افصح من التي قبلها وينبغي ان لا يجوز الا في الضرورة واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء

مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة الا ان كان ابن ام او ابن عم فيجوز فيه اربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى قال ابن ام ان القوم استضعفوني قال يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي ولا برأسي والثالثة اثبات الياء كقول الشاعر يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد والرابعة قلب الياء الفا كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال **فصل ويجري ما افرد او اضيف مقرونا بال من نعت المبني وتاكيده وبيانه ونسقه المقرون بال على لفظه او محله وما اضيف مجردا على محله ونعت اي على لفظه والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقا** هذا الفصل معقود لاحكام تابع المنادى والحاصل ان المنادى اذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا او تاكيدا او بيانا او نسقا بالالف واللام وكان مع ذلك مفردا او مضافا وفيه الالف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول في النعت يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزا وفي النسق يا زيد والضحاك والضحاك وقال الشاعر يا حكم الوارث عن عبد الملك روي برفع الوارث ونصبه وقال الاخر فما كعب بن مامة وابن سعدى ۰ باجود منك يا عمر الجواد ۰ والقوافي منصوبة وقال الاخر الا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق وقال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير وقرئ شاذا والطير وهذه امثلة المفرد وكذلك المضاف الذي فيه ال نحو يا زيد الحسن الوجه الحسن الوجه وقال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العيس يروى برفع الضامر ونصبه فان كان التابع من هذه الاشياء مضافا وليس فيه الالف واللام تعين نصبه على المحل كقولك يا زيد صاحب عمرو ويا زيد ابا عبد الله ويا تميم كلكم او كلهم ويا زيد وابا عبد الله قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وان كان التابع نعتا لاي تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى يا ايها الناس يا ايها النبي وان كان التابع بدلا او نسقا بغير الف ولام اعطي ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يا سعيد كرز بضم كرز من غير تنوين كما تقول يا كرز ويا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم ويا زيد وابا عبد الله بالنصب وكذا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا

وذلك في نحو يا زيد زيد اليعملات فتحهما وضم الاول اذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو
يا زيد زيد اليعملات جاز لك في الاول وجهان احدهما الضم وهو الارجح وذلك على تقدير انه منادى مفرد
ويكون الثاني اما منادى سقط عنه حرف النداء واما عطف بيان واما مفعولا بتقدير اعني الثاني الفتح
وذلك على ان الاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني
لدلالة الاول واقحم زيد بين المضاف والمضاف اليه وقال المبرد حذف اليعملات من الاول لدلالة الثاني وكل القولين
فيه تخرج على وجه ضعيف اما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة
واما قول المبرد ففيه الحذف من الاول لدلالة الثاني **فصل ويجوز ترخيم المنادى المعرف وهو
حذف اخره تخفيفا فذو التاء مطلقا كيا طلح ويا ثب وغيره بشرط ضمه وعلمية
ومجاوزة ثلثة احرف كيا جعف ضما وفتحا** من احكام المنادى الترخيم وهو حذف
اخره تخفيفا وهو تسمية قديمة روي انه قيل لابن عباس ان ابن مسعود قرأ ونادوا يا مال
فقال ما كان اغنى اهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشري وغيره وعن بعضهم ان الذي حسن
الترخيم هنا ان فيه الاشارة الى انهم يقطعون بعض الاسم لضعفهم عن اتمامه وشرطه
ان يكون الاسم معرفة ثم ان كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلثة فتقول
في ثبة وهي الجماعة من الناس يا ثب كما تقول في عائشة يا عائش وان لم يكن مختوما بالتاء فله
ثلثة شروط احدها ان يكون مبنيا على الضم والثاني ان يكون علما والثالث ان يكون متجاوزا ثلثة احرف
وذلك نحو حارث وجعفر فتقول يا حار يا جعف ولا يجوز في نحو يا عبد الله وشاب قرناها ان يرخم
لانهما ليسا مضمومين ولا في نحو انسان مقصودا به معين لانه ليس علما ولا في نحو زيد وعمرو وحكم
لانها ثلاثية واجاز الفراء الترخيم في نحو حكم وحسن ونحوهما من الثلاثي المتحرك الوسط قياسا
على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه واجرائهم
حمزاء المتحرك الوسط مجرى جباري في ايجاب حذف الفه في النسبة لا مجرى حبلى في اجازة حذف الفه
وقلبها واوا واشرت بقولي كيا جعف ضما وفتحا الى ان الترخيم يجوز فيه قطع النظر

على المحذوف

(هامش: ما اغنى اهل النار)

ب

(هامش: من لا ينتظر)

على المحذوف فيجعل الباقي اسما برأسه فتضمه ويسمى لغة من لا ينتظر ويجوز ان لا يقطع النظر عنه
بل يجعل متعذرا فيبقى على ما كان عليه ويسمى لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر يا جعف
ببقاء فتحة الفاء وفي مالك يا مال ببقاء كسرة اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يا منص
ببقاء ضمة الصاد وفي هرقل يا هرق ببقاء سكون القاف وتقول على اللغة الاولى يا جعف ويا مال
ويا هرق بضم اعجازهن وهي قراءة ابي السوار الغنوي ويا منص بضمة جتلبة غير تلك
الضمة التي كانت قبل الترخيم **ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو
معدي كرب الكلمة الثانية** المحذوف للترخيم على ثلثة اقسام احدها ان يكون حرفا واحدا وهو
الغالب كما مثلنا والثاني ان يكون حرفين وذلك فيما اجتمع فيه اربعة شروط احدها ان يكون
ما قبل الاخر زائدا الثاني ان يكون معتلا الثالث ان يكون ساكنا الرابع ان يكون قبله ثلثة احرف فصاعدا
وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علما تقول يا سلم ويا منص ويا مسك قال الشاعر يا مرو
ان مطيتي محبوسة ✽ ترجو الحباء وربها لم ييأس ✽ يريد يا مروان وقال اخر فقلن
فانظري يا اسم هل تعرفينه ✽ يريد يا اسماء ويجب الاقتصار على حذف الحرف الاخير في نحو مختار
علما لان المعتل اصلي لان الاصل مختير او مختير فابدلت الياء الفا وعن الاخفش اجازة حذفها
تشبيها لها بالزائدة كما شبهوا الف مرامي في النسب بالف حباري فحذفوها وفي نحو دلامص
علما لان الميم وان كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص لكنها حرف صحيح وفي
وفي نحو سعيد وعماد وثمود لان الحرف المعتل لم يسبق بثلثة احرف وعن الفراء اجازة حذفهن
وانشد سيبويه تنكرت منا بعد معرفة لمي اي يا لميس بحذف السين فقط في نحو هبيخ وقنور
لان حرف العلة متحرك والثالث ان يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك في المركب تركيب المزج نحو
معدي كرب وحضرموت تقول يا معدي ويا حضر **فصل ويقول المستغيث يا لله للمسلمين
بفتح لام المستغاث به الا في المعطوف الذي لم يتكرر معه يا نحو يا لزيد ولعمرو ويا لقوم
للعجب العجيب** من اقسام المنادى المستغاث وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على دفع مشقة

ولا يستعمل من حروف النداء الا يا خاصة واللام استعمال مجرور ابلام مفتوحة وهي متعلقة عند ابن جني
بيا لما فيها من معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل محذوف وينسب ذلك الى سيبويه وقال ابن خروف
هي زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الاصل وهي حرف تعليل وتتعلق
بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا وذلك كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بفتح اللام الاولى وكسر الثانية واذا عطفت
عليه مستغاثا آخر فاعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم
في ازدياد وان لم تعد كسرت لام المعطوف كقوله يا للكهول وللشبان للعجب وللمستغاث استعمالان آخران
احدهما ان تلحق آخره الفا فلا تلحقه اللام من اوله وذلك كقول الشاعر يا يزيدا لآمل نيل عز
وغنى بعد فاقة وهوان الثاني ان لا تدخل اللام من اوله ولا تلحق الالف آخره وحينئذ يجري عليه حكم المنادى
فتقول على ذلك يا زيد لعمرو بضم زيد ويا عبد الله لزيد بنصب عبد الله قال الشاعر الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات
تعرض للاريب والنادب وا زيدا وا امير المؤمنينا وا رأسيناه ولك الحاق الهاء وقفا
المندوب هو المنادى المتفجع عليه او المتوجع منه فالاول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما
فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا والثاني كقول المتنبي وا حر قلباه ممن قلبه شبم ولا تعمل
فيه من حروف النداء الا حرفان وا وهي الغالبة عليه والمختصة به ويا وذلك اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه
حكم المنادى فتقول وا زيد بالضم ويا عبد الله بالنصب ولك ان تلحق آخره الالف فتقول وا زيدا
وا عمرا ولك الحاق الهاء في الوقف تقول وا زيداه وا عمراه فان وصلت حذفتها الا في الضرورة
ويجوز اثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على الاصل لالتقاء الساكنين
وقولي والنادب معناه ويقول النادب المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل
من لفظه كضربت ضربا او من معناه كقعدت جلوسا وقد ينوب عنه غيره كضربته سوطا
فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تميلوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل وليس منه
وكلا منها رغدا لما انهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من احكام المنادى شرعت في الكلام
على الثاني من الفاعل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة مسلط عليه عامل من لفظه
او من معناه

او من معناه فالاول نحو وكلم الله موسى تكليما والثاني نحو قولك قعدت جلوسا وتأليت حلفة قال الشاعر
تألى ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد وذلك لان الالية هي الحلف والقعود
هو الجلوس واحترزت بالفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقولهم جد جده فكلام الثاني وجده
مصدران تسلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدأ في المثال الاول بناء على قول
سيبويه ان المبتدأ عامل في الخبر وليس من باب المفعول المطلق في شيء وقد ينتصب اشياء على المفعول المطلق
وان لم تكن مصدرا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين الى المصدر كقوله تعالى فلا تميلوا
كل الميل وكقوله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاويل ومنها العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين
مفعول مطلق وجلدة تمييز واسماء الآلات نحو ضربته سوطا وعصا ومقرعة وليس مما ينوب
عن المصدر صفته نحو وكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف
ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه
والتقدير فكلاه حالة كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور
مقامه ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال المصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر
يقوم مقام الفاعل والمفعول له وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتا
وفاعلا كقمت اجلالا لك فان فقد المعلل شرطا جر بحرف التعليل نحو خلق لكم
واني لتعروني لذكراك هزة فجئت وقد نضت لنوم ثيابها الثالث من المفاعيل
المفعول له ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل
وذلك كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة
لجعل الاصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما ايضا واحد وهم الكافرون
فلما استوفت الشروط انتصب فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل
فمثال فقد المصدرية قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فان المخاطبين هم العلة في الخلق
وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا وكذلك قوله ولو انها تسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل

من المال فان الذى افعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضا باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها فان النوم وان كان علة فى خلع الثوب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال فقد
اتحاد الفاعل قوله وانى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فان الذكرى هى علة
عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى
لذكرى اياك فلما اختلف الفاعل خفضته باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى لتركبوها وزينة فان تركبوها
بتقدير ان تركبوها وهو علة للخلق الخيل والبغال والحمير وجئ به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق
هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنوا ادم وجئ بقوله جل ثناؤه وزينة منصوبا لان فاعل الخلق والتزيين هو الله
تعالى والمفعول فيه وهو ما سلط عليه عامل على معنى فى من اسم زمان كصمت يوم الخميس او حينا
او اسبوعا او اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن
كعند ولدى والمقادير كالفرسخ وما صيغ من مصدر عامله كقعدت مقعد زيد الرابع من المنصوبات
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو كل اسم زمان او مكان سلط عليه عامل على معنى فى نحو قولك صمت يوم الخميس
وجلست امامك وعلم مما ذكره انه ليس من الظروف يوما وحيث فى قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوما عبوسا
وقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فانهما وان كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى فى وانما المراد
انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولهذا اعرب كل منهما مفعولا به
وعامل حيث فعل مقدر دل عليه اعلم اى يعلم حيث يجعل رسالاته وانه ليس منها ايضا نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن لانه وان كان على معنى فى لكنه ليس زمانا ولا مكانا واعلم ان جميع اسماء الزمان تقبل
النصب على الظرفية لا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس
وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر والحول وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما كالحين والوقت
وان اسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية الا ما كان مبهما والمبهم ثلثة انواع احدها اسماء الجهات الست
وهى الفوق والتحت والامام والخلف واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام قال الله تعالى وفوق
كل ذى علم عليم قد جعل ربك تحتك سريا والركب اسفل منكم وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين

واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وكان وراءهم ملك وقوله وعكسهن اشارة به الى الوراء والتحت والشمال
وقوله ونحوهن اشارة به الى ان الجهات وان كانت ستة لكن الفاظها كثيرة ويلحق باسماء الجهات الست
ما اشبهها فى شدة الابهام والاحتياج الى ما يبين معناها كعند ولدن ولدى الثانى اسماء المقادير
والمساحات كالفرسخ والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد
فالمجلس مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جلس وقال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع
ولو قلت ذهبت مجلس زيد او جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله والمفعول معه
وهو اسم فضلة بعد واو اريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل او ما فيه حروفه
ومعناه كسرت والنيل وانا سائر والنيل خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه على معنى الجمع اى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه
ليس اسما والجملة الحالية فى نحو جاء زيد والشمس طالعة فانه وان كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس الا
انه ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفضلة خرج ما بعد الواو فى نحو قولك اشترك زيد وعمرو فانه عمدة لان الفعل لا يستغنى عنه
لانه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك لا يتاتى الا بين الاثنين فصاعدا وبذكر الواو خرج ما بعد مع نحو جاءنى زيد
مع عمرو وبعد الباء نحو بعتك الدار باثاثها وبذكر ارادة التنصيص على المعية نحو جاءنى زيد وعمرو
اذا اريد به مجرد العطف وقوله مسبوقة الى آخره بيان لشروط المفعول معه وهو انه لا بد ان يكون
مسبوقا بفعل او بما فيه معنى الفعل وحروفه فالاول كقولك سرت والنيل وكقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم
والثانى كقولك انا سائر والنيل ولا يجوز النصب فى نحو قولهم كل رجل وضيعته خلافا للصيمرى لانك
لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى فعل وكذلك لا يجوز هذا لك واباك بالنصب لان اسم الاشارة وان كان فيه معنى الفعل
وهو اشير لكنه ليس فيه حروفه وقد يجب كقولك لا تنه عن القبيح واتيانه ومنه قمت وزيدا
ومررت بك وزيدا على الاصح فيهما ويترجح فى نحو كن انت وزيدا كالاخ ويضعف
فى نحو قام زيد وعمرا الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل او معناه حالات احدها انه يجب
نصبه على المفعولية وذلك اذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوى او صناعى فالاول كقولك لا تنه عن القبيح

واتيانه وذلك لان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهذا ناقض والثاني كقولك قمت وزيدًا ومررت بك وزيدًا اما الاول فلانه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين واما الثاني فلانه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئًا فعلى قوله يجوز العطف ولهذا فله على الاصح فيهما ويترجح المفعول معه على العطف في نحو قولك كن انت وزيدًا كالاخ وذلك لانك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قال الشاعر فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال وقد استفيد من تمثيله بكن انت وزيد كالاخ ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما والا لقلت كالاخوين وهذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كيسان فالسماع والقياس يقتضيانه وعن الاخفش اجازة مطابقتهما معًا قياسًا على العطف وليس بقوي الحالة الثالثة ان يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك اذا امكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمرو لان العطف هو الاصل ولا مضعف له فيترجح **الحال وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفا** لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلثة شروط احدها ان يكون وصفا والثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون صالحا للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك ضربت اللص مكتوفا فان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقول الشاعر ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء فانه لو اسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى فبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين قلت ثبات في معنى متفرقين فهو صفة تقديرا والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة **وشرطها التنكير** شرط الحال ان يكون نكرة فان جاءت بلفظ المعرفة وجب تاويلها بنكرة وذلك كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها العراك وقرأ بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء وضم الراء وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الالف واللام وكقولهم

اجتهد وحدك وهذا مأول بما لا اضافة فيه والتقدير اجتهد منفردا **وصاحبها التعريف او التخصيص او التعميم او التاخير نحو خاشعة ابصارهم يخرجون في اربعة ايام سواء وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون لمية موحشا طلل** اى وشرط صاحب الحال واحد من امور اربعة الاول التعريف كقوله تعالى خاشعة ابصارهم يخرجون فخاشعة حال من الضمير في قوله تعالى يخرجون والضمير اعرف المعارف والثاني التخصيص كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة وهي وان كانت نكرة مخصصة لكونها مخصصة بالاضافة الى ايام الثالث التعميم كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي الرابع التاخير عن الحال كقول الشاعر لمية موحشا طلل فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتاخره عن الحال **التمييز وهو اسم فضلة نكرة جامدة يفسر ما ابهم من الذوات كالحال** من المنصوبات التمييز وهو ما اجتمع فيه خمسة امور احدها ان يكون اسما ثانيها ان يكون فضلة ثالثها ان يكون نكرة رابعها ان يكون جامدا خامسها ان يكون مفسرا لما ابهم من الذوات فهو موافق للحال في الامور الثلثة الاول ومخالف له في الامرين الاخيرين لان الحال مشتق مبين للهيئات والتمييز جامد مبين للذوات **واكثر وقوعه بعد المقادير كجريب نخلا وصاع تمرا ومنوين عسلا والعدد وهو احد عشر كوكبا الى تسع وتسعون نعجة ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت فاما تمييز كم الخبرية فمجرور ومفرد كتمييز المائة فما فوقها او مجموع كتمييز العشرة فما دونها ولك في تمييز كم الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة محولا كاشتعل الرأس شيبا وفجرنا الارض عيونا وانا اكثر منك مالا او غير محول نحو امتلأ الاناء ماء وقد يؤكد ان نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله من خير اديان البرية دينا ومنه بئس الفحل فحلهم فحلا خلافا لسيبويه** التمييز ضربان مفسر لمفرد ومفسر للنسبة فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها احدها المقادير وهي عبارة عن ثلثة امور المساحات كجريب نخلا والكيل كصاع تمرا والوزن كمنوين عسلا الثاني العدد كاحد عشر درهما وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا وهكذا حكم الاعداد من احد عشر الى التسعة والتسعين قال الله تعالى ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وفي حديث

الا ولها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية ح

ان لله تسعة وتسعين اسما وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على تعسف آخر ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية وذلك لان كم في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين استفهامية بمعنى اي عدد ويستعملها من يسال عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبدا ملكت وكم دارا بنيت وتمييز الخبرية مخفوض دائما تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها تقول كم اعبد ملكت كما تقول عشرة اعبد ملكت وثلثة اعبد ملكت وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد ملكت والف عبد ملكت ويجوز خفض تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر تقول بكم درهم اشتريت والخفض بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج الثالث من ظلمات تمييز المفرد ما دل على مماثلة نحو قوله تعالى ولو جئنا بمثله مددا وقولهم ان لنا امثالها ابلا الرابع ما دل على مغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا او شيئا وما اشبه ذلك وقد اشرت بقولي واكثر وقوعه الى ان تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير ونغير النسبة على قسمين محول وغير محول فالمحول ثلثة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف اليه فاعلا والمضاف تمييزا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فعمل فيه مثل ما ذكرنا ومحول عن المضاف غيرهما وذلك بعد افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك زيد اكثر علما واصله علم زيد اكثر ومنه قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا فان كان الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة كقولك مال زيد اكثر مال الا ان كان افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد اكثر الناس مالا او غير المحول نحو امتلأ الاناء ماء وهو قليل وقد تعكس الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين يوم ابعث حيا فتبسم ضاحكا وقول الشاعر ونضيء في وجه الظلام منيرة ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقول ابي طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا ومنه قول الشاعر

والتغلبيون

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وسيبويه رح منع ان يقال نعم الرجل رجلا زيد وتاول قوله فحلا في البيت على انه حال مؤكدة والشواهد على جواز المسالة كثيرة فلا حاجة الى التاويل ودخول التمييز في باب نعم وبئس اكثر من دخول الحال والمستثنى بالا من كلام تام موجب وجب نصبه نحو فشربوا منه الا قليلا فان فقد الايجاب ترجح البدل في المتصل نحو ما فعلوه الا قليل والنصب في المنقطع عند تميم ووجب عند الحجازيين نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن ما لم يتقدم فيهما فالنصب نحو وما لي الا مذهب الحق مذهب او فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو وما امرنا الا واحدة ويسمى مفرغا ومن المنصوبات المستثنى في بعض اقسامه والحاصل انه اذا كان الاستثناء بالا وكانت مسبوقة بكلام تام موجب فمجموع هذه الشروط الثلثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو قام القوم الا زيدا وقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم او منقطعا كقولك قام القوم الا حمارا ومنه في احد القولين قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس فلو كانت المسالة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو اما ان يكون الاستثناء متصلا او منقطعا فان كان متصلا جاز في المستثنى وجهان احدهما ان يجعل تابعا للمستثنى منه على انه بدل منه عند البصريين او عطف نسق عند الكوفيين والثاني ان ينصب على اصل الباب وهو عربي جيد والاتباع اجود منه ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من فاعل فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت على البدل نسخه منكم احد الا امرأتك قرأ ابو عمرو وابن كثير بالرفع على الابدال من احد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان احدهما ان يكون مستثنى من احد وجاءت قراءة الاكثر على الوجه المرجوح لان مرجع القراءة الرواية لا الرأي والثاني ان يكون مستثنى من اهلك فعلى هذا يكون النصب واجبا ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لكن القراءة سنة متبعة وان كان الاستثناء

منقطعا فاهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما لهم به
من علم الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون النصب والابدال ويقرؤن الا اتباعُ الظن بالرفع على انه بدل من العلم
باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لان الا في لفظ من الزائدة واتباع
الظن موجبة ومن الزائدة لا تعمل الا في النكرة المنفية والمستفهم عنها وقد اجتمعا في قوله تعالى ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا اي سواء
كان الاستثناء منقطعا نحو ما فيها الا حمارا احد او متصلا نحو ما قام الا زيدا القوم قال الكميت
وما لي الا آل احمد شيعة • وما لي الا مذهب الحق مذهب • وانما امتنع الاتباع في ذلك لان التابع
لا يتقدم على المتبوع وان كان الكلام السابق على الا غير تام ونعني به ان لا يكون المستثنى منه مذكورا فان الاسم
الواقع بعد الا يعطى ما يستحقه لو لم توجد الا فتقول ما قام الا زيد بالرفع كما تقول ما قام زيد وما رايت
الا زيدا بالنصب كما تقول ما رايت زيدا وما مررت الا بزيد بالجر كما تقول ما مررت بزيد ويسمى ذلك الاستثناء
مفرغا لان ما قبل الا قد تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء في ذلك كله
من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد وكذلك البواقي ويستثنى بغير وسوى
خافضين معربين باعراب الاسم الذي بعد الا وبخلا وعدا وحاشا نواصب او خوافض
وبما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب الادوات التي يستثنى بها غير الا ثلثة اقسام
ما يخفض دائما وما ينصب دائما وما يخفض تارة وينصب اخرى فاما الذي يخفض دائما فغير وسوى
تقول ما قام القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم
الواقع بعد الا في ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب
زيدا وتقول ما قام القوم غير زيد بالنصب والرفع كما تقول ما قام القوم الا زيدا والا زيد وتقول ما قام
القوم غير حمار بالنصب عند الحجازيين وبالنصب او الرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وكذلك
حكم سوى خلافا لسيبويه فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية واما الذي ما ينصب فقط
وهي اربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا تقول قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا وما عدا زيدا

وفي الحديث

وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وقال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل • وكل نعيم لا محالة زائل •
وانتصابه بعد ليس ولا يكون على انه خبرهما واسمهما مستتر فيهما وانتصابه بعد ما خلا وما عدا على انه مفعول به
والفاعل مستتر فيهما الثالث ما يخفض تارة وينصب اخرى وهو ثلثة خلا وعدا وحاشا وذلك لانها تكون حروف جر
وافعالا ماضية فان قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وان قدرتها افعالا نصبت بها على المفعولية
وقدرت الفاعل مضمرا فيها باب يخفض الاسم اما بحرف مشترك وهو من والى وعن وعلى وفي
واللام والباء للقسم وغيره او مختص بالظاهر وهو رب ومذ ومنذ والكاف
وحتى وواو القسم وتاؤه لما انقضى ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت في ذكر المجرورات وقسمت
المجرورات الى قسمين مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل والحروف الجارة عشرون
حرفا اسقطت منها سبعة وهي خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطت الثلثة الاول
لاني ذكرتها في الاستثناء فاستغنيت بذلك عن اعادتها وانما اسقطت الاربعة الباقية لشذوذها
وذلك لان لعل لا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا • بشيء ان امكم شريم • ومتى لا يجر بها
الا هذيل قال شاعرهم يصف السحاب • شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج • وكي لا يجر بها
الا ما الاستفهامية وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه ولولا لا يجر بها الا الضمير في قولهم لولاي
ولولاك ولولاه وهو نادر وقال الشاعر • اومت بعينيها من الهودج • لولاك في ذا العام لم احجج • وانكر
المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والاكثر في العربية لولا انا ولولا انت ولولا هو قال الله تعالى
لولا انتم لكنا مؤمنين وتنقسم الحروف المذكورة الى ما وضع على حرف واحد وهو خمسة الباء واللام والكاف
والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو اربعة من وعن وفي ومذ وما وضع على ثلثة احرف وهو الى
وعلى ومنذ وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم ايضا الى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة
الواو والتاء ومنذ ومذ وحتى والكاف ورب والى ما يجر الظاهر والمضمر وهو الباقي ثم الذي لا يجر
الا الظاهر ينقسم الى ما لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ تقول ما رايته مذ يومين او منذ يوم الجمعة
وما لا يجر الا النكرات وهو رب تقول رب رجل صالح لقيته وما لا يجر الا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب

اما كونها خافضة فالنرم اضمارها لانه لو ظهر لم فصلها من المستثنى وجهل قصد الاستثناء فيه

مضافا الى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن وهو الله قال الله تعالى وتالله لاكيدن اصنامكم تالله لقد آثرك الله
علينا وهو كثير وقالوا ترب الكعبة لافعلن وهو قليل وقالوا تالرحمن لافعلن وهو اقل وما يجر كل [illegible]
او باضافة الى اسم على معنى اللام كغلام زيد او من كخاتم حديد او فى كمكر الليل وتسمى
معنوية لانها للتعريف او التخصيص او باضافة الوصف الى معموله كبالغ الكعبة
ومعمور الدار وحسن الوجه وتسمى لفظية لانها لمجرد التخفيف لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف
شرعت فى ذكر المجرور بالاضافة وقسمتها الى قسمين احدها ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها
ويخرج من ذلك ثلث صور احدها ان ينتفى الامران معا كغلام زيد الثانى ان يكون المضاف صفة ولا يكون
المضاف اليه معمولا لتلك الصفة نحو كاتب القاضى وكاسب عياله والثالث ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف
وليس المضاف صفة نحو ضرب اللص وهذه الانواع كلها تسمى الاضافة فيها اضافة معنوية وذلك لانها تفيد
امرا معنويا وهو التعريف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام
امرأة ثم هذه الاضافة على ثلثة اقسام احدها ان يكون على معنى فى وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف
نحو بل مكر الليل الثانى ان يكون على معنى من وذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف ويصح الاخبار به عنه نحو خاتم فضة
وباب ساج بخلاف نحو يد زيد فانه لا يصح ان يخبر عن اليد بانها زيد الثالث ان يكون على معنى اللام وذلك فيما بقى نحو غلام زيد
ويد عمرو والقسم الثانى ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة ولهذا ايضا ثلث صور اضافة
اسم الفاعل كهذا ضارب زيد الآن او غدا واضافة اسم المفعول كهذا معمور الدار الآن او غدا واضافة الصفة المشبهة
باسم الفاعل كهذا حسن الوجه وتسمى اضافة لفظية لانها تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف الا ترى ان قولك ضارب زيد
اخف من قولك ضارب زيدا وكذا الباقى ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف هديا بالغ الكعبة
مع اضافته الى المعرفة فى قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وصح مجى ثانى حالا مع اضافته الى المعرفة فى قوله تعالى
ثانى عطفه ولا تجامع الاضافة تنوينا ولا نونا تالية للاعراب مطلقا ولا ال الا فى نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد والضارب الرجل والضارب رأس الرجل وبالرجل الضارب غلامه اعلم
ان الاضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للاعراب ولا مع الالف واللام تقول جاءنى غلام

يا هذا

يا هذا فتنون واذا اضفت قلت جاءنى غلام زيد فتحذف التنوين وذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة
تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول جاءنى مسلمان ومسلمون واذا اضفت قلت مسلماك
ومسلموك فتحذف النون قال الله تعالى والمقيمى الصلوة انكم لذائقوا العذاب انا مرسلوا الناقة والاصل
المقيمين الذائقون ومرسلون والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين وانما قيدت النون بكونها
تالية للاعراب احترازا من نون المفرد وجمع التكسير وذلك كنونى حين وشياطين فانهما متلوان بالاعراب
لا تاليان له تقول هذا حين يا فتى وهؤلاء شياطين يا فتى فتجد اعرابهما بالضمة واقعة بعد النون
فاذا اضفت قلت آتيك حين طلوع الشمس وهؤلاء شياطين الانس باثبات النون فيهما لانها متلوة
بالاعراب لا تالية له واما الالف واللام فانك تقول جاء الغلام واذا اضفت قلت جاء غلام زيد
وذلك لان الالف واللام للتعريف والاضافة للتعريف فلو قلت الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفين وذلك
لا يجوز ويستثنى من مسئلة الالف واللام ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة وفى
المسئلة واحد من خمسة امور نذكرها حينئذ يجوز ان يجمع بين الالف واللام والاضافة احدها ان يكون
المضاف مثنى نحو الضاربا زيد الثانى ان يكون جمعا مذكرا سالما نحو الضاربو زيد والثالث ان يكون المضاف اليه
بالالف واللام نحو الضارب الرجل والرابع ان يكون المضاف اليه مضافا الى ما فيه الالف واللام نحو الضارب
رأس الرجل والخامس ان يكون المضاف اليه مضافا الى مضمر عائد على ما فيه الالف واللام نحو مررت بالرجل
الضارب غلامه باب يعمل عمل فعله سبعة اسم الفعل كهيهات وصه ووى بمعنى بعد واسكت
واعجب ولا يحذف ولا يتأخر عن معموله وكتاب الله عليكم متأول ولا يبرز ضميره ويجزم
المضارع فى جواب الطلب منه نحو مكانك تحمدى او تستريحى ولا ينصب هذا الباب
معقود للاسماء التى تعمل عمل افعالها وهى سبعة احدها اسم الفعل وهو على ثلثة اقسام ما سمى به الماضى
كهيهات بمعنى بعد قال الشاعر فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله
وما سمى به الامر كصه بمعنى اسكت وفى الحديث اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب صه
فقد لغوت كذا جاء فى بعض الطرق وما سمى به المضارع كوى بمعنى اعجب قال الله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون

اي اعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال فيه واها قال الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب
وواها قال الشاعر واها لسلمى ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها ومن احكام اسم الفعل
انه لا يتأخر عن معموله لا يجوز في عليك زيدا بمعنى الزم زيدا ان يقال زيدا عليك خلافا للكسائي فانه اجازه
محتجا عليه بقوله تعالى كتاب الله عليكم زاعما ان معناه عليكم كتاب الله اي الزموه وعند البصريين ان كتاب الله
مصدر محذوف العامل وعليكم جار ومجرور متعلق به او بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم
ودل على ذلك المقدر قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة ومن احكامه انه اذا كان دالا على الطلب
جاز جزم المضارع في جوابه تقول نزال احدثك بالجزم كما تقول انزل احدثك قال الشاعر وقولي
كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي فمكانك في الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل
اسما للفعل ومعناه اثبتي وقوله تحمدي مضارع مجزوم في جوابه وعلامة جزمه حذف النون ومن احكامه
انه لا ينتصب الفعل بعد الفاء في جوابه لا تقول مكانك فتحمدي ولا صه فتحدثك بالنصب كما تقول اثبتي
فتحمدي واسكت فتحدثك خلافا للكسائي وقد قدمت هذا الحكم في صدر المقدمة فلم احتج الى اعادته هنا
والمصدر كضرب واكرام ان حل محله فعل مع ان او ما ولم يكن مصغرا ولا مضمرا ولا محدودا ولا منعوتا
قبل العمل ولا محذوفا ولا منفصلا عن المعمول ولا مؤخرا عنه واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفع الله
الناس الا ان ظلم نفسه المرء بين ومنونا اقيس نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وبال
شاذ نحو وكيف التوقي ظهر ما انت راكبه النوع الثاني من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر وهو
الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والاكرام وانما يعمل بثمانية شروط احدها ان يصح ان يحل محله
فعل مع ان او فعل مع ما فالاول كقولك اعجبني ضربك زيدا ويعجبني ضربك عمرا فانه يصح ان تقول مكان الاول
اعجبني ان ضربت زيدا ومكان الثاني يعجبني ان تضرب عمرا والثاني يعجبني ضربك زيدا الان فهذا لا يمكن
ان يحل محله ان ضربت لانه للماضي ولا ان تضرب لانه للمستقبل ولكن يجوز ان تقول في مكانه ما تضرب وتريد
بما المصدرية مثلها في قوله تعالى بما رحبت وودوا ما عنتم اي برحبها وعنتكم ولا يجوز في قولك ضربا زيدا
ان تقدر ان زيدا معمولا لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان
وما

وما تقول ضربا زيدا وانما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز في نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار ان تنصب صوتا الثاني بصوت الاول لانه لا يحل محل الاول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه
لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به وهو في حالة تصويته لا انه احدث التصويت عند مرورك به الشرط الثاني
ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضُرَيبك زيدا لا يختلف النحويون في ذلك وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع
فمنع اعماله حملا له على المصغر لان كلا منهما مباين للفعل واجاز كثير منهم اعماله واستدلوا بنحو قوله وعدت وكان الخلف
منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب الثالث ان لا يكون مضمرا فلا تقول ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح
لانه ليس فيه لفظ الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها
بالحديث المرجم اي وما الحديث عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل
للتاويل فلا تبنى عليه قاعدة الرابع ان لا يكون محدودا فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا وشذ قوله يحابي به الجلد
الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فاعمل الضربة في الملا وانما نفس راكب مفعول ليحابي ومعناه
انه عدل عن الوضوء الى التيمم وسقى الراكب الماء الذي معه فاحيى نفسه الخامس ان لا يكون موصوفا قبل العمل
فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا فان اخرت الشديد جاز قال الشاعر ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا فاخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدي السادس ان لا يكون محذوفا
ولهذا ردوا على من قال في مالك وزيدا ان التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال في بسم الله ان التقدير
ابتدائي باسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وابقى معمول المبتدأ وجعلوا منه ضرورة قوله هل تذكرون الى الدارين
هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا اي وقولكم يا رحمن قربانا السابع ان لا يكون مفصولا من معموله ولهذا
ردوا على من قال في يوم تبلى السرائر انه معمول الرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر الثامن ان لا يكون مؤخرا عنه
فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا
وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا وينقسم المصدر العامل ثلاثة اقسام احدها المضاف واعماله اكثر
من اعمال القسمين الاخيرين وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس واخذهم الربوا
وقد نهوا عنه واكلهم اموال الناس بالباطل ومضاف للمفعول كقول الشاعر الا ان ظلم نفسه المرء بين

لان الفعل لا يكون مصغرا او مجموعا

اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا. وقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ويتلك
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة. نفي الدراهم تنقاد الصياريف الى لك الموف اواعماله شاذ
قياسا واستعمالا ومنه قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وانزل بعض الصالحين فقيرا تقديره عجبت
من رزق المسيء الهه ومن ان نزل بعض الصالحين فقيرا واسم الفاعل كضارب ومكرم
فان كان بال عمل مطلقا او مجردا بشرطين كونه حالا او استقبالا واعتماده على نفي
او استفهام او مخبر عنه او موصوف وباسط ذراعيه على حكاية الحال خلافا للكسائي
وخبير بنو لهب على التقديم والتأخير وتقدير خبير كظهير خلافا للاخفش والمثال وهو ما حول للمبالغة
من فاعل الى فعال او فعول او مفعال بكثرة او فعيل او فعل بقلة نحو اما
العسل فانا شراب النوع الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الفاعل
الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلو اما ان يكون بال او مجردا منها فان كان بال
عمل مطلقا ماضيا كان او حالا او مستقبلا نحو جاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا وذلك لان ال
هذه موصولة وضارب حل محل ضرب ان اردت المضي ويضرب ان اردت غيره والفعل يعمل في جميع الاحوال
فكذا ما حل محله قال امرؤ القيس القاتلين الملك الحلاحلا. خير معد حسبا ونائلا. وان كان مجردا
الحلاحلا السيد
منها فانما يعمل بشرطين احدهما ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي وخالف في ذلك الكسائي وهشام
وابن مضا فاجازوا اعماله اذا كان بمعنى الماضي واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ماضيا بدل
واجيب بان ذلك على ارادة حكاية الحال الا ترى ان المضارع يصح وقوعه هنا فتقول وكلبهم يبسط
ذراعيه ويدل على ارادة حكاية الحال ان الجملة حالية والواو للحال وقوله سبحانه ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
الشرط الثاني ان يعتمد على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف مثال النفي قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي
انتما. فانتما فاعل بواف لاعتماده على النفي ومثال الاستفهام قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ومثال
اعتماده على المخبر عنه ان الله بالغ امره ومثال اعتماده على الموصوف قولك مررت برجل ضارب زيدا وقول الشاعر
اني حلفت برافعين اكفهم بين الحطيم وبين حوضي زمزم اي بقوم رافعين وذهب الاخفش الى انه
يعمل

يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا. مقالة لهبي اذا الطير مرت
وذلك لان بنو لهب فاعل بخبير مع ان خبير لم يعتمد واجيب بانا نحمله على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ
وخبير خبر ورد بانه لا يخبر بالمفرد عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
النوع الرابع من الاسماء التي تعمل عمل الفعل امثلة المبالغة وهي خمسة فعال وفعول ومفعال وفعيل وفعل قال الشاعر
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وقال الشاعر ضروب بنصل السيف سوق سمانها وقالوا انه لمنحار
بوائكها وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر اتاني انهم مزقون عرضي واكثر الخمسة استعمالا
الثلاثة الاول واقلها استعمالا الاخيران وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة
واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء واعمالها قول سيبويه واصحابه
وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون
اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا الاسم الذي بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه
عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي
اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم واسم المفعول كمضروب ومكرم ويعمل عمل فعله
وهو كاسم الفاعل النوع الخامس من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم المفعول كمضروب ومكرم وهو كاسم الفاعل
فيما ذكرنا تقول جاء المضروب عبده فترفع العبد بالمضروب على انه قائم مقام فاعله كما تقول جاء الذي ضرب عبده
ولا يختص عمله بزمن بعينه لاعتماده على الالف واللام تقول زيد مضروب عبده فتعمله ان اردت به
الحال او الاستقبال ولا يجوز ان تقول مضروب عبده وانت تريد المضي خلافا للكسائي ولا ان تقول مضروب الزيدان
لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة
لغير تفضيل لافادة الثبوت كحسن وظريف وظاهر وضامر ولا يتقدمها معمولها ولا يكون
اجنبيا ويرفع على الفاعلية او الابدال وينصب على التمييز او التشبيه بالمفعول به والثاني
متعين في المعرفة ويخفض بالاضافة النوع السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة
المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها

دون افادة الحدوث فمثال ذلك حسن في قولك مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة لان الصفة ما دل على حدث
وصاحبه وهذه كذلك وهي مصوغة لغير تفضيل قطعا لان الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة
وزيادة كافضل واعلم واكثر وهذه ليست كذلك وانما صيغت لنسبة الحدث الى موصوفها وهو الحسن
وليست مصوغة لافادة معنى الحدوث واعني بذلك انها تفيد ان الحسن في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل
وليس بحادث متجدد وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يفيدان التجدد والحدوث الا ترى انك
تقول مررت برجل ضارب عمروا فيجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب
وانما سميت هذه الصفة مشبهة لانها كان اصلها ان لا تنصب لكونها ماخوذة من فعل قاصر
ولكونها لم يقصد بها الحدوث حتى مباينة للفعل ولكنها اشبهت اسم الفاعل فاعطيت حكمه في العمل
ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتذكر وتثنى وتجمع تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون
وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف
اسم التفضيل كاعلم واكبر فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلهذا لا يجوز فيه ان يشبه باسم الفاعل وقولي
المتعدي الى واحد اشارة الى انها لا تنصب الا اسما واحدا واعلم ان الصفة المشبهة تخالف
اسم الفاعل في امور احدها انها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته وتارة تجري فالاول الحسن
وظريف الا ترى انهما لا يجريان على يحسن ويظرف والثاني نحو طاهر وضامر الا ترى انهما يجريان على يطهر
ويضمر والقسم الاول هو الغالب حتى ان في كلام بعضهم انه لازم وليس كذلك وقد نبهت على ان
عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثال غير الجاري وهذا بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا مجاريا
للمضارع كضارب فانه مجار ليضرب فان قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فان الضمة
لا تقابل الكسرة قلت المعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها فان قلت فكيف
تصنع بقائم ويقوم فان ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك قلت الحركة في ثاني يقوم
منقولة من ثالثه والاصل يقوم كيدخل فنقلت لعلة تصريفية الثاني انها تدل على الثبوت واسم الفاعل
يدل على الحدوث والثالث ان اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللمستقبل وهي تكون للماضي المنقطع ولا مانع

وانما تكون

وانما تكون للحال الدائم وهذا هو الاصل في باب الصفات وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني والاوجه الثلثة
مستفادة مما ذكرت من الحد ومن الامثلة الرابع ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجهه حسن
بنصب الوجه ويجوز في اسم الفاعل ان تقول زيدا اباه ضارب وذلك لضعف الصفة بكونها
فرعا عن فرع فانها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اقوى لكونه فرعا
عن الاصل وهو الفعل الخامس ان معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا ونعني بالسببي واحدا من امور ثلثة
الاول ان يكون متصلا بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه الثاني ان يكون متصلا بما يقوم مقام ضمير الموصوف
نحو مررت برجل حسن الوجه لان ال قائمة مقام ضمير المضاف اليه الثالث ان يكون مقدرا معه ضمير الموصوف
كمررت برجل حسن وجها اي وجها منه ولا يكون اجنبيا لا تقول مررت برجل حسن عمروا وهذا بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون سببيا كمررت برجل ضارب اباه ويكون اجنبيا كمررت برجل ضارب عمروا والمعمول الصفة المشبهة
ثلث حالات احدها الرفع نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على وجهين احدهما الفاعلية وهو متفق عليه
وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لانه لا يكون للشيء فاعلان والثاني الابدال من ضمير مستتر في الوصف اجاز
ذلك الفارسي وخرج عليه قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة
عن الفاعل وقدر الابواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل الوجه الثاني النصب فلا يخلو اما ان يكون نكرة
كقولك وجها او معرفة كقولك الوجه فان كان نكرة فنصبه على وجهين احدهما ان يكون على التمييز
وهو الارجح والثاني ان يكون على التشبيه بالمفعول به وان كان معرفة تعين ان يكون منصوبا على التشبيه
بالمفعول لان التمييز لا يكون معرفة الوجه الثالث الجر وذلك باضافة الصفة وعلى هذا الوجه ووجه النصب
ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية واصل هذه الاوجه الرفع وهو دونها في المعنى فيتفرع عنه
النصب ويتفرع عن النصب الخفض **واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة
كاكرم ويستعمل بمن ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبال فيطابق ومضافا لمعرفة فوجهان
ولا ينصب المفعول به مطلقا ولا يرفع غالبا ظاهرا الا في مسئلة الكحل** النوع السابع
من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو افضل

واعلم ان اكبر وله ثلث حالات حالة يكون فيها لازم الافراد والتذكير وذلك في صورتين احديهما ان يكون بعده
من جارة للمفضل كقولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ولا يجوز
غير ذلك قال الله تعالى اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا وقال الله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم
واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب
اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الثانية مع الجماعة الثانية ان يكون
مضافا الى نكرة تقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة
والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نسوة وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك اذا كان
بال نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات والفضل وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك اذا كان مضافا لمعرفة
تقول الزيدان افضل القوم وان شئت تقول افضلا القوم وكذا في الجمع وعدم المطابقة افصح قال الله تعالى ولتجدنهم
احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصي الناس بالياء وقال الله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فطابق
ولم يقل اكبر مجرميها وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الاية واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به مطلقا
ولهذا قالوا في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله ان من ليست مفعولا باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه
لان افعل بعض ما يضاف اليه ويكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل واسم التفضيل
يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد افضل من عمرو فيكون في افضل ضمير مستتر عائد على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقا
او في بعض موضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفع به مطلقا فيقول مررت برجل افضل منه ابوه فيخفض افضل
بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب على الفاعلية وهي لغة قليلة واكثرهم يوجب رفع افضل في ذلك على انه
خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر او فاعل افضل ضمير مستتر عائد عليه ولا يرفع الظاهر الا في مسئلة الكحل وضابطها
ان يكون في الكلام نفي بعده اسم الجنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين فمثال ذلك قولك
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وقول الشاعر ما رايت امرأ احب اليه البذل منه
اليك يا ابن سنان وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك هل رايت رجلا احسن في عينه الكحل

في عين زيد

في عين زيد اي الكحل مفضل في المثال باعتبار عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد او نهي نحو لا يكن
احد احب اليه الخير منه اليك **باب التوابع يتبع ما قبله في اعرابه خمسة** التوابع عبارة
عن الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها فهي خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل وعدها الزجاجي وغيره اربعة وادرجوا عطف البيان وعطف النسق
تحت قولهم العطف **النعت هو التابع المشتق او المأول به المباين للفظ متبوعه** التابع
جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق او المأول به مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مأولة به
الا ترى انك تقول في التاكيد جاء القوم اجمعون وجاء زيد زيد وفي البيان والبدل جاء زيد ابو عبد الله
وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو فتجدها توابع جامدة وكذلك سائر امثلتها ولم يبق الا التوكيد اللفظي
فانه قد يجيء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل فالفاضل الاول نعت والثاني تاكيد لفظي فلهذا اخرجه
بقوله المباين للفظ متبوعه فان قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل
قال ابو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفي عطف النسق قولك رايت كاتبا وشاعرا قلت الصديق
والفاروق وان كانا مشتقين الا انهما صارا لقبين على الخليفتين لا حقيقي بباب الاعلام
كزيد وعمرو وشاعرا في المثال المذكور نعت حذف منعوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتبا
ليس مفعولا في الحقيقة انما هو صفة للمفعول والاصل رايت رجلا كاتبا ورجلا شاعرا **وفائدته**
تخصيص او توضيح او مدح او ذم او ترحم او تاكيد وفائدة النعت اما تخصيص
نكرة كقولك مررت برجل كاتب او توضيح معرفة كقولك مررت بزيد الخياط او مدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او تاكيد كقوله تعالى
تلك عشرة كاملة فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة **ويتبع منعوته في واحد من اوجه**
الاعراب ومن التعريف والتنكير ثم ان رفع ضميرا مستترا تبع في واحد من التذكير
والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه والا فهو كالفعل والاحسن جاء رجل
قعود غلمانه ثم قاعد ثم قاعدون اعلم ان الكلام يحسب الاعراب ثلثة احوال رفع ونصب وجر

ويكون النعت ايضا [illegible] رايت [illegible]

وبحسب افراده وغيره ثلثة احوال افراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير
والتعريف حالتان فهذه عشرة احوال للاسم ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد لما في بعضها
من التضاد الا ترى انه لا يكون الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا معرفا منكرا ولا مفردا مثنى مجموعا
ولا مذكرا مؤنثا وانما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد اربعة امور وهي من كل قسم واحد تقول جاءني
زيد فيكون فيه الافراد والتذكير والتعريف والرفع فان جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف
وبقية الاوجه فان جئت مكانه بالزيدان او بالزيدون ففيه التثنية او الجمع بدل الافراد وبقية
الاوجه فان جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الاوجه فان قلت رأيت زيدا
او مررت بزيد ففيه النصب او الجر بدل الرفع وبقية الاوجه ووقع في عبارة المعربين ان النعت
يتبع المنعوت في اربعة من عشرة ويعنون بذلك انه يتبعه في الامور الاربعة التي يكون عليها
وليس كذلك وانما حكمه ان يتبعه في اثنين من خمسة دائما وهما واحد من اوجه الاعراب وواحد
من التعريف والتنكير ولا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب ولا ان يخالفه
في التعريف او التنكير فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع
وهو جحر بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع فوصف النكرة وهي
كل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب
وانما قلنا انه نكرة لانه من باب الصفة المشبهة ولا يكون اضافتها الا في تقدير الانفصال الا ترى ان المعنى
شديد عقابه لا ينفك في المعنى عن ذلك قلت اما قولهم هذا جحر ضب خرب فاكثر العرب
يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر قد يؤخذ الجار
بجرم الجار ومرادهم بذلك انهم ناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك
وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك
بمخرج له عما ذكرنا من انه تابع لمنعوته في الاعراب كما ان تقول المبتدأ والخبر مرفوعان ولا يمتنع

من ذلك

من ذلك قراءة الحسن البصري الحمدِ لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام ولا قولهم في الحكاية من زيدا بالنصب
او من زيد بالخفض اذا سألت من قال رأيت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه
بحكاية الاعراب وقد تبين بهذا صحة قولنا ان النعت لا بد ان يتبع منعوته في اعرابه وتعريفه
وتنكيره واما حكمه بالنظر الى الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانه
يعطى منها ما يعطاه الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام فان كان الوصف رافعا لضمير الموصوف
طابقه في اثنين منها وكملت له الموافقة في اربعة من عشرة كما قال المعربون تقول مررت برجلين
قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات كما تقول في الفعل
مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وبامرأتين قامتا وبنساء قمن وان كان
الوصف رافعا لاسم ظاهر فان تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما ان
الفعل الذي يحل محله يكون كذلك تقول مررت برجل قائمة امه فتؤنث الصفة لتأنيث الام ولا يلتفت
لكون الموصوف مذكرا الا ترى انك تقول في الفعل قامت امه وتقول في عكسه مررت بامرأة قائم ابوها
فتذكر الصفة لتذكير الاب ولا يلتفت لكون الموصوف مؤنثا لانك تقول في الفعل قام ابوها قال
الله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ويجب افراد الوصف ولو كان فاعله مثنى او مجموعا
كما يجب ذلك في الفعل فتقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام
ابواهما وقام اباؤهم ومن قال قاما ابواهما واكلوني البراغيث ثنى الوصف وجمعه
جمع سلامة فقال قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم واجاز الجميع ان تجمع الصفة جمع تكسير اذا
كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام اباؤهم وبرجل قعود غلمانه ورأوا
ذلك احسن من الافراد الذي هو احسن من جمع التصحيح ويجوز قطع الصفة المعلوم
موصوفها حقيقة او ادعاء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير امدح او اذم
او ارحم اذا كان الموصوف بدون الصفة جاز لك في الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك
في صفة المدح الحمد لله الحميد اجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والنصب بتقدير امدح والرفع

اذا سأل شخص قال رأيت زيدا او مررت بزيد صح

واما قوله تعالى الذي جمع مالا فهو بدل من قوله لكل همزة
لا نعت وقوله تعالى شديد العقاب فهو في تقدير
مشددا او الشديد عقابه واضافة هذه الصفات
هي حقيقية على معنى انه لا يخص زمانا دون زمان صح

بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب فسألت عنها يونس
فزعم انها عربية انتهى ومثاله في صفة الذم وامرأته حمالة الحطب قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع
وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الاتباع
والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير ارحم ومثاله في صفة الايضاح مررت بزيد التاجر يجوز فيه
الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولا حرج في جواز القطع بين ان يكون
الموصوف معلوما حقيقة او ادعاء فالاول مشهور وقد ذكرنا امثلته والثاني نص عليه سيبويه
في كتابه وقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب وبالرفع اذا جعلت المخاطب كانه
قد عرفهم ثم قال فنزلتهم هذه المنزلة وان كان لم يعرفهم انتهى والتوكيد وهو اما لفظي نحو اخاك
اخاك ان من لا اخا له ونحو اتاك اتاك اللاحقون ونحو لا لا ابوح بحب بثينة
انها وليس منه نحو دكا دكا وصفا صفا الثاني من التوابع التوكيد ويقال فيه ايضا التأكيد
بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نحو فاس وراس وهو ضربان لفظي ومعنوي والكلام الآن في
اللفظي وهو اعادة اللفظ الاول بعينه سواء كان اسما كقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح فانتصب اخاك الاول باضمار احفظ او الزم اخاك والثاني تأكيد له
او فعلا كقوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وتقدير البيت
فاين تذهب الى اين النجاة ببغلتي فحذف الفعل العامل في اين الاولى وكرر الفعل والمفعول في قوله
اتاك اتاك واللاحقون فاعل اتاك الاول ولا فاعل للثاني لانه انما ذكر للتأكيد لا ليسند الى شيء
وقيل انه فاعل لهما معا وذلك لانهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل انهما تنازعا
في قوله اللاحقون ولو كان كذلك لزم ان يضمر في احدهما فكان يقول اتوك اتاك على اعمال الثاني او اتاك
اتوك على اعمال الاول وقوله احبس احبس تكرير للجملة لان الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به
او حرفا كقوله لا لا ابوح بحب بثينة انها اخذت علي مواثقا وعهودا • وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين لان جاء

في التفسير

منثورا الخ

في التفسير ان معناه دكا بعد دك وان الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وان معنى صفا صفا
انه ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني
فيهما تأكيدا للاول بل المراد التكثير كما تقول علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن
الله اكبر الله اكبر خلافا لابن جني لان الثاني لم يؤت به لتأكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان بخلاف
قوله قد قامت الصلاة فان الجملة الثانية خبر جيء به لتأكيد الخبر الاول او معنوي وهو بالنفس
والعين مؤخرة عنها ان اجتمعا ويجمعان على افعل مع غير المفرد وبكل لغير مثنى
ان يتجزأ بنفسه او بعامله وبكلا وكلتا له ان صح وقوع المفرد موقعه واتحد
معنى المسند ويضفن لضمير المؤكد وباجمع وجمعاء وجمعها غير مضافة
النوع الثاني التأكيد المعنوي وهو بالفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز
عن الذات تقول جاءني زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره او كتابه فاذا قلت نفسه ارتفع
الاحتمال الثاني ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على ذلك المؤكد ولك ان تؤكد بكل منهما وحده وان تجمع
بينهما بشرط ان تبدا بالنفس فتقول جاء زيد نفسه او جاء زيد عينه او جاء زيد نفسه عينه ويمتنع
جاء زيد عينه نفسه ويجب افراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن افعل مع التثنية والجمع
تقول جاء الزيدان انفسهما اعينهما وجاء الزيدون انفسهم اعينهم والهندان انفسهما والهندات
انفسهن اعينهن ومنها كل وهي لرفع احتمال ارادة المخصوص بالفاظ العموم تقول جاء القوم
فيحتمل مجيء جميعهم ومجيء بعضهم وانك عبرت بالكل عن البعض فاذا قلت كلهم رفعت هذا
الاحتمال وانما يؤكد بها بشروط احدها ان يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع والثاني ان يكون
متجزئا بذاته او بعامله فالاول كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم والثاني كقولك اشتريت العبد كله
فان العبد يتجزى باعتبار الشرى وان لم يتجز باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد كله لانه لا يتجزى
لا بذاته ولا بعامله الثالث ان يتصل بها ضمير عائد على المؤكد فليس من التأكيد قراءة بعضهم
انا كلا فيها خلافا للزمخشري والفراء ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة كل في المعنى تقول جاء الزيدان

كلاهما

فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر ويحتمل مجيء احدهما وان المراد احد الرجلين كما قالوا في قوله تعالى لولا نزل
هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ان معناه على رجل من احدى القريتين فاذا قيل كلاهما ارتفع الاحتمال
وانما يؤكد بهما بشروط احدها ان يكون المؤكد بهما دالا على اثنين والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز
على المذهب الصحيح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين
فلا حاجة للتأكيد الثالث ان يكون ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما
الرابع ان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما ومنها اجمع وجمعاء وجمعهما وهو جمع واجمعون وانما
يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنيت عن ان تتصل بضمير يعود على المؤكد نحو اشتريت العبد كله
اجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع وقال تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ويجوز التأكيد بها وان لم يتقدم قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين
وفي الحديث واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون روي بالرفع تأكيدا للضمير وبالنصب على الحال
وهو ضعيف لاستلزام تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة وقد فهم من قولي اجمع وجمعاء وجمعهما انها
لا تثنيان فلا يقال اجمعان ولا جمعاوان هذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لان ذلك لم يسمع **وهي**
بخلاف النعوت ولا يجوز ان يتعاطف المؤكدات ولا ان يتبعن نكرة وشذ يا ليت عدة
حول كله رجب ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت احدهما ان النعوت اذا تكررت
كنت فيها مخيرا بين المجيء بالعطف وتركه فالاول كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي
قدر فهدى والذي اخرج المرعى وقول الشاعر الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
والثاني كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم الآية الثانية ان النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع
النكرة وذكرت ان الفاظ التأكيد مخالفة للنعوت في الامرين جميعا وذلك انها لا تتعاطف اذا اجتمعت
لا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا يقال جاء القوم كلهم واجمعون وعلة ذلك انها بمعنى واحد والشيء
لا يعطف على نفسه بخلاف النعوت فان معانيها متخالفة وكذلك لا يجوز في الفاظ التأكيد ان تتبع نكرة
لا تقول جاءني رجل نفسه لان الفاظ التأكيد معارف فلا تجري على النكرات وشذ قول الشاعر [illegible]

يا ليت

يا ليت عدة حول كله رجب **وعطف البيان وهو تابع موضح او مخصص جامد**
غير مؤول هذا الباب الثالث من ابواب التوابع والعطف في اللغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه
وفي الاصطلاح ضربان عطف نسق وسيأتي وعطف بيان والكلام الآن فيه وقولي تابع جنس يشمل
التوابع الخمسة وقولي موضح او مخصص مخرج للتأكيد كجاء زيد نفسه وللعطف النسق كجاء زيد وعمرو
وللبدل كقولك اكلت الرغيف ثلثه وقولي جامد مخرج للنعت فانه وان كان موضحا في نحو جاء
زيد التاجر ومخصصا في نحو جاءني رجل تاجر لكنه مشتق وقولي غير مؤول مخرج ما وقع من النعوت
جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرفج كله فانه في تأويل المشتق الا ترى ان المعنى مررت بزيد
المشار اليه وبقاع خشن **فيوافق متبوعه** اعني بهذا ان عطف البيان لكونه مفيدا فائدة النعت من ايضاح
متبوعه وتخصيصه يلزم فيه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والافراد وفروعهن ما يلزم في النعوت
كاقسم بالله ابو حفص عمر وهذا خاتم حديد اشرت بالمثالين الى ما تضمنه الحد من وقوعه
موضحا للمعارف مخصصا للنكرات والمراد بابي حفص عمر بن الخطاب. ولك في نحو خاتم حديد ثلاثة
اوجه الجر بالاضافة على معنى من والنصب على التمييز وقيل على الحال والاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال
ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه صفة والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن
كونه حالا ولا صفة ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك
قوله تعالى ويسقى من ماء صديد وقال الفارسي في قوله تعالى او كفارة طعام مساكين يجوز في طعام ان يكون
بيانا وان يكون بدلا **ويعرب بدل كل من كل ان لم يمتنع احلاله محل الاول كقوله انا ابن التارك**
البكري بشر وقوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا كل اسم صح الحكم عليه بانه عطف بيان مفيد
للايضاح او التخصيص صح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه
على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مسألتين وبعضهم اكثر من ذلك وجمع
الجميع قولي ان لم يمتنع احلاله محل الاول وقد ذكرت لذلك مثالين احدهما قول الشاعر انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا والثاني قول الآخر ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا

وبيان ذلك في الاول ان قوله بشر عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية
احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لانه لا يضاف ما فيه الالف واللام نحو التارك
الا لما فيه الالف واللام نحو البكري ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه في باب الاضافة وبيان
ذلك في البيت الثاني ان قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله اخوينا ولا يجوز ان يكون
بدلا لانه في تقدير احلاله محل الاول فكانك قلت ايا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لان المنادى
اذا عطف عليه اسم مجرد من الالف واللام وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان
منادى قيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب فلذلك كان يجب ان يقال هنا يا اخوينا عبد شمس
ونوفل **عطف النسق بالواو** الرابع من التوابع عطف النسق وقد مضى تفسير العطف فاما النسق
فهو التابع ولم احده بحد لوضوحه على اني قربته بقولي بالواو الخ فان معناه ان عطف النسق
هو العطف بالواو والفاء واو واخواتها واعترضت بعد ذكر كل حرف بتفسير معناه **لمطلق الجمع** قال
السيرافي اجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على ان الواو للجمع من غير ترتيب انتهى
واقول اذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه انهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل الكلام ثلثة معان احدها ان يكون
جاءا معا والثاني ان يكون مجيئهما على الترتيب والثالث ان يكون على عكس الترتيب فان فهم احد الامور بخصوصه
فمن دليل آخر كما فهمت المعية في نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل وكما فهم
الترتيب من قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان ما لها وكما
فهم عكس الترتيب في قوله تعالى اخبارا عن منكري البعث ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى
وما نحن بمبعوثين ولو كان للترتيب لكان اعترافا بالحيوة بعد الموت وهذا الذي ذكرناه قول
اكثر اهل العلم من النحاة وغيرهم وليس ذلك بمجمع عليه كما قال السيرافي بل روي عن بعض الكوفيين ان الواو
للترتيب وانه اجاب عن هذه الاية المراد يموت كبارنا ويولد صغارنا فنحيى وهو بعيد ومن اصح
ما يرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو وامتناعهم من ان يعطفوا في ذلك بالفاء او بثم لكونهما
للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما **والفاء للترتيب والتعقيب**

اذا قيل

ابن سلط بين ويني سيس عمر صاحب كون ارزاق ع

اذا قيل جاء زيد فعمرو فمعناه ان مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بغير مهلة وهي مفيدة ثلثة امور التشريك في الحكم
ولم انبه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب وتعقيب كل شيء بحسبه فاذا قلت دخلت البصرة
فبغداد وكان بينهما ثلثة ايام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب مثل هذا عادة فان دخلت بعد الرابع
والخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام وللفاء معنى آخر وهو التسبيب وذلك غالب في عطف الجمل
نحو قولك سها فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ولدلالتها
على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو من يأتيني فاني اكرمه ولهذا قيل من دخل داري فله درهم
افاد ان استحقاقه لدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار بالدرهم له وقد تخلو الفاء
العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى
فجعله غثاء احوى **وثم للترتيب والتراخي** اذا جاء زيد ثم عمرو فمعناه ان مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد
بمهلة وهي مفيدة ايضا ثلثة امور التشريك في الحكم ولم انبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخي فاما
قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة فعلى التقدير خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم فحذف
المضاف منهما **وحتى للغاية والتدريج** معنى الغاية آخر شيء ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون الاسم المعطوف بها جزءا
من المعطوف عليه اما تحقيقا كقولك اكلت السمكة حتى رأسها او تقديرا كقوله ألقى الصحيفة
كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها • فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبله تحقيقا لكنه جزء
تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله حتى نعله **لا للترتيب** زعم بعضهم ان حتى تفيد الترتيب كما تفيده
ثم والفاء وليس كذلك وانما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه السلام كل شيء بقضاء وقدر حتى
العجز والكيس ولا ترتيب في القضاء والقدر وانما الترتيب في ظهور المقضيات **واو لاحد الشيئين
او الاشياء مفيدة بعد الطلب التخيير او الاباحة وبعد الخبر الشك او التشكيك**
مثالها لاحد الشيئين لبثنا يوما او بعض يوم ولاحد الاشياء فكفارته اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة ولكونها لاحد الشيئين او الاشياء امتنع ان يقال

سواء علي اقمت او قعدت لان سواء لابد فيها من شيئين لانك لا تقول سواء عليه هذا الشيء ولها
اربعة معان معنيان بعد الطلب وهما التخيير والاباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك
فمثالها للتخيير تزوج هندا او اختها وللاباحة كجالس الحسن او ابن سيرين والفرق بينهما ان التخيير
يابى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والاباحة لا تابى ذلك الا ترى انه لا يجوز ان يجمع بين ان تزوج هندا
واختها وله ان يجالس الحسن وابن سيرين جميعا ومثالها للشك كقولك جاء زيد او عمرو اذا كنت عالما
بالجائي منهما ولكنك ابهمت على المخاطب ومثله ذلك من التنزيل فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية
فانه لا يجوز ان يجمع بين الجميع على اعتقاد ان الجميع هو الكفارة وقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تاكلوا
من بيوتكم او بيوت ابائكم الاية وقوله تعالى لبثنا يوما او بعض يوم وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين **وام لطلب التعيين بعد همزة داخلة على احد المستويين** نحو ازيد
عندك ام عمرو اذا كنت قاطعا بان احدهما عندك ولكنك شككت في عينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا بنعم ولا بلا
وتسمى ام هذه معادلة لانها عديلة الهمزة في الاستفهام بها الا ترى انك ادخلت الهمزة على احد الاسمين
اللذين استويا في الحكم في ظنك بالنسبة اليها فادخلت ام على الاخر ووسطت بينهما ما لا تشك فيه
وهو قولك عندك وتسمى ايضا متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر **وللرد
عن الخطا في الحكم لا بعد ايجاب ولكن وبل بعد نفي ولصرف الحكم الى ما بعدها بل بعد
ايجاب** حاصل هذا الموضع ان بين لا ولكن وبل اشتراكا وافتراقا فاما اشتراكهما فمن وجهين
احدهما انها عاطفة والثاني انها تفيد رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب واما افتراقها
فمن وجهين ايضا احدهما ان لا تكون لقصر القلب وقصر الافراد وبل ولكن انما يكونان لقصر القلب
فقط تقول جاءني زيد لا عمرو ردا على من اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وتقول
ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو ردا على من اعتقد العكس والثاني ان لا انما يعطف بها بعد الاثبات
ولكن انما يعطف بها بعد النفي وبل يعطف بها بعد النفي ويكون معناها كما ذكرنا ويعطف بها بعد الاثبات
ومعناها حينئذ اثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل انه لا يحكم عليه بشيء

ولكن انما يعطف بها بعد النفي صح

وذكر

وذكر كقولك جاءني زيد بل عمرو وقد نص سيبويه على انها غير عاطفة وهو الحق وبه قال الفارسي
وقال الجرجاني عدها في حروف العطف سهو ظاهر **والبدل وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة
وهو ستة بدل كل نحو مفازا حدائق وبعض نحو من استطاع اليه سبيلا واشتمال
نحو قتال فيه واضراب وغلط ونسيان نحو تصدقت بدرهم دينار ويجب قصد الاول
والثاني او الثاني وسبق اللسان او الاول وتبين الخطا** الباب الخامس من ابواب التوابع
البدل وهو في اللغة العوض قال الله تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح تابع
مقصود بالحكم بلا واسطة فقولي تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولي مقصود بالحكم يخرج النعت
والتاكيد وعطف البيان فانها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا انها مقصودة بالحكم وقولي بلا واسطة يخرج
عطف النسق كجاء زيد وعمرو فانه وان كان تابعا مقصودا بالحكم ولكنه بواسطة حرف العطف
واقسامه ستة احدها بدل كل من كل وهو عبارة عما الثاني فيه عين الاول كقولك جاءني محمد ابو عبد الله
وكقوله تعالى مفازا حدائق واعنابا وانما لم اقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز دخول ال
على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس الثاني بدل بعض من كل
وضابطه ان يكون الثاني جزءا من الاول كاكلت الرغيف ثلثه وقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج اي ولله على الناس
ان يحج مستطيعهم وقال الكسائي انها شرطية مبتدا والجواب محذوف اي من استطاع ان يحج فليحج
ولا حاجة لدعوى الحذف مع امكان تمام الكلام والوجه الثاني يقتضي ان يجب على جميع الناس ان مستطيعهم
يحج وذلك باطل باتفاق فتعين القول الاول وانما لم اقل البعض بالالف واللام لما قدمت في كل والثالث
بدل الاشتمال وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ملابسة بغير الجزئية كقولك اعجبني زيد علمه وقوله تعالى
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه ونبهت بالتمثيل بالايات الثلاث على ان البدل والمبدل منه يكونان نكرتين
نحو مفازا حدائق ومعرفتين نحو الناس من ومختلفين نحو الشهر الحرام قتال فيه الرابع والخامس والسادس
بدل الاضراب وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال يحتمل لان يكون

قد اخبرت بانك تصدقت بدرهم ثم عنّ لك (اي ظهر) ان تخبر بانك تصدقت بدينار وهذا بدل الاضراب
ولان يكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبقك لسانك الى الدرهم وهذا بدل الغلط
ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان
وربما اشكل على الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وقد بيناه ونوضحه ايضا ان الغلط في اللسان
والنسيان في الجنان باب العدد من ثلثة الى تسعة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث
دائما نحو سبع ليال وثمانية ايام وكذلك العشرة ان لم تركب وما دون الثلثة
وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما ويفرد فاعل او يضاف لما اشتق منه او لما
دونه او ينصب ما دونه اعلم ان الفاظ العدد على ثلثة اقسام احدها ما يجري دائما على القياس
في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة
فاعل تقول في المذكر واحد واثنان وثان وثالث ورابع الى عاشر وفي المؤنث واحدة واثنتان وثانية وثالثة
ورابعة الى عاشرة الثاني ما يجري على عكس القياس دائما فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلثة
والتسعة وما بينهما تقول ثلثة رجال وثلث اماء قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
حسوما والثالث ما له حالتان وهو العشرة فان استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلثة عشر عبدا
بالتذكير وثلث عشرة امة بالتانيث وان استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول عشرة
رجال بالتانيث وعشر اماء بالتذكير واعلم ان لاسماء العدد التي على وزن فاعل اربع حالات احدها
الافراد تقول ثان ثالث رابع خامس ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة الثانية ان يضاف
الى ما هو مشتق منه فتقول ثاني اثنين وثالث ثلثة ورابع اربعة ومعناه واحد من اثنين
وواحد من ثلثة وواحد من اربعة قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلثة الثالثة ان يضاف الى ما دونه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلثة وخامس اربعة
ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلثة وجاعل الثلثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم الرابعة ان ينصب ما دونه فتقول رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلثة

كما تقول

كما تقول جاعل الثلثة اربعة ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للاخفش
وثعلب باب موانع صرف الاسم تسعة يجمعها وزن المركب عجمة تعريفها عدل
ووصف الجمع زد تانيثا كاحمد واحمر وبعلبك وابراهيم وعمر واخر واحاد
وموحد الى الاربعة ومساجد ودنانير وسلمان وسكران وفاطمة وطلحة
وزينب وسلمى وصحراء فالفا التانيث والجمع الذي لا نظير له في الاحاد كل منهما
يستقل بالمنع والبواقي لا بد من مجامعة كل علة منهن للصفة او العلمية وتتعين العلمية
مع التركيب والتانيث والعجمة وشرط العجمة علميته في العجمية وزيادة على الثلثة
والصفة التي على افعل او فعلان اصالتها او عدم قبولها التاء فعريان وارمل
وصفوان وارنب بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز في هند وجهان بخلاف
زينب وسقر وبلخ وكعمر عند تميم باب حذام ان لم تختم براء كسفار
وامس لمعين ان كان مرفوعا وبعضهم لم يشترط فيها وسحر عند الجميع وان كان
ظرفا معينا الاصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف وانما يخرج عن ذلك الاصل اذا وجد فيه علتان من علل
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع العلل التسع في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وهذا البيت احسن من البيت الذي ذكر في المقدمة وقد مثلتها في المقدمة
على الترتيب وها انا اشرحها على ذلك الترتيب فاقول العلة الاولى وزن الفعل وحقيقته ان يكون الاسم
على وزن خاص بالفعل او يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه فالاول كان يسمى
رجلا قتل بالتشديد او ضرب او نحوه من ابنية ما لم يسم فاعله او انطلق او نحوه من الافعال الماضية
المبدوءة بهمزة الوصل فان هذه الاوزان كلها خاصة بالفعل والثاني نحو احمد ويزيد ويشكر وتغلب
ونرجس على العلة الثانية التركيب وليس المراد تركيب الاضافة كامرئ القيس تقتضي الانجرار بالكسرة
فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الاسناد كتأبط شرا لانه من باب الحكاية والتركيب
المزجي المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه لانه من باب المبني والصرف وعدمه انما يقال في المعرب وانما المراد

وهو لابن النحاس ح

لان الاضافة ح

بالتركيب المزجي الذي لم يختم بويه كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب العلة الثالثة العجمة وهي ان تكون الكلمة
من الاوضاع العجمية كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب وجميع اسماء الانبياء عجمية الا اربعة محمد صلى الله
عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم اجمعين ويشترط لاعتبار العجمة امران احدهما ان تكون الكلمة
علما في لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك كان تسمي رجلا
بلجام او ديباج الثاني ان تكون زائدة على ثلثة احرف فلهذا انصرف نوح ولوط قال الله تعالى الا آل لوط
نجيناهم بسحر وقال تعالى انا ارسلنا نوحا ومن زعم من النحويين ان هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب
العلة الرابعة التعريف والمراد به تعريف العلمية لان المضمرات والاشارات والموصولات لا سبيل لدخول نوع منها
في هذا الباب لانها كلها مبنيات وهذا باب اعراب واما ذو الاداة والمضاف فان الاسم اذا كان غير منصرف
ثم دخلته الاداة او اضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وح لم يبق الا تعريف العلمية
والعلة الخامسة العدل وهو تحويل الاسم من حالة الى حالة اخرى مع بقاء المعنى الاصلي وهو على ضربين
واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على ضربين احدهما فعل وذلك في المذكر وعدله
عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمح والثاني فعال وذلك في المؤنث وعدله من فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش
وذلك في لغة تميم خاصة واما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر اتاركة تدللها قطام • رضينا
بالتحية والسلام • وقال آخر اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام • فان كان
آخره راء كسفار لماء وحضار لكوكب ووبار لقبيلة فاكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم
من لا يوافق بل يلتزم الاعراب ومنع الصرف ومما اختلف فيه التميميون ايضا امس الذي يراد به
اليوم الذي قبل يومك فاكثرهم يمنعه من الصرف ان كان في موضع رفع على انه معدول عن الامس فيقول مضى
امس بما فيه من العدل ويبنيه على الكسر في النصب والجر على انه متضمن معنى الالف واللام فيقول اعتكفت امس
وما رأيته مذ امس وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد ذكرنا ذلك في صدر هذا الشرح واما سحر
فجميع العرب يمنعه من الصرف بشرطين احدهما ان يكون ظرفا والثاني ان يكون من يوم معين كقولك جئتك يوم الجمعة
سحر لانه معدول عن السحر كما قدر التميميون امس معدولا عن الامس فان كان سحر غير معين فالصرف كقوله تعالى

نجيناهم

نجيناهم بسحر والواقع في الصفات ضربان واقع في العدد وواقع في غيره فالواقع في العدد يأتي
على صيغتين فعال ومفعل وذلك في الواحد والاربعة وما بينهما تقول أحاد وموحد وثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال السخاوي رح ولا يتجاوز العرب الاربعة فهذه الالفاظ الثمانية
معدولة عن الفاظ العدد الاربعة مكررة لان احاد معناه واحد واحد وثناء ومثنى معناه
اثنان اثنان وكذا البواقي قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة لاجنحة
والمعنى والله اعلم اولي اجنحة اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة واما قوله عليه السلام
صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الثاني للتاكيد لا لافادة التكرير لان ذلك حاصل بالاول والواقع في غير العدد
أخر وذلك في نحو قولك مررت بنسوة أخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى آخر الا ترى انك تقول رجل آخر وامرأة
اخرى والقاعدة ان كل فعلى مؤنث لافعل فانها لا تستعمل هي ولا جمعها الا بالالف واللام او الاضافة
كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى انها لاحدى الكبر ولا يجوز ان يقال كبرى وصغرى
ولا كبر وصغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا ابا نواس
في قوله كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب فكان القياس ان يقال الأخر
لكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل التميميون امس عن الامس وكما عدل جميع العرب
سحر عن السحر قال الله تعالى فعدة من ايام اخر العلة السادسة الوصف كاحمر وافضل وسكران
وغضبان ويشترط لاعتباره امران احدهما الاصالة فلو كانت الكلمة في الاصل اسما ثم طرأ لها الوصفية
لم يعتد بها وذلك كما اخرجت صفوانا واربنا عن معناهما الاصلي وهو الحجر الاملس والحيوان
المعروف فاستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل ارنب فانه يجب
صرفهما لعروض الوصفية فيهما الثاني ان لا تقبل الكلمة تاء التانيث فلهذا تقول مررت برجل
عريان ورجل ارمل بالصرف لقولهم في المؤنث عريانة وارملة بخلاف سكران واحمر فان مؤنثهما
سكرى وحمراء بغير تاء العلة السابعة الجمع وشرطه ان يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد وهو وزنان
مفاعل كمساجد ودراهم ومفاعيل كمصابيح وطواويس العلة الثامنة الزيادة المراد بها الالف والنون الزائدتان

نحو سكران وعمران وعثمان العلة الثامنة التأنيث وهو ثلثة اقسام تأنيث بالالف كحبلى وصحراء وتأنيث بالتاء كطلحة
وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد وتأثير الاول منها في منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتي وتأثير الثاني
مشروط بالعلمية كما سيأتي وتأثير الثالث كتأثير الثاني لكنه تارة يؤثر في وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه
فالاول مشروط بوجود واحد من ثلثة امور وهي اما الزيادة على ثلثة احرف كسعاد وزينب واما تحرك الوسط
كسقر ولظى واما العجمة كماه وجور وحمص وبلخ والثاني فيما عدا ذلك نحو هند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها
الصرف وعدمه وقد اجتمع الامران في قول الشاعر • لم تتلفع بفضل مئزرها دعد • ولم تسق دعد في العلب •
فهذه جميع العلل وقد اتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر ثم اعلم انها على اقسام الاول ما يؤثر وجوده
ولا يحتاج الى انضمام علة اخرى وهو شيئان الجمع والف التأنيث والثاني ما يؤثر بشرط وجود العلمية وهو ثلثة اشياء
التأنيث بغير الالف والتركيب والعجمة نحو فاطمة وزينب ومعدي كرب وابرهيم ومن ثم انصرف نحو صنجة وان كان
مؤنثا اعجميا وصولجان وان كان اعجميا ذا زيادة ومسلمة وان كان مؤنثا وصفا لانتفاء العلمية منهن والثالث
ما يؤثر بشرط وجود احد امرين العلمية او الوصف وهو ثلثة ايضا العدل والوزن والزيادة فمثال تأثيرها
مع العلمية عمر واحمد وسلمان ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث واحمر وسكران باب التعجب له صيغتان ما افعل زيدا
واعرابه ما مبتدأ بمعنى شيء وافعل فعل ماض فاعله ضمير ما وزيدا مفعول به والجملة خبر ما
وافعل به وهو بمعنى ما افعله واصله افعل اي صار ذا كذا كاغد البعير اي صار ذا غدة
فغير اللفظ وزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا بخلافها في فاعل
كفى وانما يبنى فعلا التعجب واسم التفضيل ~~واسم التفضيل~~ من فعل ثلاثي مثبت متفاوت
تام مبني للفاعل ليس اسم فاعله على افعل التعجب تفعل من العجب وله الفاظ كثيرة غير مبوب لها
في النحو كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقوله لله دره فارسا
وقول الشاعر يا سيدا ما انت من سيد موطئ الاكناف رحب الذراع والمبوب له في النحو صيغتان
ما افعل زيدا وافعل به فاما الصيغة الاولى فما اسم مبتدأ واختلف في معناها على مذهبين احدها
انها نكرة تامة بمعنى شيء وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب كما قالوا

فقول

في قول الشاعر • عجب لتلك قضية واقامتي • فيكم على تلك القضية اعجب • واما لانها في قوة الموصوفة
اذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا كما قالوا في شر اهر ذا ناب ان معناه شر عظيم اهر ذا ناب الثاني انها
تحتمل ثلثة اوجه احدها ان تكون نكرة تامة كما قال سيبويه الثاني ان تكون نكرة موصوفة بالجملة التي
بعدها الثالث ان تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شيء احسن زيدا
عظيم او الذي احسن زيدا شيء عظيم وهذا قول الاخفش واما افعل فزعم الكوفيون انه اسم بدليل انه يصغر
قالوا ما احيسنه وما اميلحه وزعم البصريون انه فعل ماض وهو الصحيح لانه مبني على الفتح
ولو كان اسما لارتفع على انه خبر ولانه يلزم مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما افقرني الى عفو الله
ولا يقال ما افقري واما التصغير فشاذ ووجهه انه اشبه الاسماء عموما بجموده وانه لا مصدر له واشبه
افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا
يأتي ذكرها وفي احسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع الى ما وهو الذي دلنا على اسميتها لان
الضمير لا يعود الا على الاسماء وزيدا مفعول به على القول بان افعل فعل ومشبه بالمفعول به على القول بانه اسم
واما الصيغة الثانية فافعل فعل بالاتفاق لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير واصله
قولك احسن زيد اي صار ذا حسن كما قالوا اورق الشجر وازهر النبات واثرى فلان واترب
واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة اي فقر وذا غاقة وذا غدة فتضمن
معنى التعجب وحول صيغة الى صيغة افعل بكسر العين فصار احسن زيد فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع
بعد صيغة فعل الامر فزيدت الباء لاصلاح اللفظ فصار احسن بزيد على صيغة امرر بزيد فهذه الباء تشبه الباء
في كفى بالله شهيدا في انها زائدة في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة انها لازمة وتلك جائز الحذف كقال الشاعر
عميرة ودع ان تجهزت غاديا • كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا • ولا يبنى فعلا التعجب واسم التفضيل
الا مما استكمل ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فيقال ما اجلفه وما احمره وشذ قولهم
ما الصه وهو اللص من شذاظ الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق
واستخرج وعن ابي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه

[illegible]

من افعل نحو اكرم واحسن واعطى الثالث ان يكون مما يقبل معنى التفاوت فلا يبنيان من نحو مات وفني لان حقيقتهما
واحدة وانما يتعجب مما زاد على نظائره الرابع ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل الخامس
ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فلا يبنيان من نحو عمي وعرج وشبههما من افعال العيوب الظاهرة ولا من نحو
سود وحمر ونحوهما من افعال الالوان ولا من نحو لمي ودعج ونحوهما من افعال الحلى التي الوصف منها
على وزن افعل لانهم قالوا من ذلك اعمى واعرج واسود واحمر والمى وادعج **باب الوقف في الافصح**
على نحو رحمة بالهاء وعلى نحو مسلمات بالتاء اذا وقف على ما فيه تاء التانيث فان كانت ساكنة لم تتغير
نحو قامت وقعدت وان كانت متحركة فاما ان تكون الكلمة جمعا بالالف والتاء اولا فان لم تكن كذلك فالافصح
الوقف بابدالها هاء تقول هذه رحمه وهذه شجره وبعضهم يقف عليها بالتاء وقد وقف بعض السبعة
في ان رحمت الله قريب وان شجرت الزقوم بالتاء وسمع بعضهم يقول يا اهل سورت البقرة فقال بعض من سمعه
والله ما احفظ منها اية وقال الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت من بعدمات وان كان جمعا بالالف
والتاء فالافصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء سمع من كلامهم كيف الاخوه والاخواه وقالوا دفن البناه
من المكرماه وقد نبهت على الوقف على نحو رحمة بالتاء وعلى نحو مسلمات بالهاء بقولي وقد يعكس فيهن
وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالحذف وعلى نحو القاضي فيهما بالاثبات اذا وقفت على المنقوص
وهو الاسم الذي اخره ياء مكسور ما قبلها فاما ان يكون منونا اولا فان كان منونا فالافصح الوقف
عليه رفعا وجرا بالحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وبذلك وقف ابن كثير على هاد ووال
وواق من قوله تعالى ولكل قوم هاد وما لهم من دونه من وال وما لهم من الله من واق وان كان
غير منون فالافصح الوقف عليه رفعا وجرا بالاثبات كقولك هذا القاضي ومررت بالقاضي ويجوز
الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق في قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق
ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الافصح **وقد يعكس فيهن** الضمير راجع الى قلب تاء رحمة هاء واثبات
تاء مسلمات وحذف ياء قاض واثبات ياء القاضي اي وقد يوقف على رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء
وعلى قاض بالياء وعلى القاضي بالحذف **وليس في نصب قاض والقاضي الا الياء**

اذا كان

الكمي بالحق نشعد ده اولات سمرة آخرى
الدعج مقتحمة كوزي غاية سياه
وسواد او لمع اخوى

اذا كان المنقوص منصوبا وجب في الوقف اثبات يائه فان كان منونا ابدل من تنوينه الفا كقوله تعالى
ربنا اننا سمعنا مناديا وان كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى كلا اذا بلغت التراقي **ويوقف**
على اذاً ونحو لنسفعا ونحو رأيت زيدا بالالف يجب في الوقف قلب النون الساكنة الفا
في ثلث مسائل احدها اذاً هذا هو الصحيح وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بانه يوقف عليها بالنون
وبنى على ذلك انها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولم يختلف القراء في الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا ابدا انه بالالف
الثانية نون التاكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقف الجميع عليها بالالف
قال الشاعر ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا • اصله اعبدن الثالثة تنوين الاسم المنصوب نحو رأيت
زيدا هذا وقف عليه جميع العرب بالالف الا ربيعة فانهم وقفوا على رأيت زيدا بالحذف فقال الشاعر
الا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف **كما يكتبن** لما ذكرت الوقف
على هذه الثلثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطرادا فذكرت ان التنوين في المسائل الثلث
تصور الفا على حسب الوقف وعن الكوفيين ان نون التوكيد تصور نونا وعن الفراء ان اذاً اذا كانت
ناصبة كتبت بالالف والا كتبت بالنون فرقا بينها وبين اذا الشرطية والفجائية وقد تلخص في كتابة
اذاً ثلثة مذاهب الالف مطلقا والنون مطلقا والتفصيل **ويكتب الف بعد واو الجماعة كقالوا**
دون الاصلية كزيد يدعو وترسم الالف ياء ان تجاوزت الثلثة كاستدعى والمصطفى
او كان اصلها الياء كرمى والفتى والفا في غيره كعفا والعصا وينكشف امر الالف
بالتاء كرميت وعفوت والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين لما ذكرت هذه المسالة
من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسالتين مهمتين من مسائل الكتابة احديهما انهم فرقوا بين الواو
في قولك زيد يدعو وبينها في قولك القوم لم يدعوا فزادوا الالف بعد واو الجماعة وجردوا الاصلية من الالف
قصدا للتفرقة بينهما الثانية ان من الالفات المتطرفة ما يصور الفا ومنها ما يصور ياء وضابط ذلك
ان الالف ان تجاوزت ثلثة احرف او كانت منقلبة عن ياء صورت ياء فمثال ذلك في النوع الاول اشترى
والمصطفى وفي النوع الثاني رمى وهدى والفتى والهدى وان كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت الفا

وذلك نحو دعا وعفا والعصا والقفا ولما ذكرت ذلك احتجت الى ذكر ما تميز به ذوات الواو
من ذوات الياء فذكرت انه اذا اشكل امر الفعل وصلته بتاء المتكلم او المخاطب فحيثما ظهر فهو اصله الا ترى
انك اذا تقول في رمى وهدى رميت وهديت وفي دعا وعفا دعوت وعفوت واذا اشكل امر الاسم
نظرت الى تثنيته فحيثما ظهر فيها فهو اصله الا ترى انك تقول في الفتى والهدى الفتيان والهديان وفي العصا
والقفا العصوان والقفوان وما احسن قول الشاطبي وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل
صادفت منهلا وقال الحريري اذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه فالحق به تاء الخطاب ولا تقف
فان تره بالياء يوما فاكتبنه بياء والا فهو يكتب بالالف ولا تحسب الفعل الثلاثي والذي تعداه والمهموز
في ذاك يختلف فصل همزة اسم بكسر او ضم وابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة
وتثنيتهن واثنين واثنتين والغلام وايمن الله في القسم بفتحها او بكسر في
ايمن الله همزة وصل اي تثبت ابتداء وتحذف وصلا وكذا همزة الماضي
المتجاوز اربعة احرف كاستخرج وامره ومصدره وامر الثلاثي كاقتل
واغزوا اغزي بضمهن واضرب وامشوا واذهب بكسر كالباقي هذا الفصل
في ذكر همزات الوصل وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل والكلام فيها في فصلين الاول في ضبط
مواضعها فنقول قد استقر ان الكلمة اما اسم او فعل او حرف فاما الاسم فلا يكون همزته همزة وصل
الا في نوعين احدهما اسماء غير مصادر وهي عشرة محفوظة اسم واست وابن وابنم وابنة وامرء
وامرأة واثنان واثنتان وايمن الله في القسم وتثنية السبعة الاول بمنزلتهن وهي اسمان واستان
وابنان وابنمان وامرآن وامرأتان بخلاف الجمع فان همزاته همزات قطع قال الله تعالى ان هي الا اسماء سميتموها
وقل تعالوا ندع ابناءنا وابناءكم النوع الثاني هي اسماء مصادر وهي مصادر الافعال الخماسية
كالانطلاق والاقتداء والسداسية كالاستخراج واما الفعل فان كان مضارعا نحو اعوذ بالله واستغفر الله
واحمد الله فهمزاته همزات قطع وان كان ماضيا فان كان ثلاثيا او رباعيا فهمزته همزة قطع
فالثلاثي نحو اخذ واكل والرباعي نحو اخرج واعطى وان كان خماسيا او سداسيا فهمزته همزة وصل
نحو

نحو انطلق واستخرج واما الامر فان كان من الرباعي فهمزته همزة قطع كقولك يا زيد اكرم عمروا
ويا فلان اجب فلانا واما الحرف فلم يدخل عليه همزة وصل الا اللام من نحو قولك الغلام والفرس
وعن الخليل انها همزة قطع عوملت معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة
من خير وشر في التفضيل للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو ام وان وان الفصل الثاني
في حركة همزة الوصل اعلم ان منها ما يحرك دائما بالكسر في الاكثر وبالضم في لغة ضعيفة وهو
اسم وقد اشرت الى ذلك بقولي همزة اسم بكسر او ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهي همزة لام التعريف
ومنها ما يحرك بالفتح في الافصح وبالكسر في لغة ضعيفة وهي ايمن المستعمل في القسم في ايمن الله لافعلن
وهو اسم مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة لا جمع يمين خلافا للفراء وقد اشرت الى هذا القسم والذي قبله
بقولي بفتحها او بكسر همزة ايمن ومنها ما يحرك بالضم فقط وهو امر الثلاثي اذا انضم ثالثه ضما
متصلا نحو اقتل اكتب وادخل وقولنا متصلا نحو قولك للمرأة اغزي يا هند لان اصله اغزوي
بضم الزاي وكسر الواو فاسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الزاي لتناسب الياء
وقد اشرت الى هذا بالتمثيل باغزي وقلت قبلها باغز لانبه على ان الاصل اغزو بالضم بدليل وجوده
اذا لم توجد ياء المخاطبة وخرج عنه نحو قولك امشوا فانه يبتدأ بالكسر لان اصله امشيوا بكسر الشين وضم الياء
فاسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو وتسلم من القلب
ياء ولهذا قلت به في الاصل ما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على انهما باب واحد وانما قلت باذهب
دفعا لتوهم من يتوهم انهم اذا ضموا في مثل اكتب وكسروا في مثل اضرب فينبغي ان يفتحوا في مثل اذهب
ليكونوا قد راعوا الحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث وانما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء
بالهمزة في حالة الوقف ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك اصل الباب وهذا اخر ما اردت املاءه
على هذه المقدمة وقد جاءت بحمد الله مهذبة المعاني مشيدة المباني محكمة الاحكام مستوفية الانواع والاقسام
تقر بها عين الودود وتكمد بها عين الحسود شعر ان يحسدوني فاني غير لائمهم قبلي من الناس اهل الفضل
قد حسدوا فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات اكثرنا غيظا بما يجدوا

ان الذي يجدوني في صدورهم • لا ارتقى صدرا منها ولا اردوا •
والى الله العظيم ارغب ان يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا • وعلى النفع به موقوفا •
وان يكفينا شر الحساد • وان لا يفضحنا يوم التناد • بمنه وكرمه انه الجواد الكريم •
الرؤف الوهاب الرحيم • تم شرح قطر الندى وبل الصدى • من يد افقر الورى •
الى رحمة ربه المستعان • الحاج حسن بن كيا • غفر الله له ولوالديه • واحسن اليهما واليه •
في اواسط شهر صفر المظفر ختم بالخير والظفر • سنة ثمان وستين ومائة والف من الهجرة النبوية • عليه افضل التحية •

سنة ١١٦٨

ص ١٥٥

١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن صرّف نحو رضائه قلوب العارفين والصلوة على من ارسله نورا ورحمة للعالمين وعلى من اتبعوه باحسان الى يوم الدين **وبعد** فاعلم ان الابنية الاشتقاقية ضربان مجرّد ومزيد فيه **فالمجرد** ما تجرد ماضيه المفرد المذكر الغائب عن حرف زائد وهو نوعان ثلاثي ورباعي **فالثلاثي** ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على ثلثة احرف وهو ستة ابواب **الباب الاول** فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر **الامثلة المختلفة** اي بحسب النوع والهيئة والمعنى

اي بانقيادهم في غاية كانقيادهم في حضوره اي بلسانهم وقلوبهم لكن المنافقون فانهم بعكسه

اي الذي لم يوجد في ماضيه المفرد المذكر الغائب حرف زائدا اصلا

قوله الامثلة المختلفة اي بوزونات الباب الاول

نَصَرَ
فعل ماضي معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یردم ایتدی برار

يَنْصُرُ
فعل مضارع معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یردم ایدر برار

لِيَنْصُرْ
فعل امر معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یردم اتسون برار

اُنْصُرْ
فعل امر مخاطب معلوم مفرد مذكر
معناسی یردم ایت سن برار

لَا يَنْصُرْ
فعل نهي معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یردم اتمسون برار

مَا اَنْصَرَهُ
فعل تعجب معناسی نه عجب
یردم ایتدی برار

اَنْصِرْ بِهِ
فعل تعجب معناسی نه عجب
یردم ایتدی برار

نَاصِرٌ
اسم فاعل مفرد مذكر
معناسی یردم ایدیجی برار

مَنْصُورٌ
اسم مفعول مفرد مذكر
معناسی یردم اولنمش برار

اَنْصَرُ
اسم تفضيل مفرد مذكر
معناسی غایت یردم ایدیجی برار

نَصْرٌ
مصدر سوکنه غیر میمی
معناسی یردم اتمك

مَنْصَرٌ
مصدر میمی معناسی یردم اتمك
یاخود اسم مکان مفرد معناسی
یردم ایده جك بر مکان یاخود
اسم زمان مفرد معناسی یردم ایده جك
بر زمان

نَصْرَةٌ
مصدر بناء مره مفرد معناسی
بر کره یردم اتمك

نُصْرَةٌ
مصدر بناء نوع مفرد
معناسی بر درلو یردم اتمك

تَنْصَارٌ
مبالغه مصدر معناسی
چوق یردم اتمك

نِصِّيرَى
مثله

مِنْصَرٌ
اسم آلت مفرد معناسی
یردم ایده جك برآلت

مِنْصَارٌ
مثله

نِصَارِ
اسم فعل معناسی
البته یردم ایت

مثله

الامثلة المتفقة من الماضي المعلوم

نَصَرَ
فعل ماضي معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یردم ایتدی برار

نَصَرَا
فعل ماضي معلوم تثنيه مذكر غائب
معناسی یردم ایتدیلر ایکی ارلر

نَصَرُوا
فعل ماضي معلوم جمع مذكر غائب
معناسی یردم ایتدیلر جميع ارلر

نَصَرَتْ
فعل ماضي معلوم مفرد مؤنث غائبه
معناسی یردم ایتدی برعورت

نَصَرَتَا
فعل ماضي معلوم تثنيه مؤنث غائبه
معناسی یردم ایتدیلر ایکی عورتلر

نَصَرْنَ
فعل ماضي معلوم جمع مؤنث غائبه
معناسی یردم ایتدیلر جميع عورتلر

نَصَرْتَ
فعل ماضي معلوم مفرد مذكر مخاطب
معناسی یردم ایتدك سن برار

نَصَرْتِ
فعل ماضي معلوم مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یردم ایتدك سن برعورت

نَصَرْتُمَا
فعل ماضي معلوم تثنيه مذكر في مخاطب ياخود
تثنيه مؤنث في مخاطبه معناسی یردم ایتدکز سز ایکیکز

نَصَرْتُمْ
فعل ماضي معلوم جمع مذكر مخاطب
معناسی یردم ایتدکز جميع ارلر

نَصَرْتُنَّ
فعل ماضي معلوم جمع مؤنث مخاطبه
معناسی یردم ایتدکز جميع عورتلر

نَصَرْتُ
فعل ماضي معلوم نفس متکلم وحده
معناسی یردم ایتدم

نَصَرْنَا
فعل ماضي معلوم نفس متکلم مع الغير
معناسی یردم ایتدك

الامثلة المتفقة من الماضي المجهول

نُصِرَ
فعل ماضي مجهول مفرد مذكر غائب
معناسی یردم اولندی برار

نُصِرَا
فعل ماضي مجهول تثنيه مذكر غائب
معناسی یردم اولندیلر ایکی ارلر

نُصِرُوا
فعل ماضي مجهول جمع مذكر غائب
معناسی یردم اولندیلر جميع ارلر

نُصِرَتْ
فعل ماضي مجهول مفرد مؤنث غائبه
معناسی یردم اولندی برعورت

نُصِرَتَا
فعل ماضي مجهول تثنيه مؤنث غائبه
معناسی یردم اولندیلر ایکی عورتلر

نُصِرْنَ
فعل ماضي مجهول جمع مؤنث غائبه
معناسی یردم اولندیلر جميع عورتلر

نُصِرْتَ
فعل ماضي مجهول مفرد مذكر مخاطب
معناسی یردم اولندك سن برار

نُصِرْتِ
فعل ماضي مجهول مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یردم اولندك سن برعورت

نُصِرْتُمَا
فعل ماضي مجهول تثنيه مذكر مخاطب
یاخود تثنيه مؤنث مخاطبه
معناسی یردم اولندکز سز ایکیکز

نُصِرْتُمْ
فعل ماضي مجهول جمع مذكر مخاطب
معناسی یردم اولندکز جميع ارلر

نُصِرْتُنَّ
فعل ماضي مجهول جمع مؤنث مخاطبه
معناسی یردم اولندکز جميع عورتلر

نُصِرْتُ
فعل ماضي مجهول نفس متکلم وحده
معناسی یردم اولندم

نُصِرْنَا
فعل ماضي مجهول نفس متکلم مع الغير
معناسی یردم اولندق

الامثلة المتفقة من المضارع المعلوم

يَنْصُرُ
فعل مضارع معلوم مفرد مذكر غائب
معناسی یاردم ایدر برار

يَنْصُرَانِ
فعل مضارع معلوم تثنیه مذکر غائب
معناسی یاردم ایدرلر ایکی ارلر

يَنْصُرُونَ
فعل مضارع معلوم جمع مذکر غائب
معناسی یاردم ایدرلر جمیع ارلر

تَنْصُرُ
فعل مضارع معلوم مفرد مؤنث غائبه یاخود مفرد مذکر مخاطب معناسی یاردم ایدر بر عورت یاخود معناسی یاردم ایدرسن برار

تَنْصُرِينَ
فعل مضارع معلوم مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم ایدرسن بر عورت

تَنْصُرَانِ
فعل مضارع معلوم تثنیه مؤنث غائبه
معناسی یاردم ایدرلر ایکی عورتلر یاخود
تثنیه مذکر مخاطب یاخود تثنیه مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم ایدرسکز سز ایکیکز

يَنْصُرْنَ
فعل مضارع معلوم جمع مؤنث غائبه
معناسی یاردم ایدرلر جمیع عورتلر

تَنْصُرُونَ
فعل مضارع معلوم جمع مذکر مخاطب
معناسی یاردم ایدرسکز جمیع ارلر

تَنْصُرْنَ
فعل مضارع معلوم جمع مؤنث مخاطبه معناسی
یاردم ایدرسکز جمیع عورتلر

أَنْصُرُ
فعل مضارع معلوم نفس متکلم وحده
معناسی یاردم ایدرم

نَنْصُرُ
فعل مضارع معلوم نفس متکلم مع الغیر
معناسی یاردم ایدرز

الامثلة المتفقة من المضارع المجهول

يُنْصَرُ
فعل مضارع مجهول مفرد مذکر غائب
معناسی یاردم اولنور برار

يُنْصَرَانِ
فعل مضارع مجهول تثنیه مذکر غائب
معناسی یاردم اولنورلر ایکی ارلر

يُنْصَرُونَ
فعل مضارع مجهول جمع مذکر غائب
معناسی یاردم اولنورلر جمیع ارلر

تُنْصَرُ
فعل مضارع مجهول مفرد مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنور بر عورت یاخود
مفرد مذکر مخاطب معناسی
یاردم اولنورسن برار

تُنْصَرِينَ
فعل مضارع مجهول مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم اولنورسن بر عورت

تُنْصَرَانِ
فعل مضارع مجهول تثنیه مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنورلر ایکی عورتلر
یاخود تثنیه مذکر مخاطب یاخود
تثنیه مؤنث مخاطبه معناسی یاردم
اولنورسکز سز ایکیکز

يُنْصَرْنَ
فعل مضارع مجهول جمع مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنورلر جمیع عورتلر

تُنْصَرُونَ
فعل مضارع مجهول جمع مذکر مخاطب
معناسی یاردم اولنورسکز جمیع ارلر

تُنْصَرْنَ
فعل مضارع مجهول جمع مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم اولنورسکز جمیع عورتلر

أُنْصَرُ
فعل مضارع مجهول
نفس متکلم وحده
معناسی یاردم اولنورین

نُنْصَرُ
فعل مضارع مجهول
نفس متکلم مع الغیر
معناسی یاردم اولنورز

الامثلة المتفقة من الامر المعلوم

لِيَنْصُرْ
فعل امر معلوم مفرد مذکر غائب
معناسی یاردم ایتسون برار

لِيَنْصُرَا
فعل امر معلوم تثنیه مذکر غائب
معناسی یاردم ایتسونلر ایکی ارلر

لِيَنْصُرُوا
فعل امر معلوم جمع مذکر غائب
معناسی یاردم ایتسونلر جمیع ارلر

لِتَنْصُرْ
فعل امر معلوم مفرد مؤنث غائبه
معناسی یاردم ایتسون بر عورت

لِتَنْصُرَا
فعل امر معلوم تثنیه مؤنث غائبه
معناسی یاردم ایتسونلر ایکی عورتلر

لِيَنْصُرْنَ
فعل امر معلوم جمع مؤنث غائبه
معناسی یاردم ایتسونلر جمیع عورتلر

اُنْصُرْ
فعل امر معلوم مفرد مذکر مخاطب
معناسی یاردم ایت سن برار

اُنْصُرِي
فعل امر معلوم مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم ایت سن بر عورت

اُنْصُرَا
فعل امر معلوم تثنیه مذکر مخاطب
یاخود تثنیه مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم ایدک ایکیکز

اُنْصُرُوا
فعل امر معلوم جمع مذکر مخاطب
معناسی یاردم ایدک جمیع ارلر

اُنْصُرْنَ
فعل امر معلوم جمع مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم ایدک جمیع عورتلر

لِأَنْصُرْ
فعل امر معلوم نفس متکلم وحده
معناسی یاردم ایده یم

لِنَنْصُرْ
فعل امر معلوم نفس متکلم مع الغیر
معناسی یاردم ایده لوم

الامثلة المتفقة من الامر المجهول

لِيُنْصَرْ
فعل امر مجهول مفرد مذکر غائب
معناسی یاردم اولنسون برار

لِيُنْصَرَا
فعل امر مجهول تثنیه مذکر غائب
معناسی یاردم اولنسونلر ایکی ارلر

لِيُنْصَرُوا
فعل امر مجهول جمع مذکر غائب
معناسی یاردم اولنسونلر
جمیع ارلر

لِتُنْصَرْ
فعل امر مجهول مفرد مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنسون بر عورت
یاخود مفرد مذکر مخاطب معناسی
یاردم اولنسن برار

لِتُنْصَرِي
فعل امر مجهول مفرد مؤنث مخاطبه
معناسی یاردم اولک سن
بر عورت

لِتُنْصَرَا
فعل امر مجهول تثنیه مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنسونلر
ایکی عورتلر یاخود تثنیه
مذکر مخاطب یاخود تثنیه مؤنث
مخاطبه معناسی یاردم اولنوك
ایکیکز

لِيُنْصَرْنَ
فعل امر مجهول جمع مؤنث غائبه
معناسی یاردم اولنسونلر
جمیع عورتلر

لِتُنْصَرُوا
فعل امر مجهول جمع مذکر مخاطب
معناسی یاردم اولنك
جمیع ارلر

لتنصرن فعل امر مجهول جمع مؤنث مخاطب معناسی یردم اولنك جمیع عورتلر

لا انصر فعل امر مجهول نفس متكلم وحده معناسی یردم اولنه یم

لننصر فعل امر مجهول نفس متكلم مع الغیر معناسی یردم اولنه لم

الامثلة المتفقة من النهی المعلوم

لا ینصر فعل نهی معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایتمسون برار

لا ینصرا فعل نهی معلوم تثنیه مذكر غائب معناسی یردم ایتمسونلر ایكی ارلر

لا ینصروا فعل نهی معلوم جمع مذكر غائب معناسی یردم ایتمسونلر جمیع ارلر

لا تنصر فعل نهی معلوم مفرد مؤنث غائبه معناسی یردم ایتمسون بر عورت جهود مفرد مذكر مخاطب معناسی یردم ایتمه سن برار

لا تنصری فعل نهی معلوم مفرد مؤنث مخاطبه معناسی یردم ایتمه سن بر عورت

لا تنصرا فعل نهی معلوم تثنیه مؤنث غائبه معناسی یردم ایتمسونلر ایكی عورتلر جهود تثنیه مذكر مخاطب جهود تثنیه مؤنث مخاطبه معناسی یردم ایتمكز ایكیكز

لا ینصرن فعل نهی معلوم جمع مؤنث غائبه معناسی یردم ایتمسونلر جمیع عورتلر

لا تنصروا فعل نهی معلوم جمع مذكر مخاطب معناسی یردم ایتمك جمیع ارلر

لا تنصرن فعل نهی معلوم جمع مؤنث مخاطبه معناسی یردم ایتمك جمیع عورتلر

لا انصر فعل نهی معلوم نفس متكلم وحده معناسی یردم ایتمیه یم

لا ننصر فعل نهی معلوم نفس متكلم مع الغیر معناسی یردم ایتمیه لم

الامثلة المتفقة من اسم الفاعل

ناصر اسم فاعل مفرد مذكر معناسی یردم ایدجی برار

ناصران اسم فاعل تثنیه مذكر معناسی یردم ایدجی ایكی ارلر

ناصرین مثله

ناصرون اسم فاعل جمع مذكر معناسی یردم ایدجی جمیع ارلر

ناصرین مثله

ناصرة اسم فاعل مفرد مؤنث معناسی یردم ایدجی بر عورت

ناصرتان اسم فاعل تثنیه مؤنث معناسی یردم ایدجی ایكی عورتلر

ناصرتین مثله

ناصرات اسم فاعل جمع مؤنث معناسی یردم ایدجی جمیع عورتلر

الامثلة المتفقة من النهی المجهول

لا ینصر لا ینصرا لا ینصروا لا تنصر لا ینصرن لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصری لا تنصرن لا انصر لا ننصر

الامثلة المتفقة من اسم المفعول

منصور اسم مفعول مفرد مذكر معناسی یردم اولنمش برار

منصوران اسم مفعول تثنیه مذكر معناسی یردم اولنمش ایكی ارلر

منصورین مثله

منصورون اسم مفعول جمع مذكر معناسی یردم اولنمش جمیع ارلر

منصورین مثله

منصورة اسم مفعول مفرد مؤنث معناسی یردم اولنمش بر عورت

منصورتان اسم مفعول تثنیه مؤنث معناسی یردم اولنمش ایكی عورتلر

منصورتین مثله

منصورات اسم مفعول جمع مؤنث معناسی یردم اولنمش جمیع عورتلر

الامثلة المتفقة من اسم التفضیل

انصر اسم تفضیل مفرد مذكر معناسی فتی یردم ایدجی برار

انصران اسم تفضیل تثنیه مذكر معناسی فتی یردم ایدجی ایكی ارلر

انصرین مثله

انصرون اسم تفضیل جمع مذكر معناسی فتی یردم ایدجی جمیع ارلر

انصرین مثله

نصری اسم تفضیل مفرد مؤنث معناسی فتی یردم ایدجی بر عورت

نصریان اسم تفضیل تثنیه مؤنث معناسی فتی یردم ایدجی ایكی عورتلر

نصریین مثله

نصریات اسم تفضیل جمع مؤنث معناسی فتی یردم ایدجی جمیع عورتلر

الامثلة المتفقة من بناء المرة

نصرة مصدر بناء مره مفرد معناسی بر كره یردم ایتمك

نصرتان مصدر بناء مره تثنیه معناسی ایكی كره یردم ایتمك

نصرتین مثله

نصرات مصدر بناء مره جمع معناسی جمیع كره یردم ایتمك

الامثلة المتفقة من بناء النوع

نصرة مصدر بناء نوع مفرد معناسی بر درلو یردم ایتمك

نصرتان مصدر بناء نوع تثنیه معناسی ایكی درلو یردم ایتمك

نصرتین مثله

نصرات مصدر بناء نوع جمع معناسی جمیع درلو یردم ایتمك

الامثلة المتفقة من اسمى الزمان والمكان

مَنَاصِرُ	مَنْصَرَيْنِ	مَنْصَرَانِ	مَنْصَرٌ
اسم مكان جمع موناسى بردم ايده جك جميع مكان يا خود اسم زمان جمع موناسى بردم ايده جك جميع زمان	مثله	اسم مكان تثنيه موناسى بردم ايده جك ايكى مكان يا خود اسم زمان تثنيه موناسى بردم ايده جك ايكى زمان	اسم مكان مفرد موناسى بردم ايده جك بر مكان يا خود اسم زمان مفرد موناسى بردم ايده جك بر زمان

الامثلة المتفقة من اسم الآلة

مَنَاصِرُ	مِنْصَرَيْنِ	مِنْصَرَانِ	مِنْصَرٌ
اسم آلت جمع موناسى بردم ايده جك جميع آلت	مثله	اسم آلت تثنيه موناسى بردم ايده جك ايكى آلت	اسم آلت مفرد موناسى بردم ايده جك بر آلت

الامثلة المتفقة من اسم الآلة

مَنَاصِيرُ	مِنْصَارَيْنِ	مِنْصَارَانِ	مِنْصَارٌ
اسم آلت جمع موناسى بردم ايده جك جميع آلت	مثله	اسم آلت تثنيه موناسى بردم ايده جك ايكى آلت	اسم آلت مفرد موناسى بردم ايده جك بر آلت

الباب الثانى فَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع الامثلة المختلفة
ضَرَبَ يَضْرِبُ لِيَضْرِبْ لَا يَضْرِبْ مَا اَضْرَبَهُ اَضْرِبْ بِهِ ضَارِبٌ
مَضْرُوبٌ اَضْرَبُ ضَرْبٌ مَضْرَبٌ ضَرْبَةٌ ضِرْبَةٌ تَضْرَابٌ ضِرِّيبَى
مِضْرَبٌ مِضْرَابٌ ضَرَّابٌ الامثلة المتفقة ظاهرة مثل ما ذكر لكن
نذكر امثلة امر المعلوم لنوع خفاء فيه لِيَضْرِبْ لِيَضْرِبَا لِيَضْرِبُوا
لِتَضْرِبْ لِتَضْرِبَا لِيَضْرِبْنَ اِضْرِبْ اِضْرِبِى اِضْرِبَا اِضْرِبُوا
اِضْرِبْنَ لَاَضْرِبْ لِنَضْرِبْ الباب الثالث فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين
فى الماضى وفتحها فى المضارع الامثلة المختلفة رَغِبَ يَرْغَبُ لِيَرْغَبْ لَا يَرْغَبْ
مَا اَرْغَبَهُ اَرْغِبْ بِهِ رَاغِبٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ اَرْغَبُ رَغْبٌ مَرْغَبٌ رَغْبَةٌ
رِغْبَةٌ

رِغْبَةٌ تَرْغَابٌ رِغِّيبَى مِرْغَبٌ مِرْغَابٌ رَغَّابٌ الامثلة المتفقة
مثل ما ذكر غير ان المجهول واسم المفعول يجيئان منه بحرف الجر غالبا ولا يتصرف فيهما
لكونه لازما وحكم اللازم هذا نحو رُغِبَ فِيهِ رُغِبَ فِيهَا رُغِبَ فِيهِمَا رُغِبَ فِيهِمْ
رُغِبَ فِيهِنَّ رُغِبَ فِيكَ رُغِبَ فِيكِ رُغِبَ فِيكُمَا رُغِبَ فِيكُمْ رُغِبَ فِيكُنَّ
رُغِبَ فِيَّ رُغِبَ فِينَا ولنذكر امثلة امر المعلوم لِيَرْغَبْ لِيَرْغَبَا لِيَرْغَبُوا
لِتَرْغَبْ لِتَرْغَبَا لِيَرْغَبْنَ اِرْغَبْ اِرْغَبِى اِرْغَبَا اِرْغَبُوا اِرْغَبْنَ
لَاَرْغَبْ لِنَرْغَبْ الباب الرابع فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما الامثلة المختلفة
فَتَحَ يَفْتَحُ لِيَفْتَحْ لَا يَفْتَحْ مَا اَفْتَحَهُ اَفْتِحْ بِهِ فَاتِحٌ مَفْتُوحٌ
اَفْتَحُ فَتْحٌ مَفْتَحٌ فَتْحَةٌ فِتْحَةٌ تَفْتَاحٌ فِتِّيحَى مِفْتَحٌ
مِفْتَاحٌ فَتَّاحٌ وامره كامر ارغب الباب الخامس فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما
الامثلة المختلفة فَصُحَ يَفْصُحُ لِيَفْصُحْ لَا يَفْصُحْ مَا اَفْصَحَهُ اَفْصِحْ بِهِ
فَاصِحٌ مَفْصُوحٌ عَنْهُ اَفْصَحُ فَصَاحَةٌ مَفْصَحٌ فَصْحَةٌ فِصْحَةٌ
تَفْصَاحٌ فِصِّيحَى مِفْصَحٌ مِفْصَاحٌ فَصَّاحٌ وامره كامر نصر ومجهوله
كمجهول رَغِبَ لكون هذا الباب لازما الباب السادس فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين فيهما
الامثلة المختلفة حَسِبَ يَحْسِبُ لِيَحْسِبْ لَا يَحْسِبْ مَا اَحْسَبَهُ اَحْسِبْ بِهِ
حَاسِبٌ مَحْسُوبٌ اَحْسَبُ حُسْبَانٌ مَحْسَبٌ حَسْبَةٌ حِسْبَةٌ تَحْسَابٌ
حِسِّيبَى مِحْسَبٌ مِحْسَابٌ حَسَّابٌ وامره كامر ضرب واما الرباعى المجرد
فما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على اربعة احرف اصول وهو باب واحد وهو باب فعلل
الامثلة المختلفة دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ لِيُدَحْرِجْ لَا يُدَحْرِجْ مُدَحْرِجٌ مُدَحْرَجٌ
دَحْرَجَةٌ دِحْرَاجٌ ومخاطب امر المعلوم دَحْرِجْ واما المزيد فيه فالثلاثى ما ضيه
المفرد المذكر الغائب على حرف زائد وهو نوعان نوع زيد فيه على الثلاثى ويسمى مزيد الثلاثى

لا يجئ هذا النوع فى غير مخرج نحو كرم
اسم مفعول ومصدر ميمى واسم مكان واسم زمان
الدحرجة والدحراج والكسرى وحاصل لسكونيه
يد الون يقالنوعت الشى دحرجة ودحراجا

ونوع زيد فيه على الرباعي ويسمى مزيد الرباعي فمزيد الرباعي على قسمين القسم الاول ما كان الزائد فيه
حرفا واحدا ويسمى خماسيا مزيد الرباعي وهو باب واحد وهو باب التفعلل الامثلة المختلفة
تدحرج يتدحرج ليتدحرج لايتدحرج متدحرج متدحرج تدحرج تدحرجة
ومخاطب امر المعلوم تدحرج القسم الثاني ما كان الزائد فيه حرفين ويسمى سداسيا
مزيد الرباعي وهو بابان الاول باب الافعنلال الامثلة المختلفة احرنجم يحرنجم
ليحرنجم لايحرنجم محرنجم محرنجم احرنجام احرنجامة ومخاطب امر المعلوم
احرنجم الثاني باب الافعلال الامثلة المختلفة اقشعر يقشعر ليقشعر
ليقشعرر لايقشعر لايقشعرر مقشعر مقشعر اقشعرار اقشعرارة
الامثلة المتفقة من الماضي المعلوم اقشعر اقشعرا اقشعروا اقشعرت
اقشعرتا اقشعررن اقشعررت اقشعررتما اقشعررتم
اقشعررت اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا الامثلة المتفقة من المضارع المعلوم
يقشعر يقشعران يقشعرون تقشعر تقشعرين تقشعران يقشعررن
تقشعرون تقشعررن اقشعر نقشعر الامثلة المتفقة من الامر المعلوم
ليقشعر ليقشعرر ليقشعرا ليقشعروا لتقشعر لتقشعرر لتقشعرا
ليقشعررن اقشعر اقشعرر اقشعري اقشعرا اقشعروا اقشعررن
لاقشعر لاقشعرر لنقشعر لنقشعرر الامثلة المتفقة من النهي المعلوم
لايقشعر لايقشعرر لايقشعرا لايقشعروا لاتقشعر لاتقشعرر
لاتقشعري لاتقشعرا لايقشعررن لاتقشعروا لاتقشعررن
لااقشعر لااقشعرر لانقشعر لانقشعرر ومجهوله مفرد مذكر غائب ابدا
في الجميع لانه لازم ويجوز فيه ما جاز في المعلوم من الادغام مع فتح الحرف وكسره

يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة اي رعدة

وعدم الادغام واما مزيد الثلاثي فثلثة اصناف الصنف الاول ما كان الزائد فيه
حرفا واحدا ويسمى رباعيا مزيد الثلاثي وهو على قسمين القسم الاول غير ملحق بباب وهو
ثلثة ابواب الاول باب الافعال الامثلة المختلفة اكرم يكرم ليكرم لايكرم
مكرم مكرم اكرام اكرامة ومخاطب امر المعلوم اكرم الثاني باب التفعيل
الامثلة المختلفة فرح يفرح ليفرح لايفرح مفرح مفرح
تفريح تفريحة تفرحة الثالث باب المفاعلة الامثلة المختلفة
قاتل يقاتل ليقاتل لايقاتل مقاتل مقاتل مقاتلة
قتال ومجهول الماضي قوتل ومخاطب امره المعلوم قاتل القسم الثاني ملحق بالرباعي
المجرد وهو ثمانية ابواب الاول باب الفوعلة نحو حوقل الثاني باب الفيعلة
نحو بيطر الثالث باب الفعللة نحو زلزل الرابع باب الفعولة نحو جهور الخامس
باب الفعيلة نحو شريف السادس باب الفعلنة نحو قلنس السابع باب الفعللة
نحو شملل وهذه السبعة تحريف دحرج الثامن باب الفعلاة الامثلة المختلفة سلقى
يسلقي ليسلق لايسلق مسلق مسلقى سلقاة سلقاء الامثلة
المتفقة من الماضي المعلوم سلقى سلقيا سلقوا سلقت سلقتا
سلقين سلقيت سلقيت سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتن سلقيت
سلقينا الامثلة المتفقة من المضارع المعلوم يسلقي يسلقيان يسلقون
تسلقي تسلقيان يسلقين تسلقون تسلقين تسلقي
نسلقي الامثلة المتفقة من الامر المعلوم ليسلق ليسلقيا ليسلقوا لتسلق
لتسلقيا ليسلقين سلق سلقي سلقيا سلقوا سلقين لاسلق
لنسلق الامثلة المتفقة من النهي المعلوم لايسلق لايسلقيا لايسلقوا
لاتسلق لاتسلقي لاتسلقا لايسلقين لاتسلقوا لاتسلقين

ويقال في التعجب ما اكرمني وهو شاذ لان التعجب لا يبنى الا من الثلاثي

لا أُسْلُقْ لا تُسْلُقْ الامثلة المتفقة من اسم الفاعل مُسَلْقٍ مُسَلْقِيَانِ
مُسَلْقِيَيْنِ مُسَلْقُونَ مُسَلْقِيْنَ مُسَلْقِيَةٌ مُسَلْقِيَتَانِ مُسَلْقِيَتَيْنِ
مُسَلْقِيَاتٌ الامثلة المتفقة من اسمي الزمان والمكان مُسَلْقًى مُسَلْقَيَانِ
مُسَلْقَيَيْنِ مُسَلْقَيَاتٌ ومجهول سَلْقَى سُلْقِيَ سُلْقِيَ فيه يُسَلْقَى فيه فيكون مفردا
مذكرا غائبا ابدا المجهول دعنب لانه لازم واما الصنف الثاني فما كان الزائد فيه حرفين
ويسمى خماسيا مزيدا للثلاثي وهو على قسمين القسم الاول غير ملحق بباب وهو خمسة ابواب
الباب الاول باب الانفعال الامثلة المختلفة اِنْقَطَعَ يَنْقَطِعُ لِيَنْقَطِعْ لا يَنْقَطِعْ
مُنْقَطِعٌ مُنْقَطَعٌ اِنْقِطَاعٌ اِنْقِطَاعَةٌ ومخاطب امر المعلوم اِنْقَطِعْ الثاني
باب الافتعال نحو اجتمع صرفه تصريف انقطع الثالث باب الافعلال الامثلة المختلفة
اِحْمَرَّ يَحْمَرُّ لِيَحْمَرَّ لِيَحْمَرِرْ لا يَحْمَرَّ لا يَحْمَرِرْ مُحْمَرٌّ مُحْمَرٌّ اِحْمِرَارٌ
اِحْمِرَارَةٌ ومخاطب امر المعلوم اِحْمَرَّ وحكم لامه كحكم لام اِقْشَعَرَّ بلا فرق الرابع
باب التفعل الامثلة المختلفة تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ لِيَتَكَسَّرْ لا يَتَكَسَّرْ مُتَكَسِّرٌ مُتَكَسَّرٌ
تَكَسُّرٌ تَكَسُّرَةٌ ومخاطب امر المعلوم تَكَسَّرْ الخامس باب التفاعل نحو تباعد صرفه
تصريف تكسر القسم الثاني ملحق بباب التَّفَعْلُلِ وهو ثمانية ابواب الاول
باب التَّمَفْعُلِ نحو تَمَسْكَنَ الثاني باب التَّفَوْعُلِ نحو تجورب الثالث باب التَّفَيْعُلِ
نحو تَشَيْطَنَ الرابع باب التَّفَعْفُلِ نحو تَزَلْزَلَ الخامس باب التَّفَعْوُلِ نحو
تَرَهْوَكَ السادس باب التَّفَعْنُلِ نحو تَقَلْنَسَ السابع باب التَّفَعْلُلِ نحو تَجَلْبَبَ
الثامن باب التَّفَعْلِي نحو تَقَلْسَى صرف هذه الثمانية تصريف تدحرج غير ان
تقلسى يكسر في المصدر وحكم اخره كحكم اخر سَلْقَى الصنف الثالث ما كان الزائد فيه
ثلثة احرف ويسمى سداسيا مزيدا للثلاثي وهو على قسمين القسم الاول غير ملحق بباب وهو اربعة
ابواب الاول باب الاستفعال نحو استخرج الثاني باب الافعيعال نحو اعشوشب الثالث

الافعوال

باب الافعوال نحو اجلوذ الرابع باب الافعيلال نحو احمار صرف هذه
الاربعة تصريف احرنجم غير ان واو اعشوشب تقلب في مصدره ياء
وحكم لام احمار كحكم لام اقشعر القسم الثاني الملحق وهو اما ملحق بباب الافعنلال
وهو بابان باب الافعنلال نحو اِقْعَنْسَسَ وباب الافعنلاء نحو اِسْلَنْقَى
صرفهما تصريف احرنجم وحكم اخر اسلنقى كحكم اخر سلقى او ملحق بباب الافعلال
وهو باب واحد باب الافعيلال نحو اطمأن صرفه تصريف اقشعر فالجملة
احد واربعون بابا ستة للثلاثي المجرد وواحد للرباعي المجرد وواحد للخماسي
مزيد الرباعي واثنان للسداسي مزيد الرباعي وثلثة للرباعي مزيد الثلاثي غير الملحق
وثمانية للرباعي مزيد الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد وخمسة للخماسي مزيد الثلاثي
غير الملحق وثمانية للخماسي مزيد الثلاثي الملحق بباب التفعلل واربعة للسداسي
مزيد الثلاثي غير الملحق واثنان للسداسي مزيد الثلاثي الملحق بباب الافعنلال
وواحد للسداسي مزيد الثلاثي الملحق بباب الافعلال تمت وبه نستعين

١ صيغه يه كلين كلمه لر بندر فعل تعجب مَا اَنْصَرَهُ اَنْصِرْ بِهِ كبي
٢ من ابله استعمال اولنان اسم تفضيل زيدٌ انصر من عمرو كبي بناء مره ابله بناء نوعدن
٣ ما عدا مصدرلر نَصْرٌ مَنْصَرٌ تَنْصَارٌ نِصِّيرَى كبي فعل لازمك
٤ اسم مفعولي مَمْرُورٌ بِهِ كبي اسم فعل نَصَارِ كبي ٥

كتاب كفاية المبتدي بسم الله الرحمن الرحيم في التصريف للفاضل محمد البركوي

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين وبعد فان كل كلمة اشتقاقية
ان تجرد ماضيه المفرد المذكر الغايب عن حرف زائد يسمى مجردا واصليا وان اشتمل عليه يسمى
مزيدا فيه وذا زيادة والمجرد ان كان ماضيه المفرد المذكر الغايب على ثلثة احرف يسمى
ثلاثيا مجردا وان كان على اربعة احرف يسمى رباعيا مجردا والمزيد فيه ان زيد فيه على الثلاثي
يسمى مزيد الثلاثي وثلاثيا مزيدا فيه وان زيد فيه على الرباعي يسمى مزيد الرباعي ورباعيا
مزيدا فيه وكل من هذه الاربعة ان سلمت حروفه الاصول عن الهمزة والتضعيف
وهو كون العين واللام من جنس واحد وحروف العلة وهي الالف والواو والياء
يسمى سالما وصحيحا والا فيسمى غير سالم فالمجموع ثمانية تسمى اقساما ثمانية ثلاثي مجرد سالم
ثلاثي مجرد غير سالم ثلاثي مزيد فيه سالم ثلاثي مزيد فيه غير سالم رباعي مجرد سالم رباعي مجرد
غير سالم رباعي مزيد فيه سالم رباعي مزيد فيه غير سالم فكل كلمة لا تخلو من احد هذه الاقسام
الثمانية ولا يجتمع اثنان منها في كلمة واحدة ثم غير السالم ان كان احد اصوله همزة يسمى مهموزا
وان كان عينه ولامه من جنس واحد يسمى مضاعفا وان كان احد اصوله حرف علة يسمى
معتلا فان كان فاء يسمى مثالا ومعتل الفاء وان كان عينا يسمى اجوف ومعتل العين
وان كان لاما يسمى ناقصا ومعتل اللام وان كان اثنان من اصوله حرف علة يسمى لفيفا فالمجموع
ستة وبانضمام السالم يصير سبعة تسمى اقساما سبعة صحيح مهموز مضاعف مثال
اجوف ناقص لفيف فكل كلمة لا تخلو ايضا من احد هذه الاقسام السبعة ولكن يجوز
اجتماع الاثنين منها في كلمة ثم ان الكلمة الاشتقاقية اربعة انواع فعل وصفة ومصدر
واسم والفعل خمسة ماض ومضارع وامر ونهي وفعل تعجب والصفة اربعة اسم فاعل
واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل والمصدر خمسة مصدر موكد غير ميمي ومصدر ميمي وبناء مرة وبناء نوع
ومبالغة مصدر والاسم اربعة اسم مكان واسم زمان واسم آلة واسم فعل فالمجموع ثمانية عشر

تسمى

تسمى امثلة مختلفة ماض مضارع امر نهي فعل تعجب اسم فاعل اسم مفعول صفة مشبهة
افعل التفضيل مصدر موكد غير ميمي ومصدر ميمي بناء مرة بناء نوع مبالغة مصدر اسم مكان
اسم زمان اسم آلة اسم فعل فكل كلمة لا تخلو من هذه الاقسام الثمانية عشر فلا يجتمع اثنان منها
في كلمة واحدة منها اصل في الاشتقاق وباقيها مأخوذ ومشتق منه وذلك الواحد هو المصدر
غير الميمي عند البصريين والفعل الماضي المفرد المذكر الغايب عند الكوفيين فهذه تقسيمات ثلثة
متداخلة لابد من معرفتها لمن يريد تحصيل الصرف حتى اذا ورد عليه كلمة يعرف انها من اي قسم
من الاقسام الثمانية ومن اي قسم من الاقسام السبعة ومن اي قسم من الاقسام الثمانية عشر
فكتبته على سبعة ابواب اذكر في كل منها ما جاء منه من الاقسام الثمانية ومن الثمانية عشر
ان شاء الله تعالى الباب الاول في الصحيح الباب الثاني في المهموز الباب الثالث في المضاعف الباب الرابع
في المثال الباب الخامس في الاجوف الباب السادس في الناقص الباب السابع في اللفيف الباب الاول
في الصحيح وهو ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة
والهمزة والتضعيف ولابد اولا من معرفة الابواب وهي احد واربعون بابا ستة منها للثلاثي المجرد
وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغايب على ثلثة احرف الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر نحو نصر ينصر والثاني فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو
ضرب يضرب والثالث فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو علم يعلم والرابع فعل يفعل
بفتح العين فيهما نحو فتح يفتح وشرط فيه ان يكون عينه او لامه حرفا من حروف الحلق وهي ستة
الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء الا ما شذ نحو ابى يابى والشاذ ما جاء
على خلاف القياس والخامس فعل يفعل بضم العين فيهما نحو حسن يحسن والسادس فعل يفعل
بكسر العين فيهما نحو حسب يحسب وهذا الباب لا يجيء بالاصالة الا من المعتل الفاء نحو
ومق يمق وورث يرث وولي يلي وواحد منها للرباعي المجرد وهو ما كان ماضيه
المفرد المذكر الغايب على اربعة احرف اصول وهو فعلل يفعلل نحو دحرج يدحرج وثلثة للرباعي المزيد فيه

وهو ما زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الرباعي المجرد حرف او حرفان وهو تفعلل بزيادة التاء
في اوله نحو تدحرج وافعنلل بزيادة الهمزة في اوله والنون بين العين واللام الاولى نحو احرنجم وافعلل
بزيادة الهمزة في اوله وتكرير اللام والادغام نحو اقشعر واحد وثلثون للثلاثي المزيد فيه
وهو ما زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الثلاثي المجرد حرف او حرفان او ثلثة احد وثلثون منها
للرباعي الغير الملحق وهو افعل بزيادة الهمزة في اوله نحو اكرم وفعّل بتكرير العين والادغام نحو
فرّح وفاعل بزيادة الالف بين الفاء والعين نحو قاتل وثمانية للملحق بالرباعي المجرد اعني ما اريد
موازنته له وهو فوعل بزيادة الواو بين الفاء والعين نحو حوقل وفيعل بزيادة الياء بين الفاء
والعين نحو بيطر وفعول بزيادة الواو بين العين واللام نحو جهور وفعفل بتكرير الفاء
بعد العين نحو زلزل وهذا الباب مختص بالمضاعف وفعيل بزيادة الياء بين العين واللام نحو شريف
وفعنل بزيادة النون بين العين واللام نحو قلنس وفعلل بتكرير اللام نحو جلبب وفعلى
بزيادة الياء في الاخر نحو قلسى وخمسة للخماسي غير الملحق وهو انفعل بزيادة الهمزة والنون في الاول
نحو انقطع وافتعل بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين نحو اجتمع وتفعّل بزيادة
التاء في الاول وتكرير العين مع الادغام نحو تكسّر وتفاعل بزيادة التاء في الاول والالف بين الفاء
والعين نحو تباعد وافعلّ بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام مع الادغام نحو احمرّ وثمانية للملحق
بتدحرج نحو تمفعل بزيادة التاء والميم في الاول نحو تمسكن وتفوعل بزيادة التاء في الاول والواو
بين الفاء والعين نحو تجورب وتفيعل بزيادة التاء في الاول والياء بين الفاء والعين نحو
تشيطن وتفعفل بزيادة التاء في الاول وتكرير الفاء بعد العين نحو تزلزل وهذا الباب مختص
بالمضاعف وتفعول بزيادة التاء في الاول والواو بين العين واللام نحو تجهور وتفعنل
بزيادة التاء في الاول والنون بين العين واللام نحو تقلنس وتفعلل بزيادة التاء في الاول
وتكرير اللام نحو تجلبب وتفعلى بزيادة التاء في الاول والالف المقصورة في الاخر نحو تقلسى
واربعة للسداسي غير الملحق استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول نحو استخرج

وافعوعل

وافعوعل بزيادة الهمزة في الاول والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو نحو
اعشوشب وافعوّل بزيادة الهمزة في الاول والواو مع الادغام بين العين واللام
نحو اجلوّذ وافعالّ بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام وتكرير اللام
مع الادغام نحو احمارّ واثنان للملحق باحرنجم افعنلل بزيادة الهمزة في الاول والنون بعد العين
وتكرير اللام نحو اقعنسس وافعنلى بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والالف في الاخر نحو اسلنقى وواحد للملحق باقشعرّ افعألّ بزيادة الهمزة في الاول
واخرى بين العين واللام وتكرير اللام مع الادغام نحو اطمأنّ

فصل في الافعال

اما الماضي فهو الفعل الذي دل بصيغته على زمان قبل زمان اخبارك ويصرف
على ثلثة عشر وجها ستة للغيبة وخمسة للخطاب باشتراك التثنية واثنان للمتكلم
واخره مبني على الفتح الا عند اتصال واو الضمير فيضم اخره للمجانسة بينهما او تاءه
او نونه فيسكن اخره فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو
الفعل مع ضمير الفاعل فانه لا يجوز بخلاف نحو ضربك فان الكاف ضمير المفعول وهذا في
الثلاثي وخماسي اوله همزة وصل واسكن ما عداها ايضا لاطراد الباب والحرف الرابع
ساكن في جميع السداسي وكذا الحرف الثالث في خماسي اوله تاء زائدة واما الحرف الثاني فساكن
في الكل الا الثلاثي والماضي المذكور وعلامة المعلوم فتح ما بعد الساكن الا اول ما فيه همزة زائدة
من الخماسي والسداسي فانه همزة وصل تكسر في الابتداء في المعلوم وتسقط في الوصل
والا عين بعض الثلاثي وعلامة المجهول ضم ما فتح وكسر في المعلوم الا ما قبل الاخر فانه يكسر
في جميع الابواب واصل سلقى وتسلقى واسلنقى سلقي وتسلقي واسلنقي بفتح الياء
وحكمها حكم الناقص وسيجيء واصل احمرّ واحمارّ واقشعرّ واطمأنّ احمرر واحمارر
واقشعرر واطمأنن بفتح ما قبل الاخر في الكل وسكون العين والهمزة في الاخيرين
وحكم جميعها حكم المضاعف وسيجيء واما المضارع فهو ما زيد في اوله حرف من حروف اتين

للدلالة على الحال والاستقبال الهمزة للمتكلم وحده والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللغائبة
المفردة ولمثناها والياء للغائب المذكر مفردا ومثنى ومجموعا ولجمع المؤنث الغائبة ويتصرف
على احد عشر وجها باشتراك مفرد الغائب والمخاطب واشتراك تثنية الغائبة والمخاطبة
ويسكن الفاء في الثلاثي فرارا عن توالي اربع حركات في الكلمة الواحدة وانما عين الفاء للتسكين
لقربه من حرف المضارعة التي لزم منها توالي اربع حركات ولم يمكن اسكانها لامتناع الابتداء بالساكن
وان كان في اول الماضي همزة زائدة تسقط في المضارع والساكن في الماضي باق على حاله
في مضارعه وعلامة المعلوم فتح حرف المضارعة الا في الرباعي اي رباعي كان
فانها تضم فيه وكسر ما قبل الآخر الا فيما اوله تاء زائدة فتفتح وبعض الثلاثي
قدمر وفتح ما عداها غير الساكن واللام واما اللام فتفتح عند اتصال الف الضمير
وتضم عند الواو وتكسر عند الياء للمجانسة وتسكن عند نون جمع المؤنث حملا على
الماضي وترفع فيما عداها الا ان يدخلها ناصب فينصبها وهو ان لن كي اذن
او جازم فيجزمها وهو لم لما ولام الامر ولا النهي وان وهما يسقطان النون الا نون جمع المؤنث
نحو لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا الخ ولن ينصر لن ينصرا لن ينصروا الخ واما الامر فهو
ما يطلب به الفعل من الفاعل والنهي وهو ما يطلب به ترك الفعل من الفاعل فصيغتها كصيغة
المضارع المجزوم مزيدا في اوله لا في النهي نحو لا ينصر ولام مكسورة في الامر الا صيغة المخاطب
من الامر المعلوم فانه لما كثر استعماله حذفوا اللام ثم حرف المضارعة فان كان ما عداها
ساكنا اتوا همزة وصل في الابتداء الا في ثلاثي ضم عين مضارعه فتضم تبعا للعين
ساقطة في الوصل نحو اضرب واعلم وانصر وان كان ما عداها متحركا نحو
على حاله كدحرج اصله تدحرج ومنه أكرم مخاطب امر معلوم من باب الافعال فان
اصله يكرم يأكرم حذفوا الهمزة لئلا يجتمع همزتان في المتكلم وحذفوا في الفاعل والمفعول
وغيرها اطرادا للباب وبنوا امر المخاطب المعلوم على الاصل المرفوض فهمزته قطع
مفتوح

مكسورة

مفتوح تثبت في الوصل والابتداء واما فعل التعجب فهو ما وضع لانشاء التعجب والتعجب
انفعال النفس عند ادراك الامور الغريبة وله صيغتان احدهما منقولة
من ماضي باب الافعال وهو ما انصره والثانية منقولة من مخاطب امر المعلوم
وهو انصر به ومعناهما واحد ولا يبنيان الا من ثلاثي مجرد وثابت مدلوله في الماضي
على الاستمرار قابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما احمره
ولا ما اعرجه وقياسه ان يبنى من المعلوم ونحو ما امقته اي ما اشد كونه ممقوتا
شاذ ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما **فصل** في الصفات اما اسم الفاعل
فهو اسم مشتق من معلوم المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث واسم المفعول اسم مشتق
من مجهول المضارع لمن وقع عليه الفعل وصيغتها من الثلاثي المجرد فاعل ومفعول ومن
غيره على صيغة مضارعه بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل
نحو مكرِم وفتحه في اسم المفعول نحو مكرَم ويتصرفان على ستة اوجه ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث
وتثنيتهما تكون بالالف والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والجر وجمعهما للمذكر
بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والجر واما الصفة المشبهة فهو
اسم مشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت وصيغتها كثيرة سماعية الا افعل بفتح الهمزة
والعين وسكون الفاء من الالوان والعيوب الظاهرة كاعور والحلي فانه فيها
اي افعل
قياسي ويتصرف على خمسة اوجه باشتراك الجمع بين المذكر والمؤنث ومؤنثه لا يجيء بالتاء
كما يجيء بها في اسم الفاعل والمفعول بل بالالف الممدودة وحذف الهمزة من اوله وفتح الفاء
وسكون العين وتثنيته كتثنيتها غير ان الهمزة تقلب واوا في تثنية المؤنث وجمعه لا يجيء
بالواو والنون ولا بالياء والنون بل على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين فيهما
مثاله احمر احمران احمرين حمر حمراء حمراوان حمراوين حمر واما افعل التفضيل فهو

اسم مشتق من يفعل للزيادة على الغير وصيغته افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
ولا يبنى الا مما يبنى منه فعل التعجب وقياسه ايضا ان يكون للفاعل ونحو اشهر شاذ
ويصرف كاسم الفاعل غير ان مؤنثه لا يجيء بالتاء بل بالالف المقصورة مع حذف الهمزة في فعلى
وضم الفاء وسكون العين وتقلب الف المؤنث في التثنية والجمع ياء مثاله انصر انصران انصرين
انصرون انصرين نصرى نصريان نصريين نصريات **فصل** في المصادر اما المصدر المؤكد
غير الميمي فهو ما دل على حدث فقط بغير ميم زائدة في اوله وصيغته من الثلاثي المجرد سماعية
الا ان الغالب في فعل بفتح العين فعل بسكون العين وفي فعل بكسر العين فعل بفتحتين
وفي فعل بضم العين فعالة بفتح الفاء ومن غير الثلاثي قياسية والضابط فيه ان كل ما
في اول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل اخره الف ويكسر ما تحرك كله غير ما قبل الاخر نحو اكرام
وانقطاع واستخراج وكل ما في اول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط نحو تكسر وتباعد
وتدحرج وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في اخر ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقلة وفي فعّل
تفعيل بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين وهذا
هو القياس المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي المجرد وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل اخره
نحو دحراج وزلزال وجاء فتح الفاء ايضا في المضاعف وفي فعّل تفعلة بحذف الياء من المصدر
الاول وتعويض التاء منه في الاخر نحو تكملة وفي فاعل فعال بكسر الفاء وقد جاء قياس لغة اليمن
في فعّل بتشديد العين فعّال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذّاب وفي فاعل فيعال بكسر الفاء والياء نحو قيتال وفي تفعّل
تفعّال بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو تملاق وهذا المصدر لا يثنى ولا يجمع واما المصدر الميمي فهو ما دل
على حدث فقط بميم زائدة في اوله وصيغته في الثلاثي المجرد مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء
الا ما شذ نحو مرجع ومن غيره صيغة المفعول نحو مكرم وهذا ايضا لا يصرف واما بناء المرة
فهو ما دل على حدث وكميته وبناء النوع ما دل على حدث وكيفيته وصيغتها من الثلاثي المجرد

لا تاء

لا تاء في مصدره فعلة بفتح الفاء وفعلة بكسره وسكون العين فيهما قياسا وما زاد
على الثلاثة فما لم يكن في اخر مصدره تاء صيغة مصدره مع زيادة التاء في اخره
معا نحو اكرامة وانقطاعة واستخراجة ومن بغيرهما على المصدر المستعمل ويصرفان
على ثلثة اوجه وتثنيتها كتثنية اسم الفاعل ولا يجمعان الا بالالف والتاء وفي جمعهما من الثلاثي المجرد
بفتح عينهما ويجوز كسر العين ايضا في بناء النوع نحو نصرة نصرتان نصرتين نصرات
نِصرة نصرتان نصرتين نصرات واما مبالغة المصدر فقياس من الثلاثي المجرد وله وزنان
تفعال وفعيلى بتشديد العين وكسره وكسر الفاء نحو تنصار ونصيرى ولا يصرفان
فصل في الاسماء اما اسم الزمان فهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل واسم المكان اسم
مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل وصيغتهما متحدة من الثلاثي المجرد الذي عين مضارعه
مفتوح او مضموم مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء كالمصدر الميمي نحو منصر الا ما شذ
نحو مسجد وان كان عين مضارعه مكسورا فمفعل ويصرف على ثلثة اوجه ولا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء مثاله مضرب مضربان مضربين مضارب
ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول كالمصدر الميمي ويصرف على ثلثة اوجه ايضا الا انه لا يجمع
الا بالالف والتاء مثاله مستخرج مستخرجان مستخرجين مستخرجات فيكون صيغة
اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي واحدة واما اسم الالة فاسم
مشتق من يفعل للالة ولا يبنى الا من الثلاثي المجرد المتعدي وصيغته مفعل ومفعال
بكسر الميم وسكون الفاء فيهما نحو منصر ومنصار ويصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثي المجرد
واما اسم الفعل فهو اسم على فعال دال على معنى امر المخاطب المعلوم مع المبالغة ولا يبنى الا من ثلاثي مجرد متصرف تام
نحو ضراب ولا يقال من يذر وذار لعدم التصرف ولا كوان لعدم التمام ولا يتصرف بالتثنية والجمع وغيرهما بل يكون على هيئة
واحدة ابدا **فصل** في الاحكام المختصة بباب الافتعال والتفعل والتفاعل والتفعلل
اما افتعل متى كان فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء

بكسر العين نحو مضرب صح

قلبت تاؤه طاء فتدغم فيها وجوبا في نحو اطّلب وجوازا على الوجهين في نحو اظطلم
في نحو اصطبر واضطرب البيان اكثر ويجوز ادغام الفاء في الطاء بعد قلبها فاء نحو اصّبر
واضّرب ومتى كان فاؤه دالا او ذالا او زايا قلبت تاؤه دالا فيدغم فيها وجوبا في نحو
ادّمع وقويا على الوجهين في نحو اذّكر ويجوز اذدكر وضعيفا في الزاي في نحو ازّجر والفصيح
ازدجر ومتى كان فاؤه ثاء يدغم وجوبا على الوجهين نحو اثّغر واتّغر ومتى كان فاؤه سينا
او شينا فالبيان احسن نحو استمع واشتبه وجاء ادغام التاء في الفاء بعد قلبها فاء ~~~ نحو استمع واشتبه صح
حكم فاء افتعل واما حكم عينه فمتى كان عينه حرفا من حروف تثدذزسشصضطظ
فالاظهار اكثر ويجوز لك الادغام بقلب تائه الى هذه الحروف وتحريك فائه بالفتح للخفة او الكسر
وحذف الهمزة نحو قتّل يقتّل قتّالا مقتّل ويجوز ضم الفاء في اسم الفاعل للاتباع وقس عليه يتغرّ ويبدّل
ويعذّر وينزّع ويبسّم وينشّر ويخصّم وينضّل ويلطّم وينظّر واما تفعّل وتفاعل فمتى
كان فاؤهما حرفا من حروف تثدذزسشصضطظ يجوز قلب تائهما الى هذه الحروف وادغامها ~~~ واد ترس صح
بعد القلب فيهما واجتلاب الهمزة المكسورة في الابتداء دون الدرج نحو اتّرّس واثّاقل وادّارأ
واذّكر وازّجر واسّمع واشّفق واصّدق واضّرع واطّهر واظّاهر ومتى اجتمع تاءان
في اول المضارع المعلوم من هذين البابين ومن باب تفعلل وملحقاته يجوز اثباتهما وحذف الثانية نحو قوله تعالى نارا تلظى
وفانت له تصدى وتنزل الملائكة **الباب الثاني في المهموز** وهو ما كان احد اصوله همزة فان كانت
فاء يسمى مهموز الفاء نحو اخذ وان كانت عينا يسمى مهموز العين نحو سأل وان كانت لاما
يسمى مهموز اللام نحو قرأ ولا تخفف الهمزة اذا كانت مبتدأ بها واذا لم تكن مبتدأ بها فاما واحدة او اثنتين
فالاولى اما ساكنة او متحركة فالساكنة يجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها فان كانت ~~~ نحو
فتحة قلبت الفا نحو ياخذ وان كانت ضمة قلبت واوا نحو يومن وان كانت
كسرة قلبت ياء نحو ميخذ ولا تخلو اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فان كان ما قبلها ساكنا ~~~ والتحتيه صح
فاما ان يكون حرفا صحيحا او حرف علة فان كان حرفا صحيحا يجوز نقل حركة الهمزة
الى ما قبلها

الى ما قبلها ثم حذفها نحو يسل اصله يسأل وسل اصله اسأل نقلت حركة الهمزة
الى السين لاجتماع الساكنين ثم استغني عن همزة الوصل فصار سل ووجب هذا التخفيف في يرى وارى ونرى ~~~ فحذف
لكثرة الاستعمال واجتماع الهمزة مع حرف العلة في الفعل الثقيل وان كان حرف علة فاما ان تكون الفا او غيرها فان كانت
الفا فيجوز ان تجعل الهمزة بين بين المشهور وهو ان تجعل بين الهمزة وبين حرف علة من جنس ~~~ نحو سائل صح
حركتها وان كانت غيرها فاما ان تكون اصلية او زائدة للالحاق او لغيره والاوليان
كالحرف الصحيح نحو شيء وسوء وجيل وحوبة والثالثة يجوز فيها قلبها بمثل ما قبلها مع الادغام نحو خطية
بالياء ومقروة بواو وان كان ما قبل الهمزة المتحركة متحركا فذلك تسع صور مفتوحة قبلها الثلاث ومكسورة
كذلك ومضمومة كذلك نحو سأل مائة مؤجل وسئم ومستهزئين وسُئل ورؤف ومستهزؤن
ورؤس ففي هذه الصور يجوز التخفيف والتحقيق فتخفيف نحو مؤجل قلبها
واوا ونحو مائة قلبها ياء ونحو مستهزؤن وسئل بين بين المشهور وقيل بين بين البعيد وهو ان تجعل بين الهمزة وبين حرف علة
من جنس حركة ما قبلها وتخفيف البقية ان تجعل بين بين المشهور واما الهمزتان
فان كانت الثانية ساكنة وجب قلبها الى جنس حركة ما قبلها
نحو آمن وايمان واومن وان كانت الاولى همزة وصل تسقط في الدرج
وتعود الثانية ويجوز لك ان تقلبها الى جنس حركة ما قبلها نحو ائذن ويا زيد ايذن والى الذن
والتزموا الحذف في خذ وكل للكثرة وقالوا مُرْ وهو افصح
من أومر واما وأمر فافصح من ومر وان تحركتا وجب قلب الثانية ياء
ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء وائمة
وواوا في غيرهما نحو أويدم وأوادم **الباب الثالث في المضاعف**
وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد ولا يجيء المضاعف الا من ثلثة ابواب وتسمى لهاذم الاصحاب
ويجيء مع مهموز الفاء نحو أمّ وهو على ثلثة اقسام قسم يجب فيه الادغام وقسم يجوز وقسم يمتنع
والادغام اسكان الحرف الاول من المثلين وادراجه في الثاني الاول نوعان النوع الاول ما كان فيه

اول المثلين بلا فصل نحو مدّ مصدرًا ونحو مدّة ومِدّة وكذا تثنيتهما وجمعهما
ولا يجوز تحريك العين في جمعهما للثقل والنوع الثاني ما تحرك فيه المثلان من غير فصل ولا تكون
الاولى مدغمًا فيها اذ لو كانت مدغمًا فيها يمتنع الادغام نحو مَدَدَ ويمدُدُ وسائر
تصاريفهما وهذا النوع لا يخلو اما ان يسكن فيه ما قبل اول المثلين او يتحرك والساكن
اما حرف علة او حرف صحيح فان كان حرف علة يحذف
حركة اول المثلين فيدغم وان لزم اجتماع الساكنين لانه على حدّه وهو جائز وهو
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغمًا نحو مادّ اسم فاعل ومادّ اسم فاعل واسم مفعول
فاللفظ متحد والتقدير يختلف الى آخر تصاريفهما ونحو مادّ وموادّ وتمادّ وتمودّ الى جمع المؤنث الغائبة وكذا حكم مضارعها
سوى ما اتصل به نون جمع الاناث وكذا ما اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه من الامر والنهي
ونحو احمارّ وان لم يكن مضاعفًا شرتماد في باب الادغام وان كان الساكن حرفًا صحيحًا
نقل حركة اول المثلين اليه لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده
فيدغم نحو يمدّ ويمدّ ومِمدّ وامدّ يمدّ ومُمِدّ ومُمَدّ واستمدّ يستمدّ مستمِدّ
مستمَدّ وكذا حكم نحو اقشعرّ واطمأنّ وان لم يكونا مضاعفين
والذي يتحرك فيه ما قبل اول المثلين يحذف فيه حركة اول المثلين فيدغم نحو مدّ وانقدّ ينقدّ
منقدّ واعتدّ يعتدّ معتدّ فيتحد فيها لفظ الفاعل والمفعول ايضا ويختلف التقدير
وكذا حكم نحو احمرّ يحمرّ وان لم يكن مضاعفًا والقسم الثاني اعني ما يجوز فيه الادغام ما سكن الثاني
بعارض وذلك الفعل المضارع المضاعف الذي دخل عليه جازم غير التثنية والجمع والواحدة
المخاطبة نحو لم يمدّ اصله لم يمدد نقل حركة الدال الاولى الى الميم فالتقى ساكنان فحرك الثانية
اما بالفتحة للخفة او بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن او بالضم لاتباع عينه فادغم الدال
في الدال فصار لم يمدّ بحركات الدال ويجوز لم يمدد بالاظهار وقس عليه لم تمدّ ولم امدّ ولم نمدّ
ولا يمدّ نهيًا وان لم يكن عينه مضمومًا لم يجز تحريك المدغم فيه بالضم بل بالفتح والكسر فقط نحو لم يفرّ ولم يعضّ

ولم يعد

تصاريفهما

ولم يعد ولم ينقدّ ولم يعتدّ ولم يستمدّ وهكذا حكم نحو لم يحمرّ ولم يحمارّ ولم يقشعرّ ولم يطمئنّ
وان لم يكن مضاعفة اعني يجوز فيهن الادغام مع فتح اللام وكسره والاظهار ومن هذا القسم
المذكور من الامر المخاطب المعلوم فان كان عين مضارعه مضمومًا جاز فيه الاظهار والادغام
مع الحركات الثلث نحو مدّ اصله امدد نقل حركة الدال الاولى فيه الى الميم
فاجتمع ساكنان فحرك الثاني باحدى الحركات الثلث كما مر وادغم الاولى فيه واستغنى
عن همزة الوصل فصار مدّ باحدى الحركات الثلث ويجوز امدد وان لم يكن عين مضارعه
مضمومًا لم يجز فيه الضم نحو فرّ وعضّ واعدّ وانقدّ واعتدّ واستمدّ وهكذا حكم نحو
احمرّ واحمارّ واقشعرّ واطمئنّ اذا امر يجوز فيهن الاظهار والادغام مع فتح اللام وكسره
ولا يجوز الضم والقسم الثالث اعني ما امتنع فيه الادغام ما سكن فيه بسبب اتصال الضمير
اعني التاء المتحرك ونون جمع المؤنث مطلقا نحو مددتُ ومددتم ومددتن ومددن ومددنا
ويمددن وتمددن وامددن وامددتُ واعتددتُ واستمددتُ وهكذا حكم نحو
احمررتُ ويحمررن واحماررتُ واحماررن
واقشعررتُ ويقشعررن وكذا ان فصل بين المثلين بحرف يمتنع الادغام نحو ممدود
وامداد وتمديد وفرار واستمداد **الباب الرابع في المثال** وهو ما كان فاؤه حرف علة
نحو وعد ويسر واعلم ان حروف العلة الواو والياء والالف ساكنة كانت او متحركة وحروف اللين
هذه الثلثة ساكنة وحروف المد هذه الثلثة الساكنة مجانسا حركة ما قبلها ثم الالف لا يكون
اصلا في الفعل والاسم المتمكن بل يكون اما زائدة كالف ناصر او منقلبة من حرف كالف راس
وانما سمي مثالا لمماثلته الصحيح في تحمل الحركات نحو وَعَد وَوُعِدَ الى آخرها وكذا يسر ثم ان المثال
يجيء من ابواب الثلاثي كلها الا الباب الاول فانه لا يجيء منه ولم يجتمع مع مهموز العين كوأد ومع
مهموز اللام نحو وجأ ومع المضاعف نحو ودّ فحينئذ يختص بالباب الثاني ويسقط فاؤه
ان كان الفاء واوًا من الفعل المضارع والامر والنهي المعلومة من الباب الثاني نحو يعد ولتعد

ما كان عينه مكسورة في الماضي مفتوحا في المضارع

وأعِد ونعد وليعد ولا يعد ومن الباب الرابع نحو يهب ليهب ولا يهب ومن الباب
السادس نحو يرث ليرث ولا يرث وفي مخاطب الامر المعلوم بحذف الهمزة من اوله ايضا
نحو عد وهب ورث وقد حذفت الفاء من الباب الثالث من لفظين فقط يسع ويطأ
ويحذف من المصدر الذي على فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة وتقلب ياء في نحو
ميعاد وايعاد واستيعاد وايجلال كل واو ساكنة اذا كسر ما قبلها قلبت ياء
فاء كان او غيره نحو اعشيشابا واذا اجتمع واوان
متحركتان في اول كلمة وجب قلب اوليهما همزة نحو اواصر واويصل واذا سكن
الثاني لا يجب القلب بل يجوز نحو ووري واوري وكذا لو كان واحد مضموما في الاول نحو وجوه
واجوه والمصدر الميمي من المثال الواوي غير المضاعف مخالف للصحيح لانه يجيء بكسر العين ان سقط فاؤه
في المستقبل نحو موعد وان ثبت او كان مضاعفا فبالفتح كالصحيح نحو موجل
وموّدة وكذا اسم الزمان والمكان مخالف للصحيح لانه يجيء من جميع الابواب الثلاثية بالكسر ثبت
فاؤه في المستقبل او سقط نحو موجد وموجل بعد ان لم يكن مضاعفا فان حكمه حكم الصحيح
واما الياء فتقلب واوا نحو اوقظ ويوقظ وموقظ لان كل ياء ساكنة اذا ضم
ما قبلها قلبت واوا فاء كانت الياء او غيره واذا بني افتعل من المثال واويا كان او يائيا تقلب
تاء فتدغم في تاء الافتعال في جميع تصاريفه نحو اتعد يتعد فهو متعد واتسر يتسر فهو متسر
اتسارا وغير ما ذكر لا يعل بل يكون كالصحيح نحو وعد ووعد فهو واعد وذاك موعود
واوعد ووعّد وواعد وتوعّد وتواعد واستوعد وكذا يسر ويسّر وتيسّر وتياسر

الباب الخامس في الاجوف وهو ما كان عينه وحده حرف علة وانما سمي اجوف لخلو
وسطه عن حرف صحيح ويجتمع الاجوف مع مهموز الفاء نحو آب ومع مهموز اللام نحو جاء
ولا يجيء الا من دعائم الابواب والواوي منه لا يجيء من يفعل بالكسر ولا اليائي من يفعل
بالضم ولا يعل منه صيغتا التعجب لعدم تصرفهما نحو ما اقوله واقول به وما ابيعه وابيع به

ولا صيغة

[illegible] وهاهو

انقادا صح

ولا صيغة افعل سواء كان هو صفة مشبهة نحو اسود وابيض او للتفضيل نحو
احوط واقيس لئلا يلتبس واحد منها بالفعل المتكلم ولا المصدر الذي على فعل
بفتح الفاء وسكون العين نحو قول وبيع ولا بناء المرة لان الواو والياء اذا سكنتا
سكونا اصليا وانفتح ما قبلها لا يعلان ولا يجوز تحريك العين في جمع بناء المرة الا
عند هذيل نحو قولات وبيعات ولا بناء النوع الا ان يكون واوا فتقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها نحو بيعة وقيلة اصلها قولة ويجوز في جمعه تحريك
عينه بالفتح وابقاؤه على السكون نحو بيعات ولا يعل مبالغة المصدر نحو تقوال
ولا صيغتا اسم الالة نحو مقوال ومقول ومخيط ومخياط ولا اسم الفعل لعدم التصرف نحو
قوال ولا ما عدا اربعة ابنية من المزيد فيه افعل وافتعل وانفعل واستفعل نحو قاول وبيّن
وقاول وساير ولا يدغم ايضا في مجهولها لئلا يلتبس بمجهول فعّل نحو قوول وسوير ونحو تقوّل
وتميّز وتقاول وتمايز ولا يدغم ايضا في مجهولها لئلا يلتبس بمجهول تفعّل نحو تقوول وتميّز
ولا نحو اسودّ وابيضّ واسوادّ وابياضّ وكذا جميع تصاريف هذه المذكورات من الامثلة
المختلفة والمطردة ويعل ما عداها واعلاله خمسة انواع الاول قلب عينه واوا كان او ياء الفا وذلك
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ابتداء نحو قال وباع وانقاد واختار وينقاد ويختار وينقاد
ويختار ومنقاد ومختار فيتحد فيهما لفظ الفاعل والمفعول ويختلف التقدير ثم ان اجتمع
ساكنان يحذف الالف المقلوبة نحو انقدن واخترن معلومين الى آخرها وينقدن
وتنقدن ويخترن وتخترن ونحو لينقد ولا ينقد ولم ينقد ولم يختر وفي ماضي الثلاثي
المتصل به ضمير متحرك تبدل حركة الفاء من الفتحة الى الكسرة ان كان عينه ياء او واوا مكسورة
لتدل على الياء او البنية نحو بعن وخفن الى آخرها والى الضمة ان كان عينه واوا مفتوحة
لتدل عليها نحو قلن الى آخره والثاني نقل حركة العين الى ما قبله واوا كان او ياء وذلك اذا تحركتا وما قبلها
ساكن صحيح نحو يقول ويبيع ومبيع وابيع ويبيع واستبيع ويستبيع ومبيع ومستبيع وان كان العين

نحو قولة وبيعة صح

ماضيه الافعال ومضارعه معلوم من الافعال بالضم مضارع
او من الثلاثي ان كان اوله مفتوحا

واو مكسورة ينقلب بعد نقل حركتها الى ما قبلها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو اقيم ويقيم
واستقيم ويستقيم ومقيم ومستقيم وان كان العين مفتوحا واوا او ياء قلبت العين الفا بعد
نقل حركتها الى ما قبلها لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن نحو يقال ويباع ويخاف ويهاب واقام
ويقام ويستقام ومقام ومستقام مصدرا او مكانا ويجمع بالالف والتاء وان اجتمع
ساكنان بعد النقل يحذف العين نحو اقمن واستقمن معلومين ومجهولين الى آخرها ونحو
يقل ويبع ولا يقل ولا يبع ولم يقل ويقلن وتقلن ويبعن وتبعن وفي نحو قل وبع وخف وهب
يستغنى عن الهمزة لحركة الفاء ويعوض التاء عن المحذوف في آخر مصدري باب الافعال والاستفعال
نحو اقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام وفي مفعول الاجوف من الثلاثي المجرد يحذف العين
كما في غيره عند الاخفش نحو مقول لكن في اليائي يبدل حركة ما قبل العين الى الكسرة لتدل على الياء
المحذوفة ثم ينقلب واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو مكيل اصله مكيول وقال سيبويه
المحذوف واو المفعول لانها زائدة ويبدل حركة ما قبل العين في اليائي الى الكسرة لئلا ينقلب الياء
الى الواو فيلتبس بالواوي والثالث قلب عينه واوا كان او ياء همزة وذلك القلب في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد نحو قائل وبائع
الى آخرهما والرابع قلب عينه ياء وذلك في المصادر التي اعل فعلها اذا كان عينه واوا وكسر ما قبلها
نحو قيام وصيام وقيم بخلاف قوام لان فعله وهو قاوم لم يعل والخامس سلب حركة ما قبل
العين ونقل حركتها اليه واوا كان او ياء وذلك اذا كانا مكسورين بعد ضمة كما في مجهول الماضي
من الثلاثي المجرد وبابي الانفعال والافتعال نحو بيع واختير مجهولين وان كان العين
واوا ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو قيل وانقيد مجهولين ولو اجتمع ساكنان
يحذف العين نحو قلن وبعن واخترن وانقدن مجهولات الباب السادس في الناقص وهو
ما كان لامه وحده حرف علة ويجتمع مع مهموز الفاء نحو اتى ومع مهموز العين نحو رأى ولا يجيء
الواوي من يفعل بالكسر ولا اليائي من يفعل بالضم واسم الزمان والمكان منه يجيء بفتح العين
وان كان من يفعل بكسر العين نحو مغزى ومرمى ولا يعل الواو اذا كانت ثالثة ساكنا وما قبله مفتوح

نحو غزوت الى آخره او كان ما قبلها مضموما وهي ساكنة او مفتوحة في الفعل نحو سرو ولن يغزو
ويغزوان واغزوا ونحو سروا الى آخره ويغزون واغزون ولا يعل الياء اذا كان ما قبلها مكسورا
وهي ساكنة او مفتوحة نحو خشي وخشيت ولن يرمي ويرميان وارميا ونحو خشيت ويرمين
وارمين وكذا لا يعل الياء اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح نحو رميت واشترين الى آخرهما
ولا يعلان اذا كان ما قبلهما ساكنا صحيحا نحو غزو وغزوة ورمي ورمية وجمع بناء النوع
من الواوي يخالف وزنه الصحيح في جواز تسكين العين مع فتحه وعدم جواز كسره
واعلال الناقص سبعة انواع الاول مختص بالواو وهو قلبه ياء وذلك في موضعين احدهما
اذا كان ما قبلها مكسورا نحو رضي اصله رضو بدليل رضوان وغزي مجهول غزا وكذا الغازي
وغازية وثانيهما اذا كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما نحو اعطيت الى آخره
وكذا يغزيان ويرضيان مجهولين والثاني قلب لامه واوا كان او ياء الفا وذلك اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدها الف التثنية او ياؤها او نون جمع المؤنث ولم يلزم اجتماع الاعلالين
في حرفين متواليين في كلمة واحدة من جنس واحد نحو غزا ورمى واعطى واشترى واستقصى
واعرورى وارعوى وهو ناقص من باب افعل اصله ارعوو ولم يدغم لتقدم الاعلال على الادغام
بل قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة بلا ضم ما قبلها ثم قلبت الفا فصار ارعوى ولم تقلب
الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم الاعلالان وكذا نحو المغزى والمرمى
ومراعاة مصدرا من باب المفاعلة واذا كان بعدها الف التثنية او ياؤه لا يعلان نحو غزوا
ورميا واعطيا ويخشيان ويغزوان واخشيا ومعطيان ومعطيين ثم بعد القلب
ان اجتمع ساكنان تحذف الالف المقلوبة ويبقى ما قبلها على الفتح نحو غزوا ورموا واعطوا
واشتروا واستقصوا وكذا المزيدة المؤنثة نحو غزت وتثنيتها نحو غزتا ولا يعتبر بحركة التاء
لعروضها وكذا نحو معطون ومصطفون ويخشون واخشوا والثالث قلبها همزة
وذلك اذا وقعتا بعد الف زائدة كما في تغزاء وحزاء وفي اسم فعل نحو غزاء وفي كل مصدر

في الطرف

من المزيد فيه كما قبل اخره الف نحو اعطاء ورماء واشتراء كالاستقصاء وارعواء والرابع
سلب حركتهما وذلك اذا كانا مضمومين او مكسورين ولم يكن ما قبلهما مفتوحا نحو يغزو
ويرمي وترمين مغزوة والغازي والرامي ثم ان لم يجتمع ساكنان بقيا على حالهما وان اجتمع
ساكنان يحذفان نحو غازٍ ورامٍ ومعطٍ ومشترٍ وان كان بعدها واو الجمع يضم ما قبلها بعد
حذفها ليصح الواو نحو رضوا وخشوا ويغزون ويرمون وغازون ومعطون اسم فاعل وان كان
بعدهما ياء الضمير يكسر ما قبلها نحو تغزين واغزي والخامس تبديل ضمة ما قبلها كسرة فحينئذ
تقلب الواو ياء ثم يحذف حركتها وان اجتمع ساكنان يحذفان ايضا وذلك اذا كانا في الطرف
بعد ضمة في الاسم كما في مصدر باب التفعل والتفاعل نحو التمني والترامي والتعاطي ونحو تمنٍ وترامٍ
وتعاطٍ والسادس اسقاطها علامة للجزم وذلك في الامر والنهي وما دخله الجازم اذا لم يتصل بهن
ضمير نحو ليغز ولم يغز وليرم ولم يرم وليخش ولم يخش والسابع الادغام اذا اجتمع واوان والاولى
ساكنة نحو مغزو او اجتمع الواو والياء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء ثم يكسر ما قبلها لو كان
مضموما نحو مرمي وتقول في مضارع رأى يرى يريان يرون ترى ترين تريان ترين ترون
ارى نرى فيتحد لفظ الواحدة المخاطبة وجمعها والتقدير يختلف فيحذف الهمزة وجوبا وينقل حركتها
الى ما قبلها في الجميع ثم تقلب اللام في غير التثنية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الالف في الجمع المذكر
والواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين كما في يخشون وكذا يجب حذف الهمزة من امره ونهيه
ولا يجب حذفها في غير هذه الثلثة وتقول في مخاطب امره المعلوم رَهْ رَيَا رَوْا رَيْ رَيَا رَيْن واصل رَهْ اِرْأَى
خفف همزته ثم استغني عن همزة الوصل بسبب حركة الراء وسقط لامه فصار على حرف واحد
فلزمه الهاء في الوقف وكذا يجب حذف همزته في جميع تصاريف باب الافعال
نحو اري يري لم ير لا ير ار مري اراءة واراءة اصلها ارأي خففت همزته ثم عوض عنها التاء
في الاخر فخرج الياء عن الطرف فلم يجب قلبه همزة لكن لما كانت التاء عارضة فكانت الياء
في الطرف فجاز قلبها همزة وحكم سلقى يسلقي واسلنقى يسلنقي كحكم رمى يرمي وحكم تسلقى

يتسلقى

وفي بعض النسخ اراء وهو فاسد لان بعد ... كما في

يتسلقى كحكم سعى يسعى بلا فرق وان لم يكن ناقصة فظهر مما ذكرنا ان كل ناقص اذا اتصل به
واو او ياء لغير التثنية يحذف لامه فعلا كان او اسما نحو غزوا وغازون وتغزين وغازين وكذا ان اتصل به
التاء الساكنة ولو تحركت بالف التثنية اذا كان ما قبل لامه مفتوحا نحو غزت وغزتا واشترت واشترتا
بخلاف نحو خشيت وخشيتا واعطيت واشتريت او التنوين ولم يكن ما قبل لامه ساكنا نحو غازٍ
ومعطٍ او دخله الجازم ولم يكن في اخره ضمير الفاعل نحو ليغز ولم يغز وفي ما عداها لامه ثابت

الباب السابع في اللفيف وهو ما كان الاثنان من اصوله حرفي علة وذلك قسمان لفيف مفروق
ولفيف مقرون اما اللفيف المفروق فما كان فاؤه ولامه حرفي علة ولا يجيء الا من باب ضرب
نحو وقى يقي ومن باب علم نحو وجي يوجى ومن باب حسب نحو ولي يلي ولم يجئ مهموز العين
نحو وأى وحكم فائه في الحذف والثبوت والقلب كحكم فاء المثال نحو يقي ويلي وميقي واتقي
وحكم لامه كحكم لام الناقص في جميع الاحكام وتقول في مخاطب امره المعلوم قِهْ قِيَا قُوا قِي قِيَا قِين
واصل قِهْ اِوْقِ حذف فاؤه واستغني عن همزة الوصل كما في عِدْ وحذف لامه كما في ارم
فبقي على حرف واحد فلزمه الهاء للوقف واما اللفيف المقرون فما كان عينه ولامه حرفي علة
ولا يجيء الا من باب ضرب نحو طوى يطوي ليطو لا يطوي اطو لا تطو طاوٍ ومطوي طيّ اصله
طوْي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ومن باب علم
نحو روي يروى ولم يجئ مهموز الفاء نحو اوى فان كانا ياءين نحو حيي يجوز فيه الادغام والاظهار
في ماضيه من الثلاثي المجرد نحو حيّ حيّا الى حيين وحيي حييا حيوا الى اخره ولا يعل نحو حيوا
فانه يجوز فيه حيوا كرضوا ويجب الادغام في الصفة المشبهة نحو حيّ حيّان ولا يجوز
الادغام في غيرها كحيين الى اخره ويحيي واحيى يحيي وحيّى يحيّي وحايى
يحايي واستحيى يستحيي ويعل الى اخره كما ان قصدوا ان كانا واوين فلا يدغم لا في ماضيه
ولا في غيره الا في المصدر نحو قوي يقوى اصلهما قوو ويقوو قلبت الواو ياء فيهما
لما مر ثم قلبت في المستقبل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في المصدر قوّة بالادغام

وحكم عينه كحكم عين الصحيح لا يعتد وحكم لامه كحكم لام الناقص بلا فرق واسم الزمان والمكان
منها كما في الناقص نحو موقى ومطوى بفتح العين فيهما **خاتمة** في احكام نوني التأكيد
اعلم انه يدخل الفعل غير الماضي والحال من الامر والنهي وغيرهما مما فيه معنى الطلب او شابهه
نونان للتأكيد خفيفة ساكنة ولا تدخل التثنية والجمع المؤنث خلافا ليونس وثقيلة
مفتوحة الا في التثنية والجمع المؤنث فانها مكسورة فيهما ويزاد الف في الجمع المؤنث
لتفصل بين النونات وما قبلها مع واو الضمير مضموم ومع يائه مكسور وفيما عدا ذلك
مفتوح ويحذف من المستقبل بسبب دخولها النونات سوى نون جمع المؤنث ويحذف
ايضا واو الضمير اكتفاء بالضمة وياؤه اكتفاء بالكسرة في الصحيح والمهموز
والمضاعف والمثال والاجوف نحو هل ينصرَنْ هل ينصرُنْ هل تنصرَنْ هل تنصرِنْ
هل تنصرُنْ هل انصرَنْ هل ننصرَنْ وهل ينصرَنَّ هل ينصرانِّ هل ينصرُنَّ
هل تنصرَنَّ هل تنصرِنَّ هل تنصرانِّ هل ينصرنانِّ هل تنصرُنَّ هل تنصرنانِّ
هل انصرَنَّ هل ننصرَنَّ وقس عليه هل يأخذنّ وهل يمدّنّ وهل يعدنّ
وفي الاجوف يعود العين المحذوفة نحو ليصونن وصونن وصونن ولم يصونن
واما لام الناقص واللفيف فيحذف ايضا ان كان ما قبلها مضموما
او مكسورا نحو اغزنّ وارمنّ وقنّ والطونّ واطونّ وان كان مفتوحا
حرك الواو بالضم والياء بالكسر نحو اخشونّ واخشينّ وايجونّ وايجينّ
ويعود اللام المحذوفة للجزم فيها مفتوحا بدخولها نحو ليغزونّ وليرمينّ وليطوينّ
ولم يغزونّ ولم يرمينّ ولم يطوينّ تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب
سنه ١١٦٩
في اواسط شهر ربيع الاول

شرح الكفاية بسم الله الرحمن الرحيم المسمى بالموعدية في علم الصرف
الحمد لله الذي علمني فهو يهديني والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين رب هب لي حكما
وادخلني في الصالحين واجعل لي لسان صدق في الاخرين واجعلني من ورثة جنة النعيم
والصلوة على افضل المخلوقين الذي يرجو شفاعته البرايا حتى الانبياء والمتقين والذي
يبقى شرعه بلا نسخ ولا تبديل الى حين رب صل عليه واحشرني مع زمرته العاملين الفائزين
وعلى اصحابه الذين هم حملة كلماته من علم اليقين لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
فاغفر لي ذنوبي انك انت التواب الرحيم وعلى من اتبعوهم الى يوم الدين رب ادخلني
في رحمتك وانت ارحم الراحمين رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء
ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب **وبعد** فيقول الفقير عمر بن ايوب صانهما
الله تعالى من الآفات والعيوب لما غلب على علمائنا الكبر والرياء فتولوا عن مبادئ العلوم واصلها
وهم موصوفون سيما علم الصرف فانساه مع انه لا يهتدى بدونه المهتدون قال الزمخشري
لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلم تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى
العربية بيّن لا يدفع ومكشوف لا يتقنع انتهى فصار كثير من الطلبة عن جادة السابقين
خارجين من القواعد تدريسه فوجدت فيه كفاية البركوي كافيا للمبتدئين ومشتملا على لب اصول الاولين
والاخرين باوضح العبارات تسهيلا للطالبين والاستواء التام من المتأخرين فادرسه
مرارا حتى اظنه قد بلغ عشرين ليعود علي عوائده ولا ينقطع عني فوائده ويكون لي ذكرا بعدي
واجرا في لحدي وذخرا في عددي لكن لما كان بعضه مخالفا للعتيق لا يخلو عن اطالة السجين
وفي بعض مواضعه نكات عميق لا يبلغ بسهولة عقول العتيق فالح بعض الطلبة مع رجاء الاخلة
ان اكتب شرحا يغني مرامهم لكن كان يوهنني في عزمي ذلك الهجوم الصوارف ويصرفني عما عرفت
عليه ما يرى في الزمان من كساد المعارف حتى قل خرق الدرس وحصل ما لا فالعمر مضى
ولم تنل آمالا لا يفعل القياس ولا العكس ولا انفعل بفعل انفعالا وايضا تداني

اعناقهم باعناق الرجال بايثارهم الى الاعلى الامال • وغلبت عليهم الشهوة الانثوية في ميلهم الى الجمال
حتى كانوا يقدرون مقادير الاشخاص بالملابس والمناصب • ويودون التعدي على الاموال
والانفس من المفاخر والمناقب • ويجعلون مجالس العلم ملاهي وملاعب • كلا لعمري ان هذا الزمان
صعب • وكيف والاموال والاعراض نهب • والولاة قطاع • والرعاة سباع • كيف يؤمن
على كيد الذئاب • ويستطاب عن نغمة الهذار صوت الغراب • ان هذا لشيء عجاب • فلم اجب
ما سالوني من شرح النقاب • فبينما هجس في خاطري عموم النصوص الواردة في وعيد الكاتم •
الذي يحرق قلب السالك كالحاتم • فتذكرت وكنت واعيه • وتنبهت واجبت داعيه • فصممت
عزمي • واحكمت جزمي • فاقتفيت اثر الفحول • فلاقيت للالي العقول • فان الطيور تشبع عند
الذباب العجول • وسميته بالوعوية لان الوعي كالعلة الغائية • فنظرت ان اللازم لمريد الروايات •
ان يتعلم الصرف قبل الدرايات • حتى يبلغ فيها بالسهولات • ولذا انا السلف ما نابه من الكمالات •
اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك • بحرمة الانبياء ورسلك • لا حول ولا قوة الا بك •
لا ملجا ولا منجا منك الا اليك • فالله خير حافظا وهو ارحم الراحمين • ولما كان الابتداء بالكتابة
اولى من الابتداء بمجرد اللفظ لرغب المتعلم المؤلف بسبب الدلالة الظاهرة على كونه غير قاطع كتب المصنف
رحمه الله تعالى في اول كتابه بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالكتاب الكريم وتطريدا للعدو الرجيم وتنشيطا
للصديق القويم واصل اسم سمو كحبر وقفل بدليل قولهم سم ايضا من غير همزة وصل عند البصرية
حذفت الواو سماعا نسيا لكثرة الاستعمال فصار ما قبلها محلا للاعراب كما في اخوه اسكن
السين ليحصل الخفة بسبب سكونها في اثناء التركيب ثم اجتلبت همزة الوصل اذ هو ثلاثي فيكون
ضعيف الخلقة وقد حذف لامه نسيا والمحذوف نسيا كالعدم وذلك لانه نهاية الاعلال الذي حقه ان يكون في الفعل
شابه الافعال فلحقها همزة الوصل عوضا عن المحذوف بدلالة عدم اجتماعها نحو ابني وبنوي وقال
الكوفيون اصله وسم كوعد لكون الاسم علامة للمسمى لانه يشهره ولولا الاسم لكان خاملا فحذفت
الفاء نسيا وبقي العين ساكنا فعوضت عنها الهمزة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين ولا نظير له

في كلامهم

في كلامهم وان كان اقرب معنى من قول البصرية لان الاسم بالعلامة اشبه لكن تصرفاته من التصغير والتكسير
وكذا التسمية يدفع ذلك الا ان يقال قلب الاسم بان جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا التخفيف بالحذف
اذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد في تصرفاته في موضع اللام اذ لا حذف في ذلك المكان ثم ادخل
ههنا الباء للالصاق او للاستعانة او للملابسة ولم يكتب الهمزة على ما هو اصل الخط لكثرة الاستعمال فكانه
صار الباء اول هذا الاسم ولا همزة في الوسط كما في زيد بن عمرو وطولت الباء ليكون الباء كالالف اسم الله
فيكون الابتداء ببسم الله ابتداء باسم الله ثم اضيف الى لفظة الجلال ليتعرف باضافة العام الى الخاص
كيوم الاحد وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان ما يلتبس به الفاعل وياتي به هو اسمه تعالى دون ذاته المنزهة
عن تلبس احد به واتيانه فتبه بذكر الاسم على ذلك وليكون ذاكرا اليمين كل اسم على سبيل الاجمال فان اليمن
باسمه تعالى غير مختص بالاسماء المذكورة هنا لمزيد الاهتمام بها قوله الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم
كغضبان من غضب والعليم من علم فالرحمة في اللغة رقة القلب ثم نقل الى معنى المحسن غاية الاحسان
وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمة والاول ابلغ باعتبار الكمية والمتعلق يقال يا رحمن الدنيا
والاخرة لعموم رحمته ويا رحيم الاخرة لخصوصها او باعتبار الكيفية فان نعم الاخرة ابدية بخلاف نعم الدنيا
فانها فانية سرابية انما قدم الاول لتقدم النعم الكثير على النعم الخفي او لكون الاول صار كالعلم فناسب العلم ولان الرحمن لما دل
على جلائل النعم واصولها فان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها
فيكون كالتتمة له والرديف له وانما خصت التسمية في الوصف بهذه الاسماء مع اشعار اولها العموم
ليعلم العارف ان المستحق لان يستعان به في جميع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو معطي النعم كلها
فيتوجه بجميع اعضائه الى جنابه ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره ولما كان ما ورد في البسملة
والحمدلة متعارضا اشار الى دفعه بجعل الابتداء في البسملة حقيقيا وفي الحمدلة اضافيا حملا له
على العرفي فقال الحمد لله اقتفاء لما ورد في الاخبار واقتداء لطريقة الاخيار وشكرا لبعض الافكار
واصله النصب فانه من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة سماعا فالتقدير حمدت او احمد حمدا وانما عدل عنه
الى الرفع ليدل على عموم الحمد وثباته له دون تجدده وحدوثه او ليجعل ثبوت الحمد له مقصودا بالافادة وعمدة في الكلام

بخلاف ما هو اصله اولیدل بتغیر الاسلوب علی ان الجملة انشاء لا اخبار علی ما شاع فیه الاصل ثم ادخل
علیه اللام لیدل علی ان الحمد کله له اما من خیر الا وهو موطیه فی الحقیقة فالمعنی جمیع المحامد له تعالی اذ جمیع
اوصاف العباد وافعالهم مخلوقة له تعالی فالحمد بها وعلیها راجع الی خالقها وقیل للجنس لکونه اوفق
لاصله اذ المصدر المؤکد لا یقصد به الا الجنس ویرده التغیر المذکور فعلیه الجمهور واللام فی لله
للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واختلف فی اشتقاقه قال ابو حنیفة والشافعی
والخطابی والغزالی انه جامد لا مشتق وقال غیرهم انه مشتق وتکلموا باصله قال بعضهم من لیه
کطلب ای من لاه یلیه ای تستر واحتجب لانه تعالی محجوب عن ادراک کنهه فقلبت الیاء الفا
ثم ادخل علیه اللام فادغم فجعل علما وحذف الالف من الخط لئلا یکون علی صورة النفی فلما دخل
علیه لام الجار حذفت همزة الوصل خطا ایضا لئلا یلتبس بالنفی ولام لاه لئلا یجتمع ثلث لامات
وهکذا ما فی اوله لام ثم ادخل علیه لام التعریف ثم لام الجار نحو لللحم واختاره المص لعدم الشذوذ فیه بخلاف غیره
وقیل اصله اله او الاله بدلیل الالوهة والالهة وغیرها ثم اشار الی علة اختصاص الحمد له
تعالی فقال رب العالمین فان الرب فی الاصل بمعنی التربیة وهی تبلیغ الشیء الی کماله شیئا فشیئا
ثم وصف به تعالی مبالغة کالعدل وقیل صفة مشبهة من ربه یربه کنم فهو نم ثم سمی به المالک
لانه یحفظ ما یملکه ویربیه ولا یطلق علی غیره تعالی الا مقیدا کرب المال والعالمین جمع عالم اسم
لما یعلم به کالخاتم ثم نقل الی ما یعلم به الصانع من المخلوقات فانها لامکانها وافتقارها الی مؤثر واجب الوجود
لذاته یدل علی وجوده وانما جمع مع کون المفرد اشمل واخصر اشعارا للاجناس المختلفة تحت العالم
وایضاحا لها لدلالته علی التعدد صریحا بل اذا لم یجمع فربما یتبادر من العالم المشاهد او یتوهم منه
استغراق جنس واحد وانما جمع بهذا الجمع تغلیبا للذکور والعاقل علی غیرهم لشرفهما فجمع جمعا مخصوصا
بهما کسائر الاوصاف لا یقال العالم لیس بصفة بل اسما لانا نقول انه لما دل علی الذات باعتبار معنی
معین هو کونه یعلم به شبه بالصفة ویمکن ان یقال انه اسم لا صفة لکنه جمع بهذا الجمع ولو علی
علی سبیل الشذوذ کسنین وارضین ولما کان لله تعالی نعم لا تحصی کان لینبغی هدایة وارشادا کما اثنی

له تعالی

له تعالی بنعم اثنی بحبیبه بارشاده فقال والصلوة ولهذا الجامع وصله ولامها للجنس الذهنی
او الاستغراق الادعائی وهو لغة الدعاء او التعظیم تتنوع بالاضافة الی محالها علی ثلثة انواع
تنوع الاجناس بالفصول فمن الله الرحمة ومن الملائکة الاستغفار ومن المؤمنین الدعاء ثم نقلت
فی الشرع من احد معنییها الی العبادة المخصوصة لتضمنها ایاه والمراد هنا اللغوی مطلقا ولذا لم یذکر
السلام لانتمالها له حینئذ وکراهة الاقتصار اذا خصت بالمؤمن والا فلا قال الله تعالی ان الله وملائکته
یصلون علی النبی یا ایها الذین امنوا صلوا علیه وسلموا تسلیما فان قیل لا یجوز استعمال المشترک فی اکثر
من واحد ولا فی واحد غیر معین بلا قرینة قلت هذا اذا لم یصلح کل من المعانی فی هذا المقام والا فلا حاجة
الی التعیین وههنا کذلک ولو سلم فلا اشتراک هنا اشتراک المشترک لما مر ان تنوعها بطریق الاضافة فحیث لا اشتراک
لا عموم له بهذا بقی هنا اصلها صلوة کغلبة قلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها الا انها کتبت
علی صورة الواو ایذانا باصلها فان فعلها یستعمل من بابها بل من باب التفعیل الذی لا تستعمل فیه الا بالیاء
وقیل او بالتفخیم اذ الکتابة بالواو الاقوی یفید التفخیم علی محمد هو فی الاصل الذی کثرت خصاله الحمیدة ثم جعل علما
لافضل الرسل لکثرة خصاله الحمیدة قال الله تعالی انک لعلی خلق عظیم قال النیسابوری لا یوصف شرح اخلاقه علیه السلام
روی ان یهودیا جاء الی عمر رضی الله تعالی عنه فی خلافته وقال اخبرنی من اخلاق رسولکم فقال اسئلها من بلال ثم بلال
دله علی فاطمة وهی دلت علی علی فلما سال علیا قال صف لی متاع الدنیا فقال الیهودی لا یمکن هذا فقال
علی عجزت وصف الدنیا وقد حکم بقلته فکیف اصف لک اخلاقه علیه السلام وقد شهد الله تعالی بانها عظیم انتهی
وعلی اله ای امة اجابته الی یوم القیمة صحابة اولا اعاد الجار للرد علی الشیعة فی منعهم ذکر علی بینهما واصله
اول بدلیل اویل قلبت الواو الفا کما فی قال وخص استعماله فی الاشراف ومن له خطر عظیم دینیا او اخرویا
ولما توهم عدم شموله لکل الاصحاب علی الجنس اکده بقوله اجمعین دفعا للتوهم وتصریحا للاستغراق وقیل حال
من المعطوف والمعطوف علیه واضطربت کلمات القوم فی تطبیقه فقیل حمله علی خلاف الاصطلاح لعدم صحة التاکید
لان المؤکد مثنی وتاکیده مختص بکلا بالاستواء وفیه انه لا حاجة الی تاکید الثانی لان احتمال عدم الشمول
والاقتضاء للتقریر هو فی الاول لا فی الثانی انتهی الا ان یقال ادخال الثانی فی الاول لمزید التعظیم للاله فان الکمال

وان كان منهيا لفظا لكنها في قوة معنى وقيل غير ذلك ثم اعلم ان اجمعين ان كان اسم تفضيل ان يعتبر
الجمعية عينا فقياس وجمعاء شاذ وان اعتبرت عينا فصفة مشبهة فبالعكس والقياس جمع كحمر
بالسكون وجمع بالفتح معدول ثم جعل الكل اسما في باب التاكيد فاجرى على اصله ولما كان من دابهم
اذا ارادوا الدخول في المقصود الفصل بكلمة بعد ونحوه بينه وبين الابتداء فصل بقوله وبعد
موكدا به له فان اصله مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والتصلية حذف مهما يكن من شيء ايجازا
فاقيم اما مقامه عوضا ثم حذف المضاف اليه لسبق ذكره ثم بنيت بعد على الضم للساكنين جبرا للمحذوف
بالاقوى فصار اما بعد ثم حذف اما سماعا لكثرة استعمالها في هذا المقام فاقيمت الواو الابتدائية مقامها
فصار وبعد فان كل كلمة اي لفظ موضوع لمعنى مفرد اشتقاقية اي منسوبة الى الاشتقاق يسمى نوعه
مشتقة او مشتقا منها والمراد بها ما دل على الحدث وحده او مع غيره واما غير الاشتقاقية فبخلافه كالمصغر
والمنسوب والتثنية والجمع واما دلالة ضويرب وضربي في حينا انه اشتقاق لا من حيث انه مصغر او منسوب
ولما كان بحث الصرف مقصورا على الموضوعات النوعية والتغيرات القياسية وكانت الاولى هي المقصودة الاصلية
ومستلزمة ملزومة بعض انواع الثانية ومدار المعرفة بعضها الاخر مثلا لو عرفت ان قال مغير من قول لعلم
ان البناء الموضوع لماضي الثلاثي متحرك العين وسهل المعرفة للمبتدي بخلاف الثانية اقتصر في هذه الرسالة
على الموضوعات النوعية ثم انها على نوعين اشتقاقية او غيرها ولما كان الاولى اكثر عددا واستعمالا
وفائدة مع كون الثانية نظيرا عليها بالعكس اقتصر فيها على الاولى وترك الثانية منها المصغر والمنسوب
والمكسر لتعسر معرفتها لكثرة التغير السماعي ثم ان تلك الاشتقاقية انما يجوز لنا القياس اذا سمعنا واحدا منها
في بابه وليس لنا ان ننقله الى باب اخر بلا سماع فاذا سمعنا قسنا فيه ايضا وهكذا في كل باب مثلا لا بد في الثلاثي
المجرد من سماع حركة عين الماضي والمضارع لانه سماعي وكذا مصدره الموكد لكن لما كان اصل الجميع على قول ماضي
بتركه بالكلية بل ذكر من كل باب وزنه الغالب فيه لتقريبه من القياس انه مجرد من التجرد بمعنى الخلو اي خال او بلا سبب
ماضيه اي ماضي كل من تلك الكلمة الاشتقاقية فتذكير الضمير باعتبار المضاف والاصل في مثله اعتبار المضاف اليه
وانما قال ماضيه اذ لا اعتبار لغيره من الفعل والاسم في التسمية المفرد لا التثنية والجمع فلا اعتبار لزيادتهما

فلا يعد

قوله اما بعدها ان الكلمتان تقال لها فصل الخطاب واكثر استعمالها بعد تقدم قصة او حمد الله تعالى وصلوة على النبي عليه السلام منابع شرح مصابيح

فلا يعد من المزيد فيه المذكر لا المؤنث فانه مشتمل على الزائد فلا يعد من المزيد فيه ايضا نحو ضربت الغايب
لا المخاطب والمتكلم فلا اعتبار لزيادتها ايضا فلا يعد منه نحو ضربت وضربتما عن حرف متعلق بقوله
مجرد زائد الاولى زائدة لان الحروف واسماءها مؤنث سماعي فيجب تانيث عاملها الا ان يقال
انه للنسبة مثل تامر اي ذات زيادة ونحو كونه تعالى بتوه لا فارض او لاعتبار اللفظ والمراد بالزائد
حرف عارضة على اصول الماضي ويكون مع عدمه بدونها واحدا كان او اثنين او ثلثة لكن لا يجي ويقابله الاصلي
وقد يجي بمعنى الكثير يقال الحروف دراهم زائدة على حرب اي كثيرة ويقابله القليل يسمى اي يجعل اسمه مجردا
لتجرده عن الزيادة واصليا لاصالة حروفه اما صيغة فلا يطلق عليها الاصل فان المركب غير اصل
بل اصليا نسبة الكل الى الجزء وان اشتمل ذلك الماضي عليه اي على لفظ هو حرف زائدة بمعنى ان وجد فيه
زائد واحدا كان او صاعدا يسمى ذلك الماضي مزيدا فيه لوجود الزيادة فيه وذا زيادة اي صاحبها
لكون اصوله مقارنة لزيادة وانما انحصر في نوعين لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان فبقي
من محتملاته الاربعة قسمان وذلك المجرد ان كان ماضيه لا غيره من التصاريف من المضارع
والامر وغيرهما المفرد لا تثنيته ولا جمعه المذكر الغائب لا مخاطبه ومتكلمه مقصورا على ثلثة احرف استعمال
الكل على الجزء فان الماضي مجموع الهيئة والحروف فلا يكون اقل من الثلثة اذ لا بد من حرف متحرك للابتداء
واخر ساكنا للوقف عليه فلا تنافي في الصفة كرهوا مقارنتها وفصلوا بينهما بحرف اخر لا يعتبر فيه حركة
ولا سكون يسمى ثلاثيا اي منسوبا الى الثلث نسبة الكل الى الجزء على ما مر والقياس فتح الاول فان الاصل
في المنسوب بقاء المنسوب اليه على حاله الا الزيادة من الياء وحرف التثنية والجمع الا ان يكون على بالحركات
ولبعض حروف العلة وليس ثلاثيا منسوب ثلث معدولا لان المنسوب اليه باق في معنى النسبة ولا هكذا
في ثلاثي فصاعدا فالضم من تغيرات النسب ثلاثي مجردا لتجرده عن الزيادة فلا اعتبار لكثرة غيره وانما
اعتبر ذلك الماضي اصلا في الوزن لا في الاشتقاق عند البصريين لان التجرد والزيادة يوجد في ذلك الماضي
من كل باب فيرجع اليه في الباب بخلاف المصدر فلا يطرد فيها فلا يحصل المقصود الذي هو تمييز المجرد من الزائد
والاصلي من الزائد وذلك حال اللفظ والذاتي بلفظ الماضي بخلاف الاشتقاق فان فيه اعتبارا معنويا

ولفظياً وزيادة كذلك فاعتبر وحدة اللفظ والمعنى فاعتبر المصدر فيه كما سيجي ان شاء الله تعالى
وان كان ذلك الماضي مقصوراً على اربعة احرف اصول فلا يكون اكثر منها في الفعل لكثرة تصرف
الفعل فاذن يصير ثقيلاً بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل والمفعول والضماير
المرفوعة التي هي كجزء الكلمة يسمى رباعياً مجرداً لتجرده وخلو الاربعة عن الزيادة وبما ذكر في التقسيمين
علم وجه انحصاره عليها والمزيد فيه المذكور الذي هو قسيم المجرد ان زيد اى وقع الزيادة كما في حبل
بين الجر والنزوان او مسنداً الى قوله فيه اى في ذلك المزيد فيه او الى قوله على الثلاثي فان المعنى به
اذا لم يوجد فالجميع سواء اى ان زيد فيه على الثلاثي المجرد اما بحرف او حرفين او ثلثة لا غير
لئلا يتوهم انه كلمات يسمى مزيد الثلاثي بالاضافة وثلاثياً مزيداً فيه على الصفة لوقوع الزيادة
على الاطلاق فيه وان زيد اى وقع الزيادة فيه اى في المزيد فيه بحرف او بحرفين لا غير لما مر على الرباعي
المجرد فلا يرتقى على مزيد الرباعي يسمى مزيد الرباعي ورباعياً مزيداً فيه الاول للاول والثاني للثاني
لوقوع الزيادة عليه وكل واحد من هذه الاربعة التي قد سمى اقساماً اربعة لا تخلو كل كلمة
عنها ولا يجتمع اثنان منها في كلمة ان سلمت اى خلت حروفه اى حروف كل منها الاصول التي تقابل
بالفاء والعين واللام التي سيجي تحقيقها ان شاء الله تعالى عن الهمزة متعلق بسلمت
والمراد بها الف متحركة او ساكنة بلا فرق وعن التضعيف ولما كان المتبادر منه كون الحرفين مطلقاً
من جنس واحد وهذا غير مراد هنا ولا متعارف في هذا الفن فسره بقوله وهو في الاصطلاح
كون العين اى الحرف الاصلي المقابل للعين على تقدير الوزن عيناً او غيرها واللام اى الحرف الاصلي
المقابل للام في الوزن لاماً اولا من جنس واحد اى متحدين في الذات واما كون الفاء واللام منه
كسلس او العين منه كوول وددن وان كان من التضعيف لكنه لم يعد منه في العرف لعدم
مجيء الفعل منه مع قلته في الافراد واما مثل قطع وجلب فلا يسمى مضاعفاً فاعلم كما سيجي ان شاء الله
وعن حرف العلة عطف على الهمزة لاصالته او التضعيف لقربه وانما سميت حروف العلة لانها لا تسلم
ولا تصح اى لا تبقى على حالها في كثير من المواضع بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف والهمزة
وان شاركها في هذا المعنى لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة ولذا فسرها بقوله وهي مبتدا خبره
مجموع قوله الالف الخ لا كل منها ووجه تقديم الربط على الحكم قدمه لخفته للزومه السكون وان لم يكن
اصلاً في الاشتقاق والتمكن كما سيجي والواو وقدمه لقوته لتولده من اقوى الحركات والياء اخرها لعدمها

ولتوسطها

الا دون فتحتيه لهو ولعب
وان قولي

ولتوسطها بينهما وذلك لا يتصور الا بوجود الطرفين يسمى اى كل واحد منها سالماً لسلامته
عن التغيرات الواقعة في غيره وصحيحاً لصحته وبقائه على حاله فيكون بينهما ترادف كما هو
مذهب الجمهور وقيل الاول عام مطلقاً والثاني خاص بالسلامة عن الاخير فقط والاّ مركبة من ان
الشرطية ولم الداخل على نقيض السابق فاصله ان لم قلبت النون لاماً للتقارب فادغم في اللام
فصار اللم ثم حذفت الميم لحذف فعله للايجاز وقرينة ما قبله ثم عوض عنها الالف ولذا لا تقع
الا بعد كلام اجراء له مجرى الاستثناء في المعنى وان لم يسلم كل منها عن هذه الثلثة بل وجد فيه احدها
او اثنان منها كوددوان وحيي وقوي او ثلثتها كايي وذلك فان نفي النفي اثبات كما في ما زال
فيسمى كل من هذه الاربعة غير سالم فالجملة جزاء ولذا جيء بالفاء دلالة للشرط المتغير ولكونه مضارعاً
مثبتاً وجه الانحصار كونهما نقيضين فاذا عرفتها فالمجموع الحاصل من تقسيم الاربعة الى السالم وغيره
ثمانية ضرورة يسمى تلك الثمانية فتذكير الضمير باعتبار المجموع اقساماً ثمانية ضبطه بلا امداد
فعال الثلاثي مجرد سالم نحو نصر ولذا ترك العطف فعال ثلاثي مجرد غير سالم نحو وعد ثلاثي مزيد فيه
سالم نحو اكرم قدمه على الرباعي هنا مع اصالة كالاول لرعاية المناسبة في الجمع بين الاصل وفرعه وراعى
في الابواب للاول ولكل وجهة ثلاثي مزيد فيه غير سالم نحو اوعد رباعي مجرد سالم نحو دحرج رباعي
مجرد غير سالم نحو وسوس وفيه بحث لان هذا القسم لا يحصل الا بزيادة حرف العلة على المضاعف
او الهمزة نحو طمأن او التكرير نحو جلبب ولا يكون هذا الا ثلاثياً مزيداً فيه على ما يصرح به
في باب الملحقات اللهم الا ان يقال اشار الى المذهبين في الموضعين وهنا الى مذهب البصريين
فان نحو زلزل ووسوس وطمأن من الرباعي المجرد عندهم وهناك الى مذهب الكوفيين من انه مزيد فيه
مكرر الفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو اقوى ما يعرف به الزايد من الاصل وسيجي تحقيقه
ان شاء الله تعالى رباعي مزيد فيه سالم نحو تدحرج رباعي مزيد فيه غير سالم نحو توسوس الصاد
فافهم فالكل موقوف او النسق حذف صدرها للايجاز تقديره الاول والثاني وهكذا فلما كان هذا
التقسيم حقيقياً اشار اليه بقوله فكل كلمة اى اشتقاقية لانها المقسم او اية كلمة كانت
لا تخلو من احد هذه الاقسام وصفها بقوله الثمانية لئلا يتوهم الاقسام الاربعة التي هي مقسمها
ولا يجتمع اثنان منها اى من هذه الثمانية في كلمة واحدة منها او اية كلمة كانت وذلك لانها
نقيضان على ما عرفت ثم اى بعد ما عرفت الثمانية اجمالاً وتفصيلاً فاعلم ان غير السالم منها مطلقاً

قدمه هنا لانه المنقسم بخلاف السالم او لوجود مفهومه بخلافه وانما عكس في الاول نظرا الى صحته ان كان
احد اصوله فاء او عينا او لاما همزة يسمى مهموزا لكونها ذات همزة ولما كانت الهمزة ادخل
الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع وثقلت على لسان المتلفظ بها لم يوجد الا اثنان
منها في الاصول ولذا قيده بقوله احد اصوله وان كان عينه اي عين غير السالم ولامه من جنس واحد
اي متحدان في الذات صحيحا كمد او معتلا كود وحي وقوة يسمى مضاعفا باعتبار وقرونا
باعتبار او مهموزا كان يسمى مضاعفا ولو باعتبار لتضاعف الحرفين فيه وهذا هو الكثير
او ما فاؤه وعينه متماثلان كددن وببر وول هذا في غاية القلة او كرر فيه حرفان
اصليان بعد اصليين نحو زلزل او ما فاؤه ولامه متماثلان كقلق وسلس فلا يسمى
مضاعفا كذا ذكره الرضي وان كان احد اصوله اي غير السالم حرف علة ويجيء حكم الاثنان منها
ونبين الثلاثة ان شاء الله تعالى يسمى معتلا لعدم سلامته في كثير من المواضع كالعليل المنحرف المزاج
فان كان ذلك الاحد فاء اي مقابلا للفاء في الوزن يسمى مثالا لمماثلته الصحيح في تحمل الحركات لوجودها
فيه وان كان احدها عينا اي مقابلا بالعين في الوزن يسمى ذلك المعتل اجوف غير منصرف وقيل منصرف
وذلك للتشبيه بالشيء الذي اخذ ما في داخله فبقي اجوف لانه يذهب عينه كثيرا نحو قلت وبعت وقيل معتل العين لوقوعها
فيه وان كان ذلك الاحد لاما يسمى ناقصا ومنقوصا فانه انما سمي به هناك لنقصان اعرابه واما هنا بها
فلنقصان حرف الاخير في الجزم والوقف نحو لم يغز واغز ومعتل اللام للوقوع فيه هذا حكم الاحد واما ان كان
الاثنان حال كونهما من اصوله اي اصول غير السالم المعبر عنها بالفاء والعين واللام حرف علة فاء وعينا
ولا يجيء منه فعل ولا اسم متمكن في السعة واما قولهم فاوال ولالاح ولاوائي ابو هند فشاذ ولا جاء منه
الا على قلة كيوم وويل وويح ودويس او فاء ولاما نحو وقى وودي او عينا ولاما كنوى وحيي
يسمى ذلك المعتل لفيفا مفروقا او مقرونا للاجتماع فيه حرفا علة ويجيء الثالث ان شاء الله تعالى اذا عرفت
فاعلم ان المجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من تقسيم غير السالم ستة وبانضمام السالم الباقي التقسيم
لغيره الى تلك الستة تصير تلك الستة سبعة اقسام تسمى تلك السبعة اقسام السبعة بالجر على الاضافة

وفي بعض النسخ

وفي بعض النسخ اقساما سبعة على الصفة ثم ذكرها جملة تسهيلا للحفظ والضبط ولذا ترك
العطف والربط فيها فقال صحيح نحو نصر ومهموز نحو اخذ ومضاعف نحو مد ومثال نحو وعد واجوف نحو قال وقف
نحو غزا ولفيف نحو وقى وطوى اذا كان الحال على هذا المنوال فاعلم ان كل كلمة مطلقا او اشتقاقية
لا تخلو ايضا اي كالاقسام لما بينهما من اجتماع هذه الاقسام السبعة في التشبيه بالنظر اليه ولذا استدرك
بقوله ولكن يجوز جوازا خاصا او عاما باعتبارين فيه اجتماع الاثنين منها اي من تلك الاقسام
سوى الصحيح في كلمة واحدة فيسمى باسمين نحو ودود وواد وآب وجاء وابي ونأى وايس واوى
ووأى فيقال المعتل المضاعف والمهموز العين واللام والاجوف المهموز الفاء او اللام والناقص المهموز
الفاء او العين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين
واي الاسمين قدمت جاز والمشهور ما ذكرنا ثم اي بعد ما عرفت هذين القسمين ان الكلمة الاشتقاقية
اربعة انواع الاول فعل ان وضع بهيئته لاحد الازمنة الثلثة والثاني صفة ان وضعت لذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ومع اشتمال تركيبه حروف فعله والثالث مصدر ان دل على
مجرد الحدث او مع زيادة والرابع اسم مقابل للصفة والمصدر وهو احد معاني الاسم وستعرف سائرها
ان شاء الله تعالى واما الفعل فتفصيله هو الذي دل وزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين من
الازمنة الثلثة والمراد بالوضع الاول وضع لا يسبقه وضع يجانسه ودلالة امس ولفظ الماضي
وشبههما واسماء الافعال غير فعال على الزمان المعين ليس بوزنه واما فعال فقد جوز بعض المحققين
ان يكون فعلا لدخوله في حده ولكن لما لم يدخله شيء من خواص الفعل ولم يظهر نقله منه جعله اسما منقولا
من المصدر تقديرا وتبادر الحال من اسم الفاعل والصفة المشبهة من العقل لا من الوضع واما نحو نعم وبئس
وليس فهي في الاصل على وزن علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء والحال وغير صيغة للدلالة على تغير معناه
وقس عليه فعل التعجب وافادته خمسة ماض ومضارع وامر ونهي وفعل التعجب انما انحصر فيها لانه اما خبر
او انشاء لانه ان احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام فخبر والا بمجرده فانشاء فالخبر لكونه اصلا للانشاء
احق بالتقديم فهو ان دل في الاصل على زمان قبل زمان اخبارك فماض وان دل على الحال او الاستقبال

(اي بمجرد مفهومه العام)

(في الهامش: [illegible] التعجب انحصر فيها صح)

بحسب الاشتراك فمضارع واما الجحد والنفي فلا وجه لجعلهما قسمين بالاستقلال لدخولهما في المضارع
ولا عبرة لتغير الاخر في الصرف بل هو بحث نحوي ولا تغير المعنى لانه عارض بعارض فلا وجه
للتعارض وايضا المغير بكثر كان وان وغيرها فكثر الاقسام جدا على انهما ليسا نوعين
حقيقة ولا حكما فهما خارجان عن الموضوع بخلاف الفعل مع الضمير المتصل المرفوع فانهما
شيء حكما ومن ثمه عد بعضهم امثلة الفعل ثلثة وترك النهي رأسا وغير الني طلب المعلوم من الامر
فله وجه وجيه فكون لما تغير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء مع انه تغير عظيم كثير
استعمالهما وكانا مناطي التكليف وامتزجا واختص حرفاهما بهما عدهما اكثرهم من
اقسام الفعل بالاستقلال فتبعهم والانشاء اما طلب او تعجب او غيرها كمباحثي والطلب لكثرة انواعه
وتصرفه اولى بالتقديم فهو اما متعلق بوجود الفعل او تركه فالاول امر وقدم لان المطلوب به وجودي
ولانه اول مرتبة ظهر لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها وجدت بخطاب كن على ما هو المختار
فيكون مقدما على سائر المراتب والثاني نهي وثاني الانشاء غير طلب تعجب واما الصفة فقدمها لكونها
اقرب جزء الفعل لفظا ومعنى وتصرفا اربعة لانها ان دلت على ثبوت الحدث لذات فقط او مع الزيادة
على الغير وضعا والاول اقرب واشبه للفعل ولذا قدمه فهو اما موازن له لفظا او تقديرا او غير موازن
والاول اما دال على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها فالاول اسم فاعل والثاني اسم مفعول
وغير الموازن صفة مشبهة والدال على الزيادة اسم التفضيل وانما ترك مبالغة الفاعل لانها سماعية
والمصدر قدمه لكونه جزء معنى الفعل الذاتي خمسة لانه اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة والاول
اما مجرد عن الميم الزائد في اوله وهو مصدر موكد بكسر الكاف غير ميمي اولا وهو مصدر ميمي والدال على الزيادة
زيادة اما عدد وهو بناء مرة او نوع وهو بناء نوع او مبالغة وهو مبالغة مصدر واما الاسم الذي هو
الصفة والمصدر فهو اربعة لانه اما ظرف للحدث او آلة له او اسم مبالغة او المخاطب والاول اما مكان
وهو اسم مكان او زمان وهو اسم زمان والثاني اسم آلة والثالث اسم فعل اذا عرفت هذا فالمجموع اي مجموع
الاقسام الحاصلة من تقسيم الانواع الاربعة الى الخمسين والاربعين ثمانية عشر بناء يسمى ذلك المجموع

امثلة

امثلة اي ابنية مختلفة وان اتحدت المواد فالعبرة لهذه الهيئات لا المواد ولذا قيل نصر وقعد وقع
صيغة ونصر ينصر نصرا صيغ ثم ذكر جملتها تسهيلا للضبط والحفظ فقال ماض نحو نصر مضارع
نحو ينصر امر نحو انصر نهي نحو لا تنصر فعل تعجب نحو ما انصره اسم فاعل نحو ناصر اسم مفعول نحو منصور
صفة مشبهة نحو حسن وقبيح افعل التفضيل بالضاد المعجمة احتراز عن افعل الصفة فانه داخل في الصفة
نحو انصر مصدر موكد غير ميمي نحو نصرا مصدر ميمي نحو منصر بناء مرة نحو نصرة بفتح النون بناء نوع نحو نصرة
بكسرها مبالغة مصدر نحو تنصار اسم مكان اسم زمان نحو منصر اسم آلة نحو منصر بكسر الميم اسم فعل نحو نصار
بفتح الفاء وكسر الراء ثم اعلم ان هذه الاقسام على قسمين متصرف وغير متصرف والثاني ما لا يتصرف ولا يتغير
عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب واسم التفضيل اذا استعمل بمن والمصدر سوى المرة
والنوع واسم الفعل والذي اسند الى المجرور من الافعال واسم المفعول واما الذي اسند الى اسم ظاهر
من الافعال والصفات فمتصرف بالتانيث فقط وما عداها متصرف والامثلة تصريفه امثلة متفقة وامثلة مطردة
وستقف امثالها ان شاء الله تعالى اذا عرفت هذا فكل كلمة اشتقاقية لا تخلو من هذه الاقسام الثمانية عشر
ولا يجتمع اثنان منها اي من هذه الاقسام في كلمة واحدة لما بينهما من الرفع والاثبات فلا يجتمعان ولا يرتفعان
وصيغة واحدة منها اي من هذه الثمانية عشر اصل مبني عليه ومأخوذ منه في الاشتقاق هو في اللغة
اخذ شق الشيء فهو متعدد ويحد عرفا اما باعتبار صدوره عن الواضع فلا يحتاج الى العلم به الا العلة
فنقول هو وجدان المناسبة بين اللفظين في تركيب الاصول والمعنى فلا بد بينهما من مغايرة من وجه
واتحاد من اخر لفظا ومعنى ولو تقديرا واما باعتبار حاله بعد الوضع فيحتاج الى علمه فيتحد باعتبار العمل
فنقول هو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله موافقا للمأخوذ منه في المعنى سواء
كان تفاوت بينهما في المعنى او لا كما هو المختار عند المصنف والمحققين ولذا جعل المصدر الميمي كالمقتل
مشتقا من المصدر الغير الميمي كالقتل وتجعله دالا على معنى يناسب معناه كما هو رأي الجمهور فلا بد بينهما
من الاتحاد والمغايرة لفظا ومعنى ولو تقديرا لاقتضاء المناسبة ذلك فخرج نحو ضرب بمعنى اذق
ويضرب بمعنى يذهب لعدم الاتحاد معنى بوجه وكذا ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث لعدم التغاير اللفظي

مطلب الاشتقاق باعتبار العمل والعلم

مطلب الاشتقاق ثلثة انواع

مطلب الاشتقاق محقق ومحتمل

مطلب المحقق على ثلثة اقسام

وكذا ذئب وسرحان لعدم الاتحاد اللفظي وكذا المعتبر من القتل لعدم التغاير المعنوي على الثاني فيدخل فيه
ضَرْبٌ وضَرَبَ وجبذ وجذب ونهق ونعق لوجود التناسب بينهما وكذا نحو الطلب وطلب
لوجود المغايرة في اللفظ تقديرا لان حركة آخر الاول اعرابية عارضة وحركة آخر الثاني بنائية اصلية
وله ثلثة انواع لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف الاصول والترتيب فصغير او اصغر لكفاية ادنى تامل في معرفته
نحو ضرب من الضرب وان اعتبر الموافقة في الحروف دون الترتيب فكبير لاحتياجه الى كثرة التامل في معرفته
نحو جبذ من الجذب وان اعتبر تناسب الحروف في المخرج من غير اشتراط تمام الحروف والترتيب لا الموافقة
فاكبر لاحتياجه الى اكثر تامل في معرفته نحو نهق من النعق ولا يشترط في هذين القسمين الموافقة في المعنى
بل يكتفي بالمناسبة فيه كما ذكره عضد الدين في شرح المختصر المنتهى والمتبادر عند الاطلاق هو الاول كما قاله
التفتازاني في حاشيته ثم اعلم ان الاشتقاق على قسمين محقق ومحتمل والمراد بالثاني موافقة بناء لبناء في الاصل
ولم تعلم الموافقة في المعنى كهجرع للطويل من الجرع وهو ما استوى من الرمل بخلاف ضارب وضرب ثم
المحقق على ثلثة اقسام لانه ان لم يعارضه اشتقاق آخر فمحقق وان عارضه بلا ترجيح فواضح وان ترجح
فراجح فالكل مقدم على عدم النظر وغلبة الزيادة ثم الاصل في الاشتقاق كونه في الاحداث وقد يكون في الاعيان
نحو استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر الا انه في الثلاثي المجرد نادر كنحو ابل ابالة وشكس شكاسة واما الاشتقاق
نحو الحوقلة من لا حول ولا قوة الا بالله للتلفظ بها فاكبر اذ ليس فيه الموافقة في المعنى ولا الاشتمال على جميع
الحروف الاصول واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق فيها واما قولهم التسويف من سوف فمعناه كونه ماخوذا منه
بمجرد المادة فبقي ههنا شيء وهو ان الاشتقاق هل هو جزء من الصرف اولا قيل هو جزء منه بلا شبهة
لان معرفة الصيغ لا تتم الا بمعرفة النسب بين الموزونات بالاصالة والفرعية ومعرفة النسب بها عبارة
عن الاشتقاق والحق انه علم على حدة لمعرفة الابواب ومعانيها الا انها معينة في الصرف فوضعوا له
فيه وادرجوا فيه والوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى وذلك على قسمين شخصي نوعي فالشخصي هو
تعيين لفظ بمادته وصورته الجزئية للدلالة على معنى فان مادته مع الصورة المخصوصة دالة
على معنى مخصوص وليس المادة مستقلة فيها والا لدل مع كل من الصور الجزئية وهي باطلة والثاني

وليس

وليس كذلك والعلم الباحث منه يسمى علم اللغة ونوعي قياسي هو تعيين صورة كلية موجودة او مع جزء
من المادة زائدة ماخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة فالاول كنصر فان صورته الكلية في الفعل
دالة على الزمان الماضي والثاني كمنصور فان صورته مع الميم الزائدة في اوله والواو بعد عينه في الصفات
دالة على من وقع عليه الحدث والعلم الباحث منه يسمى علم الصرف يستحق تعريفه ان شاء الله تعالى وباقيها اي
سائر الكلمة الواحدة ماخوذ ومشتق منها اي من تلك الكلمة وذلك الواحد الاصل هو المصدر المؤكد
غير الميمي عند البصريين لان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة والتجدد التي هي الغرض من وضع الفعل والبصريين بكسر الباء على خلاف
القياس اي العلماء المنسوبة الى البصرة بفتح الباء هي بلدة بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر
رضي الله عنه سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم البلاد قبلة
ذكره في نجم الوهاج وذلك الواحد الاصل هو الفعل الماضي المفرد المذكر الغائب لا غير عند الكوفيين
لان تجرد ذلك الماضي عن الزوائد دائم واشتمال المصدر عليها كثير فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع
زيادة فلو تقدم ذلك المصدر في الوضع لزم تعدد وضعه وزال موضوعه الاول بالكلية
اذ لا معنى للزوائد الا ما يؤتى بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت في الوضع الاول مع الاصول
لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق صفة اللفظ فاعتبار حاله في التجرد والزيادة اولى
من اعتبار حال المعنى وجواز كون المراد من صوغ الفرع الدلالة على احد معاني الاصل فقط
اذ يحتاج اليها ايضا يؤيد قول الكوفيين اي العلماء المنسوبة الى الكوفة وهي بلدة حجرها
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتسمى كوفة الجند لان الجند كسرى واذا تقرر في صحيفتك ما ذكر من قوله
ان كل كلمة الى هنا فهذه المذكورات تقسيمات جمع تقسيمة بنادرة (?) ولو جمع الا ان فعله لم يسمع
من بابه وما في بعض الافواه فوله (?) والله اعلم وله الحمد انتم ثلثة الا للتانيث لان المفرد معدود مؤنث
كما ترى الا ان المصدر المؤنث يجوز فيه التذكير والتانيث كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين

تأمل متداخلة اى بدخل اقسام بعضها فى بعض كنصر فانه وجد فيه هذه التقسيمات باعتبارات ثلث
وذكر لانها تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم اجتماع المتضادين ثم وصفها بوام التى
بقوله لا بد ترغيبا للطالب فى تحصيل المطلوب من معرفتها اى من معرفة تلك التقسيمات واستحصالها
واستحضارها لمن يريد تحصيل علم الصرف لا لغيره حتى لا يطلب او حصله وهو علم باحث
عن الاحوال العارضة للمفردات حقيقة او حكما لذاتها من غير مقارنتها للغير احترز من حيث صورها
وموادها ماخوذتين على وجه كلى وقولنا لذاتها من غير مقارنتها للغير احترز يخرج الاعراب
والبناء فانهما عارضان للمفردات لكن لا من حيث هى هى بل من حيث انها مركبات مع الغير
واما بحثهم عن ادغام آخر احد المتماثلين فى اول الآخر المنفصل والجانسى له واماله فعلى سبيل الاستطراد
تكثيرا للفائدة وقولنا على وجه كلى يخرج اللغة فيبحث الصرف عن الموضوعات والتغيرات القياسيين
وذكر غير القياسى فيه استطرادا لمشابهته القياسية بنوع ضبط يوجد فيه كما فى الجموع المكسرة السماعية
فانها تذكر فى الصرف على وجه يحصل به نوع قياس لا من خصوصيتها منتشرة فانها من تلك
الحيثية تذكر فى اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب فقد ظهر مما ذكر ان موضوع المفردات
المذكورة من الحيثية المخصوصة المعبر عنها بالابنية على الفاظ باعتبار حركاتها وسكناتها
فى غير آخرها واصولها وزوائدها المرتبة فيها بحسب الاصل على وجه كلى وانما قلنا فى غير آخرها
اذ حركة وسكونه لا يغير البناء ولذا جوز الاعلال فى آخر الملحقات ثم اعلم ان الكلية معتبرة
فى الاصول بالجنسية وفى غيرها بالنوعية وكل حرف من حروف التهجى نوع وكذا كل حركة
من الحركات الثلث ومطلق الحركة والحرف جنس فعل ونصر بناء واحد وكذا نصر وقال
ونصر وقيل بخلاف اكرم واكرم وقاتل وقوتل والاعراض الذاتية لها هى الاحوال العارضة
لذاتها اما لحاجة معنوية هى افادتها المعنى والبحث عنها هو المقصود الاصلى من الصرف
لكونه تثنية وجمعا ومصغرا ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغيره من المشتقات ولذا قيل
فى تعريفه بطريق العمل هو تحويل الاصل الواحد الى امثلة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها
او لحاجة لفظية كتخفيف الهمزة والادغام والاعلال واما غايته فهو الاستغناء فى معرفة الالفاظ
الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع واحد منها مع تفسيره من غير سماع الباقى وتفسيره فيتمكن من الضبط

بسهولة

بسهولة ويامن من الخطأ فى تلفظها ويعرفه ان صدر عن غيره فهذه فائدة عظيمة حتى
اذا اورد اى اتى وسئل حتى ابتدائية اى حرف يبتدأ بعده الجمل لفظا او تقديرا اسمية
كقول الجرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل او فعلية
فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول بالرفع او ماض نحو قوله تعالى حتى عفوا
وجعلها جارة بتقدير ان تكلف بلا ضرورة او شرطية كقوله تعالى حتى اذا فشلتم
وتنازعتم عند الجمهور واذا فى محل نصب بشرطها او جوابها وجوابها مقدرة فى هذه الآية
اى امتحنكم او انقسمتم قسمين بدليل قوله تعالى منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة وجارة
عند الاخفش وغيره واذا فى محل جرها لعدم جواب اذا لفظا ههنا وما نحن فيه من هذا
القبيل عليه اى على ذلك المريد كلمة من الكلمات الاشتقاقية بدليل الجواب والله اعلم بالصواب
يعرف اى ذلك المريد انها بالنصب اى ان تلك الكلمة الموردة من اى قسم من الاقسام الثمانية
تكون انما قدرناه موخرا لئلا يبطل الصدارة فى اى للاستفهام ومن اى قسم من الاقسام السبعة
تكون ومن اى قسم من الاقسام الثمانية عشر تكون بعد معرفتها بتلك الكيفية تكون معرفة احوالها
سهلة له والا فتكون عسرة عليه واذا كان معرفة تلك التقسيمات لازمة للمريد فكر شارحها طويت
هذا الكتاب مشتملا او مقصورا على سبعة ابواب مسماة بالاقسام السبعة ثم استأنف بيان حال
قسم واحد كما هى معلومة من حال القسمين مع انه لا بد من معرفتها ايضا فقال اذكر انا فى كل
واحد منها اى من هذه السبعة ما جاء منه اى من كل منها حال كونه من الاقسام الثمانية ومن
الاقسام الثمانية عشر فيتم اللوازم والكوانى فيكون احرى باسم الكفاية وذلك لانه ذكر فى كل منها
ما جاء من المجرد والمزيد فيه والثلاثى والرباعى منها فكان ذاكرا للثمانية وايضا ذكر فيه ما جاء
من الفعل مطلقا والصفة والمصدر والاسم كذلك فكان ذاكرا للثمانية عشر الا انه يجيء كل منها
فى كل باب من السبعة لو ثبت فى كلامهم بخلاف ما لم يجيء فيه واما الثمانية فاربعة فيها ذكرها

في باب الصحيح فقط واربعة منها في غيره من السبعة لكونها غير سالم ان شاء الله تعالى اي ان اراد الله ذكري له فان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولما اشعر في السابع عكس الترتيب الاتي في السبعة رتبها على وجه الصواب ليكون الطالب على صدق رجاء في المآب فقال الباب اي الالفاظ والعبارات فان الكتاب اسم لها في الحقيقة وكذا الجزء منه الاول اي الواقعة في المرتبة الاولى وهو على وزن افعل عند البصريين وتكلموا في اصله فقال جمهورهم انه من وول كددن وان لم يستعمل منه باب تصرفاته كقوله ومصادره وقال بعضهم من وأل اي نجا فان النجاة في السبق وقال آخرون من اول اي رجع فان كل شيء رجع الى اوله فيع كل تقدير افعل تفضيل بمعنى المفعول كالاشهر والاول باق على اصله وفي الآخرين قلبت الهمزة واوا على الشذوذ وقال الكوفيون انه اسم على وزن فوعل من وال عند اكثرهم فقلبت الهمزة في موضع الفاء بقلب مكان ثم اسكن الفاء التي هي الواو الاولى لئلا يلتبس بهمزة الاستفهام ثم حركت الواو الثانية بالفتح للساكنين وقال آخرهم انه فوعل من وول قلبت الاولى همزة لئلا يجتمع ثلث واوات ويردها تصريفه كتصريف اسم التفضيل واستعماله بمن التفضيلية في بيان احوال الصحيح واحكامه وسيجي مفهومه عن قريب الباب الثاني اي الالفاظ الواقعة في المرتبة الثانية في بيان احكام المهموز وهو موصوف لقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة الباب الثالث في بيان احكام المضاعف بفتح العين اسم مفعول من ضاعف الباب الرابع من السبعة المكسور عليها الكتاب في بيان احكام المثال الباب الخامس منها في بيان احكام الاجوف الباب السادس منها في بيان احكام الناقص الباب السابع في بيان احكام اللفيف بكلي قسميه ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها السابقة واللاحقة ولما بين مراتب تلك الابواب في العنوان شرع في تفصيلاتها على طبقه ولما لم يكن البدو في الاشياء المرتبة الا بالبدء بجزئها بدأ بقوله الباب الاول من الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان بناء الصحيح وانواعه واحكامه اعلم ان المراد بالبناء والوزن والصيغة هيئة الكلمة التي يمكن ان يشاركها فيها غيرها وهي عدد الحروف والمرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والاصلية كل في موضعه فرجل مثلا على هيئة وصيغة يشاركه فيها عضد وهي كونه على ثلثة احرف اولها مفتوح وثانيها مضموم واما الحرف الاخير فلا تعتبر حركاته وسكونه في البناء

فرجل

مطلب الاختلاف في اصل اول

مطلب المراد بالوزن والبناء

فرجل ورجلا ورجل على بناء واحد وكذا جمل على بناء ضرب لان الحرف الاخير بحركة الاعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه وانما قلنا يمكن ان يشاركها لانه قد لا يشاركها في الوجود كالحبل مثلا بكسر الحاء وضم الباء فلم يأت له نظير وانما قلنا حروف المرتبة لانه اذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن فنحو يئس على فعل وايس على عفل وانما قلنا مع اعتبار الحروف الزائدة والاصلية لانه يقال ان كرم على وزن فعل ولا يقال على فعلل او افعل او فاعل مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون وقولنا كل في موضعه لان نحو درهم ليس على وزن قمطر لتخالف موضع الفتحتين والسكونين وكذا نحو بيطر يخالف شريف في الوزن لتخالف موضع الياء وقد يخالف ذلك في اوزان التصغير فيقال اوزان التصغير ثلثة فعيل وفعيعل وفعيعيل فيدخل في الثاني اكيلب وحمير ومسيجد ونحوها وفي الثالث مفيتيح وتميثيل ونحو ذلك ولما كان المقصود الاصلي معرفة احوال الابنية وكان بناء الصحيح لسلامته عن التغيرات الكثيرة مقيسا عليها باقية قدم بابه ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال وهو اي الصحيح من اي البناء الاشتقاقي الذي سلمت اي خلت حروفه اي حروف ذلك البناء ثم وصفها بقوله الاصلية اي المنسوبة الى الاصل والمبني ليخرج عنه مست وظلت لوجود التضعيف في الاصل وكذا مثل قل وبع واستنوا لوجود حرف العلة في الاصل وكذا ناس وسل لوجود الهمزة في الاصل ويدخل فيه نحو اكرم واعشوشب وحوقل واحمر وضارب وتكلم وتسادى والثاني لخلو اصولها عما ذكر ثم وصف الحروف المذكورة بقوله التي تقابل اي تعتبر عن الاصول عند اتيان الوزن بالفاء والعين واللام بان جعلت في الوزن مكان الحروف الاصلية بهذه الحروف الثلثة الاول الفاء الواحد بخلاف نحو زلزل فان الفاء الثانية زائدة عنده والثاني العين الواحد بخلاف نحو فرح فان وزنه فعل فالزائد احد العينين على ما سيجي والثالث اللام الواحد او ثلاثيا او الاثنان للرباعي نحو دحرج فوزنه فعلل او الثلثة للخماسي في الاسم نحو جحمرش وزنه فعلل وانما كررت اللام فقط لانه لما لم يكن بد في الوزن من زيادة حرف بعد اللام اذ تكفي في التعبير الثلثة عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة باللام اولى اذا الحاجة مست عندها فان كانت في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين ان كانت الزيادة بتكرير حرف اصلي نحو قطع وجلبب كررت العين او اللام نحو فعل وفعلل ولا يورد ذلك الزيد بعينه

اصله استنوا فقلب

الحروف المذكورة ثم

نحو فعطل وفعلب بتبيهها في الوزن على الزائد حصل من تكرير اصلي للالحاق كقردد والمكرر
كقطع والا اورد في الوزن تلك الزيادة بعينها كفاعل في ضارب وبهذا التغيير اشار الى ان
الميزان من هذه الثلثة لان المركب اعم لفظا ومعنى ولذا اختير على عمل اوالخفة لانه من باب فتح
دون عمل وانما لم يقل فعل مع اخصريته ليمكن ان يكون وزنا لكل ما جاء من كل باب من الامثلة
المختلفة والمتفقة في قصر فقد قصر من حروف العلة التي سبق ذكرها والهمزة والتضعيف
فيشمل هذا التعريف للابواب كلها سوى المعتلة والتضعيفة فانها مختصان بالمضاعف كما يجي ان شاء الله تعالى
ولله دره حيث اشار تعريف كل باب ثم فصله في حرحه رعاية لتفاوت مراتب الاذهان جاء منهم
دعوة للرحمن ولما كان المقصود معرفة الابواب السبعة مع فروعها وهي لا تتم الا بمعرفة نسب بعضها
الى البعض بالاصالة والفرعية حتى قيل ان الابواب كالاشتقاق جزء من الحرف فقدمها فقال
ولا بد لافراق اولا اي قبل معرفة الابواب من معرفة الابواب التي ذكرت في هذا العلم مجملا وفي علم اللغة
مفصلا ليسهل معرفة المقصود حتى حصل للطالب معرفة شافية وبلغ مبلغ الكفاية فيكون نورا على نور
وهي اي الابواب احد واربعون بابا اي نوعا بالاستقراء الذي هو الاستدلال بالجزئيات المتساويات والا
والا فغير تام والاول قياسا معتبرا لعل ما ذكر من قبيل الاول وما ذكره من الثاني بحكم الاستواء قيل
ولما كان للثلاثي تقدم طبعي بل زماني ايضا قدمه لموافقة الذكر الطبع فقال ستة منها لكون الثلاثي اخف
استعملوه في معان كثيرة مختلفة فوضعوا ابنية مختلفة لتدل على اختلاف المعنى وتناسبها الثلاثي
المجرد الذي سبق ان زوائد الرباعيات وبقي واحد ولذا قال وهو ما اي بناء اشتقاقي كان ماضيه
المفرد المذكر الغائب فعليك بما تلوناه ولا تعيد ما تمنا ه فان الغرض الحفظ والاستحضار
لا القراءة والكتب على التكرار على ثلثة احرف وذلك لان لماضيه ثلثة ابنية باعتبار فتح العين
وكسرها وضمها ولا اعتبار لسكونها مثل ليس ونعم لعدم اطراده وقلته ومعاملته معاملة الجوامد
ولئلا يلتبس بالمصدر في الوقف واتصال الضمير اذ الاصل الغائب في مصدر الثلاثي هو فعل لكثرته والرجوع
اليه اذا اريد المرة كذا قال الخليل وما قيل لاستلزام سكونه اختلاط الابنية فرده وجود الكسر والفتح وايضا

الكلام

اذا اردت تحقيق المقام فاصنغ ما نتلو عليك من كرام
اعلم انه وضع لبيان الوزن المشترك فيه لفظ متصف بالصفة التي
يقال لها الوزن واستعمل ذلك اللفظ في معرفة
اوزان جميع الكلمات فصار فعل محلا للهيئة المشتركة
فقط بخلاف سائر الكلمات ولما كان المراد من صوغ
فعل الموزون به مجرد الوزن يسمى وزن وزنة
لانه في الحقيقة وزن وزنه وانما اختير
لفظ فعل لهذا الغرض من بين سائر الالفاظ
لان الغرض الاهم من وزن الكلمة معرفة حروف اصول
وما زيد فيها من الحروف وما طرا عليها من تغييرات
حروفها بالحركة والسكون والمطرد في هذا المعنى
المشتقات اذ لا تجد اشتقاقا الا وهو في الاصل
مصدر قد غير غالبا اما بالحركات كضرب وضرب
او بالحروف كيضرب وضارب واما غير الاشتقاقي
فكثير منه خال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر
وسفرجل فلا تغير في شيء منها عن اصله ولما كان
معنى تركيب ف ع ل مشتركا بين جميع
الاشتقاقيات جعلوا لفظه مشتركا في جميع الهيئات
بخلاف عمل فاحفظه فانه نفيس منه
وان كانت سماعية فلا بد من بيانها قبل ط
الموضوعات النوعية منه

الكلام في الجواز لا في الاختصار ولاستلزامه التقاء الساكنين عند الضمير المتحرك وما قيل فلا يخلو عن دور
مدفوع باعتبار ويمنع توقف سكون اللام على حركة العين كيف وقد اسكن في الرباعي مطلقا عند ذلك
الضمير والفاء لا يكون الا متحركا الا لعارض واللام كذلك كما يجي ولما كان التفرقة بين كلمات الثلاثي باعتبار
الماضي ومضارعه وما كان عينه الا متحركة لالتقاء الساكنين وحركاته ثلثة وسائر حروفه باقية على نمط
واحد سوى اللام فانه مختلفة باختلاف العوامل اقتضى القسمة العقلية بضرب الثلثة في الثلثة ان تكون
الابواب تسعة والوقوعية انما تكون ستة فلا بد من ترجيح الستة لتوقف هذه العلوم الى السماع وتوقف نوعه
بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع
واما نحو كدت تكاد بالضم وفضل يفضل ودمت تدوم فمن الشواذ وقيل التداخل الباب الاول
بفتح العين في الماضي وفتحها في المضارع — بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع
فعل يفعل اي الباب الاول بجوازها في الحركات والسكنات ويمتاز بها عن الباقي من موزونهما وما يشتق
منهما وما يشتقان منه ومجهولها اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما
ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين مشاركين في الاصول والاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل
علما لذلك المجموع وكذلك البواقي فلا يحتاج الى تعسف وتكلف ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر
باب او يل من الباب الاول وعلى هذا لا يرد ان المجهول لا يدخل في هذه الستة بالنظر الى ان فعل يفعل
لانه داخل في باب فعله المعلوم وذلك لعلته استعمالا وبناء اذ له من جميع الثلاثي هيئة واحدة وعرضه
لكل مبني للمفعول ولذا لا يعد بابا على حدة بل ادرج في باب المبني للفاعل ورعاية المناسبة بين اللفظ
والمعنى سوغ الضم بل اوجبه وكذا ان الافعال الغير المتصرفة ثلاثية مع انها غير داخلة فيها لان
بحث الصرف مقصور على المتصرف فلا بد خلل في المقسم لخروجه عن الاقسام لا يقال بل يجب بفتح العين
في الماضي اي على حال احد لو بهذا النقش بفتحها فيه وضمها في المضارع انما عقبها لها مع ان
التلفظ يغني عن التعقيب لتخصيص الصورة الخطية بالباب الاول فهذا بمنزلة الاعجام
فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظه فانه اصل سديد ولا تعش من الدعاء المفيد نحو نصر ينصر
لانها لموازنتها لها صار من الاول قدمه لكثرة مبانيه ومعانيه وكون الضم علويا واقوى
والتدريج في النزول اعلى واحرى انما اختاره في تمثيل الاول اشارة الى ان هذا العلم لغاية صعوبته

ونهاية عسرة لابد فيه من ارشاد الاستاذ ودوام نظره واهتمامه والباب الثاني فعل يفعل فلانش
نصيبك فان التطويل ممل على نظير الحال كون مدلول هذا النقش ملابسا بفتح العين
في الماضي وضعا ولما قيل قال قرال وجاء حيء كذلك وكسرها اي العين في المضارع اصلا
ولم يجيء لم يجيء عليه انما قدمه لكثرة الاختلاف فيه لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفته للضم
يشهد به الوجدان نحو ضرب يضرب صار امنه لموازنتها لهما اما مثل بها اشارة الى ان هذا العلم الصعب
الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في التحصيل الترغيب بل يعتبره المعلم على الحفظ ويضربه
ولو بلسان ولذا لم يذكر موضوعه وغايته والباب الثالث من الستة فعل يفعل بكسر العين في الماضي
وفتحها في المضارع وما غير منه لم يغير عن اصله واتى به غير معبر قدمه لكونه قبل ما سبق في الاصلية
بخلاف الباقية سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى نحو علم يعلم اشار بتمثيله اليه انه اذا وجد بنظره الاستاذ
وضربه على الحفظ صار المتعلم عالما به كلا فاذا لم يوجد احدهما اختل احدها والباب الرابع فعل يفعل
اي كلمة متصرفة بينها توافق على ماضيها ومضارعها بفتح العين فيهما مشتقة ومشتقاتها
معلوما ومجهولا كما تقدم قدمه لخفة الفتح وكثرته نحو فتح يفتح وصار من الرابع للموافقة والموازنة
وجاء التخصيص بالتمثيل للاشارة الى ان المتعلم اذا صار عالما بالمقدمة بالاولين يفتح له
ابواب المطالب وشرط فيه اي في كونه كلمة من الرابع اي في وجود الرابع وتوضيحه ان السبب هو
الطريق المفضي الى الشيء في الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى
شرطا او الوجوب فيسمى علة ان يكون اما عينه وحدها او لامه كذلك حرفا من حروف الحلق ليقاوم ثقله
الحلق خفة الفتحة ويجري الفرع على طريق الاصل وما قيل انه بالعكس فغير ملائم للشرط تامل ولذلك المقاومة
لم يدخل الفاء في الترديد لزوال ثقله الحلق بسكونه في المضارع ولم يحصل الغرض وكذا في المضاعف
لزوالها بالادغام ولا يرد مثل دخل لان الكون شرط فلا يلزم من وجوده وجود المشروط بخلاف العكس والحوالة
على الدليل بعد الوقوع من ضيق العطن اللهم الا ان يقال وجود شرط النحوي يستلزمه لانه امارة
لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم وهي اي تلك الحروف ستة وانما لم يعد الالف مع كونها

منها لعدم اصالته في غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ما سيجيء ان شاء الله تعالى الهمزة والهاء
والعين والحاء المهملتان والغين والخاء المعجمتين الا ما شذ اي كل ما كان من الثالث عينه او لامه احدها الا ابى يأبى
ونحوه فانه شاذ ونحو عضض يعضض قال العصام نقلا عن القاموس من باب علم او فتح انتهى وذكر ابو عبيدة
جبوت الخراج اجبي والمشهور اجبو وحكى سيبويه ايضا عضضت تعضض والمشهور
عضضت بالكسر وركن يركن فالكسر اشهر وقال الاخفش قنط يقنط فالمشهور هو الضم
او الكسر ثم عرف الشاذ لئلا يوقع الطالب في الدغدغة فقال والشاذ ما جاء وسمع من العرب الفصيح
على خلاف القياس قل وقوعه او كثر بخلاف النادر فهو ما قل وقوعه على القياس فعلم ان بينهما عموما من وجه
وذلك المجيء ان صدر منه واضعهم او وجد له نظير في كلامهم فمقبول الا فلا يقاس وقوعه في كلام فصيح نحو ابي
ويابى الله وقوله الحمد لله العلي الاجلل (في سورة التوبة) ونظيره قنط وان لم يوجد واحد منهما فمردود فيه نحو السعصع
والباب الخامس فعل يفعل بضم العين فيهما اي في الماضي والمضارع قدمه لعلو الضمة ولكثرة الاستعمال
بالنسبة الى ما بعده نحو حسن يحسن اشار به الى ان المتعلم اذا فتح الابواب بعلم المقدمات صار له
حسنة شريفة في الدارين والباب السادس فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو حسب يحسب اشار بهذا التمثيل
الى ان نتيجة العلم والفتح لشرف الدارين اذا عمل بمقتضاها فلا يدل على الشرف قطعا بل ظنا وهذا
الباب السادس لا يجيء في الاسم بالاصالة والكثرة وجاء اربعة افعال من غير المثال الواوي يجوز فيها الفتح
والكسر والفتح اقيس وهي حسب يحسب ونعم ينعم وبئس يبئس ويبس ييبس الا من المعتل الفاء
مثالا او لفيفا كومق يمق اصله يومق وورث يرث اصله يورث وولي يلي اصله يولي الاولان
للاول والثالث للثاني اشار الى كثرته منه بكثرة الامثلة مع ان المثال الواحد يكفي لفهم زكي ولا يكفي للبليد
الف امثلة ولما كان الرباعي المجرد اصلا كالثلاثي قدمه على مزيد الثلاثي رعاية لمناسبة الاصالة
بينهما ومن قدمه على الرباعي المجرد نظر الى مناسبة الاصالة والفرعية بينهما وترتيب المصادر لان حق
التقديم للاصول لا للفروع فقال وبناء واحد منها اي من تلك الابنية والاربعين للرباعي المجرد اي الاصلي وهو اي الرباعي المجرد

[illegible] (اي الحلقي)

ماكان ماضيه المفرد المذكر الغائب على اربعة احرف لما كان اصول لنحو دحرج نحو اكرم وفرح وجلبب وحوقل

والحقا له وهو اي ذلك الرباعي فعلل اي ما يوازنه في الحركة والسكون من الموزون وما يشتق منه

وما اشتق هو منه من المعلوم والمجهول وكان كل منها مشاركا في الآخر للاصل ولم يضعوا له الا بابا

واحدا مع ان القسمة العقلية مع قطع النظر عن الفاء واللام تقتضي اربعة وثلثمائة والفي باب

لانه لما كثر الحروف في الفعل التقيل التزموا فيه الفتحات ليقاوم الخفة الثقلة فلا مجال للتعدد فيه لانه

باختلاف الحركات ولم يوجد لكن سكنوا الثاني فرارا عن توالي اربع حركات في الكلمة الواحدة انما عين الثاني

للتسكين اذ في اسكان غيره مانع مثل تعذر الابتداء في الاول والتقاء الساكنين عند الضم المتحرك في الثالث

وفوات فائدة المشابهة باسم الفاعل في الرابع نحو دحرج فانه من باب فعلل الموازنة له واكتفى ههنا

بما سيجيء بوزن الماضي لحصول الامتياز به فقط بخلاف ابواب الثلاثي ولما كان الفصل الواحد اولى من الفصلين

ومزيد الرباعي اقل فاصلا بعض اقسام الاول وقدمه اخراجا من البين فقال وثلثة منها للرباعي المزيد فيه ولم يجعل

له اكثر من ثلثة طلبا للتخفيف وهو ما زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الرباعي المجرد حرف او حرفان دون

اكثر لئلا يخرج من الاعتدال ويظن انه كلمتان وما كان للاول تقدم طبعي قدمه على الثاني فقال وهو باب

تفعلل اي ما يميز به عن الغير اصله فعلل ثم صار تفعلل بسبب زيادة التاء للمطاوعة في اوله اي في محل

اوله او في اول اصله ثم ابقى حروفه على ما كانت عليه انما حرك التاء بالفتح ليقاوم خفة الفتحة ثقلة الزيادة

نحو تدحرج وما زاد فيه حرفان فبابان قدم ما زيادته قبل الآخر فقال وافعنلل اصله فعلل ثم جعل

افعنلل بزيادة الهمزة اي همزة الوصل في اوله اي في اول محله او اول اصله وزيادة النون الساكنة

للمطاوعة بين العين واللام الاولى نحو احرنجم اصله حرجم اسكن اوله ليحصل الخفة في اثناء التركيب

بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ثم زيد في اوله همزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن فيه ثم فتحت

العين لزوال المانع فيه من التوالي ثم زيدت النون ساكنة للمطاوعة انما زيدت ساكنة لان

السكون اصل في الزيادة ولئلا يلزم التقاء الساكنين والباقي على حاله والثاني افعلل اصله

فعلل ثم صار افعلل بسبب زيادة الهمزة المكسورة في اوله بعد اسكان فائه لحصول الخفة

في اثناء

في اثناء التركيب وتكرير اللام والادغام اي زيادة اللام مع الادغام حين وجد سبب الادغام

كما في الماضي بنقل حركة الى اللام الاولى الساكنة ويجوز ان يكون الزائد الاولى لسكونها والثانية لان

الآخر بالزيادة انسب وكذا كل تكرير ساكنة فان كان الاول متحركا فالزائد الثاني بلا خلاف نحو

اقشعر اصله قشعر اسكنت الفاء وزيدت الهمزة فعادت العين الى اصله لزوال المانع ثم

زيد حرف من جنس اللام الاولى فرارا عن توالي اربع حركات في كلمة انما عينت له لمانع في اسكان

غيرها من التقاء الساكنين في العين وكذا في اللام الثانية عند الضمير المتحرك وفوت فائدة المشابهة

باسم الفاعل ولما بين العشرة منها اراد ان يبين الباقي فقال وهو ثلثون من الاحد والاربعين للثلاثي المزيد فيه

الذي ذكره مجملا فاراد البيان تفصيلا فقال وهو ما زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الثلاثي المجرد

حرف او حرفان او ثلثة احرف دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال بزيادة الزائد على الاصل ولئلا يتوهم كلمتان

ثم قدم الاول لتقدمه الطبعي ثم غير الملحق منه لافادة المعاني التي هي الغرض الاصلي من وضع الباب

فقال ثلثة منها اي من الاحد والثلثين للرباعي اي للثلاثي المزيد فيه الرباعي بزيادة حرف غير الملحق بباب

ولم يعرف الكفاء بما سبق غيره وبما يأتي قدمه لكثرة استعماله وافراده واصالته بالنسبة الى الملحق

وهو اي ذلك الرباعي افعل اي ما يوازنه من المتصرفات اصله فعل ثم جعل افعل بزيادة الهمزة اي همزة القطع

ولذا فتحت في محل اوله او في اول اصله قدمه لتقدم زيادته وذلك نحو اكرم اصله كرم فلما كثر حروفه

بزيادة الهمزة الزم فيه الفتحات لكن اسكنت الثانية فرارا عن التوالي وعينت له لمانع في غيرها

كما مر والثاني ما يوازن فعل من المتصرفات اصله فعل ثم جعل فعل بتكرير العين والادغام اي بزيادة

حرف من جنس العين لا من غيره ليدغم اذ في الفاء لا يدغم اصلا وفي اللام عند الضمير المتحرك والتزم

الفتح في الفاء والعين كالاول للخفة مع الادغام اما قبل العين او بعدها والاول مذهب الخليل ومختار

بعض المتأخرين لان الحكم بزيادة الساكن اولى لما فيه من تقليل الزيادة نحو فرح اصله فرح

زيدت الراء الساكنة فاجتمع المثلان مع سكون الاول فوجب الادغام والثاني مذهب بعض واختاره

ابن الحاجب لان الزائد بالآخر اقرب اولى ويدل عليه تفرح وسيبويه اجازهما لتعارض الادلة

اصله فرح زيدت الراء المفتوحة بعد العين فلزم اربع حركات متواليات فاسكنت الثانية
فرارا منه فادغم لوجود شرط الادغام وانما عينت لمانع في غيرها كما مر غير مرة وقدم لكون
الزائد من جنس الاصول مع احتمال اشتراك الثالث في محل الزيادة بخلاف الاول والثاني فاعل
ما يميز به عن الغير من المختلفة والمتفقة اصله فعل ثم جعل فاعل بزيادة الالف بين الفاء والعين
اذ الزيادة بعد العين تخل بزيادة الالف في المصدر وبعد اللام يلتبس بتثنية وقبل الفاء ظاهر
وذلك نحو قاتل اصله قتل زيدت بعد الفاء الف لمعنى من المعاني المذكورة في المطولات فلما كانت
الالف ساكنة ابقي الباقي على الفتحة اللازمة للزيادة ثم لما كان الملحقات من مزيد الثلاثي
وان لم يكن الزيادة لافادة المعنى وكان مناسبا للابواب السابقة في مجرد الزيادة
قال وثمانية ومن اخر الى موضع الرباعي للمناسبة بين الملحق والملحق به للملحق بالرباعي المجرد
اي لما زيد على الثلاثي حرف للالحاق بالرباعي ومعنى الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بان يزاد
فيه حرف ويجعل في مقابلة بحرف الاصلي من الملحق به وان كان فيه زائد يجيء به في النوع موضعه
في الاصل ويكون الزيادة لمجرد الموازنة ليعامل معاملته في التكسير والتصغير والمصدر ونحوها
ولذا قال اعني ما اريد موازنته له بتلك الزيادة ولا يكون مطردة في افادة المعنى ولذا قالوا
استخرج ليس بملحق باحرنجم ولا اقتتل بجعفر ولا اكرم بدحرج لما ثبت من قياسها لغيره واما نحو
قردد فملحق لما ثبت من قياسه له وهو اي ذلك الملحق ما يوازن فوعل من المختلفة والمطردة
بزيادة الواو بين الفاء والعين ولا يزاد في الاول لئلا يؤدي الى زيادة الثقل باجتماع الواوات
ولو في بعض الصور ولا في الاخر لئلا يلزم انقلابه الفا وتلك الزيادة اما قبل العين نحو حوقل او بعدها
كما سيجيء توسعا والثاني ما يوازن فيعل بزيادة الياء بين الفاء والعين فلا يزاد في الاول
لئلا يلتبس بالمضارع ولا في الاخر لئلا يلتبس بباب قلسي فتلك الزيادة اما قبل العين نحو
بيطر او بعدها توسعا سيجيء والثالث ما يوازن فعول بزيادة الواو بين العين واللام
لا في الاول ولا في الاخر كما مر نحو جهور والرابع ما يوازن فعفل بتكرار الفاء بعد العين هذا على مذهب

الكوفيين

الكوفيين قال في فضليته اخرناه لظهور الاشتقاق ولما يوجد تماثل الفاء والعين في الاصول
فصلوا بينهما بالعين نحو زلزل وهذا الباب عند البصريين مختص بالمضاعف اي شرطوا ان يكون
مضاعفا ليستانس الفصل بالفصل ويتقوى ولذا لم يكرر العين للالحاق للزوم اللبس او ثقل
والاستيحاش واما عند البصريين فمضاعف الرباعي فالمضاعف عندهم يوجد في الاصلين
وعند الكوفيين مختص بالاول والخامس ما يوازن فعيل بزيادة الياء بين العين واللام
لا في الاول ولا في الاخر لما مر نحو شريف انما زيد الواو والياء في الاولين ساكنين ليوازن دحرج
مع ما فيه من تقليل الزيادة ومتحركتين في الثالث والخامس للموازنة له والالتقاء في كل او البعض
تامل ولذلك الموازنة لا تعد والسادس ما يوازن فعنل بزيادة النون بين العين واللام لا في الاول
للبس او لعدم وجود حرف الالحاق في الاول وهمزة اقعنسس للابتداء لا للالحاق ونحو
للمطاوعة ولم يزد بين قبل العين للزوم سكونه فيجيء في اكثر المواضع فلا يقابل الحرف الصحيح واما نون
اقعنسس للمطاوعة نون اصله واما حرف الحاقه السين الاخيرة ولا بعد اللام لما ذكر عند الضمير
المتحرك نحو قلنس والسابع ما يوازن فعلل بتكرير اللام اي بزيادة اللام الثانية كما مر ولم يدغم
لئلا يبطل الالحاق بتسكين ما قبل الاخر ولما وجد تماثل العين واللام في الاصول لم يفصلوا
بينهما نحو جلبب والثامن ما يوازن فعلى بزيادة الالف في الاخر فلا يزاد الا اخرا لان حرف المد
لغاية خفته لا يقابل الحرف الصحيح الا في الاخر لانه عرضة للسكون والتغير من ان يقابل حرف الملحق
وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او اتصال ضمير المرفوع حملا على نحو رميت على صورة الياء وقال
بعضهم لا يزاد الالف للالحاق اصلا لما يلزم من تحريكها وهي لا تقبل الحركة ولذلك حكم بانها
لا يكون اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكره ان يوضع ما لا يقبلها بل انما يزاد
الياء فيقلب الفا فلذا يكتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وقال ابن الحاجب لا يقع
في الاسم حشوا لما مر واما طرفا فيجيء لما ذكرنا اولا قال المص في فضليته وكلاهما محتملان
والاول اولى عندي انتهى ولذا اشار اليه هنا والى الثاني في بحث الملحق نحو قلسي حيث قال

[illegible]

اصله تلسى بفتح الياء والمعتبر في التقديم تقديم الزائد للتجانس ثم علوية فتدبر وما زاد فيه حرفان
فصنفان ملحق بتفعلل وغير ملحق فاراد بيانهما فقال وخمسة منها للخماسي غير الملحق لان
اولها اما همزة وصل او تاء زائدة والاول زائدة الثاني اما متصل به وهو انفعل بزيادة الهمزة للابتداء
والنون للمطاوعة في الاول اى في اوله نحو انقطع او بين الفاء والعين وهو افتعل بزيادة الهمزة للابتداء
فرارا عن التوالي مع المانع في غيره في الاول وزيادة التاء لافادة المعنى المطرد بين الفاء والعين لا في الاول والاخر
للالتباس ولا بين العين واللام لعدم نظيره نحو اجتمع وتكرير اللام نحو احمر والثاني وهو ما هو زائده الاول التاء وزائده
الثاني اما تكرير العين مع الادغام على الاختلاف كما مر وهو تفعل بزيادة التاء المفتوحة في الاول اصل الماضي
وتكرير العين مع الادغام نحو تكسر او الف بعد الفاء وهو تفاعل بزيادة التاء المفتوحة للخفة بحذف ثقله الزيادة
في الاول والالف بين الفاء والعين لا في الاول والاخر ولا بعد العين للالتباس نحو تباعد والمعتبر
في التقديم اولا كون الزائد همزة وصل ثم التاء المتقدمة ثم التجانس وما هو زائده الثاني تكرير اللام
افعلل اصله فعل فصار افعلل بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام مع الادغام عند عدم المانع والزائد
هو اللام الثانية وفاقا نحو احمر اصله حمر زيدت الالف للمعنى المبالغة ثم اسكنت الفاء فرارا
عن التوالي وانما عينت لمانع في غيره وانما اخر هذا الباب لقلته لانه يختص بالالوان والعيوب
ولو بالتاء وقيل مغير وقوله لغته بسائر الابواب لان الحرف فيه وفي اخيه اصل والمجرد فرع [illegible]
او لكون زائده الثاني مؤخرا بخلاف الباقي وثمانية من الاحد والثلثين للملحق بدحرج اى لما زيد على الثلاثي
حرفان للموازنة له وهو اى ذلك الملحق تمفعل بزيادة التاء للمطاوعة والميم للالحاق في الاول
على قول وقيل ليس الميم للالحاق وانما هي من قبيل التوهم فقيل نحو تمسكن وان كان القياس ان يقال
تسكن فكان الميم عوضا عن الواو التي وقعت في الوسط تقديرا غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكرنا
ان الزائد للالحاق لا يكون في الاول وانما لم يحمل على الغرض المعنوي لعدم ظهور معانيه وعدم اطراده
في المعنى والثاني تفوعل بزيادة التاء للمطاوعة في الاول وزيادة الواو للالحاق بين الفاء والعين
نحو تجورب والثالث تفيعل بزيادة التاء للمطاوعة في الاول والياء للالحاق بين الفاء والعين
نحو تشيطن والرابع تفعول بزيادة التاء للمطاوعة في الاول وتكرير الفاء بعد العين للالحاق على قول

كما مر

كما مر نحو تزلزل وهذا الباب مختص بالمضاعف في الثلاثي لما ذكر في فعلل والخامس
تفعول بزيادة التاء للمطاوعة في الاول والواو بين العين واللام للالحاق نحو تجهور
ولم يذكر تفعيل لعدمه بالاستقراء والسادس تفعنل بزيادة التاء لها في الاول والنون
للالحاق بين العين واللام نحو تقلنس والسابع تفعلل بزيادة التاء في الاول لها (اى للمطاوعة) وتكرير اللام (اى للمطاوعة)
نحو تجلبب والثامن تفعلي بزيادة التاء في الاول لها والالف له على المختار عنده في الاخر
نحو تسلقى وجه التقديم والكيفية والمناسبة ما ذكر في الثانية السابقة غير مغفل اذ لم يجئ بالاستقراء
ولذا لم يذكر هنالك وما زاد فيه على الثلاثي ثلثة احرف فقسمان ايضا غير ملحق وهو ما ذكره بقوله
واربعة منها للسداسي غير الملحق وذلك لان الزيادات همزة وصل في الاول في الكل ليحصل الخفة
بسكون الاول في اثنان التركيب لكثرة الحروف والباقيان اما متصلان بها وهو السين والتاء وذلك
استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول نحو استخرج او الواو بعد العين مع تكريرها وذلك
افعوعل بزيادة الهمزة في الاول والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو ولما فصل
بين المثلين امتنع الادغام نحو اعشوشب وانما لم يعل الواو لعدم المقتضي والواو المشددة قبل اللام
وذلك افعول بزيادة الهمزة في الاول والواوين مع الادغام وضعا ومن ثمه لا ينفك عنه وان
وجد مقتضي الاعلال كما في المصدر على ما سيجئ بين العين واللام نحو اجلوذ او الالف قبل اللام
وتكريرها مع الادغام وذلك افعال بزيادة الهمزة في الاول للابتداء وزيادة الالف بين العين واللام
وتكرير اللام مع الادغام عند وجود سببه نحو احمار اصله احمار ووجه التقديم تقدم الزيادات
ثم مجانسة الاصل تأمل تنل والا فمن فلا حاجة الى بيان الكيفيات لو عرفت المذكورات
والقسم الثاني ملحق وهو ما ذكره بقوله واثنان منها للملحق باحرنجم وذلك لان زائديه لا بد ان توافق
زائدي الاصل ليتحقق الالحاق وحرف الالحاق اما تكرير اللام وذلك افعنلل بزيادة الهمزة في الاول
للابتداء والنون الساكنة بعد العين وتكرير اللام والزائد هو الثاني بالاتفاق نحو اقعنسس اصله قعس
زيدت النون الساكنة بعد العين ثم كررت اللام للالحاق ثم اسكنت الفاء للتخفيف ثم اجتلبت الهمزة

للابتداء او الالف في الاخر ابتداء او انقلابا عن الياء على ما مر تحقيقه وكذلك افنعلل بزيادة الهمزة
في الاول والنون الساكنة بين العين واللام والالف في الاخر نحو اسلنقى وواحد من الوجه
والتثليث للملحق اقشعر وذلك لان حرف الالحاق همزة بعد الالف بالاستواء وكذلك افعال بزيادة الهمزة
في الاول للابتداء وهمزة اخرى للالحاق بين العين واللام وتكرير اللام مع الادغام للتوافق
كما في نحو اطمأن ووجه التقديم تقديم الزيادة ثم المكتسبة في الزيادة **فصل** في الافعال اي هذه
الالفاظ التي سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصال في معانيها كائنة في بيان الافعال
الفصل في اللغة الفرق وفي العرف قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها كذا
ذكره الشريف فيكون خبر مبتدأ محذوف وفي الافعال صفة له اعلم ان الابنية لا تكون حرفا اذ لا قياس والتصرف
في الحرف فيكون اما فعلا او اسما لانحصار اللفظ الموضوع المفرد في الثلثة على ما هو حد الفعل ما دل
وزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين من الازمنة وحد الاسم ما دل على معنى بالمعهودية في غيره لا لوزنه
في الوضع الاول على زمان مذكور ومراده بالوضع الاول وضع لا يسبقه وضع يجانسه ودلالة امس ولفظ
الماضي وشبههما واسماء الافعال غير فعل على الزمان المعين ليس بوزنه واما فعل فيجئ تحقيقه
ويتبادر الكل من اسم الفاعل والصفة المشبهة من العقود وضع زيد علما وضع اول بالتغيير المذكور فلا يلزم ان يكون فعلا
واما نحو نعم وبئس فهي في الاصل على وزن علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء والحال وغير صيغته الى صيغة
الحروف وقس عليه فعلي التعجب واما له انما قدم الافعال لكثرة تصرفه وافادته ولذا كان اكثر بحث الصرف
عنه ثم الفعل اما خبر او انشاء فالخبر لكونه اصل الانشاء احق بالتقديم ثم الماضي اصل البواقي ولذا قدمه
فقال اما الماضي فهو في العرف الفعل الذي دل في الاصل بصيغته وهيئته الكلية لا بجوهره ومادته
كامس على زمان كائن قبل زمان اخبارك وتكلمك الحالي فان قيل ان قبل لازم الظرفية ظرف مستقر
صفة لزمان فالمعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان قلت
هذا اذا كان من الظروف الزمانية وليس كذلك بل من الظروف المكانية المبهمة فحاصل المعنى على زمان متقدم
على زمانك فافهم وينحصر الماضي بالنظر الى اختلاف المعاني على ثلثة عشر وجها بناء وصيغة الوجه اما لمعنى العضو
المعروف فوجه التشبيه كون المعاني معروفة بها كما ان الانسان يعرف بوجهه واما بمعنى الطريق

فوجهه

انما كرر هذا التفصيل في الشرح تحصيلا لكمال الاستعداد
بكمال الاظهار والتجنب الكلام بالتكرار
فاذا صار الشيء نصب الاحضر في التكرار
ولو بالف مقدار منه

والصيغة والوزن مختصان في العرف
بالصور الافرادية وكلاهما اما الهيئة
والصورة فتعمها والتركيبية منه

فوجهه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها كما ان الطريق يوصل
سالكها الى مقصوده ستة منها للغيبة مذكرا ومؤنثا فكل منها مفرد وتثنية وجمع وخمسة
للخطاب مذكر ومؤنث فكل منها مفرد وجمع فيصير اربعة وبانضمام التثنية صار خمسة باشتراك
التثنية بين المذكر والمؤنث فتقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما لان في الصيغة التثنية
نوع جمع وهو حصر المراد على فردين بخلاف الجمع فلما قل الاستعمال لم يبال الالتباس فيها واثنان فيها
للمتكلم وانما اكتفى بهما لان القسمة العقلية تقتضي ستة ايضا كذلك لان المتكلم يرى في الاكثر
او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او تثنية او جمع واشتباه الاصوات في غاية الندرة
فاكتفى للمذكر والتانيث بواحد ولما كان الغرض من تعدد الصيغ التحرز عن الالتباس ولم يوجد في المتكلم
كما مر وضعوا للمفرد صيغة مشتركة بين المذكر والمؤنث وللتثنية والجمع صيغة مشتركة بينهما روما للايجاز
فالحاصل ان الفعل اكثر الالفاظ افادة وورودا في ذوي العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة الى الفرق
بين المذكر والمؤنث وبيان العدد مع الاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة وان حصل الفرق لكن
يفوت الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل في مدلول الفعل واحوال الفاعل ثلث لانه اما ان يكون له
دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل او لا والاول اما ان يصدر الكلام او يتوجه عليه والاول
متكلم والثاني مخاطب والقسم الثالث الغائب فالمراد به ما لم يكن متكلما ولا مخاطبا لا المعنى اللغوي
والاحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا فبضرب الثلثة في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان
المتكلم يرى او يسمع صوته فيعلم ذكورته وانوثته سقط ثلثة ولما قل استعمال التثنية تركوها للجمع
في الصيغة فبقي اثنان وكذا تركوا تثنية الخطاب فبقي ثلثة عشر ثم ان بعضهم قدموا المتكلم لانه
الاصل في حصول الكلام ثم المخاطب اذ له دخل فيه واخروا الغائب لعدم دخله وبعضهم قدموا
الغائب لجواز تجرده عن الضمير فيكون مفردا ولكثرة امثلته ثم المخاطب للاول الثاني واخروا المتكلم لاشتغاله
فيه واختاره المصنف لكونه اعتبارا ما في نقل اللفظ والاول لما في الخارج ثم اكتفى في المشترك بلفظ واحد
تصريحا للاشتراك وتسهيلا للحفظ بتقليل الامثلة كما في المتكلم وغيره واخر التثنية المشتركة

عن مفردِ بها اذ مرتبتها بعد مرتبة المفرد كما في سائر المواضع والله اعلم بحقيقة الحال واليه المرجع والمآل
ولما لم يتصور البحث عن احوال اواخر الماضي ما لم يعرف الاصل في اخره والعدول عنه تعرض لبنائه
فقال واخره اي الماضي لا اما او لا مبني لعدم المقتضي الذي هو في الفعل تمام المشابهة بالاسم على الحركة
وان الاصل في البناء السكون لنوع مشابهة بالاسم في وقوعه صفة للنكرة فلما شابهه في الجملة اشرب
في الجملة رائحة الاعراب وعلى الفتح ولو تقديرا كرمى لانه لما لم يبن على الاصل صير الى ما يناسبه
من الحركات اعني الفتح لانه صفة الساكن الذي هو الالف فلا يعدل عنه الا عند اتصال واو الضمير
الاضافة بيانية فان الواو ونحوه في الافعال ضمير فاعل بخلافها في الاسم فيضم ذلك الاخر ولو تقديرا
وان كان القياس الفتح للمجانسة لان الضمة جنسها والمجانسة من المحسنات او عند اتصال تائه
اي الضمير المتحرك للضرورة اذ في اسكانه لبس المؤنث او نونه اي نون الضمير المتحرك طردا اذ لا ضرورة
في تحريكه فلو قيل ضربت لصح فيسكن الاخر فرارا عن توالي اربع حركات كائنة فيما اي في لفظ
هو كالكلمة الواحدة وان لم يكن كلمة حقيقة وذلك اللفظ المشبه هو الفعل مع ضمير الفاعل البارز
فان المجموع في الحقيقة كلام لا كلمة لعدم الافراد لكن لما راوا شدة الامتزاج بين الافعال وهذه الضمائر
كما كانت بين الكل والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى اطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وجعلوا التغير
فيها تغيرا في صيغة الفعل ولذا غيروها بالتسكين عند الحاجة فانه اي ذلك التوالي لا يجوز فيه
اي فيما هو مثلها كالا يجوز في كلمة واحدة ولذلك حملوا نحو جندل وعلبط على باب جنادل وعلابط
اما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة في الافادة الى هذه الضمائر وهي ايضا محتاجة
في الوجود اليها لكونها متصلة بخلاف ضربك اي وذلك التوالي ملابس بخلاف التوالي في ضربك
وضرب زيد اما الاول فلعدم الاحتياج الى الثاني فان الكاف فيه اي في ضربك ضمير هو المفعول فالاضافة
بيانية وهو فضلة فلا يحتاج الفعل اليه بخلاف الفاعل واما الثاني فلعدم احتياج الثاني الى الاول وان كان
الاول محتاجا الى الثاني لاستقلاله في التلفظ وانما عين الاخر للتسكين لمقاربته ما يلزم منه المحظور
ولم يمكن فيه ما مر فتدبر لا طائل في التطويل وان تليت عليك التورية والانجيل وهذا الفرار اي التوالي
على سبيل

على سبيل ذكر المسبب وارادة السبب في الثلاثي اي في ابوابه الستة فان عينه لما تحرك ولم يجز
اسكانه لزم ذلك المحظور وخماسي اي ابواب خماسي اوله همزة وصل لانا زائدة فان اوله
لا يخلو عنها وذلك لان ما بعدها ساكن لا محالة فبقي ثلث متحركات ولما اتصل الضمير المتصل المتحرك حصل
التوالي فاسكن فرارا عنه واسكن اخره فيما عداها اي فيما جاوز الثلاثي وذلك الخماسي ايضا
اي قبلها وان لم يلزم فيه التوالي على بيتنا ك في الابواب فتنبه وادع لي فانه المرجع والمآب
والله الموفق للصواب الحاقا للباب واجراء للفرع على وتيرة اصل الابواب والحرف الرابع من حرف
الماضي اصليا او زائدا ساكن في جميع السداسي ومزيد الثلاثي او الرباعي ملحقا او غير ملحق وذلك اما فرارا
عن التوالي كما في استخرج واقشعر او لكون زيادة الساكن اولى كما في غيرهما كما حققناه وما نعيده
لحسن ظننا بك وكذا اي مثل الرابع في الساكنية والعلة الحرف الثالث مطلقا حال كونه
في خماسي ملحق او غيره اوله تاء زائدة وهو احد عشر بابا اما في تدحرج وملحقاته فللفرار عن التوالي
واما في تفاعل فلكون زيادة الساكن اولى واما في تفعل فيحتملهما على اختلاف المذهبين على ما عرفت
واما الحرف الثاني من الماضي فساكن في الكل اي في كل واحد واربعين بابا اما للاول كما في اكرم ودحرج
وبعض ملحقاته او الثاني كما في فاعل وبعض الملحقات وفعل على قول او لينحصر الخفة في اثناء التركيب كما
في السداسي كلها كما مر تفصيله الا الثلاثي اي ثلاثي كان فانه فيه متحرك لئلا يلتبس بالمصدر وقفا
وعند اتصال الضمير على ما سبق والخماسي المذكور الذي اوله تاء زائدة فانه فيه مفتوح ولم يسكن
لئلا يلزم الالتقاء ولم يضم ولم يكسر لزيادة الثقل مع الزيادة ولما فرغ عن احوال الماضي المطلق
شرع في احواله معلوما او مجهولا خصوصا وقدم المعلوم لاصالته وكثرة استعماله وبناء بخلاف المجهول
فانه عارض لكل مبني للفاعل وله من جميع الثلاثي هيئة واحدة فعل وعلامة الماضي المعلوم اي صفته اللفظية
واطلاق المعلوم والمجهول وكذا الغائب والمخاطب والمتكلم وكذا التثنية والجمع على الفعل باعتبار
فاعله مطلقا فتح ما عدا الساكن بخلاف الساكن فانه مشترك بينهما الا اوله اما اي اول ما فيه
همزة وصل ما كوفه من الخماسي اي خماسي مزيد الثلاثي وهو ثلثة ابواب والسداسي اي سداسي كان

فالجميع ساكنة فانه اى هذا الاول همزة وصل سميت بها لان بها يتوصل الى النطق بالساكن ولذا سمى الخليل
سلم اللسان وكل همزة وصل تكسر تلك الهمزة في الابتداء وهو الاخذ في النطق بعد الصمت واحترز عن المجهول
بقوله في المعلوم هذا امر من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه والثاني حال من الابتداء وذلك لانها
زيدت ساكنة عند الجمهور لانه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك
الساكن لانه اعدل الحركات واقصدها وخير الامور اقصدها واوسطها وقال سيبويه زيدت متحركة
بالكسر لا عدل فلا فائدة في زيادتها ساكنة ثم حركها بل الحمد كالحمد وقال بعضهم هو الحق والاول مذهب
الكوفيين وتسقط تلك الهمزة في الوصل وهو بكلامه للاستغناء عنها اذا وجد متكلم اخره الا عين بعض
الثلاثي فانه غير مفتوح كالثالث والخامس والسادس بخلاف غيرها فانه مفتوح وقد مر ذلك البعض فلا حاجة
الى الاعادة فانه من لم يستغن بالصباح لا يستغني بالمصباح وعلامة الماضي المجهول الموضوع
اما لاظهار خساسة الفاعل او عظمته او شهرته او لعدم العلم به او لقصد الابهام على الحاضرين
او للضرورة او لغير ذلك ضم ما حرف فتح من ما عدا الساكن وكسر على ابنا المجهول اى ضم ما كسر
من همزة وصل في المعلوم من باب التفاعل اما الضم فلانه لما كان معناه غير معقول جعل صيغته
ايضا غير معقول للتناسب واما الثاني فللاتباع لا اوله متحرك منه فرارا عن الخروج الا ما قبل الآخر فانه يكسر
في جميع الابواب اصلا وذا زيادة والمراد بالكسر الحركة التي هي الكسرة لا المعنى المصدري
فلا يتوهم تحصيل الحاصل في بعضها نحو علم فان قلت ان آخر الماضي مبني على الفتح مطلقا ومن ثمه
لم يستثن الآخر مع ان آخر بعضه غير مفتوح فاجاب بقوله واصل لقي وتلقى واستلقى
لقي وتلقي واستلقي بفتح الياء في هذه الامثلة الثلثة فلا يخل ذلك الاصل بها هذا على قول من قال
ان الالف لا يكون للالحاق انما هو بالياء اشار فيما سبق الى الاول والاولى وهنا الى الآخر
اظهارا للمذهبين وحكمها اى حكم آخر هذه الثلثة مثل حكم آخر الناقص في الاعلال وعدمه وسيجيء في بابه
فان لكل مقام مقالا والحمد لله على كل حال فان قلت قد ذكر ان ما قبل الآخر متحرك في الابواب
مع انه ساكن في هذه الابواب وايضا ان الحرف الرابع ساكن في السداسي كلها مع انه متحرك
فاجاب بقوله واصل احمر واحمار واقشعر واطمأن احمرر واحمارر واقشعرر واطمأنن

بفتح

بفتح ما قبل الآخر في الكل اى في كل من هذه الاربعة ثم غير منه وبه يندفع الاشكال الاول
ويندفع الثاني بقوله وسكون العين اى اللام الاولى والهمزة الزائدة للالحاق في البابين الاخيرين
وحكم جميعها اى هذه الاربعة من جهة الآخر حكم المضاعف في الادغام وعدمه وسيجيء تفريعه في بابه
فلا تعجز فان الاشياء مرهونة باوقاتها فلا تغفل فان الغافل محروم منها ولما كان المضارع اصل الامر
والنهي قدمه فقال واما المضارع الذي سبق ذكره اجمالا ولابد اولا من معرفة مفهومه وشرطه واحكامه ورفعه
لان الكلام لا يصح الا بمعناه ولا يوجد الا عند شرطه ولا يشرع الا لحكمه ثم لا يبقى الا الرفع فاشار بها فقال
فهو لغة المشابه وعرفا ما اى فعل زيد في اوله اى في اول ما ضيه او في اول محله حرف فقوله ما زيد بمنزلة الجنس
فخرج نحو ضارب بقوله في اوله من حروف نأتين التي حصل بها المشابهة التامة للكلم ولذا سميت حروف المضارعة
ثم خرج نحو اكرم وتكلم بقوله للدلالة وضعا بصيغة الكلية كالدلالة بمادته على الحدث على الزمان الحال
والاستقبال بحسب الاشتراك لانه اذا اطلق يفهمان منه انفهام افراد المشترك منه بلا قرينة وتبادر الفهم
الى الحال عند الاطلاق وان كان عن كونه اصلا في الحال الا انه لا شبهة ولا يعارض دليل الاشتراك اذ يجوز ان يكون
التبادر من كثرة الاطلاق وما قيل من ان المناسب ان يكون لها صيغة خاصة كالماضي والمستقبل
فلا يعارض دليل الاشتراك ايضا كما في سائر المشتركات وفيه قولان آخران ان حقيقة في احدهما مجاز في الآخر
ثم لما وجب الفرق بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا من المتكلم وحده او مع غيره
او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني روما للايجاز فزيدت
الهمزة من حروف نأتين للمتكلم وحده اى للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا للمناسبة بينهما في المبداية
وزيدت النون منها له اى للمتكلم مع الغير مطلقا ليوافق الماضي في الجملة وفي بعض النسخ مع غيره وزيدت التاء
منها للمخاطب اى جنس الشخص الذي يخاطب مذكرا او مؤنثا واحدا او اكثر اصالة وللغائبة المفردة
ولمثناها تبعية اما اشتراك بين صيغ الغيبة والخطاب حملا على الماضي لكن لم يفرق بالتحريك والتسكين
هنا كما في الماضي لانها لما قومت حركة لتعذر الابتداء بالساكن بخلاف الماضي ولا بالحركات لعدم خلوه عن اللبس
فان قيل لا مخرج عنه في الفتح ايضا قلنا دفعه التنبيه والتي اختير الكاهل وترك الاشكل وزيدت الياء
للغائب المذكر اى لجنس الشخص المذكر الغائب اى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر غيرهما فيدخل

مثل انتِ بحكم مفرداً كان او مثنى او مجموعاً للمناسبة في الوسطية وزيدت ايضاً لجمع المؤنث الغائبة
كما هي مكسبة الغيبة لعدم اللبس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو والنون وقيل فراراً عن اجتماع
علامتي التأنيث في كلمة واحدة فان النون تدل على التأنيث ايضاً او ليحصل المشابهة بينه وبين الماضي اذ ليس
في جمع المؤنث تاء ويتصرف المضارع باعتبار الهيئات لا باعتبار المواد على احد عشر وجهاً وبناء ومقتضى
القسمة العقلية ثمانية عشر وجهاً الا انه سقط ادبعة من المتكلم لما مر وسقط ايضاً ثلثة اوجه باشتراك
مفرد الغائبة والمخاطب فاكتفى بواحد لما مر آنفاً واشتراك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة فاكتفى
بواحد في تلك المعاني الثلثة اعتماداً بالقرائن فيما هو قليل الاستعمال بخلاف الجمع والمفرد في نفسه كما في تحقيقه
ويسكن بالبناء للمفعول من التسكين او الاسكان وكلاهما شاهد فلا تكن راقداً الفاء في التلاثي
واما في غيره فانه فيه همزة وصل فساكن اولا والاقتوالة مفتوح غير اكرم وغسكن فالاولى الحاقها به
لعلة تركه لثقلها او لغيره ثم قرابها المتأمل فراراً عن توالي اربع حركات في الوصل لو لم يسكن في الكلمة
الواحدة وذلك مرفوض في مثلها فضلاً عنها وانما عين الحرف المقابل الفاء عند الوزن للتسكين صلة
للتعيين وعلة قوله لقربه من اي الى حرف المضارعة التي لزم فيها اي زيادتها توالي اربع حركات ولم
اسكانها مع زيادتها لامتناع الابتداء بالساكن لان الحرف الملفوظ به اما معتمد على حركته كعين عمرواً
وعلى حركة ما قبله كميم وعلى مدة قبله كدابة فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة وقيل يجوز
بجوز الابتداء به لكن يتعسر قال في حاشية المنتهى هو الحق ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكاية عن
لسانه نعم يمتنع الابتداء بالمدات لكن لذاتها لا لسكونها واذا استقرأت لغة العجم وجدت فيها الابتداء
بالساكن المدغم وقد يستدل على الجواز بانه لو لم يجز كان التلفظ بالحرف موقوفاً على التلفظ بالحركة فيدور
لان الحركة موقوفة على الحرف في التلفظ توقف العارض المعروض ويجاب بان امتناع الابتداء يستلزم
امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المبتدأ بها اما توقفه على الحركة فلا لجواز ان يكون الحركة ما بعده غير منفكة
عنه انتهى ثم شرع في احواله المشتركة فقال وان كان في اول الماضي من اي باب كان همزة زائدة
اما للمعنى كما في همزة الافعال واما للابتداء فقط كما في غيره تسقط تلك الهمزة في المضارع اما للاستغناء عنها

مطلب ما يتعلق بالابتداء بالساكن

بحرف المضارعة او لئلا يجتمع همزتان في المتكلم وحده وسيجئ تفصيله والحرف الساكن في الماضي كالحرف الثاني
والثالث والرابع باق على حاله من السكون في مضارعه ثم شرع في احكامها الخاصة بكل من القسمين
فقال وعلامة المضارع المعلوم فتح حرف المضارعة من حروف اتين ليقاوم خفة الفتحة ثقلة الزيادة
مع انتفاء المانع سواء كان ما قبل الآخر مفتوحاً او مضموماً او مكسوراً حينئذ الا في مضارع الرباعي اي
رباعي كان اصلياً او ذا زيادة فالمجموع اثنا عشر باباً فانها اي حرف المضارعة تضم فيه اي في الرباعي
مطلقاً اما للتعادل والتناسب او لانه لو فتح في الافعال التبس بالثلاثي ثم حمل عليه باقيه وهو عكس
فراراً من اللبس وتوقف البعض والافعال في ماضيه او همزته مكسورة في بعض اللغة فانها تكسر فيه للدلالة
نحو يتعلم ويجتمع ولم يستثن لقلة استعماله الفصحاء فالعاقل كسر ما قبل الآخر وفتحه في الرباعي ولذا
عطف على فتح الى آخره قوله وكسر ما قبل الآخر رباعياً او لا مجرداً او مزيداً فيه لانه لما غير اوله في المضارع
باسقاط الهمزة او بضم اوله غير ما قبل الآخر لان التغير يجر الى التغير في الجميع الا فيما اي مضارع اوله اي اول
ماضيه تاء زائدة وهو احد عشر باباً كحرف فلا يكسر ما قبل الآخر بل يفتح باقياً على حاله في ماضيه وذلك
لانه لما لم يغير اوله في المضارع لم يغير آخره ايضاً جبراً لما فات من الخفة في الطرف الاول والا في مضارع
بعض الثلاثي كالاول والثالث والرابع والخامس وقد مر هذا البعض فيبتدر وكن من الشاكرين وفتح ما عداه
اي حرف المضارعة وما قبل الآخر غير الاول الساكن لبقائه على حاله كما مر ولذا لم يبق والا اللام وسيجئ حكمه
وعلامة المضارع المجهول ضم حرف المضارعة ان لم يضم في المعلوم والا فابقى على حاله وفتح ما عداه اي ما عدا
حرف المضارعة كذلك غير الاول الساكن فانه باق وغير اللام وبين حكمه بقوله واما اللام بل الآخر فتفتح لفظاً عند
اتصال الف الضمير مثل يضربان ويدحرجان ويستلقيان وكذا عند نون التاكيد ولم يذكره لما سيجئ في الخاتمة
ويضم ولو تقديراً عند اتصال الواو اي واو الضمير كيضربون ويرضون ويكسر الآخر عند اتصال الياء
الضمير عند الجمهور وعلامة الخطاب انما هو التاء عندهم فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب وقال الاخفش الياء
علامة للخطاب به وفاعله مستتر عنده اجراء للمفردات مجرى واحد وان التاء تجردت فيها للتأنيث كما لا
في يا الله قوله للبي نسبة علة للافعال الثلثة على التنازع فانه لم نوف فلا تنازع او يسكن الآخر عند لحوق

نون جمع المؤنث وان لم يلزم التوالى حملاً على المثنى فلا ينبغى للنوع ان يجى لغا الاصل ويرفع لاخر بالضمة
ولو تقديرا فيما عداها اى ماعدا الالف والواو والياء والنون اى انه لم يتصل بواحدها للمشابهة
التامة فانها تقتضى تطفل المضارع للكلام فيما هو اصل فيه وبتجردها عنها تقتضى الاعراب فيعرب
بالضمة رفعا الا وقت ان يدخلها اى اللام فان الحروف واسماءها كلها مؤنث سماعى رجع
الضمير اليها على اللام بناء على المسامحة او التجوز او حذف المضاف اى صاحبها او الى ما باعتبار معناه
الجمعى ناصب فينصبها اى اللام باحد الوجهين ومن قال لو قال ويرفع ما عداها الا ان يدخلها
الى آخره لكان اوفق واسلم فلعله لم يفرق بين السياق والسباق كما لا يخفى على من فاق
والله اعلم من كل من فى الافاق وهو اى الناصب اربعة بالاستقراء ان المصدرية لا الزائدة
ولا المخففة وهو اصل فى هذا الباب ولن بسيط عند سيبويه ومركبة من لا عند الفراء ومن لا ان
عند الخليل وكى واذن عند وجود شروطه او الآن يدخلها جازم فيجزمها اى فيجزم ذلك الجازم تلك
اللام باسقاط حركتها او عينها وهو خمسة فى الحروف واما فى الاسماء فعشرة فالمجموع خمسة عشر ولم يذكر
الثانى اكتفاء بالاصل ان مع الاتحاد فى الاقتضاء بخلاف الاربعة غيرها ولم يجعل دخولها اقساما
على حدة لدخولها فى المضارع ولا اعتبار لتغير الآخر فى الحرف بل هو بحث نحوى ولا لتغير المعنى لانه
عارض بسبب الحرف فلو جعل لكثر الاقسام جدا لان المغيرات كثيرة على انها ليست بموجودات حقيقة
ولا حكما فتخرج عن موضوع الصرف لم ولما لنفى الماضى وان الشرطية لا النافية ولا الزائدة
ولام الامر لا الجر والابتداء ولا النهى فالاضافة من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله والتصحيح من جهة
اللفظ فى الثانى لانه موضوع لطلبه لنفسه الا اذا انكر او بنى على قول من يجوز ادخاله من مقتضاه
بجعل النهى وضعا او بيانا بالتاويل وعلى التقدير من لما التى الا كان حذفت الالف اكتفاء
بالالف او الفتحة وزيدت بعدها همزة دفعا للالتقاء هذا عند عدم اتصال الضمائر واما اذا اتصلت
فستعرف فى حاله نصبا وجزما بقوله وهما اى الناصب والجازم عاملان بعين ما عداها جزم الآخر وحركته
واما فيها فيعملان بجزم النون حيث يسقطان النون الاعرابية لانه لما جعل الاعراب بالنون بمنزلة الاعراب بالحركة

حذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بمنزلة الجر فيحمل مثله الا نون
جمع المؤنث استثناء منقطع لعدم دخولها فيما سبق اى لكن نونه لا يسقطانها لانه ضمير كالواو نحو
لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا والزائد منتهيا الى آخره من لم تنصر ولن ينصر لن ينصرا لن ينصروا الى آخره
من لن ننصر ولم يات الامثلة باسرها لعدم الخفاء لمن رأى الامثلة ثم الانشاء اما طلب او تعجب او غيرها
سماعى والطلب لكثرة استعماله وتصرفه قدمه على التعجب ثم الطلب على قسمين لانه اما متعلق بوجود الفعل
او تركه ولشرف الوجود قدم الامر فقال واما الامر فهو لغة بمعنى الشئ او التكليف فجمع الاول على امور
والثانى على اوامر وعرفا ما اى فعل يطلب به بالذات او بالواسطة فيشمل امر الغائب وامر الحاضر
الفعل بفتح الفاء بمعنى الحدث فلا دور واما بكسر الفاء فبمعنى الحاصل بالمصدر ومصطلح النحاة عن
الفاعل الغائب او المخاطب او المتكلم حقيقة او حكما فيشمل المعلوم والمجهول سواء طلب به الفعل
على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو اضرب على الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه
الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم اغفر لى ذنبى او من غيره وهو الشفاعة فيدخل فيه الالتماس
او لم يطلب به الفعل بل كان على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو فاصنع ما شئت
او غيره من المحامل وانما سمى جميع ذلك امرا لاغلبيته فى الطلب على وجه الاستعلاء كما سمى نحو الضارب والمنكسر
ممن لم يفعل الفعل لذلك واما النهى فهو جمعها فى المبحث لاشتراكهما فى اكثر الاحوال كالطلب والجزم والاتفاق
فهو لغة المنع وعرفا ما فعل يطلب به بالواسطة ترك الفعل الحدث عن الفاعل الحقيقى والحكمى
غائبا او حاضرا او متكلما قيل لا ياتى الوجهان للمتكلم منهما لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد فى حالة
واحدة آمرا او مامورا او ناهيا ومنهيا وذلك محال وفيه انا لا نسلم عدم الجواز كيف والآمرية
من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك فى النهى وايضا ينتقض بالمجهول على ان
المتكلم ورود من الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء مثل لا انكلم ما لا يعنى ولنرجع الى المقصود وقوله
عليه السلام قوموا فلاصلى لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وغيرها ولكن لما كانت الحاجة فى
الافادة الى نفسه اقل كان ورودها اقل بالنسبة الى الاولين ثم اعلم انه لما لم يعتبر فى الصرف تغير الآخر

ولا تغير المعنى بعوض الحرف نزلت بعضهم لتنهى رأسا وغيرالي لطب المعلوم من الامر وعدوا مثلة الفعل ثلثة
فلذ وجه وجيه ولكن لما غير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء وهذا تغيير عظيم وكثر استعمالهما وكانا
مناطي التكليف واختص وامتزج حرفاهما بهما ولا يوجدان في غيرهما ولا يتركانها عدهما اكثر المصنفين
من اقسام الفعل بالاستقلال فتبعهم المص وصيغتهما اى هيئة الامر والنهي كصيغة المضارع المجزوم
التي قد عرفتها وحفظتها فلا حاجة الى تفصيل صيغتهما حال كون ذلك المضارع مزيدا في اوله لفظة لا
المستعملة في النهي ويجوز تعلق الظرف بمزيدا فرده للطول ذيل الامر نحو لا تنصر واقتصر على ايراد مثال النهي الغائب
ولم يذكر مثال المخاطب لعدم الخفاء فيه ولام جازمة مكسورة مع ان حق الحرف الواحد ان يبنى على الفتحة لان الجزم
بدل الجر فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار في الكسر ويجوز اسكانها بالواو والفاء
وثم لا غير قوله في الامر صفة للام اى لام مستعملة في الامر الا صيغة المخاطب استثناء متصل اي صيغتها كصيغة
الا صيغة المخاطب او منقطع اى لكن صيغة المخاطب من الامر المعلوم ليست كصيغة فانه اى الشان
لما كثر استعماله اى استعمال المخاطب منه حذفوا اللام نسيا عند البصريين ومنويا عند الكوفيين ثم حرف المضارعة
دفعا للاشتباه وروما للتخفيف فبسبب حذف تلك الحروف التي بها صار الفعل متشابها للاسم فاعرب وعمل فيه عاد الى اصله
الذي هو البناء وقال الكوفيون لما كان الحذف منويا كالمذكور ليتابع للعوض صارت المشابهة باقية
تقديرا فيصير معربا مجزوما بلام مقدرة فبعد ذلك ان كان ما بعدها اى حرف المضارعة ساكنا كما في الثلاثي
والسداسي مطلقا والخماسي الذي اوله همزة وصل اتوا بالمدمن الافعال همزة وصل مكسورة للاول وللثاني كما مر
في الابتداء اى في الاخذ في النطق بعد الصمت لان الاحتياج اليها فيه الا في الثلاثي فانه ضم عين مضارعه وهو الباب الاول
والخامس فحينئذ تضم تلك الهمزة تبعا للعين ساقطة صفة ثانية لقوله همزة وصل اى محذوفة في الصورتين
في الوصل لعدم الاحتياج اليها فيه نحو اضرب واعلم وانصر مثال للصورتين من حيث المعنى ومن قصر فقد
نظر الى اللفظ تامل وان كان ما بعدها متحركا بالفتح كما في الرباعي كله وخماسي اوله تاء زائدة ابقوه
اى ما بقي من الحذف على حاله من الحركة والسكون بلا تغير كدحرج اصله لتدحرج حذف اللام لكثرة
استعمال هذا الجنس ثم التاء للالتباس ثم ابقى الباقي على حاله الا ان سكونه في الاصل باللام وفي الباقي للوقف
والبناء

والبناء ولما كانت الهمزة المجتلبة مكسورة او مضمومة لا غير ولم يوجد شيء منهما مع انه من القسم الاول
لسكون ما بعدها فاجاب بقوله ومنه اى من القسم الثاني لا من الاول حقيقة اكرم وان ظن في بادي الامر
من الاول هو مخاطب امر معلوم مبني في الوقف الاول بالصيغة من باب الافعال وذلك لان اصل تكرم الذي هو اصل
لتكرم تاكرم لان ماضيه اكرم فاذا زيدت على اوله حرف المضارعة صار يأكرم لان همزة قطع لا تحذف في الوصل
وقد استعمل عليه شاذا في قوله شيخ على كرسيه معمما فانه اهل لان تؤكرما حذفوا همزته اى همزة تاكرم
لئلا يجتمع همزتان في المتكلم وحده واجتماعهما في غاية الثقلة فخفف بالحذف لا بالقلب وان كان القياس
ذلك لان هذا الباب كثير الاستعمال الذي يوجب التخفيف البليغ والحذف ابلغ وحذفوا الهمزة منه في الفاعل
والمفعول وغيرهما من اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي ايضا اى كما حذفت في الغائب منه والمخاطب مطلقا
والمتكلم مع غيره وان لم يلزم الاجتماع المذكور اطرادا للباب وتسوية بين امثلة واجراء على وتيرة واحدة وبنوا
مخاطب امره اى الافعال المعلوم على الاصل المرفوض اى المتروك بان اجتلبت الهمزة المحذوفة بدل همزة الوصل
وابقوها على حركتها الاصلية احترازا عن الالتباس ولزوال علة الحذف عند اشتقاق الامر بحذف حرف المضارعة
فاذا كان الحال على هذا المنوال فالهمزة اى همزة ذلك الامر همزة قطع مفتوح لا وصل غير مفتوح تتبع في الوصل والابتداء
ولما فرغ من الطلب شرع في التعجب فقال واما فعل التعجب ومن اورده بالجمع نظر الى هذا المفهوم الاعم وبالتثنية نظر
الى ان الموجود منه ليس الا نوعين ومن افرده كالمص نظر الى التعريف فهو ما اى فعل لانه في قسم الافعال
ولا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره وا هاله وبالك رجلا لما لم يوضع لانشاء التعجب وضع
بهيئته بدلالة المقسم فيخرج مثل قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فان دلالته عليه من خصوص المادة
وقال الرضي ليست موضوعة له بل استعملت بعد الوضع لانشاء التعجب اى لايجاده بلا دلالة الحروف فخرج به نحو
تعجبت وعجب لانه ليس للانشاء بل للاخبار عنه مع دلالة هيئته على المعنى فالموصوف والمضاف لا من حيث انه
انه مضاف واضافته الى التعجب للتعيين فان الاضافة والمضاف خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم
فلا مجال للجواب المشهور هنا كما لا يخفى وان اراد في كلا الموضعين بالتعجب معنى واحدا والتعجب في كليهما
انفعال النفس ان لطيفة التي هي جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف وتعلقها به

بواسطة الروح الحيواني وهو بخار لطيف سائر في البدن سريان الماء في ورق الورد عند ادراك الامور وشرها
الغريبة التي خفي سببها ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قيل مشتق من المصدر اصالة وقيل من الماضي
او الامر وما قيل مشتق من اسم التفضيل فقد استبعده بعض فضلاء زماننا سمعته مشافهة وله صيغتان احدهما
منقولة من ماضي باب الافعال اتفاقا ولهذا قدمها على الثانية وهو اي ذلك الاحد وما جاء عليها ما انفرد على وزن
ما افعله فما مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه لان التنكير يناسب معنى التعجب فمعنى ما احسن زيدا في الاصل شيء ما لا اعرفه
جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب سواء كان مجعولا وله سبب ولا نحو ما اقدر الله وخبره افعل وفيه ضمير راجع الى ما
وهو فاعل والمنصوب مفعوله وعند الاخفش على قول ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
موجود وفيه انه حذف الخبر وجوبا بلا شيء يسده ولا ابهام حينئذ وقال الفراء وغيره ما استفهامية وما بعدها خبرها
وقال الرضي وهو قوي معنى لانه كما جهل سبب حسنه استفهم عنه وقد يستفاد معنى التعجب منه في مثل وما ادريك وضعف
بانه نقل من الاستفهام الى التعجب فهو من انشاء الى انشاء ولم يثبت والثانية من الصيغتين منقولة من مخاطب
امره اي من باب الافعال المعلوم صيغة الامر وهو اي ما نقل منه انفرد به على وزن اكرم او افعل صورة او معناه
الماضي عند سيبويه فالهمزة للصيرورة والباء زائدة في الفاعل لزوما وقد يحذف اذا كان المتعجب منه ان مع الفعل في الاول
ورد بانه لم يعهد بل المعهود عكسه وبان زيادة الباء في الفاعل قليل كالنصير وقال الفراء ومن تبعه انه امر خطاب
عاما والباء زيدة في المفعول فكانه قيل صفه بالنصرة كيف شئت فان فيه من جهات النصرة مما يمكن وجوده
في شخص وهذا مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه ويؤيده ايضا جعل الهمزة فيه للجعل فانها اكثر من همزة الصيرورة
وان لم يكن كل منها قياسا مطردا ومعناهما اي معنى الصيغتين بعد النقل محو المعنى الاصل واحد وهو محض
انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله كذا في الرضي فالوحدة بهذا الوجه لا تنافي
زيادة معنى التعجب في احدهما اما بالاستعمال او بالكثرة اعلم ان المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن ونحو
قوله تعالى اسمع بهم وابصر ولا يبنيان اي لا يصاغ فعلا التعجب من باب من الابواب المذكورة الا من ثلاثي
مجرد لا من غيره اصلا وذي زيادة لانه لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في هاتين الصيغتين الا ام الحذف
والا فيلتبس خلافا للاخفش والمبرد حيث جوزا بناءه من الثلاثي المزيد فيه كاسم التفضيل قياسا ورد

لانه

لانه لم يسمع ثابت مدلوله اي معنى ذلك المجرد في الزمان الماضي لان الحال لم يتكامل بعد والمستقبل لم يدخل بعد
في الوجود فلا يتحقق معنى التعجب فيهما ثبوتا كائنا على الاكثر حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا اشتهر صيغته
ما افعله قابل مدلوله للزيادة والنقصان ليتحقق التعجب فلا يقال ما اطلع الشمس ولا اغرب بها غير لون
كالبياض والحمرة ولا عيب ظاهر ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كما في التفضيل نحو ما اجهله
وما انوكه وما اكده وندر ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف اسم التفضيل منها فلا يقال ما احمره
ولا ما اعرجه فانه مشابه لاسم التفضيل في المبالغة فحمل عليه في البناء وقياسه اي ما جاء على القياس
ان يبنى من المعلوم متعديا او لازما لنعوه ولا صالة ونحو ما امقته مما بنى من المبني للمفعول اذا
امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما اعجبه وما اشهاه الي اي ما اشد كونه ممقوتا
ومبغوضا او كونه مجنونا او مشهورا او معجوبا او مشتهيا شاذ جاء على خلاف القياس ونحو ما اعطاه
للمعروف سماعي خلافا لسيبويه ولا يتصرف فيهما اي لا يتغير في صيغتي التعجب ومن ثم لم يجز
الادغام في نحو اشدد به كما جاز في غيره بخلاف ما اشده بالتثنية والجمع وغيرهما من التانيث والخطاب
والتكلم وذلك لمشابهتها بالانشاء للحروف وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان
جملة فالقياس ان لا يتصرف احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام ولهذا لم يتصرف في نعم وبئس
وفي الامثال ولما فرغ من الافعال شرع في الاسم وهو على قسمين لانه ان دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين هو المقصود فصفة والا فاسم ولما كان الصفة اقرب من الفعل لفظا ومعنى وتصرفا
قدمها فقال فصل اي هذه الالفاظ الاتية التي جعلت قطعة من الباب منفصلة عما قبلها
لانفصال معانيها كائنة في بيان الصفات المعدودة سابقا ولذا اتى بصيغة الجمع الموقوف ولما لم يمكن
جمعها في تعريف واحد لاختلاف ماهيتها قسمها سابقا وفصلها هنا على حدة وقدم اسم الفاعل
منها لكونه دالا على الفاعل ومشتقا من معلوم المضارع وموازنا له في جميع الصور فقال اما اسم الفاعل
سمي به لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل مثلا انما سمي به
نحو ضارب لانه اسم فاعل الضرب بمعنى الفاعل اللغوي واسم الفاعل الاصطلاحي نحو الضارب ولما لم يات الفعل

والمستفعل ونحوها بذلك المعنى اقتصر اسمه عليه وانما سمّى ما لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندرج
لان ما يفعل اغلب كالقائم والمخرج وقيل وبه سمى لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له ورده الرضي
فهو اسم بالمعنى المقابل للفعل والحرف فيتناول غير المقصود مشتق بالذات واما الواسطة فاما من المصدر
كما هو مذهب البصريين واما من الماضي المفرد المذكر الغائب على ما عند الكوفيين فلا ينافي ما سبق
في الكتاب من معلوم المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات كزيد وعمرو وفرس وكذا اسم المفعول وانما
اشتق منه دون غيره للمناسبة التامة ومن اشتقه من الماضي نظر الى الاصالة والى قلة التصرف
في الاشتقاق قدمه لمن اى لاجل افادة من فاللام للتعليل او صلة قوله مشتق بتضمينه معنى الوضع
والكلمات العاقلية لم نشترط في اسم الفاعل بل هو ذات متصفة عاقلة او لا لكنه لما اراد
تغليب العاقل على غيره عبّر بمن الموضوعة لذوى العقل والعلم قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه
نحو مقرّب بل ومتقرّب ومجتمع فانها وان قامت بكل من الفاعل والمفعول لكن قيامها بالفاعل
صريح فكانه متعين به فبهذا القيد خرج اسماء الموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان
زيادة الفعل فعل فيصدق عليه القيام المذكور والمراد بمن قام به الفعل بل مع النسبة ايضا
لان اسم الفاعل عنده للمجموع لا لمجرد الذات وهو المتبادر من هذه العبارة كما انها الكائن بمعنى
الحدث اى تجدده للفاعل مقيدا باحد الازمنة بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند البعض
او اعم منهما كما حققه الرضي وبخلاف اسم التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كما في الصفة
المشبهة فمعنى كريم والكريم شخص ثبت له الكرم وزيادة لا انها حدث له فلو اعتبر معنى الحدوث في تلك
الصفة يعدل من صيغ المشبهة الى الفاعل فيقال حاسن وقابح وضايق وهذا مطرد
عند الرضي ولو استعمل وزن افعل في اثبات كالارفق والمؤمن والدائم والغرس الضامر
ونحوها فيحكم على المجاز ولما كان المفعول ثانيا للفاعل في الاشتقاق من المضارع
وفي الحركات والسكنات في الاغلب وفي كون الفعل بمعنى الحدوث وفي قياسية الصيغ
قدمه على الصفة فقال واسم المفعول سمى به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث

وما وقع

عند الكوفية منه

فلا تخرج تلك الاسماء بقوله من معلوم المضارع فانها مشتقة من معلوم المضارع قال في الفضلية منه

واما مبالغة الفاعل فداخلة في اسم الفاعل عند ابن الحاجب فانه بمعنى الحدوث لكن الرضي صرح بكونه للاضافة انها للاستمرار فخرج عن تعريفه بقوله بمعنى الحدوث كذا حققه العصام منه

وما وقع عليه الحدث مفعول به هذا اذا اريد بالمفعول المفهوم واما اذا اريد به الهيئة والوزن الذي
هو الاصل والاكثر في الباب فلا حاجة الى الحذف ولعله لم يتعرض ابن الحاجب على ما قال والله اعلم بحقيقة الحال
واليه المرجع والمآل اسم شامل لغيره مشتق يخرج الجوامد من مجهول المضارع تبعا كاسم الفاعل لمواخاة
بينهما يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء الزمان والمكان والآلة
واما افعل التفضيل المفعول فيخرج بقوله لمن قد عرفت ما فيه وله وقع عليه والمراد بالوقوع التعلق حسا
او عقلا وهذا وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة حقيقة عرفية فلا يرد نحو عرفت زيدا فهو موصوف
واما نحو يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فمجاز لتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول
الفعل بمعنى الحدوث لم يذكره لعدم وجود المشارك في الجنس كاسم الفاعل لانه فرق بينه وبين اسم المفعول
في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول ولاخراج نحو اعذر والوم
واشهر واشغل ولما اراد زيادة ايضاحها لكون تحقق التعريف متعسرا على المبتدى شرع في موضوعاتها
النوعية التي هي المقصود من الاصلية فقال وصيغتها القياسية ماخوذان من ابواب الثلاثي
المجرد بالذات كما في اسم الفاعل وهو فاعل مثل ناصر وحاسن او بالواسطة ايضا كما في اسم المفعول
وهو مفعول مثل منصور ومرغوب فيه فان اسم المفعول لا يجيء من اللازم الا بواسطة حرف الجر
فلا ينصرف واما فعيل وفعول منهما ومحب من حب فسماعي كمبالغة الفاعل ولذا تركها واما
فان اوزانها سماعية منه
كيفية اشتقاقهما من المضارع فمشحونة في الشروح وهما اى اسم الفاعل والمفعول حال كونهما
من غيره اى من غير الثلاثي المجرد اصليا او ذا زيادة على صيغة مضارع ملتبسة بميم مضمومة موضوعة
موضع حرف المضارعة بعد حذفه لئلا يتوهم في بادي الرأى انه مستقبل وبكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل
لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا للمضارعة ابقاء على ما كان او حملا عليه فيما اوله تاء زائدة
وفتحه اى ما قبل الآخر ولو تقديرا في اسم المفعول عملا بالاستصحاب نحو مكرم ومختار وهذا هو القياس واما
محصن بالفتح من احصن وكذا مسهب من اسهب ووارق من اورق على ما في التسهيل
وملفج من الفج وطايح من الطاح ولاقح من اللقح ومنتن بكسر الميم او ضمه من انتن فشواذ

ويصرفان اى الفاعل والمفعول مطلقا على ستة اوجه لانه لما كثر استعمالها بالنسبة الى الكماء وورد ها
في ذي الارواح احتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد واما الخطاب والتكلم فاستغنى عنهما بوضع
المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب فاضرب الاثنين في الثلثة يحصل الستة ولم يعد
المكسر منها فان اكثره سماعي وان كان ثلثة اوزان منه قياسيا فعالل وفعاللة وفعاليل ثلثة منها للمذكر
منها مفرد وتثنية وجمع وثلثة منها للمؤنث منها كذلك وتثنيتها اى تثنية اسم الفاعل واسم المفعول تكون بالالف
والنون المكسورة في الرفع وبالياء المفتوح ما قبلها وكسر النون في النصب والجر وهذه الكيفية عامة
بجميع المتصرف وجمعها للمذكر بخلافه للمؤنث فانه بالالف والتاء في الجميع ولذا لم يبينه يكون بالواو
والنون المفتوحة في الرفع اى في حال علامة الفاعلية والياء المكسور ما قبلها والنون المفتوحة
في النصب والجر اى في حال علامة المفعولية والاضافة وانما وقع التغير فيها للدلالة على المعاني
الخفية واما النون فلانه لما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب كالحركة فلا تجر
وايضا لم يكن الحاق التنوين الدال على التمكن للساكنين فزادوا نونا عوضا عنها فبالنظر الى الاول
لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسرت في التثنية وفتحت
في الجمع تعادلا وفرقا اعلم انه ترك لفظ فهو وذلك في الامثلة لان الغرض تعداد الامثلة المفردة
لا تركيبها مع الغير والقياس سكون اواخرها لكنه حكى حال الرفع لفائدة زائدة وهي اعلام
المنون وغير المنون من ساكن الاخر ومتحركه وحال النصب والجر في تثنية الاسماء وجمعها المذكر
السالم لتغير البناء ولما كانت الصفة المشبهة اقرب واشبه للفعل قدمها واما الصفة المشبهة
باسم الفاعل لفظا من حيث التصرف ومعنى من حيث القيام ومن حيث الدلالة على مجرد ثبوت الحدث لذات ما
فلذا عملت عمله ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لذلك ولضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة
المشبهة فهو فا لذكر باعتبار الخبر وفيه اشارة بان لا حكم بين الحد والمحدود ولان المعرف ينتقش
في الذهن صورة شيء فاذا قال مثلا الانسان حيوان ناطق لم يقصد به ان يحكم على الانسان بانه حيوان
ناطق والا لكان مصدقا لا مصورا بل اراد بذكره ان يتوجه الذهن الى الموقف بجميع ما ثم شرع في تصوره
بوجه الحمل

والحاصل ان المعرف تفاق شر الى النفس نقشه منه

بوجه الحمل اسم على الاثم المذكور لا الاخص كما زعم فلا يتجه انه كيف يصدق الشيء على نقيضه فافهم والله اعلم
مشتق لا جامد من فعل ماض او مضارع وقيل من حدث وما قيل ولو فسر اى ماضيا لكان نقصا الاول
وسالما من التقييد فغير ملائم للصفة حفظا لها من الزالة لازم ولو هكذا فلا يرد رحيم وعليم من حيث اشتقاقه
من رحم وعلم المتعدى لان رحم او علم جعل لازما بالنقل الى رحم بالضم او منزلا منزلة الطبيعي واللازم ونظيره
كاسم المفعول من اللازم بعد تعديته بحرف الجر فكانه مشتق من متعد فلهذا اخرج مطلقا بهذا القيد وما خرجه
بما بعده فغير مرضي وقال العصام ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا اهون من اعتبار النقل
كما زعموا وفيه نظر ما قيل كائن بمعنى الثبوت اى فعل لازم دال على مجرد ثبوت الحدث لذات ما خرج به اسماء الفاعل
والمكان والزمان والالة المشتقة من اللازم قال الرضي هي لمن قام به بلا اعتبار حدوث ولا استمرار وفي شرح
المفتاح للسيد انها للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة
فيصح ان يقال زيد ضارب غدا او الان او امس انتهى وقال السيد السند كان ليس معنى الثبوت انها للاستمرار
في الازمنة لانها كما لم تكن له لم تكن للحدوث بل هي للقدر المشترك بينهما فمعنى حسن في الاصل ليس الا ذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعضها اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميعها
كان الظاهر ثبوتها في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم تخصيصه ببعضها ولذا نقلوها عند ارادة
الحدوث الى صيغة الفاعل وصيغها اى الهيئة العارضة على المادة كثيرة غير منضبطة سماعية
اى غير داخلة تحت اصل كلي مثل حسن وصعب وشديد وملح وجنب وخشن وشجاع وجبان الا افعل
منها بفتح الهمزة المقطوعة وفتح العين وسكون الفاء حال كونه من الالوان جمع لون والعيوب الظاهرة
كالشل والعمى بخلاف الباطنة كالحمق والجهل والحلى جمع حلية كالبلج والجوب ولما كان الاستثناء متكلما
بالباقي وضعا ونفيا واثباتا اشارة شرح فعال فانه اى فعل منها اى من هذه الثلثة قياسي داخل
تحت هذا الاصل الضمني فلا حاجة الى السماعي ولذا لا بد من بيان وجوهه فعال ويصرف اى فعل الصفة
على خمسة اوجه وابنية ومقتضى القياس المذكور ستة على ما عرفت اولا لكن سقط منها واحد باشتراك الجمع
بين المذكر والمؤنث لتغيره عن افعل التفضيل وحمل المؤنث عليه لانه فرعه ومؤنثه لا يجيء بالتاء على انه الغالب

احور

تحقيق شرائط الاشتقاق من العين وتيسيرها يترتب على الصفة ثالثة من ابواب ثلثة

في مؤنث الصفات كما يجيء للمؤنث بها اي بالتاء في اسم الفاعل واسم المفعول حملا لهما على الفعل للمشابهة بل يجيء بالالف
اي الهمزة فان علامة التانيث هو الهمزة لا الالف والتعبير بالالف باعتبار الكون الممدودة التي حصل بسببها المد
فيما قبلها وحذف الهمزة من اوله اي من افعل للخفة والفرق وفتح الفاء للخفة وزوال المانع وازالته وسكون العين
فرارا عن توالي الحركات تقديرا لتنزيل الالف منزلة الفتحة يعني لم يفرقوا بينهما بالتاء بل بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما
كما هو الغالب في الاسماء الجامدة كجمل وناقة ورجل وامراة لبعدها عن الفعل وتثنيته اي افعل كتثنيتهما اي الفاعل
والمفعول في كون كل منها بالالف والنون والياء والنون غير اي الا بمعنى لكن ان الهمزة تقلب واوا في تثنية
المؤنث هذا قيد توضيحي لا احترازي اذ لا وجود لها في المذكر فضلا عن القلب واما القلب فلان الهمزة بين الالفين
كاجتماع الهمزتين او لانها في الاصل مقصورة تقلب واما بالواو فللتحرز عن اجتماع اليائين مع الالف نصبا وجرا
وجمعه لا يجيء بالواو والنون في الرفع ولا بالياء والنون في النصب والجر كاسم الفاعل ولذا احتيج الى البيان
بل على فعل بضم الفاء وسكون العين فيهما اي في المذكر والمؤنث فلا يقال احمرون للتمييز عن افعل التفضيل فانه جمع
بالواو والنون فلو جمع بها ايضا وقع الالتباس ولم يعكس لما فيه من التشبيه بافعل الاسم لانه ليس بظاهر
في باب الوصف وليس بمعنى الفعل بخلاف افعل الصفة وكذا لا يقال احمرات في المؤنث لانه فرعه فاجرى مجراه
وما في الحديث ليس في الخضروات صدقة فلغلبة الاسمية ولما ترك امثلتها راسا نقول لا مثلة اما لكون اكثرها
سماعيا واما للاستلزام تكرير المثال من باب واحد او ترك ذكر اسم التفضيل صرفا هنا جريا للمنافات نحو احمر
احمران احمرين حمر حمراء حمراوان حمراوين حمر ولما لم يبق من الصفات الا اسم التفضيل فقال في بيانه واما افعل التفضيل
بالضاد لا بالصاد المهملة فالاضافة من قبيل اضافة الدال الى المدلول فهو في العرف اسم مشتق لا كثر من المشتق منه
والجامد من يفعل ولم يتعرض المضارع كما في الاولين لاختصاصه بالثلاثي دونهما ولم يعين للمعلومية والمجهولية
لان الظاهر ان ما للفاعل مشتق من الاول وللمفعول من الثاني ومنهم من خصه بالاول المسمى بالجديد وبالجملة بعض كل على اسمي الفاعل
والمفعول يدخل في واحد ويخرج من آخر فلا يخرجها للزيادة اي لافادة زيادة صاحبه فاعلا او نائبه فخرج به
ما بقي منها وكذا الصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة والمراد من الزيادة كونها في المصدر المشتق هو منه
فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب لان الزيادة من هذه الثلثة مستفاد من جوهر الكلمة على الغير وضعا

ويدل عليه قوله الزيادة ثم مثل سهم

[illegible]

اى على غيرها حقيقة او اعتبارية مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فخرج به مبالغة الفاعل لانها تدل
على زيادة وشدة في نفسه لا على الزيادة على الغير وانما قلنا وضعا ليدخل اسم التفضيل الدال على الزيادة بالمبالغة
لان دلالته عليها قليلة ناشئة من الاستعمال لا من الوضع ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد في الطول على غيره لان ذلك
استعمالي لا وضعي وقيل ان الزيادة فيه مستفادة من الصيغة لكنه خرج ببيان الصيغة لانها ليست على افعل
قال العصام ان بيان الصيغة من تتمة التعريف لانه يتضح بمؤنتها المعرف مزيد اتضاح انتهى ولذا قال وصيغته
افعل بفتح الهمزة الزائدة وفتح العين وسكون الفاء ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فاعل الاول بالنقل
والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله وكذا شر فخفف بالنقل والاستغناء وان لم يستغن في اخواته للكثرة
فهو في الخروج عن وزن الفعل وقد يستعملان على القياس وعليه قول القائلة حصنوا ها شراها ولا يبنى اسم التفضيل
من شيء الا مما يبنى منه اي من تلك المادة فعل التعجب من الثلاثي المجرد الثابت مدلوله في الماضي على الاستمرار القابل للزيادة
والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر ولا بد من قيود اخر وهو جامد منه فعل غير لازم للنفي متصرف وقوله من الثلاثي
احتراز عن الرباعي وقوله المجرد احتراز عن المزيد فيه اذ لا يسع افعل اكثر من ثلثة احرف ولو حذف الزائد لالتبس وجعل
سيبويه من الافعال قياسا وغيره منه سماعا مع الكثرة واما ما نقل عن الاخفش والمبرد انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد فيه
قياسا فغير موثوق به قاله العصام قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذين هما اصل الالوان قياسا
خلافا للبصريين قاله ايضا عصام الدين وقوله الثابت مدلوله في الماضي احتراز عما ثبت في المستقبل وفي الحال
لم يتكامل والمستقبل لم يوجد بعد فلا يتحقق معنى التفضيل فلا يقال انا اضرب منك غدا او الآن وقوله على الاستمرار
احتراز عما ثبت منقطعا اذ لا يتحقق التفضيل وقوله القابل للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح الاحتراز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله غير لون ولا عيب ظاهر
احتراز عن الحمرة والمرض الظاهر لان منها افعل لغيره فلو بني منها ايضا لالتبس ولم يعكس لموافقة الوضع
بالطبع لان افعل الصفة يدل على ثبوت مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على زيادة وانما قيد العيب بالظاهر
لانه يبنى من العيوب الباطنة نحو ابلد واحمق وارعن واهوج والجم مع ان بعضها يجيء للصفة ايضا
كاحمق وارعن وفوق جاء منه فعل ليخرج عنه نحو ازكى وارجل اذ لم يثبت واو واحنك الشاتين شاذ ان كذا في

فاجاب العصام بتقييد الثلاثة بالحدث فلا حاجة الى قيد وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة اي
ما تكلم وقولنا متصرفا احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وزاد بعضهم قيد التام لعدم اسم التفضيل من الناقص
لدلالته على الزمان فقط وافعل للتفضيل في الحدث والحق دلالته على الحدث ايضا فلا منع وان لم يسمع ان يقال
هو اكون منك منطلقا واصبر منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى كذا حققه الرضي وارتضاه المص ولذا ترك
التام مع ذكره في اسم الفعل لكن اخرجه العصام بقوله قابل للكثرة لانه اختار كونه حرفا لانه لا يدل على معنى
في نفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لتلك النسبة وشيء منها لا يفهم بدون الاسم
والخبر فيكون حرفا فلا يجري في مدلوله الزيادة والنقصان وهذا غير مناسب لهذا الفن تامل ثم اعلم انه اذا لم يوجد شيء
من هذه القيود وقصد التفضيل توصل اليه بما جي بان يجعل مصدره تمييزا منسوبة الى المفضل كونه منه
بياضا او استخراجا وكذا ان توصل اليه وان وجدت زيد اكثر فضلا وقياسه اي قياس افعل التفضيل ايضا
اي كفعل التعجب ان يكون للفاعل اي لتفضيل الفاعل فلا يتوقف فيه على السماع للتشرف والعموم نحو اشهر
ما جاء لتفضيل المفعول نحو اعذر والوم واعرف شاذ جي على خلاف القياس متوقف على السماع فلا يحمل عليه
ما لم يسمع ويتصرف كاسم الفاعل على ستة اوجه باعتبار الهيئة الافرادية واما باعتبار الهيئة التركيبية
فعلى ثلثة اقسام اما بمن فمذكر لا غير واما باللام فلا بد فيه من المطابقة لمن هو له واما بالاضافة فعلى قسمين
الزيادة على المضاف اليه فيشترط كون المفضل منه والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة على كل ما عداه
حقيقة او عرفا والثاني لا بد فيه من المطابقة وفي الاول الامران المطابقة او المذكر غير ان مؤنثه لا يجي باللام
لبعده عن الفعل ولا يجي بصيغة مخصوصة لكل منها كما في اكثر الجوامد بل بالالف المقصورة وهي في اخره
الف ممدودة لانه مع حذف الهمزة في افعل وضم الفاء وسكون العين تحصيلا للصيغة المخصوصة واظهارا
للبعدية وتقلب الف المؤنث في التثنية والجمع ياء لعدم قبول الفتحة فيدفع الالتقاء لا واوا ليحصل المخالفة والخفة
مثاله انصر انصران انصرين انصرون انصرين نصرى نصريان نصريين نصريات وجه كون صيغتي الاخيرين
ستة ما عرفت في الاوليين فيقيسهما عليهما ان عرفت فهما فهما على فهمهما ولما فرغ من الصفات شرع في قسيمها الذي
هو الاسم كما عرفت وهو على قسمين مصدر او غيره فالمصدر لكونه قريبا من الفعل احق بالتقديم فقال **فصل**
اي هذه العبارات مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة في بيان المصادر المعدودة سابقا

اجالا

اجالا اما المصدر الموكد بالكسر غير الميمي صفة ثانية للمصدر فالتعريف بالعهد او الصفة الواحد فهو ما
اي مصدر دل وضعا على حدث ما فقط بلا زيادة في المعنى عليه من الكمية والكيفية والمبالغة فخرج به
غير الميمي من المصادر والمراد بالحدث معنى قائم بغيره معبرا عنه بالتركية بالميم والكاف والقاف كاشنا او كمك
بغير ميم اي بلا ميم زائدة فقط في اوله سواء كان في اوله ميم غير زائدة او ميم زائدة مع غيره كمضاربة او لا اعلم
ان ان رغبت في اشتراء الفوائد فتعال فان هذا مع الجيد فاسمع واحفظ بحسن الاطلاع
فالكمي كالصقر في يد الزراع فنقول وبالله التوفيق واليه التدقيق والتحقيق لا بد هنا من معرفة الفرق
بين المصدر واسم المصدر فالاول موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا
يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في الاستعمال بخلاف اسمه فانه موضوع لنفس الحدث من حيث هو هو
بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما اصلا
ثم المصدر اما معلوم او مجهول او حاصل بالمصدر لكن صيغتها متحدة اكتفاء بالفعل فانه لو كان معلوما
فمصدره معلوم وان مجهولا فمجهول واذا لم يذكر فيعلم بالقرائن لفظية او معنوية ثم الفرق بين هذه الثلثة
ان الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناش من الفاعل
بالذات واقع على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول
فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كونه من الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه
بالمصدر المعلوم واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كونه الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون
ما يعبر عنه بالمصدر المجهول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ما يعبر عنه الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر
مشتركة بين هذه الثلثة وقد تستعمل مجازا في الفاعل والمفعول واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المعلوم
والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لعدم مفعوله فمصدره مشترك بينهما وقد يستعمل مجازا في الفاعل كذا حققه
الفاضل محمد الامين البخاري فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وصيغته اي وزنه من ابواب الثلاثي
المجرد سماعية لا يدخل مجيئه تحت اصل فيلزم حفظه على ما سمع والمسموع كثير حتى يرتقي الى اربعة
وثلثين ولكن لما كان اصل الجميع على قول الرضي تركه بالكلية بل ذكر من كل باب وزنه الغالب فيه

مطلب يتعلق بالمصدر

لتوهم القياس فيقال الا ان الغالب اى لكنه بهذا المعنى مستثنى مستدرك من قوله سماعيّ فكانه قال مصدر الثلاثي المجرد
سماعيّ لا ضبط له الا ان الغالب الى آخره فان فى ذلك نوعا من الضبط فى فَعَل المتعدى بفتح العين
فَعْل بسكون العين كقتل وضرب وفتح ونصر وفى اللازم فُعول بالضم كدخول وركوع وجلوس قال الفراء اذا جاءك
فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلًا للحجاز وفُعولًا لنجد وقال الخليل الاصل فى المصدر الثلاثى فَعْل ولذا يرجع اليه
المصادر المختلفة اذا اريد المرة ولذا اقتصر المص عليه وفرق ابن الحاجب بين اللازم والمتعدى كما ترى
ولم يعكس لقلة اللازم وقلة فعول وكثرة المتعدى وكذا قال والغالب فى فَعَل من نحو الصنائع فِعالة ككتابة
ومن الاضطراب فَعَلان كخفقان ونزوان ومن الاصوات فُعال كصراخ وبكاء ونحو هدى وقرى
مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بالباب الاول الا ما شذ نحو جلب والغالب فى فَعِل اللازم بكسر العين
فَعَل بفتحتين نحو فرح وطرب وفى المتعدى فَعْل بالسكون فرقا بينهما كجهل وفى الالوان والعيوب فُعلة كأدمة
وشمرة والغالب فى فَعُل بضم العين فَعالة بفتح الفاء ككرامة وظرافة ونحو كرم وعظم منه كثير وما عداهما منه
نادر وصيغته من غير الثلاثى مجردا او ذا زيادة قياسية تجى على سنن واحد والضابط وهو الضابطة
والقاعدة والاصل والقانون كلها بمعنى امر كلى منطبق على الجزئيات التى يتعرف منه احكامها فيه اى
فى غير الثلاثى ان كل ما وجد فى اول ماضيه همزة زائدة قطعا كالافعال او وصلا كغيره وذلك ثلثة عشر بابا
يزاد قبل آخره اى آخر ذلك الماضى الف للفرق والتمييز وخص الزيادة بما قبل الآخر لان فى غيره اما اللبس او الالتقاء
او زيادة الثقلة او لعدم النظير ويكسر ما الحرف الذى تحرك كله غير الا ما قبل الآخر فانه مفتوح لكونه ما قبل
الالف التى تقتضى فتح ما قبلها وانما كسر غيره لانه لما غير بالزيادة غير بالحركة للاناسب او للدلالة على خصوصها
بالمصدر وقيل للفرق بينه وبين الجمع وليس بوجه لائق لذلك الضابط نحو اكرام وانقطاع واستخراج واحرنجام
واسلنقاء واطمينان وكل ما فى اول ماضيه تاء زائدة وهو احد عشر بابا يضم ما قبل لامه فرارا عن اللبس
والذا لم يكسر فقط وبقى الباقى على حاله لحصول الفرق نحو تكسر وتباعد وتدحرج ونحو قل وتسلق اصله
تسلق بضم بضم القاف ثم اعل اعلال ترام وادل والضابط فى الرباعى المجرد وملحقاته وهو سبعة ابواب
يزاد فى آخر ماضيه تاء فقط لان الاصل الاستصحاب ما لم يوجد مغير ولما اندفع اللبس بمجرد التاء استصحب
الباقى كدحرجة وحوقلة وجلببة وسلقاة اصله سلقية والضابط فى فَعّل تفعيل بفتح التاء الزائدة
وسكون الفاء وكسر العين ولم يمثله لاشتمال الوزن مثاله والضابط فى فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين

ولم يمثله

ولم يمثله ايضا لذلك وهذا المذكور من الضابط الى ههنا هو القياس والقاعدة المطردة اى غير الموقوف
على السماع فى جميع احاده وقد جاء سماعا كثيرا وانه لم يطرد فى احاده فى الرباعى المجرد وملحقاته فِعلال بكسر الفاء
وزيادة الالف قبل آخره ولم يجعل مطردا لعدم مجيئه فى بعض الصور فانهم لم يقولوا فى قحطب وعربد قحطابا وعربادا
نحو دحراج وزلزال وجاء فتح الفاء لخفة الفتح وثقلة المضاعف ايضا كالكسر وهو الافصح لانه الاصل ولذا لا يجوز
فى غيره غيره فى المضاعف اى فى الملحق الذى اختص بالمضاعف على طبق ما سبق او فى مضاعف الرباعى الذى
كان فاؤه ولامه الاولى من جنس وكذلك عينه ولامه الثانية ايضا من جنس ويسمى ايضا مطابقا لتكرار الطبق
والكوفيون لا يثبتونه خلافا للبصريين والمختار عنده الاول دون الثانى كما هو لعله اشار بالبابين الى المذهبين
والمختار عنده وفى فعّل تفعلة بحذف الياء المبدل من المدغم فيه من المصدر الاول وتعويض التاء منه فى الآخر نحو
تكملة والتزموها فى نحو تعزية وجاء فى فاعل فِعال بكسر الفاء بلا ياء نحو قتال هذا مقصور فيعال عند سيبويه
لان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ولذا قال الرضى واما فعال فى مصدر فاعل
كقتال فهو مخفف القياسى اذ اصله فيعال وقد قيل قائله شارح المراح قياس لغة اهل اليمن مبتدا خبره
قوله فعال فى فعّل بتشديد العين فعّال بكسر الفاء وتشديد العين ولذا شاع فى كلام فصيح نحو كذّاب فى قوله تعالى وكذبوا
باياتنا كذابا ولم يذكر كذابا بالتخفيف مصدر كذب لان فى ثبوته كلام قال الرضى فلم اسمع به والاولى ان يقال
فى قوله تعالى انه مصدر كذاب اقيم مقام مصدر كذّب كما فى قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا انتهى وقال بعضهم انه مصدر
كذب الثلاثى على قياس لغة اليمن مثل كتب كتابا انتهى وفى فاعل عطف على فى فعّل فيعال بكسر الفاء والياء
كما هو مذهب سيبويه فيكون فعال فرع فيعال ولذا فصل بينهما ولم يدخل فى القياس نحو قيتال وعكس السكاكى
والزمخشرى حيث جعلا الياء اشباع كسرة الفاء وقياسهم ايضا فى تفعّل تفعّال بكسر التاء والفاء وتشديد العين
على قياس ما فى اوله همزة اعنى ان يزاد قبل آخر ماضيه الف ويكسر ما تحرك سوى ما قبل الالف فهذه المصادر
فى تلك الابواب الثلثة وان كانت قياسية فى لغة اليمن لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها كذا
قال الرضى بل الاشهر الغير المحتاج الى السماع فى مصادرها خلاف القياس المذكور كالتفعيل والمفاعلة والتفعّل

186

كذا قال ايضا ولذا نسبه الى الغير بصيغة التمريض نحو تملاق في قول الشاعر ثملتم احب في تملاقه وحب تملاق وحب هو الغبن
واما ما جاء على فاعل ومفعول كالكاذبة والباقية والعافية والميسور والمعسور والمفتون والمجلود فسماعي
قليل ولذا لم يذكرها لكن الاول اقل واما استعمال وزن المصدر في معنييهما فمجاز يجوز اذا قصد فائدة المجاز
وهذا المصدر الموكد غير الميمي مصدر الثلاثي المجرد قياسيا او سماعيا لا يثنى ولا يجمع هذا حكم اولي لا يتوقف
بعد تصور طرفيه على بيان يعني لانه موكد للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها ولذا لا يصح في الموكد بدل
عليها قدمه للتجرد لفظا ومعنى واما المصدر الميمي قدمه للتجرد معنى فهو ما اى مصدر خرج به المتحركة دل وضعا
على حدث فقط بلا زيادة على معنى الحدث خرج به الانواع الاتية كائنا بميم زائدة في اوله فقط خرج به غير الميمي
ونقدير فقط خرج نحو مضاربة وصيغته من ابواب الثلاثي المجرد ولو كان عين مضارعه مضموما او مكسورا مفعل
بفتح الميم والعين قياسا مطردا للخفة ولم يلزم فيه الموافقة لعين المضارع لعدم الاشتقاق منه بخلاف
اسمي الزمان والمكان وسكون الفاء فرارا من التوالي ولا حاجة الى استثناء مصدر المثال الذي حذف فاؤه
في مضارعه مع انه بالكسر لذكره في بابه فانه مصدر باب الصحيح ولكل مقام مقال والحمد لله على كل حال الا ما شذ
فانه بكسر العين نحو مرجع ومصير او بضم العين كالمهلك والميسر والمالك والمكرم والمعون وصيغته من غيره
اى من غير الثلاثي المجرد رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه صيغة المفعول التي قد عرفتها فلا حاجة الى الاعادة ها
نحو مكرم لكونه مشابها بالمفعول في الزيادة فجعل اسمها كاسمه وهذا اى الميمي ايضا اى كغير الميمي لا يصرف بالتثنية
والجمع لان المراد منه ايضا الماهية من حيث هي هي فلا يكون الا مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع
لا يكون الا مع النظر الى كثرتها فيتناقضان ولما فرغ عما دل على مجرد الحدث مطلقا شرع فيما دل عليه مع الزيادة وهي
اما عدد او نوع او مبالغة والاولان لعمومهما وكثرة وجودهما في الثلاثي المجرد احق بالتقديم ولذا قدمهما ثم الاول
على الثاني لكثرته وقلته فقال واما بناء المرة اى الصيغة الدالة على المرة والعدد فهو ما مصدر دل على حدث
وكمية اى مع عدة المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء
حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء فخرج به البواقي واما بناء النوع

فهو

فهو ما دل على حدث وكيفية اى مع حالة المعينة التي عليها الفاعل عند الصدور عنه فان كيفية الشيء
وضعه المعين الذي يستفهم عنها بكيف فخرج به البواقي ايضا وصيغتهما اى وزنهما الكلي من الثلاثي المجرد الذي لا تاء
في مصدره الموكد على اى وزن كان فيه زيادة غير التاء او لا فعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة وذلك
لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين اسم الجنس والوحدة بالتاء نحو تمرة وتمر كذلك يفرق بين المصدر المطلق
والمرة بالتاء الا انه لما كان الثلاثي على الخفة وضعا ارد في مصدر الغير الثلاثي فيه الى اعدل الاوزان وهو فعلة فان كان فيه
الزيادة رده اليها بحذفها والا فبتغيير الهيئة ان اختلفت والا فابقيت نحو قتلة وفسقة ودعوة وغزوة ورعية
وحمدة الى غير ذلك وفعلة بكسره للنوع تخفيفا وتفريقا وسكون العين فيهما اى في هذين الوزنين قياسيا
ولم يعكس لكثرة الاول وقلة الثاني وخفة الفتحة وثقل الكسرة نحو فسقة وجلسة وطعمة الى غير ذلك واما
اتيته اتيانة ولقيته لقاءة فشاذ وصيغتهما اى من باب زاد حروفه على الاحرف الثلثة كالرباعي المجرد والمزيد فيه
كائنا ما لم يكن اى لم يوجد في اخر مصدره تاء زائدة قوله صيغة مصدره الموكد خبر للمبتدأ المبين بقوله ما
الاول كما اشرنا اليه حال كون ذلك المصدر مقرونا مع زيادة التاء في اخره اى في اخر ذلك المصدر متعلق
بالزيادة اى لافادة العدد والنوع وليتميزا هما من الموكد واكتفى التباس احدهما بالاخر بالقرينة فلو جئت بها للعدد
فبناء مرة وان بغيره فبناء نوع نحو اكرامة وانقطاعة واستخراجة وتدحرجة واخرنجامة واستلقاءة وصيغتهما من غيرها
اى غير الثلاثي المجرد الغير التائي وغير الثلاثي المجرد الغير التائي وهو الثلاثي المجرد التائي وغيره التائي يجيء على المصدر المستعمل
المشهور في هذا الباب ويفرق بالقرائن كالصفة العددية في المرة او غيرها في النوع كرحمة واحدة وكتابة حسنة
وانما لم يرد غير الثلاثي المجرد الى اعدل الاوزان لان وضعه ليس على الخفة فلا يستكره فيه الثقل العارض وانما قيل
بالاشهر لانه اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر دون الاخر فهما منها لا منه نحو تكذيبة لا كذابة
ودحرجة لا دحراجة ويعرفان اى بناء المرة والنوع مقصورا على نفسه او جيء مفرد وتثنية وجمع فلم يفرق
بين المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب لقلة استعمالها في نفسهما مع كونهما لغير ذوي العلم والارواح وتثنيتهما
كتثنية اسم الفاعل في كونها بالالف والنون المكسورة او الياء المفتوح ما قبلها والنون كذلك ولا يجمعان بشيء
الا بالالف والتاء لكونه مؤنثا لفظيا ولا يجمعان بالمكسر لعدم السماع وقوله في جمعهما حال كونهما من الثلاثي المجرد

الذي لا تاء في مصدره فاللام للعهد متعلق بقوله بفتح عينها للفرق بين الاسم كالثمرة وبين الصفة كالقبلة
ولم يعكس لان الصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف وبتضمنها الحدث ويجوز الاسكان لضرورة
كقوله * فتستريح النفس من زفراتها * ويجوز كسر العين لاتباع العين الفاء في الحركة ايضا اي كفتحة للفرق المذكور
في بناء النوع نحو نصرة نصرتان نصرتين نصرات وهذا صالح للتمثيل بها وبالصورتين ولهذا اكتفى بواحد
وفي كثير من النسخ ستة ثلثة للمرة وثلثة للنوع فلا اكتفاء فنصرة بالكسر نصرتان نصرتين نصرات بكسر النون والصاد
او فتح الصاد واما مبالغة المصدر اي المصدر الدال على المبالغة والتكثير في الفعل فقياسي مبنيا من الثلاثي المجرد
فقط عند سيبويه ومن غيره ايضا عند الزمخشري حيث قال حين سئل عنه ان هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون
قياسيا ولذا قال في التمثير بالترقيا بمعنى الرامي الكثير ولذا اي لمبالغة المصدر وزنان وبهذا اكتفى من التعريف تفعال
بفتح التاء وسكون الفاء وذا قدمه كالتكرار والتقسير والتلعاب واما نحو التبيان والتلقاء بالكسر فشاذ قيل
ولان له احق قيل انه ليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر والثاني فعيلى بتشديد العين وكسرها وكسر الفاء وفتح
كما اقيم غارة مقام اغارة وعطاء بمعنى اعطاء منه
اللام مع الالف بعدها نحو تنصار ونصيرى الاول للاول والثاني للثاني وعليه قول عمر رضي الله عنه لولا الخليفى
لاذنت ولا يتصرفان اي وزناه بالتثنية والجمع لانه يدل على جنس الحدث المتصف بالمبالغة والتثنية والجمع يدلان
على المتصف بالكثرة والتعدد فان المبالغة الزيادة في الكيفية والكثرة الزيادة في الكمية من جهة كثرة
الفاعلين قال التفتازاني هذه الالفاظ التي سنذكرها **فصل** مفصولة عما قبلها لانفصال
في معانيها كائنة في بيان الاسماء المقابلة بالصفات بهذا احد معاني الكلام وستسمع له البواقي كلامها في محله
اما اسم الزمان قدمه هنا مع انه قدم اسم المكان في الاجمال في صدر الكتاب اشارة الى ان هذه الصيغة مشتركة
بينهما ولئلا يتوهم انها حقيقة في احدهما دون الاخر ولهذا جرت العادة في تقدم احدهما مرة وتاخيره اخرى فهو اسم مشتق
ولم يصرح به ثقة بالتفصيل الآتي منه
فخرج به الحين والوقت ونحوهما من يفعل المعلوم لاعتبار الاختلاف في العين بالنظر الى عين المضارع ولا يكون
ذلك الا في المعلوم ومن ثم اشتق من المضارع دون غيره لزمان اي لافادة زمان وضعا لا لمكان وقع فيه
الفعل اي الحدث المطلق اي من غير تقييد لشخص او زمان فاذا قلت مخرج فالمعنى زمان الخروج المطلق او موضعه
ولذا لم يعملوه في مفعول ولا ظرف فلا يقال مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الاطلاق الى التقييد قدم الحد

جمعا

جمعا ومنعا واما اسم المكان فهو اسم مشتق من يفعل المعلوم لمكان لا لزمان بهذا الوضع اي لافادة مكان
وقع فيه الفعل اي الحدث المطلق يخرج به غير المحدود وصيغتهما اي وزنا اسمي الزمان والمكان متحدة حال كونهما
من الثلاثي المجرد الذي عين مضارعه مفتوح كالثالث والرابع او مضموم كالاول والخامس مفعل جريان
او للمحذوف بفتح الميم لقيامه مقام المفتوح الذي هو حرف المضارعة وفتح العين للموافقة او للحمل لعدم النظر او للخفة
وسكون الفاء للاستصحاب كالمصدر الميمي فيكون الوزن مفعلا نحو منصر ومعلم ومفتح ومحسن الا ما شذ اي الا ما جاء
على خلاف القياس منها كمسجد بكسر الجيم مع انه من المضموم وكذا نحو مشرق ومغرب ومحشر وغيرها وان كان عين مضارعه
اي مضارع الثلاثي المجرد مكسورا فصيغتهما مفعل بكسر العين وفتح الميم وسكون الفاء للاستصحاب نحو مضرب من يضرب
وانما لم يحمل به في المضموم لانه لم يات في الكلام في غير هذا الباب مفعل الا نادرا فلم يحملوا ما ادى اليه قياس كلامهم على بناء
نادر في غيره وعدل الى مفعل ومفعل بالفتح والكسر ولما كان الفتح اخف حمل عليه قياسا كما حمل على الكسر شاذا التفعلة ويصرف
كل منهما على ثلثة اوجه وابنية لانه لما فقد الاستعمال في الواقع مع كون الغالب لغير ذوي العلم والارواح لم يحتج فيه
الى الفرق بين المذكر والمؤنث والخطاب والتكلم بل الى بيان العدد فقط فتصرف بالتثنية والجمع ولذا صار ثلثة
ولا يجمع كل منها بالواو والنون مثلا في جمع المذكر السالم ولا بالالف والتاء في جمع المؤنث السالم مثال اي مثال كل
منها مضرب مضربان مضربين مضارب ولما كان جمع المفعل على مفاعل قياسيا وتوكسرا ذكره على انه وقع في الامثلة
منصرات فاورده لمزيد اظهار للرد وان لم يكن ذكر المكسر عادته اورد المثال هنا من باب ضرب مع ان عادته ايراده
من باب نصر لاصالته المتقدمة اشارة الى ان في باب ضرب جهة التقديم وليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم
بالكلية كسائر الابواب وصيغتهما من غير الثلاثي اصليا او ذا زيادة على وزن اسم المفعول من بابهما وهو
صيغة المضارع بميم مضمومة في موضعه وفتح ما قبل الاخر كالمصدر الميمي ويصرف كل منهما من غيره على ثلثة اوجه ايضا
اي مثلهما من الثلاثي بلا فرق كما مر بغير مرة الا انه اي ان كلا منهما في غيره لا يجمع الا بالالف والتاء اما للانكار او لدفع
اللبس كما في مكرم فتقول مستخرج مستخرجان مستخرجين مستخرجات فيكون صيغة اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان
والمكان مبنيا من غير الثلاثي واحدة في موده اي يحتمل اربعة معان في موده وثلثة معان في غيره وانما اتحد اللفظ
لانهم قصدوا المضاهاة للفعل في الزنة فجروا على لفظ اسم المفعول لانه اخف من الفاعل بالفتحة واما اسم الالة فاسم مشتق

فخرج به القدوم من يفعل العلوم لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول من جهة التعلق لكن تعلقها
بالفاعل اقوم واقوى ولذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الخارجية في الفاعل والغاية
للآلة وهى ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه فخرج به ما عدا الموصوف الذى هو الاسم المضاف للتعيين فالمضاف
والاضافة داخلان والمضاف اليه خارج عند الاكثر وقيل مع الاضافة فلا دور كما سبق تحقيقه
ولا يبنى اى اسم الآلة الا من الثلاثى المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في وزنه المختص به المتعدى اذ لا مفعول
للافعال اللازمة حتى يوجد معنى الآلة وصيغته مفعل ومفعال بكسر الميم للفرق بينه وبين الموضع او بين مفعول
باب الافعال وسكون الفاء كما في المضارع وفتح العين فيهما في الجمع بباب اشارة الى اصالتها وكثرة الاول
وقيل ان الاصل والثانى متفرع منه بزيادة وقيل بالعكس بكون الالف منقوصا منه بعوض اولا وقد اتيد الاول بالكثرة
الآلات القياسية والاطراد برجحان الاشارة نحو منصر ومنصار واما نحو المكسحة مقصور على السماع
ولذا تركه ونحو المسعط والمحرضة شاذ وقال سيبويه اسم للوعاء وليس بآلة ونحو المسبعة مع كثرة ليس بقياس
معدود خلافا لقار مضبعة ومفردة ولم يجى مثله في الرباعى فصاعدا ومعقرة شاذ ويعرف اسم الآلة كتعريف
بحذف الباء اى كثير العقارب فيه
اسم الزمان حال كونه من الثلاثى المجرد على ثلثة اوجه مفرد وتثنية وجمع مكسر مثل جمعه بلا فرق في الاول الخ
وبزيادة الياء في الثانى نحو مصابيح واما اسم الفعل اخره لخفاء اسميته وفعليته وعدم تصرفه حتى قال بعض
المحققين بفعليته لدخوله في حده لكن لما لم يدخله شىء من خواص الفعل ولم يظهر نقله منه جعله اسما منقولا
من المصدر وتقديرا فهو اسم جىء على فعال بفتح الفاء وكسر اللام دال على معنى امر المخاطب المعلوم مع المبالغة
التى لا يدل عليها لفظ الامر فنزال آكد من انزل فهو معدول من انزلى وهذا التانيث بدل من علامة الجمع
اذ ربما يجمع علامة التانيث للجمع لتاويله بالجماعة وعلامة الجمع في انزلى كناية عن تكرار النزول فانزلى بمنزلة انزل
انزل انزل كذا قال الجمهور قال العصام لا حاجة فى تحصيل المبالغة اليه لجواز ان يكون بالوضع كما فى سائر
اسماء الافعال انتهى والظاهر كلام ابن الحاجب عدم الفرق حيث قال نزال بمعنى انزل في موارد
الاستعمال تؤيد الاولين ولا يبنى اى هذا الوزن الا من ثلاثى مجرد ليمكن المحافظة متصرف بالامثلة المختلفة

ليحصر

يحصر الاشتقاق تام لا ناقص ليحصل الدلالة المذكورة اذ المبالغة لا تكون الا في الحدث ولا حدث في الناقص
كذا قيل وقيل بالاستقراء حتى قال المبرد انه سماعى فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ابتداع صيغة
لم يقلها العرب والحق ما قاله سيبويه انه قياس مطرد في الثلاثى المذكور لكثرته بتلك الشروط واما في الرباعى فلم يات منه
الا امر عند الاكثرين واما قرقار وعرعار فمن حكاية الاصوات الاول حكاية صوت الرعد والثانى حكاية
اصوات الصبيان وقال الاخفش انه قياس من الرباعى ايضا شاذ من الثلاثى نحو خراب ولا يقال في كلامهم من يذر
ولم يقل من وذر لعدمه وذار لعدم التصرف اذ لم يستعمل الماضى ولا الامر ولا فاعل ولا مفعول في السعة لاستغنائهم
بالترك ولا من كان كوان لعدم التام فانه لا يجيء من الناقص ولا يتصرف هذا الوزن بالتثنية والجمع وغيرهما
كالتانيث بل يحصر الاختصار الذى هو الغرض من التنزيل كون بالاشتراك على هيئة واحدة ابدا سواء كان فاعله مفردا
او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا ولما فرغ من الاحكام المتعلقة بالابواب العامة الموجودة في الامثلة المختلفة شرع في الاحكام
الخاصة ببعضها المطردة فيه فقال **فصل** اى هذه الالفاظ التى سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصالها في معانيها
كائنة في الاحكام العارضة للصيغ المذكورة المختصة بباب الافتعال والتفعل والتفاعل والتفعلل ولما كان للفاء
تقدم طبعى وكانت الاحكام المتعلقة بالاول كثيرة افرادا واطرادا قدم الاول ثم الاول فقال اما للتفصيل حكم فاء
افتعل فيما يتلى عليك اعنى متى كان فاؤه اى ما يقابل بالفاء على تقدير الوزن صادا او ضادا مهملة ومعجمة او طاء
او ظاء كذلك قلبت تاؤه الزائدة طاء مهملة لانه متى قصد ادغام المتقارب فلا بد من قلبه والقياس قلب الاول
الى الثانى وذلك لانها لو بقيت على حالها مع مقاربتها لا ادرى اما الادغام وهى لا تدغم في التاء لئلا يزول صفة الاطباق به
واما الاظهار فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لان التاء مخففة وهذه الاحرف مستعلية مطبقة
ولذا قلبوا التاء وجوبا حرفا يوافق التاء في المخرج وما قبله في الصفة ازالة للتنافى وهذا القلب واجب ثم في القلب
بين هذه الاحرف تفصيل ولذا قال فيدغم اى الفاء فيها اى في الطاء المنقلبة وجوبا ادغاما واجبا في نحو اطلب اى فيما كان
فاؤه طاء مهملة اصله اطتلب لانه من طلب وبعد قلب التاء طاء وجب الادغام لاجتماع المثلين مع سكون الاول
وادغاما جوازا اى جائزا على الوجهين اى قلب الاول الى الثانى كما هو القياس وبالعكس على خلافه في نحو اظطلم
اى فيما كان الفاء ظاء معجمة اذ اصله اظتلم لانه من ظلم وبعد القلب طاء مهملة يجوز ثلثة اوجه كما في قوله **بيت**

هو الجواد الذى يعطيك نائله • عفواً ويظلم احيانا فيظطلم • قوله وفى نحو اصطبر واضطرب
اى فيما كان الفاء صادا او ضادا البيان اى عدم الادغام بعد القلب طاء اكثر لعدم الجنسية والمقاربة فى الذات والمخرج وان اتحدا صفة
ويجوز لك ادغام الفاء فى الطاء بعد قلبها اى الطاء فاء صادا او ضادا وان كان شاذا على الشاذ نظرا الى مجرد الاتحاد
فى الصفة نحو اصبر واضرب لا بعد قلبها طاء فلا يقال اطبر واطرب لانه يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد
المعجمة لعدم هذه الصفة فى مقاربها ومن ثمه جاز الادغام فى مثلها ومتى كان فاؤه اى فاء افتعل دالا او ذالا او زايا
من المجهورة قلبت تاؤه التى من المهموسة دالا لمباعدتها فى الصفة وذلك يوجب عسر التلفظ فوجب رفع البعد
بالقلب ليسهل التلفظ فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة اعنى الدال نفيا للبعد والتنافر واذا
قلبت فتدغم الفاء فيها اى فى الدال المقلوبة وجوبا اى ادغاما واجبا لاجتماع المثلين مع سكون الاول فى نحو ادّعى
اى فيما كان الفاء دالا اصله ادتعى من الدعو وبعد قلب التاء دالا وجب الادغام ولم يقلب الدال تاء
مع انه القياس ترجيحا للدال والجهر على الزائد والهمس وادغاما قويا اى فصيحا للفصيح على الوجهين
بقلب الفاء دالا والدال فاء فى نحو اذّكر اى فيما كان الفاء ذالا معجمة من الذكر اصله اذتكر فبعد قلب التاء دالا وجوبا
يجوز لك قلب الدال المقلوبة ذالا نحو اذّكر وبالعكس نحو ادّكر ويجوز ضعيفا اذدكر بالبيان لعدم الاتحاد
فى الذات هذا على ما روى ابو عمرو ومنعه سيبويه واوجب فيه الادغام ولذا حكم بالضعف وادغاما ضعيفا
بقلبها اى الدال المقلوبة زايا فى نحو ازّجر اى فيما كان الفاء زايا اصله ازتجر من الزجر وبعد القلب وجوبا الى
الدال ضعف الادغام بقلبها زايا للاتحاد فى الصفة ولم يعكس لئلا يزول صفير الزاى وضعفه لعدم
القرب فى المخرج ومخالفة القياس واللفظ الفصيح الخالص عن مخالفة القياس ازدجر بالاظهار قال
الله تعالى وقالوا مجنون وازدجر ونحو خبط وخصط وفرد وعد شاذ ومتى كان فاؤه اى فاء افتعل
تاء ادغم الفاء اوبوقع الادغام ادغاما وجوبا اى واجبا على الوجهين بقلب الفاء الى التاء وهو الافصح
كما هو حق الادغام وقلب التاء الى الفاء لاتحادهما فى الهمس والصورة ومقاربتهما فى المخرج نحو اثّغر
واتّغر قدم الاول مع كون الاخير افصح نظرا الى انه مثال ظاهر لما نحن فيه والمص تبع الزمخشرى وابن الحاجب
ومن تبعهما فى وجوب الادغام فى هذه الصورة لكن نقل سيبويه على جواز البيان فيها نظرا الى مجرد
الاختلاف فى الذات وتبعه شارح الهادى ومتى كان فاؤه سينا او شينا مهملة ومعجمة فالبيان
والاظهار احسن من الادغام لعدم الاتحاد فى الذات والصورة ونوع بُعد فى المخرج فلم يكونا

كالمتحدين

كالمتحدين فى الذات فلم يكن الادغام احسن نحو استمع واشتبه بخلاف الثاء والتاء فانهما متحدان فى الصفة
والصورة وشدة التقارب فى المخرج فوجب الادغام فيه وجاء ادغام التاء فى الفاء بعد قلبها فاء للاتحاد
ونوع مقاربة فى المخرج ولم يعكس لئلا يفوت صفير السين وتفشى الشين وهذا المذكور من الاربعة الابعة
حكم فاء افتعل فاحفظه تكن من الفائزين واما حكم عينه اى عين افتعل فغيبا سيأتى من انه متى كانت
عينه حرفا من حروف تثدذزسشصضطظ وهى احد عشر حرفا فالاظهار وعدم الادغام اكثر
من الادغام لان الاصل الذى هو العين لما كان كالمعزول عن الصدارة بالتأخر وتصدر الزائد التى
هى التاء ضعف الاستدعاء والاستتباع ولو غيره صار كالمكران لان الاولى نحو ولذا يؤثر فى الزائد
ولو متصدرا بخلاف الفاء لكونه الاصل والمتصدر يستتبع فى الزائد شىء اشتاء ومن ثمه قال ويجوز لك
ان اردت الادغام بقلب تائه الزائدة لوافقتى والا فلا كما فى الاول الى هذه الحروف الاصلية كما هو القياس
ادغام المتقارب نفيا للمباعدة فى الصفة وتحصيلا للتسهيل وتحريك فائه بالفتح اى بنقل فتحة التاء كما هو عند البعض
الكشاف فى الزرق بالمضارع والكسر بعد حذف فتحة التاء للساكنين لئلا يلزم الالتباس كما هو عند بعض وحذف الهمزة
الوصلية فى الوجهين اما فى الاول فلان فتحة الفاء ولو عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فاستغنى بها
واما فى الثانى فللنظر الى مجرد كسرة الفاء ولو عارضة من كل وجه ولذا لم يحذفها فيه بعضهم فقال اختصم بكسر الخاء بناء
على الجر ولما وجد الاستغناء حقيقة لم يعتبر عدمه اعتبارا بخلاف الحرفان السكون اصل فى اللام والحركة عارضة
فيجوز اعتبار الاستغناء وعدمه فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو قتّل اصله اقتتل حتى القراء ادغم بالنقل
والحذف او التحريك بالكسر والحذف فيهن فلا قلب فيه ولم يجب لان التاء الاولى كالمنفصل فصار كضرب بكر واذا
لم يجب فى اقتتل ففى غيره اولى يقتّل بفتح الفاء وكسرها كما فى ماضيه اما الاول فبالنقل واما الثانى فالتحريك للساكنين
وقتّلا بالكسر للنقل او للتحريك او بالفتح حملا على الاولين وقيل اتباعا على الحركة الثانى ولذا ضعفه بالفصل مقتّل
بفتح القاف على لغة الفتح وبكسرها على لغة الكسرة فى الماضى ويجوز ضم القاف مثل اخويه فى اسم الفاعل للاتباع
بضم الميم اى لضم الميم كما فى مرد فين باتباع الثانى للاول وقس انت عليه اى مقتّل الذى مر حكمه فى تصاريفه

ت ث د ذ ز س ش ص ض ط ظ

من وجوه الادغام وعدم الاكثر وقوله نحو يشّر بالنصب مفعول لقس من الترخصة التسو اصله يتشر قلبت التاء ثاءً
للاتحاد هما في صفة الهمس وتقاربهما في المخرج ثم نقل حركة التاء الاولى الى النون او حذف وحركت النون بالكسر
لالتقاء الساكنين ثم ادغمت في الثانية ويدّل اصله يتدل قلبت التاء دالا للتقارب في المخرج ثم ادغم الدال في الدال بعد حذف
الحركة والتحريك بالكسر او بعد نقلها الى الفاء ويعذّر اصله يعتذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم على الوجهين ويزّع
اصله يتزع قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم ادغم مثل ما سبق ويسّم اصله يتسم قلبت التاء سينا ثم ادغم كذلك ويشّر
اصله يتشر قلبت التاء شينا ثم ادغم بعد الوجهين ويخصّم اصله يختصم قلبت التاء طاء للتقارب ثم الطاء صادا للتماثل
في الصفة ثم ادغم بعدها ويضّل اصله يتضل قلبت التاء طاء للتقارب ثم هو ضادا ثم هو ادغم بعدهما ويظّر
اصله يتظر قلبت التاء طاء ثم هو ظاء فادغم بعدها ولم يذكر مواضيه للاختلاف فيها قيل يجيء الادغام فيها وقيل لا فاذا جاء
فاما بالهمزة واما بعدمها كما مر ولما فرغ من احكام افتعل من الابواب الاربعة شرع في الثاني والثالث فعّال واما تفعّل
وتفاعل ولم يذكر تفعلل معهما لانه لا يجري فيه الادغام لئلا يؤدي الى الثقل بزيادة الهمزة في الممتد فمتى كان فاؤهما حرفا
من حروف تثد ذز س ش ص ض ط ظ يجوز الاظهار لعدم الكيفية وضعف الاشدعا ويجوز قلب تائهما الى احد
هذه الحروف للادغام فلذا لا حاجة الى القلب اذ كان الفاء تاء لحصوله بلا قلب وادغامها اي ادغام الحروف المقلوبة
من التاء فيها اي في الفاء للمباعدة في الصفات والمقاربة في المخارج مع وجوب اجتلاب الهمزة الوصلية المكسورة
في حال الابتداء بالمدغم لتعذره بالساكن دون الدرج والوصل لعدم الاحتياج اليها فيه وهذا الادغام مطرد في الماضي
والمضارع والامر والنهي والمصدر واسمي الفاعل والمفعول نحو اتّرس اصله تترس حذف حركة اول المثلين للادغام
فاجتلبت الهمزة فادغمت واثّاقل اصله تثاقل قلبت التاء ثاء للاتحاد في الصفة والتقارب في المخرج ثم حذف
حركة التاء الاولى فاجتلبت الهمزة فادغمت فصار مثل قال الله تعالى اثّاقلتم الى الارض وادّثر اصله تدثر قلبت التاء
دالا للتقارب في المخرج والتباعد في الصفة فحذف حركة الاولى فاجتلبت الهمزة وادغمت فصار مثل قوله تعالى
فادّارأتم اصله تدارأتم واذّكر اصله تذكر حذف حركة الاولى بعد قلبها دالا ثم ذالا فاجتلبت الهمزة
فادغمت فصار مثل اذّكروا اصله تذاكر وازّجر اصله تزجر حذف حركة الاولى بعد قلبها دالا ثم زايا
للتباعد والتقارب والاتحاد فاجتلبت وادغمت فصار مثل قوله تعالى وازّيّنت اصله تزينت

اصله

اصله تسمع حذفت حركة الاولى بعد قلبها سينا للاتحاد في الصفة فاجتلبت الهمزة فادغمت ومنه قوله تعالى لا يسّمّعون
الى الملأ الاعلى ومثله اسّاقط اصله تساقط واشّقق اصله تشقق فحذفت الحركة بعد قلب التاء شينا للاتحاد
فاجتلبت فادغمت فصار مثل اشّاجر واصله تشاجر واصّدق اصله تصدق قلبت التاء صادا للاتحاد في الصفة
ثم ادغمت بعد الحذف والاجتلاب فصار مثل اصّابر اصله تصابر ثم واضّرع اصله تضرع ادغمت بعد قلبها طاء
ثم ضادا فالحذف والاجتلاب فصار مثل اضّاربوا اصله تضاربوا واطّهّر اصله تطهر ادغمت بعد القلب والحذف
والاجتلاب قال الله تعالى اطّيّرنا بموسى ومن معه فصار مثل اطّاردوا اصله تطاردوا واظّهّر اصله تظهر
ادغمت بعد القلب والحذف والجلب فصار مثل اظّلموا اصله تظلموا فاكتفى بامثلة احد البابين عن امثلة الاخر
اختصارا واختبارا واوردناها اشهادا واظهارا وعد الرضي الجيم منها فمثله بقوله نحو اجّاروا اصله
تجاروا فلم نعف شواهده ولا يجوز الادغام في نحو استطع لانعدام شرطه تحقيقا او تقديرا لكنه حذف تاؤه
في بعض مادة للتخفيف نحو اسطاع يسطيع واما اسّطاع بادغام التاء في الطاء مع بقاء السين
فنادر ولما فرغ من ادغام المتقاربين شرع في حذف احدهما فقال ومتى اجتمع تاءان في اول المضارع
وذلك في المفردة الغائبة ومثناها وفي المخاطب مطلقا احدهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب المعلوم
لان الحذف لا يجوز في المجهول اتفاقا لانه لو حذفت الاولى منه ايف لالتبس بمعلومه المحذوف منه التاء ولو حذفت
الثانية لالتبس بمجهول مضارع رباعيه اعني فعلل وفاعل وفعلل وخص الحذف بالمعلوم لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا في اقوى المعلوم او لكونه اكثر من المجهول فالتخفيف به اولى حال كون ذلك المعلوم من هذين البابين تفعّل وتفاعل
ومن باب تفعلل وملحقاته الثلاث فالمجموع احد عشر بابا قد يجوز الادغام وصلا ان لم يكن قبلها ساكن غير مدة مثل قال
تنزّل وقالوا تنزّل والا فلا يجوز اثباتهما هو الاصل لدلالة كل منهما على معنى وحذف الثانية للتخفيف عند البصريين
لان الثقل نشأ منها وقيل هو الاولى لان المتغيرة عند الادغام هي الاولى فكذا عند الحذف نحو قوله تعالى نارا تلظّى
اصله تتلظى حذفت الثانية اكتفاء بالاولى ودفعا للثقل الناشئ لتعذر الادغام فكون المقام مقام تأنيث
يدل على صفة عينه وقوله تعالى فانت له تصدّى اصله تتصدى والالف لقصدية لكون المقام مقام خطاب

وقوله تعالى تنزل الملائكة اصله تتنزل فرفع احدهما فحذفت الثانية رفعاً للثقل الكراهي لتعذر الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع لئلا يفوت المشابهة التامة باسم الفاعل
واذا تعذر احد طريقي التخفيف فصار الى الآخر ولو كان ادنى ومن ثم حذف احد المثلين في نحو مست فتحاً
او كسراً وكذا ظلت وثانيهما في نحو احست والحذف في ظلت فصيح للكثرة بخلافهما وشذ نحو يتسع ويتقى لزيادة على
ح امكانه اللهم انعمت علينا بتعليم الافعال والتوابع والآحاد وبنعم خارجة عن اداء الشكر وحد الاعداد •
نسالك ان تمن علينا لمعرفة التخفيفات وازالة التشديدات **الباب** المعدود جزءاً من الكتاب **الثاني** من السبعة
المكسور عليها الكتاب اي المصير لواحدها ثانياً او الواقع في المرتبة الثانية منها كائن **في** بيان احوال **المهموز**
او مسوق لاحواله او عليها ولذا قد يؤدي بها قدمه على المضاعف لان المهموزية بحرف بخلاف المضاعفية
والواحد قبل الاثنين ولا يقال لم صحيح لانه صحيح لمشابهتها بحرف العلة في التليين وهو اي المهموز ما اي فعل
كان احد اصوله التي هي الفاء والعين واللام مكانها على تقدير الوزن فلا يكون اتيانها بهمزة بالاستواء
همزة فان كانت تلك الهمزة فاء اي مقابلاً لها يسمى مهموز الفاء ومقطعاً ايضاً نحو اخذ وان كانت
تلك الهمزة عيناً اي مقابلاً لها فيه يسمى مهموز العين ونبراً ايضاً نحو سأل وان كانت تلك الهمزة
لاماً يسمى مهموز اللام وهمزة ايضاً نحو قرأ ووجه التسمية في الثلاثة ظاهر لمن له قلب طاهر ولا تخفف
تيات الهمزة زائدة او اصلية ولذا اظهرها اذا كانت الهمزة مبتدأ بها اي اول ملفوظ من تلك الكلمة
بان لم تتصل بكلمة اخرى قبلها كقولك مبتدئاً احد او ابل او احمد وان اتصلت مثل جاء احد فيجيء التخفيف
وجه عدم ان الاصل فيه بين بين ثم الابدال ثم الحذف فاذا خففت بالاصل لاصالته وعدم موجب
الآخرين يلزم الابتداء بالساكن او المقاربة اذ همزة ساكنة عند الكوفيين او قريبة بالساكن بان تكون
متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحوه ولذلك لا يقع الا في مكان جواز وقوع الساكن ولا يرد بنحو خذ لان
المحذوفة للتخفيف وهي الثانية ليست بمبتدأ بها وهو هو الاولى لم تحذف له بل للاستغناء على
ان تخفيفه ليس بقياس في المنتقى التخفيف القياسي كما اشرنا اليه وبهذا اندفع الاشكال بنحو ناس
وبنحو هرجت وهرقت وهناك فانها من الشواذ واذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها بان وقعت في غير
الابتداء متصلة بها كلمة اخرى سواء كانت في الاول او في الوسط او في الآخر فتخفف لانها حرف شديد

خارجة

خارجة من اقصى الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع فبذلك ثقلت على لسان المتلفظ بها فخففها قوم
وهم اكثر اهل الحجاز لا سيما لغة قريش وحققها غيرهم وهذا هو الاصل كسائر الحروف والتخفيف
استحسان فالتي لم تكن مبتدأ بها فاما ان تكون واحدة او اثنتين بزيادة احديهما كامر
فلا يجتمع الثلاث في كلمة ولوقوع الزيادة فالاولى وهي الهمزة الواحدة الغير المبتدأ بها اما ساكنة
او متحركة فلا احتمال غيرها فالساكنة الواحدة الغير المبتدأ بها يجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها لانه
متحرك حينئذ لا محالة وذلك لانه وان حصل نوع التخفيف بالسكون لكنها تخفف بالقلب
تحصيلاً لكماله اذ حرف العلة اخف منها ولذا جاز الاوجان فيها فان كانت حركة ما قبلها فتحة
قلبت الهمزة الفاً لانه يوافقها نحو ياخذ ولم يقرا ونحو الى الهدى ائتنا وان كانت تلك الحركة
ضمة قلبت تلك الهمزة واواً نحو يومن ولم يرده ونحو يا زيد ايذن وان كانت الحركة كسرة قلبت
الهمزة ياء لانها توافقها نحو ميخذ اصله مئخذ ولم يقرى ونحو الذي ايتمن وانما تعين القلب
في هذه الصور مع ان الاصل بين بين اذ لا يمكن المشهور لسكونها ولا غيره لانه فرعه ولا الحذف
لانه لا يبقى ما يدل عليها وايضاً لما كانت حزنة في الاصالة كامر وتعذر الاول يصار الى الآخر ضرورة
والهمزة الواحدة الغير المبتدأ بها المتحركة باي حركة كانت لا تخلو اما عن ان يكون ما قبلها ساكناً
او متحركاً ايضاً فلا واسطة بينهما فان كان ما قبلها ساكناً فلا تخلو اما عن ان يكون حرفاً صحيحاً
او حرف علة كذلك فان كان اي ما قبل المتحركة حرفاً صحيحاً يجوز بالامكان الخاص بقرينة ما بعدها
نقل حركة الهمزة اليه اي ما قبلها الساكن الصحيح ابقاء لاثرها لان الحذف مع الحركة يؤدي الى اخلال
فاسد بلا ضرورة فيشبه اسراف البخيل ثم يجوز بعد النقل حذفها اي حذف الهمزة للتخفيف وازالة
شدتها بالكلية فان الحذف ابلغ في باب التخفيف وهذا هو العمدة فيه فان وجد سبب ظاهر
نسب الحذف اليه كما يجيء في كلامه فليكن على ذكر منك واعلم ان لهم فيه مذهبين الاول تقديم النقل
على الحذف كما عرفت هنا والآخر على العكس كما ستعرفه في آخر الناقص ان شاء الله تعالى فاشار اليهما

ح اضافة جارة ورفيعة منه

في المكين والى الاولوية الاول بتقديره قياسا على نحو لم يتجر مع ما فيه من التدريج والابقاء وتسلط
الضعيف القوي بالتحريك عليها وبه سقط ما قيل اذا لم تحذف الهمزة لا يحتاج الى ابقاء اثرها والوجه
هو الاول وما قيل انه لو كان للساكنين لعاد المحذوف بعد النقل كما في خافا فمشترك الالزام من نقل
فان قلت لم جاز الامران في هذا القسم قلنا جاز الاثبات لحصول نوع من التخفيف بالمجاورة وجاز الحذف
للتحصيل كماله وانما تعين الحذف هنا اذ لا مجال لبين بين لمكان الساكنين تحقيقا او تقريبا
ولا للقلب لعدم حركة ما قبلها نحو يسل اصله يسأل حذفت همزة بعد النقل تخفيفا وسل اصله اسأل
نقلت حركة الهمزة التي هي الفتحة الى السين كما في قل فان حرف العلة هي اصل في التغير فحذفت
الهمزة لاجتماع الساكنين مع ازالة شدتها كما عرفت ولذا لم يحذف اللام مع كونه في محل التغير ثم استغنى
بالنقل عن همزة الوصل فصار سل وجوز الاخفش اسل قياسا على الحمر ورد بان حركة السين ولو
كانت عارضة لكنها اصلية بخلاف اللام فان اصلها السكون فافترقا وقال سيبويه الفرق بينهما
ان همزة اللام تشبه القطع في الحمر بانفتاحها مبتدأة وثباتها في الاستفهام نحو آلله وفي النداء نحو
يا الله ولذا لم تحذف في الحمر بخلاف همزة الامر فافترقا ووجب هذا التخفيف اي النقل والحذف في يرى
مضارع رأى من الرؤية او الرأي او الرؤيا الا في الشعر كقوله اري عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات
وقوله ومن يتمل العيش يرأى ويسمع ولا يجوز في رأى لعدم سكون ما قبلها الا في الشعر كقوله صاح هل ريت
او سمعت يرى واري واريت من باب الافعال وكذا متصرفاتها مع الافعال والاسماء لكثرة مستتبعة كما سيجيء الى الله
تعالى لكثرة الاستعمال المقتضية للتخفيف واجتماع الهمزتين مع حرف العلة في الفعل الثقيل ومن ثم لا يجب في ينئى
لعدم الاول ولا يسل لعدم الثاني ولا مرئي لعدم الثالث ولما لم يوجد هذه الثلثة الا في تلك الثلثة وجب
فيها دون غيرها وان كان ما قبل تلك المتحركة حرف علة اي لا يخلو اما عن ان يكون تلك الحروف الفا او غيرها
اي غير الالف من الواو والياء الساكنين فان كانت حرف العلة الفا فيجوز ان لا تجعل لحصول نوع التخفيف
بالمجاورة وان تجعل الهمزة مسمى بين بين المشهور لا البعيدة لعدم حركة ما قبلها وهو اي المشهور
ان تجعل

ان تجعل بان تلفظها بين مخرج الهمزة وبين مخرج حرف علة كائنة من جنس حركتها اي حركة الهمزة فتجعل بين الهمزة
والياء في نحو سائل او بين الالف في نحو قراءة وبين الواو في نحو تلاؤم وذلك لامتناع الحذف بالنقل لان الالف
لا تقبل الحركة وكذا القلب والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وانما جاز هنا المشهور مع امكان الساكنين
تحقيقا او تقريبا لخفاء الالف فكانه ليس قبل الهمزة شيء على ان مدها قائم مقام الحركة او هو مبني على ان حركتها مسلوبة
بالكلية وهذا مضطر اليه عند قصد التخفيف لانسداد ابواب سائر وجوهه وان كانت حرف العلة التي قبل الهمزة
غيرها اي الالف من الواو والياء الساكنين فلا تخلو اما عن ان تكون تلك الحروف اصلية مقابلة بالفاء او العين
او اللام او زائدة للالحاق كما عرفت معناه او لغيره اي الالحاق اي زائدة لافادة معنى زائد على اصل المعنى
والاوليان تثنية الاولى مؤنث الاول الاصلية والمزيدة للالحاق كالحرف الصحيح في جواز نقل حركة الهمزة
اليها ثم حذفها للتخفيف وجه الجواز قوتهما وعروض الحركة عليها نحو شي اصله شيء وسو اصله سوء وقد جاء
الادغام فيهما ايضا منها خطية وجيل اصله جيأل بالجيم وهو الضبع وحوبة اصله حوأبة بالحاء
والواو المفتوحتين ماء من مياه العرب في طريق البصرة والواو والياء فيهما للالحاق بجعفر وحكم الجميع
ان تنقل حركتها الى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لان حذفها ابلغ وقد يبقى ما يدل عليها من عوارضها ولذا لا تخفف
بالقلب ولا بين بين للساكنين ولو تقريبا ولا مدة قائمة مقام الحركة فان قلت كيف يجوز التخفيف مع الالحاق
فانه يزيله كما مر قلت نقلها تنبيه ولجاه الى التخفيف ونادرة بذكره فيحققها كما في ايش في اي شيء والحرف
الثالثة الزائدة لغير الالحاق قبلها الى الصورة الثالثة يجوز فيها اي في هذه الحرف او في هذه الصورة قبلها اي الهمزة
مع جواز تخفيفها بنقل ما قبلها من هذه المدة الزائدة فان كانت واوا فالواو وان ياء فالياء حال كونه مع الادغام
اي مع وجوب ادغامها في المقلوبة من الهمزة كخطية اي خطيئة قلبت ياء وادغم ومقروة اصله مقروءة قلب واوا وادغم
وياء التصغير كالمدة في ادائه السكون مثل افيس اصله افيئس وتعين القلب حينئذ لعدم امكان بين بين كما مر
مرارا ولا الحذف لعدم امكان تحمل الحركة وانما يجب لحصول المط بالمجاورة وقولهم الزوم في نبي وبرية غير صحيح لان نافعا
قرا النبي بالهمزة في القرآن وهو وابن ذكوان قرا البريئة بها وقول القراء السبعة اولى قبولا من قول النحاة وان لم يكن
كثير الاستعمال وان كان ما قبل الهمزة المتحركة الواحدة متحركا بأي حركة كانت فذاك المذكور تسع صور بالاضافة الى الصفة

فالجملة جزائية وجمل معترضة والجزاء جملة يجوز بهذه التسع حاصلة بضرب الثلثة في الثلثة ولما كانت الاولى مفتوحة
كائنة قبلها الثلاث اي ثلث صور والثانية همزة مكسورة كائنة كذلك الاول اي قبلها ثلث صور والثالثة
مضمومة كائنة كذلك الاول اي قبلها ثلث صور فالجملة تسع ثم مثلها على وجه التعداد نحو سأل ومائة ومؤجل
امثلة الثلث الاولى وسئم ومستهزئين وسئل امثلة الثلث الثانية ورؤف ومستهزؤن ورؤس
امثلة الثلث الثالثة ولما فرغ من التعداد على وجه التمثيل شرع في بيان احكامها على وجه الاجمال ثم التفصيل فقال
ففي هذه الصور التسع يجوز التخفيف على الوجه الآتي نظرًا الى ثقلها والتحقيق اي ابقاؤها على ما هي عليه
نظرًا الى صحتها فاذا خففت فتخفيف نحو مؤجل مما كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مضموم قلبها اي الهمزة
مع بقاء فتحها واوًا جوازًا لا بين بين المشهور لانه يشبه الالف بعد ضمة وهو مستكره ولا البعيد عليه
لانه فرعه ولا الحذف اذ لا يبقى ما يدل عليها من العوارض لتحرك ما قبلها فتعين القلب لمشابهة الفتحة بالسكون
فصار كراس وتخفيف نحو مائة مما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مكسورًا قلبها اي الهمزة مع بقاء
فتحها ياء لا بين بين المشهور لانه يشبه الالف بعد كسرة ولا البعيد لانه فرعه ولا الحذف لعدم اثرها
فتعين القلب بالمجانسة والمشابهة فان قيل لم لا تقلب في سأل القاسم المشاركة في العلة قلنا الفتح مع الفتح
يتقوى فصار كرؤس ونحو منساة وسال ولا هناك من الشواذ وتخفيف نحو مستهزؤن مما كانت الهمزة
فيه مضمومة وما قبلها مكسورًا وسئل مما على العكس بين بين المشهور المذكور آنفًا اي بين الهمزة
والواو في الاول وبين الهمزة والياء في الثاني وذلك لان العبرة بنفس حركتها ولذا تكتب على وفق حركتها
اذا كانت متحركة فان قيل فيلزم بعد الكسرة واو ساكنة وبعد الضمة الياء الساكنة فصار كالالف
بعدها في مؤجل ومائة قلنا ان سيبويه فرق بينهما بانه لما استعمل استحال مجيء الالف الصريح بعدهما
منع مجيء شبه الالف ايضا بعدهما بخلاف ما نحن فيه فان الواو الساكنة لا يستحيل مجيئها بعد الكسرة
بل يستثقل وكذا الياء الساكنة بعد الضمة فافترقا وقيل نسب قائله الى الاخفش تخفيفها بين بين البعيد
بناء على غير المشهور والشاذ ايضا وانما ارتكبه ولو شاذا فرارًا مما لزم سيبويه من المحظور وهو اي البعيد
ان تجعل اي الهمزة بين مخرج الهمزة وبين حرف علة كائنة من جنس حركة ما قبلها فيكون في الاول بين الهمزة

والياء

والياء والثاني بينها وبين الواو فصار كياء ساكنة بعد الكسرة او كواو ساكنة بعد الضمة وذا شائع وهنا
قول آخر يا محضة وواو محضة وتخفيف اللفظ الباقي في غير الاربع وهو خمسة ان تجعل الهمزة بين بين المشهور
لعدم المانع المذكور هنا اما سائر ومستهزئين ورؤس فلا فرق فيها بينها فالحمل على المشهور فصار كالالف بعد الفتحة
والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة وذا شائع واما سئم ورؤف فلانه لا يوجد فيها مانع للاصل فان الياء والواو
بعد الفتحة واقعان مثل قول وبيع فالحمل عليه الزم منه على النوع البعيد على انه لو حمل عليه لقرب الالف بعد كسرة او ضمة
ولما فرغ من بيان الواحدة شرع في بيان الاثنين فقال واما الهمزتان المجتمعتان في كلمة وحكم المتفرقتين
مثل ما مر فاحفظه وما مر ولا نطيع ما مر فينظر ان كانت الثانية منها ساكنة مع تحرك الاولى وجب قلبها اي الثانية
الى حرف علة من جنس حركة ما قبلها اي قبل الثانية اي الالف ان انفتحت الاولى نحو آمن اصله أأمن مثل اكرم والياء
لو انكسرت نحو ايمانا اصله إئمانا إفعال من الامن والواو لو انضمت نحو اومن اصله أؤمن مجهول آمن وذلك لان
اجتماعهما في غاية الثقل فقلبت بجنس حركة الاولى لحصولها من الثانية ولينها بالسكون ورعاية للمناسبة
فانها امر مهتم ولذا قال الشاعر ٭ اكتب يا حار ٭ فات الركب قد حار وا ٭ وان كانت الهمزة الاولى
في هذه الصورة همزة وصل تعلم في الابتداء مثل ما مر وتسقط همزة الوصل في الدرج من اللفظ للاستغناء وتعود الثانية
اي تصير الثانية المقلوبة همزة خالصة اطلق على الثانية الهمزة باعتبار الكون او الاول وجه العود لزوال موجب القلب
فدخلت في حكم الواحدة الساكنة ومن ثمة جاز لك ان تقلبها اي الثانية الساكنة الى جنس حركة ما قبلها
وان لم يكن ما قبلها من كلمتها ازالة للثقل الذي كما في الواحدة نحو ائذن امر من الاذن مع الواو وبلا واو
في بعض النسخ فيجوز نحو حينئذ بمضمر ناصب مثل اعني او مثل ويا زيد ايذن اصله ائذن قلبت الثانية
ياء ثم حذفت همزة الوصل باتصال يا زيد فصار يا زيد أذن ثم قلبت واوا لضم ما قبلها ويا بكر ايذن
اصله ائذن قلبت ياء ثم حذفت باتصال الياء فعود الهمزة ثم اجتمع ساكنان ثم حذفت الياء
اكتفاء بالكسرة ثم قلبت العائدة ياء للكسرة ما قبلها اعلم انه تلفظ في الثلثة بالمقلوب وتكتب بالياء
لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والابتداء فيه بالياء
ولو كتب على وفق اللفظ في الكتب التعليمية فلا بأس به للتفهيم للمبتدئين والتوضيح للمستفيدين

تعود من عاد بمعنى صار الهمزة خبره
اي بمعنى رجع فهي حال من الثانية منه

هذا حكم الاجتماع مع سكون الثانية واما اذا تحركت الثانية وسكن ما قبلها ولم يكن في الآخر ثبتت الثانية مع الادغام
نحو سأّل واذا كانت الثانية في الآخر قلبت ياء نحو قرأى اصله قرأأ على وزن اِسبطرّ والتزموا اى العرب
الحذف اى حذف الثانية مع ان مقتضى القياس المذكور القلب في خذ اصله اءخذ امر من الاخذ وكل
امر من الاكل اصله اءكل للكثرة اى لكثرة استعمالها ولا اخف من الحذف وثقلة الكثرة والهمزة تنسى القياس
وتلجئه الى الاخف فلما حذفت الثانية فلا حاجة الى الاولى لزوال التعذر وقالوا في امر الامر مُرْ على ضعف
قل اصله اءمر حذفت الثانية على خلاف القياس لنوع الكثرة فاستغنى عن الاولى وهو اى مر بحذف
همزة على خلاف القياس في الابتداء افصح اى اكثر فصاحة من تناظر الحروف من اؤمر اى من قلبها واوا
على القياس وذلك لكونه اكثر الاستعمال استثقلت الهمزتان فلم يقنع بالتخفيف الحاصل من القياس
واما قولهم وأْمر بابقائها عند الدرج فافصح واوفق للقياس من ومُرْ بحذفها على الشذوذ لان
همزة الوصل لما سقطت في الدرج فلا اجتماع حينئذ حتى يلزم الاستثقال وفي التنزيل وأمر
اهلك بالصلوة الاية وانما جاز ومر وقرلان الهمزتان تكون الكلمة مبتداءها فكانه حذفت الهمزة في الابتداء
اولا ثم وقعت الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها وان تحركت الهمزتان المجتمعان في كلمة
وجب عند النحاة قلب الثانية لحصول الثقلة منها ياء ان انكسر ما قبلها اى الثانية من الهمزة الاولى
او انكسرت الثانية جواب محذوف اى قلبت الثانية ياء او وجب قلبها ياء بقرينة السابق والجواب ذلك
على اختلاف القولين نحو جاء كجاع اصله جاءى وعند سيبويه قلبت الياء الواقعة بعد الالف الزائدة همزة
على ما سيجيء فصار جاءء بالهمزتين فقلبت الثانية ياء لكسرة الاولى ثم اعل كرام وزنه على فاع ولم يجعل
بين بين لان فيه شائبة الهمزة فيشبه الجمع ولم يمكن الحذف بالنقل لامتناعه وعند الخليل قلبت العين موضع اللام
فاعل كقاض وزنه فال وانما ارتكب القلب فرارا من الاجتماع ولو لحظة وفيه ان المحذور هو الدائم لا الذاهب
الا ترى ان الضمة مستثقل على حرف العلة مع انه لا مانع في التقدير ولذا احال ابن الحاجب قول سيبويه اقيس
وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل فان قلب الحرف قياس وقلب محل ليس بقياس وائمّة جمع امام اصله أَأْمِمَة
كاحمرة ففيه قولان تقديم الادغام او الاعلال فمن قدم الادغام كالمص نقل كسرة حركة اول المثلين
هما الميمان الى الهمزة الساكنة ثم قلب الهمزة ياء موافقة لكسرتها تخفيفا ولم يجعل بين بين فرارا
من الشائبة المذكورة او لعروض حركتها ثم ادغم الميم في الميم فصار ايمة ومن قدم الاعلال كما هو القياس

قلب الثانية الفا كما في آمن مخفف كسرة اولها لعدم امكان النطق بالف فادغم اولها في الآخر فاجتمع ساكنان
الالف واولها لعدم امكان النطق بالف فادغم اولها في الاخر فاجتمع ساكنان الالف واولها ولم يحذف الالف
اى الميم المدغمة
للالتباس بامة بالضم والفتحة ثم قلبت الالف ياء متحركة بكسرة للساكنين فصار ايمة بالياء ورجح الاول
بقلة العمل وكون جانب اولى بالتغيير من جانب الاول وعدم تضييع العمل فيه بخلاف الثاني اذ لا معنى لسلب الحركة
وجلب مثلها واما المبالغة لتكميل التخفيف فاكثر من ان يحصى وايضا يحتاج في الثاني الى الجواب كون الاجتماع
على حدة ودعوت العنكبوت والعلم عند الله بيده الملكوت وقد وجب قلبها واوا قوله في غيرها متعلق
بقلبها اى العامل فيه واوا اى قلبت الثانية وجوبا في غيرها اى من الصورتين كسر الثانية او الاولى سواء فتحت
الثانية او ضمت نحو اويدم تصغير آدم اصله أُءَيْدِم قلبت الثانية واوا لانضمام ما قبلها لا ياء لذلك وفرارا
من اجتماع اليائين واوادم جمع آدم اصله أءادم قلبت واوا للثقل الموصوف دون ياء حملا على التصغير اعرض
على الوجوب بقراءة القراء نحو ائمة على التحقيق فقولهم اولى من قول النحاة لنقلهم عن النبي عليه السلام
واجيب بان مراد النحاة وجوب القلب على القياس وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا بناء في
مجيئه في القراءات يجوز ان لا يكون مخالفا ولو شاذا كما في نحو ذوابى باى واذا كانتا في كلمتين فيجوز
تحقيقها لعروض الاجتماع وتخفيفها نظرا اليه على ما يقتضيه قياس الانفراد في كل منهما او في الاولى
وقياس الاجتماع في الثانية وتخفيف احدهما الاولى فقط عند ابي عمرو والثانية عند الخليل على قياس الانفراد
هذا آخر شرح المهموز بتوفيق من حل الغموض ثم الاضعاف مضاعفة بادغام النكت في الملحوظ
الباب الثالث من الابواب المكسور عليها الكتاب في المضاعف اسم مفعول من ضاعف اذا جعل
اثنين فاكثر سمى به لتضاعف الحرف فيه وبقاء الادغام لشدته قدمه لمناسبة الصحيح في اصل الحروف
ولما كان البحث عن الاحوال يتوقف على تعريف الذات قدمه فقال وهو اى المضاعف ما اى كلمة كان عينه
الضمير راجع الى ما ولامه كائنا من جنس واحد اى من نوع واحد اى ان كان العين دالا كان لامه
دالا وهكذا الا ان العين واللام ان كانا واوا او ياء فلا يقال له المضاعف بل اللفيف كما عرفت

اعلم ان المضاعف يختص بالثلاثي مطلقا عنده فنحو زلزل ودوسوس من مزيد الثلاثي خلافا للبصريين ولا يجي المضاعف
من باب في الثلاثي المجرد الا من ثلثة ابواب لا غير، وتسمى تلك الثلثة دعائم الابواب اي اصولها جمع دعامة بمعنى
عمود البيت فسرها المص بقوله اعني انا بالادغام ما اي بابا خالف حركة عين ماضيه الضمير راجع الى ما حركة عين مضارعه
كما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل ولهذه المطابقة بين اللفظ والمعنى في المخالفة سميت بها كما مر تحقيقه نحو
فر يفر وسر يسر وعض يعض وكولب وحب يحب اي من فنادر حتى قال الجوهري لم يجئ لا نظير له في المضاعف
ويجيئ للمضاعف مع الهمز الفاء فقط نحو ام اصله أمم والقياس في تخفيفه الادغام لا القلب مثل تقضى
البازي اصله تقضض ولا الحذف مثل مست اي مسست وظلت واحست اصلها ظللت واحسست ولذا
لم يتعرض لهما وتوغل في الاول فقال وهو اي المضاعف على ثلثة اقسام باعتبار احوال الادغام قسم
واحد منها يجب فيه الادغام ولا يجوز فيه الاظهار ان لم يوجد موجبه كالالحاق والاباء من خارج العوارض
لا نقض القواعد كما صرح في محله وقسم منها يجوز فيه الامران كما يجي وقسم منها يمتنع فيه الادغام بل يجب
الفك ولما كان البحث عن احوال الادغام يتوقف على تعريفه قدمه فقال والادغام بالتخفيف من ادغم
عند الكوفية وبالتشديد من ادّغم عند البصرية فالمعنى واحد وفي الصحاح ادغمت الحرف وادغمته ادخلته في الحرف
اسكان الاول اي اول المثلين اما بانفراد السلب لو متحركا كما فعل منه حال الساكن بطريق الاولى وانما وجب
سكون الاول مطلقا ليحصل التخفيف المط بالاتصال فلا تحول الحركة بينهما فعلم منه انه لابد من تحرك الثاني فرارا
من الساكنين ولانه مبين للاول والساكن لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وادراجه اي ادخاله وامتزاجه
في الثاني بحيث يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته من المشدد وزمانه اطول من زمان الواحد واقصر من زمان
الحرفين فالظرفية مجازية وقيل اثبات حرفين في مخرج قدر الحرفين وهذا تقريبي وكذا قيل رفع بهما دفعة
الى غير ذلك واختار الاول لاخصريته وانسبيته للمعنى اللغوي ومافيه من التجوز لشهرته صار كالحقيقة
العرفية ويسمى الاول مدغما والثاني مدغما فيه القسم الاول من الاقسام الثلثة نوعان النوع الاول من النوعين
الواجب فيهما الادغام ما اي مضاعف سكن فيه اول المثلين المكررين حال كونهما بلا فصل بينهما اذ لو فصل
لامتنع كما يجي وكذا حكم المثلين من المتقاربين نحو فرح فيجب الادغام في مثل هذه الصورة الا في صور مخصوصة منها
كونهما

كونهما همزتين فاما في كلمتين فيجب نحو املأ اناء واما في كلمة فان كانتا عينا مضاعفة فيجب كذلك
نحو سآل وسؤل والا فلا يجوز نحو قرأ اي كما مر ومنها كونهما للغين نحو صحراء ومنها ان يؤدي الادغام الى اللبس
نحو قوول كما يجي ومنها المحافظة على المد نحو قالوا وما في يوم ومنها ان يكون واوان او يا آن والاولى منهما
بدل الهمزة نحو ربا ومنها ان تكون الاولى هاء السكت نحو ماليه هلك لم يستثن هذه الاشياء
بمعنى النظر الحسن
لان مطمح نظره بيان حكم المضاعف كما يشعر به العنوان نحو مدّ حال كونه مصدرا الا ماضيا ولا امرا
ونحو مدة للمرة على فعلة بالفتح ومدة على فعلة بالكسر للنوع وكذا اي مثل ما ذكر من المفردين في الوجوب
تثنيتهما اي المرة والنوع لسكون اولهما كالمفرد نحو مدتان بالفتح ومدتان بالكسر وجمعهما جمع مدة ومدة بالحركتين
فان قيل ما تران جمع المرة بفتح العين وجمع النوع بكسرها ايضا فيكون جمعهما من النوع الثاني لا من الاول فاجاب
عنه بقوله ولا يجوز تحريك العين كما في الصحيح في جمعهما بل ابقي على حاله من السكون للثقل اي لثقل التحريك مع التكرار
وتوالي الحركات فاذا ابقي على السكون كان من النوع الاول لا من النوع الثاني والنوع الثاني مما وجب فيه الادغام
ما اي مضاعف تحرك فيه المثلان كلاهما بحركة اصلية بخلاف نحو اردد القوم من غير فصل بينهما بحرف بخلاف
نحو قرار ولا الحاق ولا لبس بخلاف نحو قردد وسرر ولا يكون الاولى اي اولاهما مدغما فيها كلمة بخلاف مدد
وتمدد اذ لو كانت الاولى مدغما فيها يمتنع الادغام ولو تحرك المثلان لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده
نحو مد من المد يمد وتمدّ من تمدد وسائر تصاريفهما مضارعا او امرا او نهيا او اسمي الفاعل والمفعول
وغيرها يمتنع فيها الادغام ايضا نحو يمد وليمد ولا يمد ومد ومد الى غير ذلك وهذا النوع الثاني من قسمي الواجب
لا يخلو اما عن ان يسكن فيه اي في هذا النوع ما اي حرف كان قبل اول المثلين المتحركين او عن ان يتحرك
تلك الحرف او الحرف الساكن قبل اولهما اما حرف علة اي حرف من الالف والياء والواو او حرف صحيح بخلافه
فان كان هذا الساكن حرف علة يحذف عند ارادة الادغام حركة اول المثلين ليتصل بالثاني فيدغم في الثاني
للتخفيف اذ التضعيف مستثقل غاية الاستثقال اذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع الى المخرج بعد انتقاله عنه
ولهذا لم يصوغوا من الاسماء ولا الافعال رباعيا او خماسيا فيه حرفان اصليان متماثلان متقاربان لثقل
البنائين وثقل التقاء المثلين لاجتماع اصالتهما خلا بوجد لا التقاء فيها الا واحدهما زائد للالحاق او غيره

ولم يبنوا ايضا ثلاثيا فاؤه وعينه مثلان الا نادرا نحو ددن وببر بل انما ضعفوا حيث يمكنهم الادغام وذلك
ما ثل العين واللام اذ الفاء لو ادغم في العين لابتدأ بالساكن ولا يجرى الوصل في كل مادة بل يمتنع وان لزم حذفا
اجتماع الساكنين او المثلين واعلم ان الواو الداخلة على ان ولو الوصليتين للحال عند الجمهور وللعطف المذكور
على نقيضه المقدر عند الجزري وللاعتراض عند بعض المحققين توسطت او تأخرت فعلى الاول يفيدان اولوية
نقيض الشرط للجزاء وعلى الثاني المساواة بينهما وعلى الثالث معنى يتعلق بمعنى الكلام السابق ويقرره فاذا عرفت هذا
فالمعنى فيدغم حال اللزوم فضلا عما لا يلزم اذا وقع الادغام سواء لزم اولا ولما توهم من قوله فيدغم الخصوص قياسا
على النظائر دفعه وقرر العموم بقوله وان لزم اه فاعرفه تكن ذا عرف لانه اى هذا الاجتماع كائن على حده
اى على مرتبة الاجتماع في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوزها فيه ولا يجوز غيرها وهو اى الاجتماع على حده جائز بالاتفاق
لان اللسان يرتفع عنهما دفعة بلا كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني منهما كلا ساكن فلا يتحقق الالتقاء الخالص
وهو اى حده ان يكون الاول من الساكنين حرف لين اى حرف علة ساكنة متجانسا اولا نحو خاصّة الشهود
فحرف مد ولين ولا نحو خويصّة ودويبّة بلا كلفة وانما لم يعتبر نحو اودّ وابيّ مودّ بحذف حركة العين مع وجود اللين
بل ينقل حركتها الى الواو والياء حملا على فعله واما نحو مودّة فعلى تجرده ومن لم يعرف الحمل خصص اللين فقال حرف مد
او ما يشبهه كياء التصغير والثاني من الساكنين مدغما في حرف اخر بشرط ان يكون المدغم والمدغم فيه من كلمة
حرف المد والا فيحذف حرف المد للساكنين نحو خافا الله وخافوا الله وخافي الله وذلك لان في التقائهما
مطلقا وان حصل جميع الشرائط كلفة وانما حذف الاول دون الثاني لوقوعه في الاخر فتخفيفه اولى ثم اعلم انه يجوز
التقاء ثلث سواكن اذا وجد الحد في الوقف كدوابّ ويمتنع اربع سواكن على كل حال في كل لغة وذلك لان الروابط
بين حروف الكلمة هي الحركات ولولاها لم ينتظم بعضها ببعض فاذا جعلت الحركات روابط يمكن ان يجعل
حروفها ايضا روابط بشرط مخصوص وذلك لان المتلفظ اما معتمد على حركة او على حركة ما قبله او على مدة قبله
او الوقف على حرف فانه يستمد الحركة فاذا فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم نحو مادّ بالتشديد حال كونه
اسم فاعل من المد لا ماضيا من المفاعلة اصله مادد ادغم بعد حذف حركة الاولى وتمادّ من المفاعلة وتمادّ
من التفاعل يجوز ان يجعل مدلول هذا النقيض اسم فاعل او اسم مفعول من هذين البابين فالفظ اى لفظ

الواو الداخلة على ان ولو الوصليتين

اسمى

اسمي الفاعل والمفعول متحد بعد الادغام اذ الفارق حركة ما قبل الاخر فلما حذفت للادغام اتحدا والتقدير
اى فرض حالهما قبل الادغام مختلف باختلاف حركته فان فرض كسر ما قبل الاخر كان اسم فاعل او فتحه فاسم مفعول وهذه
الامثلة الثلثة مجرورة مع هذا الحكم بلا تفاوت الى اخر تصاريفها اى مع اخرها وهو جمعه المؤنث السالم وفي بعض النسخ
الى اخر تصاريفها اى هذان الاخران مجروران بحكم الاتحاد والاختلاف الى اخر تصاريفها نحو مادان مادّين
مادّون مادّين مادّة مادّتان مادّتين مادّات وهكذا متمادّان ونحو مادّة اصله مادد فادغم بعد حذف
حركة الدال ونحو مودّ اصله مودد مجهول مادد قلبت الالف واوا فيه لانضمام ما قبلها ثم ادغم بعد الحذف وتمادّ اصله
تمادد من التفاعل معلوما وتمودّ مجهولا منه ولما توهم من الغاية السابقة الاطلاق هنا مد الحكم الى المغيا بقوله الى
جمع المؤنث الغائبة خارجا عنه اذ يمتنع فيه الادغام الى اخره كما سيجي موكدا اى فصل ما ذكر من الامثلة او المواضي الى الماضي
منها في وجوب الادغام بعد السلب ولزوم الساكنين حكم مضارعها اى المذكورات معلوما ومجهولا تثنية
او جمعا سوى الا ما اتصل به نون جمع المؤنث غائبة او مخاطبة فانه يمتنع فيه كما سيجي مثل يمادّون ويتمادّون
معلوما ومجهولا وكذا اى كما ذكر من نحو مادّ وتمادّ في وجوبه بحذفها ما اتصل به اى بآخره الف الضمير الذي هو فاعل
في تثنية الفعل او واوه اى واو الضمير الفاعل في جمع الفعل المذكر او ياؤه اى ياء الضمير الفاعل في المفرد المؤنث المخاطبة
عند الجمهور والاضافة بيانية وهو الحرف عنده وعنده الياء علامة الخطاب والفاعل مستتر عند الاخفش حال كونه
من الامر والنهي مطلق وكذا المضارع المجزوم المنصوب المذكور انما قيد بها لا احترازا عن نون الضمير فانه عنده
ممتنع وعما لم يتصل اصلا كالمفرد المتكلم فانه فيه يجوز كما سيجي وانما وجب الادغام في هذه الصور لان بالاتصال
يتحرك ثاني المثلين كالاول ولما كان هذا الفاعل كالجزء وما قبله اصلا اعتبرت الحركة التي جاءت به اصلا
كما اعتبر سكونه اصلا كما في نحو مددن وانما لم تعتبر في مثل ردّا لان الحركة عارضة كالمعوض فيتقوى بالاخرى
وفي مثل اردد القوم لعدم الجزئية نحو مادّا مادّوا مادّي ونحو لا تمادّا لا تمادّوا لا تمادّي ونحو احمارّ اصله
احمارر اى ما جاء من باب الافعيلال من الماضي الى جمعه المؤنث ومن المضارع سوى ما اتصل به النون وكذا الامر
والنهي المتصل به المذكور قوله وان لم يكن ذلك مضاعفا لعدم صدق تعريفه وصلية حالية او اعتراضية
كما مر مثل تمادّ خبر مبتدأ هو نحو احمارّ اى نحو مثله في باب الادغام بلا فرق بينهما في الادغام فلكما يمتنع الاجتماع

بحذف حركة الاول في باب الادغام في مثله كذلك يغتفر في نحو ولذا ذكره استطرادا وان كان الساكن الذي هو
ما قبل اول المثلين حرفا صحيحا او شبهه بكيود فانه ينال نقل وجوبا حركة اول المثلين اليه اي الى ذلك الساكن الصحيح
لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده المذكور وذلك الالتقاء غير جائز لان الروابط بين الحروف هي الحركات
فان فقدت في اثنين منها لا يتيسر الربط اذ لا يكون شيء يقوم مقامها ويصيرهما واحدا كالالف والواو لانه فرق منه
دون الاول فيدغم المسكن في الثاني لازالة شدة التضعيف نحو يمد اصله يمدد ومد بفتح الميم مصدرا ميميا
او زمانا او مكانا اصله ممدد وممد بكسرها اسم آلة اصله ممدد ونحو امد يمد اصلهما امدد ويمدد وممد بكسر العين
اسم فاعل وممد بفتحها اسم مفعول او مصدر ميمي او اسم زمان او اسم مكان واستمد اصله استمدد ويستمد اصله يستمدد
مستمد اسم فاعل مستمد اصله مستمدد بفتح العين مطلقا وكذا اي مثل حكم استمد حكم نحو اقشعر ونحوه من باب الافعلال
ونحو اطمأن من باب الافعلال من الادغام بلا فرق بينهما فيه وان وصلية لم يكونا اي اقشعر واطمأن
مضاعفين لعدم صدق تعريفه اصلهما اقشعرر واطمأنن فالادغام واجب بنقل الحركة ما لم يتصل الضمير المتحرك
في الماضي والمضارع وكذا واجب في امرهما ونهيهما لو اتصل الضمير الساكن اجراء لهما على المقايسة والمضاعف
الذي يتحرك فيه ولم يقولوا اتانه للاشتباه ما قبل اول المثلين يحذف فيه اي في هذا المضاعف عند الادغام حركة اول
المثلين لعدم الحاجة للنقل ولا المحظور للحذف فيدغم بعده نحو مد اصله مدد وانقد اصله انقدد ينقد اصله ينقدد
منقد اسم فاعل او اسم زمان او مكان او مصدرا ميميا ويمكن المفعول بالحذف والايصال واعتد يعتد اصلهما اعتدد
يعتدد معتد اصله معتدد كسرا او فتحا كذلك فلا يتحد بعد الادغام فيهما اي في منقد ومعتد لفظا اسمي الفاعل
والمفعول ايضا اي كما جاء وفيما دا او كلفظ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان ويختلف التقدير اي تقدير الاصل وفرضه
فاذا قدر كسر ما قبل آخر كان اسم فاعل او فتحه كان اسم مفعول وغيره فاذا نقل حركة ما قبله الى ما قبله اتحد اللفظ فيهما
وكذا اي مثل حكم نحو اعتد حكم نحو احمر يحمر محمر من الادغام بلا فرق بينهما وان لم يكن ذلك مضاعفا كما ادغام
مثل اعتد بالحذف كذلك نحو احمر به القسم الثاني من الاقسام الثلثة ولما طال ذيل البحث واشتبه المقام احتاج
ثاني الاقسام الى تعبير الكرام تسهيلا الى قاصري الافهام لبعض الانام فقال اعني بالثاني ما يجوز بالامكان الخاص
فيه الادغام ما يضاعف سكن الثاني اي ثاني المثلين فيه اي في ذلك المضاعف بعارض اي بسبب لا يحذف الحركة
لموجب

138

لموجب ثم قد يعرض ضرورة تحرك الحرف لاجلها بغير الحركة المحذوفة مع وجود ذلك الموجب وذلك الفعل المجزوم والموقوف
نحو لم يردد واردد فانه حذف منه الحركة الاعرابية ثم انه قد يتحرك ثانيهما فيهما للساكنين نحو لم يردد القوم واردد القوم
واما سكونه للوقف فلا يغيره في الاكثر فان الالتقاء مغتفر فيه وقد يجوز حذف احد المثلين ايضا نحو بجر وقفا وذلك
اي محل الادغام الجائز الفعل المضارع الذي دخل عليه جازم من الجوازم حال كونه غير التثنية والجمع المذكر فانهما
من الواجب لتحرك الثاني بضمير الفاعل او المؤنث فيمتنع وغير الواحدة المخاطبة فانها من الواجب ايضا فبقي من صيغه
بعد الاستثناء خمسة ابنية مفرد مذكر غائبا او مخاطبا ومفرد مؤنث غائبة والمتكلمين فان كان ما قبل اول المثلين متحركا
نحو لم يعدد او حرف مد نحو لم ياد وجب حذف حركة اولهما للادغام وان كان ساكنا صحيحا او شبهه نقل حركة اولهما
اليه نحو لم يمد اصله لم يمدد ولم يود اصله لم يودد فان المثال يشبه الصحيح ولم يفصل اعتدادا بالثاني والمنة على الهادي
نقل حركة الدال الاولى الى الميم والواو فالتقى ساكنان اعني الدالين فيحرك الثاني اما بالفتح لخفته في نفسه
او بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن كما مر تحقيقه او بالضم للاتباع ضم عينه فان الجنس مع الجنس يتقوى
فادغم الاولى في الثانية فصار لم يمد ان شئت فاجعل مدلول هذا النقش ملابسا بحركات الدال الثانية
الثلثة مع الادغام عند بني تميم نظرا الى عروض السكون وجواز التحريك مع وجود الموجب للسكون كما مر ويجوز لم يمدد
بالاظهار كما عند اهل الحجاز نظرا الى مجرد سكون الثاني خفة فان قيل كيف يجوز مع ان كلا منهم لا يجوز الا الاخر قيل الجواز بالنسبة
الى المستعملين يعني ايا شاء يستعمل والاول اقرب للقياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر وفي الشواهد ومن يك ذا فضل
فيبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم وقس انت عليه اي على لم يمد لم تمد غائبة او مخاطبا ولم امد متكلما
وحده ولم نمد مع غيره وكذا لا يمد نهيا ولا تمد ولا امد ولا نمد فيجوز في كل منها الادغام بالتحريك بعد النقل والاظهار
على اختلاف اللغتين هذا اذا كان عينه مضموما وان لم يكن عينه مضموما بل مكسورا او مفتوحا لم يجز تحريك
المدغم فيه منه بالضم لثقل بلا داع بخلاف ما سبق فان فيه نوع خفة بالمجانسة بل يجوز بالفتح للخفة
والمجانسة والكسر كذلك فقط اي خاتمته باحدهما ولا تجاوز الى الضم نحو لم يفر اصله لم يفرر ولم يعض
اصله لم يعضض فلم يعلم حركة الثانية بعد نقل حركة الاولى فيهما باحدهما فادغمت في الثانية وهذا غير مختص
بالثلاثي كالقسم الاول والثالث ولذا خص التعميم في التمثيل بالثاني فافهم فقال ولم يعد مع الاعداد اصله لم يعدد

ولم ينقد من الانقداد اصله لم ينقدد ولم يستمد من الاستمداد اصله لم يستمدد حرك الدال الثانية بعد حذف حركة الاولى
وبعد السقوط الطرفين فادغم ولما لم يختص هذا الحكم بالمضاعف بل يوجد بما يشابهه الحقه بقوله وكذا اى لا شرحكم نحو لم يفر الذى
قد عرفته حكم نحو لم يحمر اصله لم يحمرر ولم يحمار اصله لم يحمارر ولم يقشعر اصله لم يقشعرر ولم يطمئن اصله لم يطمأنن
ولما احتمل الوجه الرابعة بالنظر الى ما قبله وما بعده وما نحن فيه منه فسره بقوله اعنى انا بوجه الشبه انه يجوز فيهن اى فى هذه الامثلة الاربعة
وان لم يكن مضاعفا كما فى قوله لم يفر او فى الامثلة الخمسة من قوله ومن هذا القسم منه فيكون بيانا لحكم المشبه به والمشبه جميعا فلا حاجة الى اضمار سبق الاول
كالاول الادغام مع فتح اللام وكسرها اى مع تحريكها بالفتح للخفة والكسر للاصالة والتبعية لا بالضم لعدم مراد الاظهار ولما كان
الموقوف كالمجزوم لفظا عروضا صار شريكا له ولذا قال ومن هذا القسم الجائز الادغام على الوجهين المذكورين المفرد والمثنى وجمع
المذكر فانها من الواجب الادغام كما سبق ولا الجمع المؤنث فانه من الممتنع كما سيجى الامر لا المؤنث فانه من الواجب كما عرفت حال كونه
من الامر المخاطب المعلوم لا الغائب ولا المجهول فانهما من المجزوم لا من الموقوف فلا حاجة الى البيان بابين ولما احتمل البيان
بتخصيصه بالثانى لقربه دفعه بقوله فان كان عين مضارعه اى مضارع ذلك الامر المخاطب مضموما بكونه من الاول فقط
ومن قال دا اى مد صار كما مر باسد اى جاز فيه الاظهار على لغة عروض سكون الثانى وجاز الادغام على لغة حال كونه
مع الحركات الثلث للساكنين اى جاز تحريك الثانى لعروض سكونها بالضمة للاتباع والفتحة للخفة والكسر للاصالة نحو مد
بضم الميم اصله امدد كما نصر نقل حركة الدال الاولى فيه الى الميم المعتبر بالنقل للادغام فان سكون الاول شرط للادغام فاجتمع
ساكنان مثلان وذا لا يجوز فحرك المثل الثانى باحدى الحركات الثلث تحريكا كما اى كالتحريك الذى مر فى العلة وادغم الدال
الاولى فيه واستغنى عن همزة الوصل بحركة ما جيئت هى لاجل سكونه فصار مد حال كونه مدلولا هذا النقش ملابسا
باحدى الحركات الثلث والميم المضمومة فى الكل لان الحركة المنقولة اليه ضمة ويجوز امدد على اختلاف اللغتين وان لم يكن
عين مضارعه مضموما بل كان مفتوحا او مكسورا وكان من غير الثلاثى لم يجز فيه الضم اى تحريك الثانى بالضم لعدم المقتضى
كما مر بل الفتح او الكسر لوجود ه نحو فر بكسر الراء وفتحها والفاء مكسورة لان المنقول اليها فيه كسرة وعض بفتح الضاد
او كسرها والفاء مفتوحة فيها لكونها فتحة واعدد اصله اعدد ادغم الاولى بعد النقل والتحريك فى الثانية والفاء مكسورة
فيها لذلك ولم يستغن عن الهمزة للقطع وانقد اصله انقدد واعتد اصله اعتدد ادغم الاولى بعد الحذف وتحريك
الثانية بالكسر والفتح فى الثانية واستمد اصله استمدد ادغم كما عرفت بلا فرق وان لم يكن من باب هو هذا الحكم المضاعف وهكذا
اى نحو

اى نحو حكم نحو فر بلا فرق فى باب الادغام وكيفيته حكم نحو احمر اصله احمرر واحمار اصله احمارر ادغما كما نقد
ولفظهما على صورة الماضى فى الفتح والتقدير مختلف بخلاف قوله واقشعر بكسر العين اصله اقشعرر واطمئن بكسر
الهمزة اصله اطمأنن ادغما كاستمد حال كونه مدلولا لهذا النقوش الاربعة او من فر الى اطمئن اواو لا هو الحى
ثم بين حال المشبه او حال الامثلة بقوله يجوز فيهن الاظهار فالاظهار فانه من الاظهار والادغام كما مر مع فتح اللام
وكسره ولا يجوز فيهن الضم اذ لا ضم فيها حتى ضم كما ضم اللهم ضمنا بتوفيقك وافتح لنا ابواب رحمتك واكسر
اعداءنا بلطفك واظهرنا عليهم من فضلك والقسم الثالث من اقسام المضاعف ولما طال المقام واشتبه المرام
فسره للسامع فقال اعنى به ما امتنع فيه الادغام مما اى مضاعف ذكر سكن فيه المثل الثانى بسبب اتصال الضمير للتوالى
او للحمل ويسمى هذا السكون اصليا لان الحركة حذفت لموجب ولا يجوز ان يحرك باخرى ما دام ذلك الموجب باقيا بخلاف
سكون لم يردد لانها حذفت لموجب ثم قد يعوض ضرورة تحريك الحرف لاجل بغير الحركة المحذوفة فيتحرك مع وجود ذلك الموجب
مثل لم يردد العوم ولذا يسمى عارضا كما مر ثم فسر انه باى ضمير سكن فقال اعنى بالضمير التاء المتحركة باى حركة كانت وحدها
او مع حرف اخرى ونون جمع المؤنث مطلقا ونون المتكلم مع الغير للماضى اعنى ولذا لم يدخل فيها النون نحو مددت
باحدى الحركات ومددتم ومددتن ومددن ومددن ومددنا كلها مثال للسكون للتوالى ونحو يمددن وتمددن مثال للحمل
وامددن وامددت من الامداد مثال لما سكن للحمل واعتددت من الاعتداد واستمددت من الاستمداد الاول
للاول والثانى للثانى نفى كلها يمتنع الادغام عند الجمهور وجاز ايضا فى لغة بكر بن وائل وغيرهم نحو ردن وردن
وردن بفتح الثانى وهو شاذ قليل وبعضهم يزيد الفا بعد الادغام نحو ردات وردان ليبقى ما قبل
هذه الضمائر ساكنا كما فى غير المدغم نحو ضربت وجاء فى لغة سليم قليلا وربما استعمله غيرهم حذف العين ايضا فى مثله
لكراهتهم اجتماع المثلين لان اول المثلين لما تعذر بالادغام تغير بالحذف عند تعذره فان كان ما قبله ساكنا
نقلوا حركة الاول اليه نحو احسست وان كان متحركا جاز حذف حركة الاول ونقلها الى ما قبله ان كانت
كسرة او ضمة ليناوزن الفعل كما فى قلت وبت كما سيجى نحو ظلت بفتح الظاء او كسرها ولبت ولبت ولبت
بفتح اللام وضمها وهذا الحذف عندهم فى الماضى اكثر منه فى المضارع والامر وقد جاء الحذف اذا كان الحرفان مثلين
او متقاربين فى كلمتين والثانى لام التعريف نحو علماء فى على الماء وبلعنبر وبلكعب فى بنى العنبر وبنى الكعب وليس بقياسى ايضا

واما عند العلماء فقياس لانه نقل حركة الهمزة الى لام التعريف ثم اعتد بالحركة المنقولة فادغم لام على فيها وبكذا اشل
حكم نحو مددت حكم نحو احمررت بالحركات ويحمررن واحمارت واحمارن وهذا ساقط في اكثر النسخ لعله
اكتفى باخوة الكبير كما اكتفى من اطمأنت ويطمئن بالملحق به واقشعررت ويقشعررن الى اواخرهن وان لم تكن
مضاعفة وكذا اى كما يمتنع بسكون الثاني بالضمير المذكور ان فصل بين المثلين على التضعيف اوالتكرير بحرف اى حرف
كان يمتنع الادغام لامتناع الادغام في الثاني للحاجز نحو ممود فصل بالواو وامداد بالالف وتمديد بالياء وفرار واكثر اد
بالالف وكذا احمرار واحميرار وزلزال واعشوشب كرر المثال ليسهل على المبتدى الاقتباس وان لم يدرك البليد
بضعف شاكلما ادرك الجليد بمثال اللهم اوصر تضاعف لحال الا حسن المثال وخلص من علاج اللفيف
بخسيس الحال ولما فرغ من الصحيح وما ضاهاه شرع في المعتلات وقدم ما كان حرف العلة فيه واحدا على المتعدد
لتقدم الطبعي وكثرته وقدم منه المثال للمماثلة الطبعي فقال **الباب الرابع** من الابواب المكسور عليها الكتاب
في بيان احوال المثال المعروف على الاجمال وان عرف على الكمال لكن راعى بالاحوال وعرفته بالافعال وهو في الوضع
ما اى بناء ومن حال التخصيص خلاف الظاهر فقد نسي المقسم الظاهر الذي عرفه المبتدى كان فاؤه اى المعبر عنه بالفاء
في الوزن وحده اى منفردا لا عينه ولا لامه حرف علة واوا او ياء لامتناع الالف في الابتداء يسمى ولذا قال نحو وعد ويسر
اعلم ان لفظ الاعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة بالقلب اوالحذف اوالاسكان ولا يقال لتغيير الهمزة بالخمسة
بل تخفيفها ولا يقال ايضا الابدال بغير حروف العلة والهمزة نحو هيال ودعلج ولا لحذفها نحو حر ولا لاسكانها نحو ابل
ولفظ القلب في اصطلاحهم مختص بابدال حروف العلة والهمزة ايضا واعلم ايها المريد لمعرفة الاعلال الذي هو تغيير حرف العلة
للتخفيف ان حروف العلة الواو والياء والالف ساكنة او متحركة مجانسة حركة ما قبلها لها او غير مجانسة اصلية او مقلوبة
عنها او زائدة كلمة او غير كلمة سميت بها لانها تتغير ولا تبقى على حال كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا لحال وتغيرها للتخفيف ليس
لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لا تحتمل ادنى ثقل ولذا ذكر من عد الهمزة فيها وايضا لكثرتها في الكلام لانه ان خلت
كلمة من احدها فخلوها من ابعاضها محال وكم كثير مستعمل وان خف فاضافة الحروف للملابسة وكذا الاتيان
وحروف اللين هذه الثلاثة المذكورة حال كونها ساكنة مقيدة بكونها غير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا عن غيره ولو
لم تجانس سميت بها لما فيها من الامتداد طولا وعرضا بالسكون لاتساع مخرجها وحروف المد هذه الثلاثة الاحرف

ساكنة

مطلب

200

ساكنة مجانسا حركة ما قبلها لها اى لتلك الثلاثة حال مرادفة سميت بها لما فيها من الامتداد طولا بسهولة وحروف الزوائد
حروف بان لا تكون كلمة ولا اجزاؤها الاصلية الا مقلوبة عنها من حروف اليوم تنساه ثم اعلم ان الالف لا تكون اصلا
في الفعل اصلا متصرفا او لا معربا او مبنيا لتحرك جميع حروفه في الماضي كما مر والالف لا تقبل الحركة واما في الرباعي
فللحمل عليه وقيل ان الالف في جاجيت وعاعيت غير منقلبة لكن لندرتها تركها وفي الاسم المتمكن اى المعرب بخلاف
في الحرف والاسم المبني والاعجمي اما في الحرف فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه بلا دليل فلا يقال الف ما ولا اولى
زائدة اذ لا تصرف ولا اشتقاق فيه وكذا المبني والمعرب اى الاعجمي لعدم اشتقاقها واما المتمكن الثلاثي فلان الابتداء
بالالف محال والاخر مورد الحركات الاعرابية والوسط يتحرك في التصغير فلم يمكن وضعها فيها واما الرباعي فكالثلاثي
في الاول والثالث والرابع والثالث لتحركه في التصغير واما الخماسي في الاول والثاني والثالث فكالرباعي والخامس لانه مورد الاعراب والرابع
لانه متعقب الاعراب في التصغير والتكسير بل تكون تلك الالف زائدة كالف ناصر او منقلبة من حرف اى حرف كانت كالف راس
اذا خففت بخلاف ما اذا بقيت اذ لا يسمى الفا بل همزة وتعرف الزائد بثلثة طرق الاشتقاق وهو مقدم على اخويه
ولذا حكم بثلاثية فمارص مع فاعل لظهور اشتقاقه من المرص ثم بعدم النظير اى بالخروج عن الاصول ثم بغلبة الزيادة
وعند التعارض الترجيح وانما سمي مثالا لمماثلته اى لمشابهته الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال في الماضي
واسمي الفاعل والمفعول بخلاف البواقي نحو وعد معلوما ووعد مجهولا وتصاريفها منتهية الى اخرها وكذا اى مثل
وعد في التصرف والانتهاء يسر مطلقا فاذا خرج الالف من حروف العلة بقي الواو والياء فاء الاول للاول
والثاني للثاني ثم اى بعد ما علمت ما مهدنا لك تسهيلا وتوقيرا اعلم ان افراد المثال المعروف ولذا اظهر يجي
اى يستعمل في كلامهم من ابواب الثلاثي المجرد المعروف كلها الا من الباب الاول ولما لم يثبت نقيض الحكم في المثنى بالاستثناء
في المختار كما مر فصله بقوله فانه اى المثال لا يجي منه اى من الباب الاول فلا يقال وعد يوعد ويسر ييسر
لان قياس عين مضارع فعل مفتوح العين على ما تقدم اما الكسر او الضم فتركوا الضم استثقالا للياء يليها
ياء او واو بعدها ضمة اذ فيه اجتماع الثقلاء الا ترى الى قولهم ياجل وياشو وان كان بعدها فتحة وهي
اخف الحركات فكيف اذا كانت بعدها ضمة بخلاف يسر ييسر لحصول الخفة بالموافقة مع الضرورة ولذا
لم يحذف الواو من يوعد واما وجد يجد فضعيف على انه يجوز من الثاني كما ضوانه بدليل حذف الواو

ثم ضم بعد الحذف ويجتمع المثال مع مهموز العين كوأد ويئس ومع مهموز اللام نحو وجأ فالاجتماع مع الفاء
متعذر وكذلك مع العين بعلة الآتية ويجتمع مع المضاعف نحو ودّ اصله وَدِدَ كعلم وبين اصلة ينن فحينئذ اى
فحين اذ اجتمع مع المضاعف يختص المثال المضاعف في الاستعمال بالباب الثالث في هذا الكتاب اى باب علم لان
مضارعه ورد بالفتح فعلم ان ماضيه لا يكون الا مكسورا اذ لا احتمال للفتح لعدم حرف الحلق ولا للضم لعدم هذا
الباب في المثال والله اعلم بالصواب واذا عرفت الاحكام الموعودة فاعلم انه يسقط فاؤه ان كان واوا
لا ياء وعن سيبويه حذف الياء في لفظين يسر البعير ييسره ييئس وهما شاذان من المضارع في جميع احواله والامر
المأمور والنهي اى في جميع المعلومات صيغة الثلثة لا من المجهول ولا من البواقي لزوال الموجب فيها حال كونها من الباب
الثاني وجعلوا من قبل الكلمة من ثم من تفاعيل ليس بصحيح اذ المحذوف هي لا المجموع الباب نحو يعد اصله يوعد حذفت الواو لان الفعل
فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى لانه يحصل بسبب تغير حركات حروف المصدر في المصدر كالمادة والفعل كالمركب
من الصورة والمادة وكذا سائر المشتقات من المصدر وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما في غير المتصرف
لان فيها ثقلا معنويا لاحتياجها الى الاصول فخففوا الفاظها تنبيها عليه وفي الفعل ثقلان من وجه آخر وهو ان
ثلاثيه مع اكثريته لا يجيء ساكن العين فانه يحرك عينا لا كالفعال ضرورة والمفعول والحال والتميز اكثرا وايضا يتصل
باخره كثيرا ما هو كالكلمة الواحدة والمضارع فرع الماضي والامر فرع المضارع ففيها هذا صار الفعل اصلا
في الاعلال لفرعيته وثقله ثم يتبعه المصدر وغيره على ما يأتي في بابه وخفف المضارع لادائه الى ثقل فيه لوقوع
بين ياء مفتوحة وكسرة فحذفت الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن ادغام احدهما في الاخرى كما امكن
في طي ولاجتماع كون الكسرة بعد الواو والكسرة بعض الياء ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة لها كما في يوعد
وانما حذفت الواو دون الياء لكونها اثقل وجودا مع ان الياء علامة وحذفت من تعد اصله توعد واعد
اصله اوعد ونعد اصله نوعد طردا للباب وليعد اصله ليوعد حذفت للعلة ولتعد اصله لتوعد حذفت للحمل
ولا يعد ولا تعد للنهي ومن الباب الرابع في هذا الكتاب نحو يهب اصله يوهب وليهب اصله ليوهب ولا يهب
نهيا اصله لا يوهب قيل انها في الاصل من يفعل بالكسر فحذفت الواو ثم فتح العين للخفة فيما فيه حرف الحلق
ثم اورد يذر فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه والظاهر من كلامه ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور
كما صرح به في الامتحان لانه لا دليل على ما ذكره وحذف الواو لا يدل عليه لجواز ان يكون حذفه لكونه

من الثالث

من الباب الثالث اللازم له حرف ثقيل ولهذا حذفت الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر
الابواب وان كان فيه حرف حلق وايضا يتجه عليهم عدم الاعادة بزوال الكسرة ومن جعل الفتحة عارضة فقد تكلف
والافضاء الى اللبس تأمل ومن الباب السادس عطف على الاول او الثاني نحو يرث اصله يورث وليرث اصله
ليورث ولا يرث اصله لا يورث نهيا حذفت لوجه الاول ايضا وفي قوله وفي مخاطب الامر المعلوم من تلك الابواب
الثلثة اذ لا تحذف في مجهوله حرف المضارعة فلا تأتي الهمزة متعلقا بقوله تحذف الهمزة الوصلية الموجودة
في قوله ايضا اى كما حذفت الواو قبل لعدم الاحتياج اليها لوجود الحركة بعدها نحو عِدْ بالكسر وهَبْ بالفتح ورِثْ
كعد واصلها اوعِدْ واوهب واورث حذفت الواو حملا على مضارعها لان الامر فرعه كما مر وقد حذفت
فاؤه سماعا من مضارع الباب الثالث وامره ونهيه حال كونه من لفظين فقط ولا ثالث لهما
وهما يسع ويطأ الى آخر تصاريفهما اصلهما يوسع ويوطأ كيعلم حذفت واوهما لان المثال لا يكون الا لازما
كوجل فلما جاءتا من بين اخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيهما حرف حلق ثقيل ويحذف
واو المثال قياسا من المصدر الذي جيء على فِعلة حال كونها بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة اصله وعدة نقلت
الكسرة الى العين لثقلها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو للموافقة له ولامتناع الابتداء به ويجوز حذف التاء
في حال الاضافة في المصدر كما في عد الامر الذي وعدوا فلو لم يوجد احد الوصفين الكسرة واعلال فعله
لا تحذف كما في الوعد وفي الوصال وانما لم تحذف متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل فحذفت فيه
ساكنة واذا فتح العين في المضارع جاز الفتح ايضا في المصدر نحو سَعة وجازة في بعضها ان لا تفتح (لاجل حرف الحلق منه)
نحو هبة والصُّلة بالضم شاذ وقد يجري مصدر الخامس اذا كان اللام حلقيا مجرى مصدر يسع نحو وضع
يوضع ضعة ووطئ يوطأ طئة ولة وذلك للتنبيه على ان حق واو مضارعه ان يكون محذوفا
لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة لكنها لم تحذف تطبيقا للفظ بالمعنى اذ معنى فعُل للطبايع اللازمة
المستمرة على حال وقولهم لدة اصله المصدر جعل اسما للمولود كضرب الامير واما الجهة والرقة فشاذان لانهما ليسا
بمصدرين فليس تاؤهما عوضا من الواو خلافا للمازني فانه المصدر فالاثبات شاذ ولما فرغ من كمال
تخفيفها شرع في قلبها فقال وتقلب واو المثال ياء لدخوله تحت القاعدة الآتية في نحو ميعاد اصله

(في الهامش: وما يجوز ذلك لان حذف الواو لكونه جمع ...)

نحو عاد اي فيما كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة ومثله ايعاد واستيعاد وايجل والاصل اوعاد
واستوعاد من الوعد واوجل من وجل كعلم لان كل واو غير متطرفة ساكنة اصلية او زايدة اذا انكسر
ما قبلها اصليا او عارضيا واما اذا كانت متحركة مكسورا ما قبلها غير منطرفة ولا مدغمة فلا تقلب ياء
فاء نحو اوزة اصله اوززة او عينا نحو عوض الا اذا اعل فعله او واحده في العين نحو قيم وديم كما يجي
وكذا لو كانت لاما فلا يشترط السكون كما الداعي سيجي ولو كانت مدغمة فلا تقلب كثيرا كاجلواز لانها اذن قوية
فصارت كالحرف الصحيح وقد يجي بقلب نحو اجليواز وديوان كالصحيح المدغمة نحو دينار قلبت الواو ياء للمجانسة
فاء كان او غيره نحو اغشيشابا اصله اعشوشابا وقيل هذا حكم الواحدة واذا اجتمع واوان متحركان
في اول كلمة بخلاف ووعد وجب قلب اوليهما همزة لاستثقال اجتماع المثلين في اول الكلمة سيما اذا
تحركتا فلذا قال نحو بر وددن وانما قلبت همزة لا ياء لفرط التقارب بينهما والهمزة ابعد فلو قلبت ياء
لكان كاجتماع الواوين وعينت الاولى كيلا يضيع العمل بالتخفيف في الثانية سواء كانت الاولى اصلية
والثانية منقلبة عن حروف زايدة نحو اواصل اصله وواصل جمع واصل واويصل تصغير واصل اصله
وويصل الاولى الف والثانية هي المبدلة من الف واصل لاجتماع الساكنين وضمة ما قبل الالف في التصغير
وللحمل عليه في التكسير او كانتا اصليتين كالاول اصله وول واذا سكن الثاني لا يجب القلب بل يجوز
الا في الاولى حملا على الاول وذلك لحصول نوع خفة بالسكون مع عروض الثانية من جهتين الزيادة
والانقلاب نحو ووري واوري مجهول واري بخلاف نحو اوعد واوعاد على وزن جورب وطومار
من وعد فان قلب الاولى همزة واجب وكذا ان كانت الثانية منقلبة عن حرف اصلي كما قال
الخليل في فعل من وات مخففا اولى ومنه اولى عند الكوفية اصله وولى ثم صار اولى ورده
المازني بان التخفيف في مثله غير واجب فالواو عارضة غير لازمة فكيف الوجوب وفي الرضي
وان كانت الثانية اصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الاولى همزة مدة كانت كما في الاولى عند البصرية
اصله وولى او غير مدة كالاول عندهم وقول المص اذا تحركت الثانية شرط لم يشترط النحاة
كما رايت من قول الخليل في ووري وقال الفارسية اي علي الفارسي ومن تابعه ايضا اذا اجتمع الواوان ابدلت الاولى همزة
وهذه الاولى في تانيث الاول ثم قال وان كانت الثانية غير لازمة لم يلزم القلب كما في ووري
وقال سيبويه

وقال سيبويه اذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت اوعد انتهى وبنى المص على مذهب ابن الحاجب لانه كفاية الشافية
وكذا اي كما لا يجب فيما سكن الثاني لو كان الواو واحدا مضموما حال كونها في الاول قيد به لكون البحث فيه اذ يجوز القلب
ايضا في الحشو اذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير مشددة كادور والانور وذلك لان الضمة بعض الواو فكانه اجتمع
واوان واما اذا كانت ضمتها عارضة نحو هذا دلو وادلو لست كيني نحو اخشو القوم لا يجوز القلب وان كانت مشددة
كالتعول لا يجوز لقوتها بالتشديد نحو وجوه على الاصل واجوه بهذا بالاتفاق واما نحو اناة واحد واسماء علما فعلى غير القياس
بالاتفاق واما نحو اشاح واعاء والدة فسماعي عند الجمهور وقياسي عند المازني وانما جاء القلب في المكسورة ايضا
لان الكسرة فيها ثقيل ايضا ولو اقل من ثقل الضمة واشتغل في الاول دون الوسط نحو طويل لان الابتداء بالمستثقل
اشنع وقد تقلب الاولى تاء قليلا عند اجتماع الواوين كما في توارة وتوج كما تقلب تاء عند الانفراد في الاول
نحو تراث في وراث ثقل الاجتماع او شذ ولما وعد في المصدر نحو عدة فعال والمصدر الميمي الكائن من المثال الواوي
غير المضاعف مخالف للصحيح اي مخالف لما من الصحيح الذي قد عرفته لانه اي الميمي منه يجي على مفعل بكسر العين الا ما شذ
ومن الصحيح على مفعل بفتح العين الا ما شذ ان سقط فاؤه في المستقبل كما في الابواب الثلثة مع كلمتي الثالث كالموعد
والموهب والمورث والموسع لانه لما خرج عن مماثلة بسقوط الفاء خولف بين الحكمين تنبيها عليه وان ثبت
فاؤه فيه نحو وجل او كان مضاعفا نحو ود هذا مستغنى عنه لدخوله في الثبوت لكن لما حذفت من كلمتي الثالث
وهو منه توهم انه داخل في الشرط السابق فذكره دفعا له فبالفتح اي فالميمي منه بفتح العين كالصحيح على قياسه
لعدم خروجه عن المماثلة له فلم يجعل حكمه مخالفا لحكمه نحو موجل وموده اما في موده فبالاتفاق لسلامة الواو في الفعل
اتفاقا واما في موجل ففي قول من قال يوجل واما على لغة ييجل وياجل فموجل بالكسر لان الاعلال المتصلة بالاعلال
تابعة لها في الاعلال وكذا اي كالمصدر الميمي منه اسم الزمان والمكان فهو ايضا مخالف للصحيح لانه اي اسم الزمان
والمكان يجي من جميع الابواب بالكسر فلا ننظر الى عين المضارع كما في الصحيح ثبت فاؤه في المستقبل او سقط منه
نحو موعد وموجل بالكسر بعد ان لم يكن ظرف ليجي اي يجي بعد ان الشان لم يكن المثال مضاعفا فان حكمه
اي المضاعف المثال كحكم الصحيح في النظر الى عين مضارعه علامات ان في قوله بعد ان لم يكن مخففة لوجود لم
واسمه ضمير الشان المقدر اي بعد انه وجملة لم يكن خبرها يعني ولما فرغ من اعلال الواو شرع في اعلال الياء

فعال واما الياء الذي هو فاء المثال فتقلب تاء ثانيا واوا في نحو اوتقظ مجهول ايتقظ اصله ايتقظ وموقظ
مضارع ايتقظ معلوما او مجهولا وموقظ اصله ميقظ فاعلا او مفعولا لان كل ياء ساكنة اصلية او زائدة
اذا ضم ما قبلها قلبت الياء واوا وجوبا فاء كانت الياء كالامثلة المذكورة او غيره كويل فاذا كانت ساكنة
متوسطة فاما قريبة من الطرف او بعيدة منه فان كانت بعيدة منه بان يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا سواء
كانت زائدة نحو بويطر او اصلية كان نحو كل على وزن سودد من الكيس الا في فعلى صفة نحو خيرى وفي فعلان
جمعا نحو بيضان وذلك لان الياء بعيدة من الطرف فلا يطلب التخفيف بابقائها بحالها بل تقلب واوا ابقاء
على الضمة اذ الحركات اذا غيرت تغير الوزن وبابدال الحرف لا يتغير والابقاء على الوزن اولى اذا لم يعارضه
موجب لابقاء الياء بحالها مثل قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف نحو بيض فان قرب منه بان يكون بعدها
حرف فان كان جمع افعل وجب قلب الضمة اجتماعا لثقل الجمع مع قرب الواو منه وحمل فعلان عليه لانه بمعناه مع
ان فعلا اكثر كبيض وبيضان وجعل ياء فعلى صفة كحيلى وضيزى كالقريبة من الطرف لخفة الالف مع قصد
الفرق بين الاسم والصفة فتخفيفها اولى منه فقيل طوبى في الاسم وضيزى في الصفة ولما فرغ من الاحكام
الخاصة شرع في العامة فقال واذا بنيت انت افتعل من المثال واويا كان او يائيا تقلبهما انت تاء
وان كان القياس في الواوي قلبها ياء وذلك لان التاء قريبة من الواو في المخرج لان التاء من اصول
الثنايا مع كونها من المهموس والواو من الشفتين مع كونها من المجهور فتقع التاء بدلا منها كثيرا لكنه غير مطرد
الا في افتعل نحو تراث وتجاه وتوجه وتترى فلما كثر قلب الواو تاء في الاول واجتمع في نحو اوتعد داعي القلب
مطلقا صار قلبها تاء لازما مطردا وذلك الداعي حصول التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم تقلب
ولما حصل هذا الداعي الى مطلق القلب وللواو بانقلابها تاء عهد قديم صار انقلابها تاء هاهنا اولى لعدم
تغيرها في الاحوال لكينها بعدها تاء وبانقلابها اليها يحصل التخفيف بالادغام والياء وان كان ابعد من التاء
من الواو وابدالها منها اقل في اثنتان وكلتا على قول لكنه شارك الواو هاهنا في لزوم التخالف
عند عدمه نحو ايتسر واوتسر وييتسر ويوتسر وموتسر فاتبعت الياء الواو في وجوب القلب والادغام
فتدغم المقلوبة في تاء الافتعال ادغاما كائنا في جميع تصاريفه للطرد والاشتراك نحو اتعد اصلها
اوتعد

اوتعد يوتعد معلوما او مجهولا متعد بكسر العين او فتحها اتعادا واتسر يتسر اصلها ايتسر يتسر مطلقا
موتسر بالكسر او الفتح اتسارا واما نحو ايتزر فلا تقلب الياء تاء لان الياء وان لزمت فيه لكن همزة الوصل لا تلزم
رو على اصل الهمزة وجوزه بعضهم فقال اتزر واتشى وقرئ شاذا الذي اتمن امانته وبعض اهل الحجاز لم يلتفت
الى هذا التخفيف فيقول ايتعد وايتسر وفي المضارع ياتعد وياتسر استثقالا كما في ياجل وفي اسم الفاعل موتعد
وموتسر والامر ايتعد وايتسر هذا عندهم قياس مطرد كذا في الرضي وقوله في غير ما ذكر ما يعل كالمذكورات متعلق
بقوله لا يعل المثال مطلقا بل يكون كالصحيح في عدم الاعلال لمماثلته له نحو وعد معلوما ووعد مجهولا واعد امرا
موعود اسم مفعول واوعد من الايعاد ووعد من التوعيد وواعد من المواعدة وتوعد من التوعد وتواعد
من التواعد واستوعد من الاستيعاد معلومات ومجهولات هذا في الواوي وكذا اليائي نحو يسر معلوما ويسر مجهولا
وبيتر من التيسير وتيسر من التيسر وتياسر من التفاعل وغير ذلك مما لم يوجد فيه مقتضى الاعلال هذا
اخر المثال رب انل بالامثال واذل من الاجوف الاشكال وتمم بالخير والكمال حسبي الكبير المتعال
الباب الخامس من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب في بيان ما يتعلق بالاجوف من الاعلال وعدمه
ومن الصيغ المستعملة وغيرها قدمه لكون ما فيه واحدا مشتقا وهو في اللغة شيء اخذ ما في داخله فبقي اجوف وفي الاصطلاح
ما اي غير سالم كان عينه وحده اي منفردا لا مع لامه ولا فائه حرف علة واوا او ياء متحركا اولينا او مدا وانما سمي
ما صدق هذا الكلي اجوف لخلو وسطه الذي كالجوف عن حرف صحيح فيذهب عينه كثيرا نحو قل وبع وقلت وبعت
وذا الثلثة ايضا اعتبارا بها وبالفاظ الماضي في التكلم الاول لكونه اقرب الاشياء ويجتمع الاجوف مع مهموز الفاء
نحو آب اصله اوب ومع مهموز اللام نحو جاء اصله جيأ لا مع الاربعة لان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يجيء
من ابواب الثلاثي الا من دعائم الابواب الا نحو اوما طال فهو طويل وهيؤ من الخامس فنادر حتى قيل لا ثاني
لهما والواوي منه لا يجيء من يفعل بالكسر بل ان كان ماضيه مفتوح العين او مضمومها فالمضارع مضموم فقط
لعدم مجيئه من الثالث وان مكسور العين فمفتوح الا لعدم مجيئه من الخامس ولا يجيء اليائي من يفعل بالضم
بل ان مفتوحها فمكسور فقط لعدم الثالث وان مكسورا فمفتوح لعدم الخامس وذلك لانه لما ثبت الفرق
بين الواوي واليائي بالضم في قلت والكسر في بعت اتبعوا المضارع اياها في ذلك بخلاف نحو خف

وهبت فانه لما لم يثبت في مواضعها فرق بين الواو والياء لم يفرق في مضارعاتها وقيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر
فان قيل اليست الضمة في قلت والكسرة في بعت فارقتين في الماضي بين الواوي واليائي قلت ذلك حال التركيب
ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد ويرد عليه نحو خاف وهاب ورد بان في هذا الباب لم يفرق بينهما لقلة
كسر عين المضارع فيه بخلاف فعل بالفتح فان مضارعه مضموم او مكسور اطرادا فاثر فيه حرف العلة بالتزام حركة
تناسبها تلك الحرف هذا لكن ان كان لام اليائي حلقيا نحو شاء يشاء وشاخ يشيخ لم يلزم كسر
عين المضارع كما لزم في الصحيح لان مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي اولى من الفرق
بين الواوي واليائي بخلاف الواوي الحلقي فان الضم لازم نحو ناء ينوء وناح ينوح واما يطيح ويتيه
فيمن قال طوحت وتوهت اي اذهبت وحيرت فشاذ عنده وقياس فيمن قال طيحت وتيهت بمعناهما
وحكى سيبويه عن الخليل انهما من باب حسب يحسب فلا شذوذ ومثله انهما من الادوات ولما كان الاصل
عدم التغير قدم ما كان باقيا على الاصل فقال ولا يعل اي لا يصح منه اي من الاجوف مطلقا صيغتا التعجب
نائب الفاعل لعدم تصرفهما بالنوع كالافعال فلا يجريان مجراها فلا يتغيران شيئا نحو ما اقوله واقول به
وما ابيعه وابيع به يعني ان الاصل في اعلال الفعل لما ذكرنا واما باب التعجب وان كانا فعلين على الاصح
لمشابهتهما بعدم التصرف للاسماء فصار كالفعل الآتي ولا يعل ايضا افعل الصفة سواء كان افعل صفة مشبهة
نحو اسود وابيض او للتفضيل نحو اهوط واقيس لئلا يلتبس بالمتكلم وحده مثل اخاف واهاب وقيل
او للحمل على افعل التعجب وفيه انه اسم والاصل في الاسماء ان لا يعرض هذا الاعلال وقد يعل بعضها حملا على الفعل وشرط القسم
المزيد فيه الموازن للفعل اذا قصد اعلال عينه مخالفا للفعل بوجه وهذا لا يخالفه شيء فلا وجه للحمل
وكذا الكتفى على اللبس ولا يعل ايضا المصدر الذي على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو قول وبيع
ولا بناء المرة الذي على فعلة نحو قولة وبيعة لان الواو والياء منه اذا سكنتا عينا او فاء او لاما سكونا
اصليا بخلاف يخاف سيجيء وانفتح ما قبلها لا يعلان وما نحن فيه من هذا القبيل وذلك لحصول الخفة
بالسكون والفتحة فلا حاجة الى الاعلال المقصود منه التخفيف وطائي شاذ وياجل ضعيف وان كان مطردا

وكذا

٦١

204

مطلب لا يجوز تحريك العين واوا او ياء كما يلزم في الصحيح في جمع بناء المرة من الاجوف

وكذا قلب الواو الساكنة الفاء في مضارع ايتعد وتوقيا شاذ عند بعض اهل الحجاز وكذا قلبها في نحو اولاد الفاء
وتوقيا شاذ عند بعض تميم ولا يجوز تحريك العين واوا او ياء بالفتح كما يلزم في الصحيح في جمع بناء المرة من الاجوف
بل لابد من الابقاء على السكون للتعذر اي لتعذر الفتحة في الجمع الثقيل لفظا ومعنى عند القبائل الا عند بني هذيل فيجوز
عندهم لاستخفافهم الفتحة العارضة في هذا المقام كما في غيره ولم يقلبوها الفا لعروض فتحها كما في احشوا القوم
نحو جوزات وبيضات مثال محتمل للمفتين ولا يعل ايضا بناء النوع لان الياء الساكنة او المفتوحة اذا
انكسر ما قبلها لا تعل لوجود الخفة المطلوبة بالسكون او الفتحة مع المجانسة الا وقت ان يكون عينه واوا فانه تعل
عدم الاعلال فتنقلب الواو حينئذ ياء لسكونها العين اصلا وانكسار ما قبلها في دليل للاعلال وعدمه ولذا
لم يذكره اي لا يعل لهذا السكون والانكسار لوجود الخفة كما ذكرنا او تقلب لذلك لعدم الخفة لانتفاء المجانسة
والتخصيص بالاعلال اعلال اللباق نحو بيعة بكسر الباء وميتة بكسر الميم اصلها اي اصل ميتة وفي بعض النسخ
اصلها اي ميتة موتة فتقلب ياء لذلك ويجوز بالاسكان الخاص في جمعه اي جمع بناء النوع تحريك عينه بالفتح
حملا على جمع الصحيح مع خفة الفتحة على الياء بلا اجماع بخلاف المرة ويجوز ابقاؤه اي العين على السكون الاصلي لثقل الجمع
مع حركة الفتحة فاختير فيه اخف الاحوال نحو بيعات بالسكون او الفتحة مع كسر الفاء في الحالين ولا يعل ايضا
ما لفظ المصدر مطلقا نحو تقوال وتجوال لعدم موجب الاعلال فيه وهو كون المصدر مطردا مساويا لفعله
في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كاقامة واهوط وليس نحو تقوال كذلك ولذا لم يذكر وجهه كما ذكره ابن الحاجب
من اللبس فانه يكون وجها لو وجد الموجب فلم يوجد هنا كما عرفت ولم تقلب واو تجوال ياء كما في ميعاد لان من شرط
عدم الادغام كما في اجلوذ عرفته ولا يعل ايضا صيغ اسم الآلة نحو مقول ومقوال ومخيط ومخياط لعدم علة الاعلال
وهو موازنته الفعل وليس كل اسم متصل بالفعل يعل بهذا الاعلال ولذا لم يذكر التبس كابن الحاجب كما عرفته واما مخيط ومقول
فرع للاولين فحمل عليه او اصلان لكنهما محمولان عليهما في عدم الاعلال لكونه بمعناه ولا يعل ايضا اسم الفعل نحو قوار
وكيال لعدم تصرفه لكونه على هيئة واحدة ابدا ولا يعل ايضا ما اي بناء من الاجوف عدا اي جاوز اربعة ابنية
اي ابوابا من البناء الاجوف المزيد فيه بخلاف الاربعة فانها تعل اذا وجد المقتضي ثم بينها بالعلم المستثنى منه بقوله افعل
نحو اقام وانفعل نحو اختار وانفعل نحو انقاد واستفعل نحو استقام ثم مثل ما لم يعل بقوله نحو قوول ومنه لئلا يلزم الاعلال

من الاعلال فيتغير فاحشاً مع اللبس وفوت الغرض ونحو قاول وساير اذ لا يمكن النقل بالالف
وبلا النقل يلزم الساكنان وبالحذف يلتبس بالثلاثي ولا يدغم اى لا يقع الادغام اولا يدغم الواو المقلوبة
من الالف بضم الفاء في العين ايضاً اى كعدم الاعلال مطلقاً في مجهولها مع سكون اول المثلين لئلا
يلتبس المجهول بفعل فيخل بالمقصود نحو قوول وسوير بلا ادغام ولا اعلال ونحو تقوّل وتميّز لئلا ينهدم
فيضر بالمقصود ونحو تقاول وتساير فان الاعلال مفض الى تغير فاحش مع اللبس فيخل به كما مر ولا يدغم
ايضاً اى كما لا يعل مطلقاً في مجهولها مع وجود المقتضي الذي هو سكون الاول وتحرك الثاني لئلا يلتبس
على تقدير الاعلال المجهول بتفعل فيخل به نحو تقوول وتموّز بلا ادغام ولا اعلال ونحو اسودّ وابيضّ من الافعلال
واسوادّ وابياضّ من الافعيلال لئلا يلتبس بفاعل مدغماً نحو مادّ وقس عليها البواقي وكذا اى كحذو كل
من هذه الابواب المذكورة في عدم الاعلال وعدم الادغام جميع تصاريف هذه المفردات المذكورات حال كون
تلك التصاريف من الامثلة المختلفة الاقسام الثمانية عشر والمطردة اى المتفقة وقسها على تصاريف الصحيح
التي قد عرفتها في بابه ولولا التغير والقياس لعميت الحرف الاياس ولما فصل العدم نوع تفصيل عقب الوجود
فعال ويعلّ قياساً ما عداها اى اجوف جاوز هذه المذكورات من صيغتي التعجب الى هنا واراد كيفية الاعلال
فعال واعلاله اى اعلال ما عداها خمسة انواع كثر وقوعها فان العدد لا يفيد الحصر الاول من الخمسة المذكورة
قلب عينه واواً كان العين اوياء الفاً مفعول المصدر وذلك القلب حاصل اذا تحركتا اصلية لازمة
اى الواو والياء باى حركة كانت وانفتح ما قبلها ابتداء اى فتحة اصلية بلا نقل وذلك لوجهين الاول ان كلا
منها مقدر بحركتين فاجتمع بحركتيها وحركة ما قبلها توالي اربع حركات في كلمة فقلبتا الى جنس حركة ما قبلها
والثاني ان كلا منهما مع حركتها بمنزلة حرف مد وبعضه او بمنزلة حرفي مد فاجتماع حروف العلة مستثقل فقلبتا الفاً لما في
من الحركة في الصورتين وهما ليستا في غاية المتانة لان هذا القلب للاستثقال والفتحة تخفف وتقتضي
الفتحة مجيء الالف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء الا ترى الى كثرة نحو قول وبيع وعدم نحو قيل وبيع
وقول وبيع بالكسر وهما وان كانتا اخف من الصحيح لكن كثرة دوران حروف العلة وهما اثقلها جوزت قلبها
الى اخفها اي الالف مع سبقية الفتحة ولهذا الوجه لم تقلبا الفاً الا اذا كانتا في الطرف كما لام او قريب منه

كالعين

كالعين وان فاء فلا نحو اوّدَ وايّل وايضاً يقف هذه العلة عن التاثير لادنى عارض كما يكون هناك حرف آخر اولى
بالقلب ولو لم تقلب نحو طوى وروى او كعوث الاشعار بالفرعية نحو اعتور وعور فان الكل في الالوان والعيوب
باب الافعلال والافعيلال فكما لا يعل في الاصل لما مر لا يعل في النوع اجراء لها على وتيرة واحدة نحو اجتوروا
واعتوروا واعتونوا لكونها بمعنى تفاعلوا او قيل كعوث الدلالة على المناسبة في المعنى نحو الجولان والطيران
فابقيا على حركتها اللفظية دلالة على حركتها المعنوية وفيه نظر وكعوثها على الاصل نحو قود والصيد وكعدم
موازنة الفعل نحو النوار والطويل والغيور والمواعيد والمياسير ومنه نحو الجولان وغير ذلك من العوارض
نحو قال وباع اصلها قول وبيع كقعد وجلس وانقاد اصله انقود واختار اصله اختير وينقاد ويختار
وينقاد اصله ينقود كما في قال او نحو ومختار اصله مختير كذلك ولا قال ويتخذ بعد الاعلال فيها اى في نحو منقاد ومختار لفظ
اسم الفاعل واسم المفعول ويختلف بالفتح والكسر التقدير اى تقديري اصلها الذي هو حالها قبل الاعلال وكذا مطرداتها
ثم اى بعد قلبها الفاً ان اجتمع بذلك القلب ساكنان يحذف الالف المقلوبة من الواو والياء لان القياس اذا التقى
ساكنان والاول حرف مد والثاني حرف صحيح حذف الاول كما في نحو انقدن اصله انقودن واخترن اصله اخيرن
حال كونهما معلومين اذ لو كانا مجهولين لم يكونا من الاول وان حذف منتهيين الى آخرهما وهو المتكلم مع الغير فالغاية
داخلة في المغيا هنا وينقدن اصله ينقودن وتنقدن اصله تنقودن ويخترن وتخترن اصلهما يختيرن وتختيرن
حال كونها معلومات ومجهولات فانهما الاول على اى حال كانت ونحو لينقد ولا ينقد ولم ينقد ولم يختر في الكل يحذف
المقلوبة بعد القلب وقوله في ماضي الثلاثي بخلاف غير الماضي والثلاثي فانها باقية على حالة بعد القلب والحذف كما مر المفصل
صفة الماضي بضمير متحرك اما واحد كقلت اومع غيره كقلنا بخلاف ما لم يتصل او اتصل ساكن فانه باق على حاله
لفظه يبدل قدمه للحصر كما بينّا حركة الفاء من الفتحة بعد القلب والحذف الى الكسرة ان كان عينه اى عين ذلك الماضي ياءً
متحركة في الاصل باية حركة كانت او واواً مكسورة بان يكون من الباب الثالث في هذا الكتاب لتدل تلك الكسرة المبدلة على الياء
المحذوفة مع كسرها او امكنت نحو هِبتُ اصله هَيِبتُ والا فعلى الياء فقط نحو بعن او على البنية اى الباب اصله بَيَعن
كسر الفاء بعد القلب والحذف لانه لما لم يمكنهم الدلالة على البنية فيه اذ لو فتحوها فيه لم يدل على حركة العين لوجودها
في الاصل قصدوا الدلالة على الياء فانه قد امكن بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الدلالتين فعل ولم يفعلوه.

فلست مع انه من باب علم لانه لما لم يتصرف حذف الكسرة شيئا ولم تبدل من الفتحة الى الكسرة فصار كلست ومن ثمه
سكن اليا ولم تقلب الفا كخاف والدليل على كونه من باب علم عدم كون العين في الماضي المفتوح العين فلا يقال
في ضرب ضرب ووجوده في المكسور نحو علم في علم وباب فعل لا يجئ منه الاجوف اليائي الا هيؤ و بهوث و نحو
خفت اصله خوفت كسر الفاء بعد ما كونه واويا ليدل على البنية وهي اهم من التفرقة لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية
باللفظ ولما دعى لا ولم يمكن رعاية الثانية فاحيلت على القرائن حال كونها منتهيين الى اخوها و تدل
منها اي الضمة ان كان عينه اي عين ذلك الماضي واوا مفتوحة او مضمومة لم يذكرها لندرتها كما تقول واليا
يا مضمومة لانها لم تجئ الا هيؤ ولم تقلب يا وه الفا لئلا يحصل في المضارع الانتقال من الاخف اي الاثقل
مثل هاء يهو فان المضارع يتبع الماضي في الاعلال لتدل الضمة المبدلة عليها اي على الواو المحذوفة
مع الضمة نحو طلت لامكان رعاية الدلالتين او بلا ضمة نحو قلن ومنعرفاته الى اخره اصله قولن ضمت
الفاء بعد القلب والحذف لانه لما لم يمكنهم فيه الدلالة على البنية التي هي اهم واقدم اذ لو فتح لها لم يدل
على حركة العين لوجودها في الاصل قصدوا الدلالة على ثبات الواو لامكانها لان ما لا يدرك كله لا يترك
كله بخلاف طلت لامكان الدلالتين فيفعلوا والحاصل ان المقصود من التبديل في هذا الماضي شيئان
الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واويا او يائيا لانهم لما قلبوا العين الفا اشكل على السامع
ان عينه مفتوح او مضموم او مكسور وانه واو او يا وفيما امكن رعايتهما فعلوا كهبت وطلت والا
فقدموا الاول لكونه اهم كما مر كخفت وان لم يمكن الاول ففعلوا الثاني اذ الحاجز من اليسر يكتفي
بالعسر كقلت وبعت وقيل نقل فعل بالفتح في باب قلن الى فعل بالضم وفي باب بعن الى فعل بالكسر
دلالة على الواو واليا ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته ثم حذف العين للساكنين ولا نقل
باب خفن الى باب اخر لان دلالة البنية اولى فيما امكنت وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل
الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الابواب ولا ضرورة
ملجئة الى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية اما المعنى فلانه لا يدعي احد ان نحو قلت وبعت تغيرا
عما كانا عليه من المعنى واما اللفظ فان الغرض قيام الدلالة على الواوي واليائي ويحصل هذا

بضم فاء

بضم فاء قال وكسر فاء باع من اول الامر بعد اتصال الضمير المتحرك من غير ان يرتكب الى هذا التكلف
وقال الكسائي اصل باب قلن قولن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل
على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت فاي حاجة الى هذا التبديل او النقل
في هذا الماضي فهلا يعلم البنية والتفرقة من المضارع والمصدر وسائر المتصرفات وسائر العلامات
قلنا قد يسمع الماضي والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة فيفعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم
فيما لا يمكن بيسرة اذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة على انه لا ضرر في كثرة الدلالة وان لم ترجح بل فيه
منفعة كما لا يخفى والثاني من الاعلالات الخمسة للاجوف نقل حركة العين اي عين الاجوف الى ما قبله
اي قبل العين واوا كان العين او ياء لتدل تلك الحركة على البنية التي هي اهم كما مر لانه يمكن في الفعل المتصرف
المحافظة عليها المحافظة عليها ولو في مفتوح العين لان الفاء ساكن في الاصل فيحصل الدلالة في اية حركة كانت
بخلاف نحو قال كما عرفت ولا يراعى هاهنا الفرق بين الواوي واليائي اصلا لانه انما يراعى اذا حصل العجز من مراعاة
البنية كما مر بل يراعى ذلك في مفعول الثلاثي نحو مقول ومبيع ومسيجي وذلك النقل واقع اذا تحركتا اي الواو والياء
حركة اصلية لازمة باية حركة كانت والحال ان ما قبلها ساكن صحيح لا حرف علة لئلا يلزم تحميلها على الضعيف
والعمدة في هذا النقل هو تطبيق الفرع على الاصل في الاعلال لانه اولى مما امكن وليس هو لمجرد الاستثقال والا لزم ان ينقل
الفتحة في نحو خاف لانها اخف الحركات خصوصا بعد السكون ولا سيما في الوسط الذي هو اخف من الطرف الا ترى
ان لا نقل في دلو وظبي فان قيل ذلك لان الاسم اخف من الفعل قلت نعم ولكنها في طرف الاسم وها هنا كلها في وسط الفعل
والطرف اثقل من الوسط لا يقال انما يستثقل في الاسم لكون الحركة الاعرابية عارضة لانا نقول نوعها لازمة ولو عارضة
على حدته على انه لو لم يعتد بها في باب الاعلال لم يعل نحو قاض فعلى هذا ليس النقل الا تبعا للاصل وهو الماضي من الثلاثي
فلما اريد اسكانها نقلت حركتها الى ما قبلها للدلالة على البنية كما شرحنا نحو يقول اصله يقول وبيع اصله يبيع
كيضرب ومبيع مصدر ميمي او اسمي زمان او مكان اصله مبيع كمجلس وابيع ماضيا مجهولا من الافعال او مضارعا
متكلما وحده منه او من الثلاثي ويبيع بالضم مضارع معلوم من الافعال واستبيع بفتح التاء او بضمها ويستبيع
مضارع معلوم من الاستفعال ومبيع اصله مبيع اسم فاعل ومستبيع اسم فاعل نقلت حركة الواو والياء

ولا نقل في المضارع في ... اذا صرف ... الماضي

في هذه الامثلة كلها الى ما قبلها للدلالة على البنية على ما حققناه وان كان العين المنقول عنها الحركة واوا
مكسورة فلوكانت مضمومة او ياء مكسورة فابقي على حاله بعد النقل تقلب الواو بعد نقل حركة الكسرة الى ما قبلها ياء
مفعول تقلب لسكونها وانكسار ما قبلها فيعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة وهذه قاعدة كلية كما عرفت نحو اُقيم اصله
اُقْوِمَ ماض مجهول من الافعال ويُقيم اصله يُقوِم مضارع معلوم منه واستقيم ماض مجهول من الاستفعال اصله استقوم
يستقيم مضارع معلوم منه اصله يستقوم ومقيم اصله مقوم اسم فاعل ومستقيم اصله مستقوم اسم فاعل ايضا قلبت
الواو ياء بعد نقل الحركة الى ما قبلها في الجميع وان كان العين اي عين الاجوف في هذا الباب مفتوحا واوا كان او ياء
قلبت العين الفا بعد نقل حركتها اي العين الى ما قبلها لتحركها اي العين في الاصل اي قبل النقل فيكون سكونها عارضا
بخلاف غزون ورمين فان سكونها وان كان غير اصلي لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلها
متحركا في الاصل بل بالحذف بخلاف الامثلة الآتية وانفتاح ما قبلها الآن بالفتح اي في الحال وان سكن في الاصل
فاعتبر الفتح الآن لانه منقول من الحرف الاصلي فكانها تحركت وانفتح ما قبلها كالاول فقلبت الفا استحسانا لتطبيق الفرع
بالاصل اولى ما امكن ولم يعتبر ان كان العين ياء مضمومة قلبت واوا لما مر من ان الياء لا يجيء في يفعل بالضم
لان الضمة لا تجيء على الياء الا في اسم المفعول لكنه روعي فيه الفرق بين الواوي واليائي كما سيجيء والاتي هيابا يهيوا
كما مر من ان الياء لم تقلب في الماضي لئلا يلزم الاعلال في المضارع فيحصل الانتقال من الاخف الى الاثقل نحو يقال
اصله يُقْوَل بضم الياء ويباع اصله يُبْيَع بضم الياء ويخاف اصله يخوف معلوما او مجهولا ويهاب اصله يهيب معلوما
او مجهولا واقام اصله اقوم واستقام اصله استقوم معلومين ويقام اصله يُقْوَم مجهول من الثلاثي او من الافعال
ويستقام اصله يستقوم ومقام اصله مقوم بضم الميم وفتح الواو ومستقام اصله مستقوم كذلك وهما
يحتملان اربعة معان ومقام بفتح الميم اصله مقوم مصدرا ميميا كان الاخيران او مكانا يحتملها المقام عرفا
وان احتمل الثلثة لغة قلبت العين الفا بعد نقل حركة العين الى ما قبله في الجميع ولما كان جمع المقام مخالفا
لما في الصحيح بجزوعده فعال وجمع المقام المكان اذ المصدر لا يجمع بالالف والتاء على الشذوذ اذ القياس
وهي الاضلاع التي تحت الترائب وهو ما يلي الصدر كما نضلوع ما يلي الظهر الواحدة جانحة فحي جوانح
في المقام الثاني مقاوم كمجادح والعوض بالبيان ما يفتح الميم كمقامات الحريري واما المقام بضم الميم فباق على
القياس المذكور في باب الصحيح ومن عمم فقد اعتدى والله لا يحب المعتدين فافهم وانما جمع المقام بالفتح حملا له

على المقام

على المقام بالضم للموافقة بينهما في الكيفية بعد الاعلال وان اجتمع ساكنان بعد النقل اي نقل حركة العين
الى ما قبلها وبعد القلب ياء او الفا لو وجد مقتضيه او قبله ان لم يوجد ولذا لم يقيد ولا حاجة اليه عنده
ولو وجد لانه اعتباري محض ههنا ولا ضرورة فيه تأمل يحذف العين نحو اقمن اصله اقومن واستقمن اصله
استقومن معلومين ومجهولين فيتم بينها الى آخرها من المتكلم نقلت حركة الواو فيها الى الفاء ثم قلبت الفا
في المعلوم وياء في المجهول او لم يعتبر القلب فيهما فاجتمع ساكنان الواو والميم فحذفت الواو لضعفه لا الميم لصحته
ونحو لم يقل ولم يبع اصلهما لم يقول ولم يبيع ولا ينقل ههنا ولم يقل اصله لا ولم يقول ويقلن جمع الغائبة وتقلن
جمع المخاطبة من الواوي ويبعن جمع الغائبة وتبعن جمع المخاطبة من اليائي معلومات ومجهولات فاعلت
كما مر وقولهن في نحو قل واوي مضموم العين وبع يائي مكسور العين وخف واوي مفتوح العين وهب
يائي كذلك اوامر بالصيغ متعلق بقوله يستغني عن صيغة المجهول وقوله عن الكثرة تأنيثه فلا ضرورة في جعل
المتقدم او المصدر بل يجوز قوله لحركة الفاء لان الجميع سواء عند عدم المفعول به واصلها اُقْوُل وابيع واخوف
واهيب نقلت حركة العين الى ما قبله حملا على مضارعهن لانه منه ثم حذفت للساكنين فحذفت الهمزة الوصلية
بسبب حركة الفاء لانها انما جيئت لسكون الفاء فلما تحركت فلا حاجة اليها فحذفت ويعوض بعد النقل والحذف
حملا على الفعل التاء عن الحرف المحذوف المذكور وهو الالف المنقلبة عن الياء او الواو كما هو مذهب الاخفش وهو
الاقيس او الالف الزائدة كما هو مذهب الخليل وسيبويه كما في واو مفعول وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى
تعويضا واقعا في آخر مصدري باب الافعال والاستفعال من الاجوف لئلا يلتبس صورة بالماضي منهما
ولا يلزم الالتباس بالمؤنث على تقدير التعويض لان تاء الفعل والاسم متغايران صورة وكيفية نحو اقامة
واستقامة واباعة واستباعة اصلها من الواوي واليائي اقوام واستقوام وابياع واستبياع نقلت
فتحة العين الى ما قبلها ثم قلبت العين الفا فاجتمع ساكنان الالف المقلوبة والزائدة فحذفت الاولى كما هو المختار
او الثانية فصار اقام واستقام واباع واستباع ثم عوضت التاء عن الالف المحذوفة فرارا من اللبس فوزنهن
افالة واستفالة على الاول وافعلة واستفعلة على الثاني ولما راعوا في المفعول منه الفرق بين الواوي واليائي
ووقع الاختلاف فيما بين الامامين اشار اليهما مع الترجيح باحدهما فقال وقولهم مفعول الاجوف من الثلاثي المجرد

لا بغيره فانهم راعوا فيه البنية فلم يفرقوا بينهما متعلق بقوله يحذف العين بعد نقل حركته الى ما قبله كما اى كحذف العين

في غيره اى غير المفعول عند الاخفش لان الموافقة خير من المخالفة عند اتحاد السبب وههنا كذلك نحو مقول اصله مقوول

لكن في اليائي يبدل حركة ما قبل العين اى الضمة الى الكسرة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فح ينقلب واو المفعول

ياء الى الياء لسكونها اى الواو وانكسار ما قبلها نحو مكيل اصله مكيول نقلت حركة الياء الى الكاف فاجتمع ساكنان فحذفت الياء

فصار مكول ثم بدل ضمة الكاف كسرة لينقلب الواو ياء فرق بينهما وذلك لان الاصل في هذا الاعلال هو الفعل الا ترى ان نحو دلو

لم يعل مع التطرف ثم حملت الاسماء المتصلة بالافعال في هذا الاعلال على الفعل اذا وافقته لفظا بالحركات والسكنات

كما في مقام ومعيشة ومصيبة واسم المفعول من الثلاثي وان شابه الفعل معنى واتصل به لفظا لاشتقاقهما من اصل واحد

لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فاجرى مجرى الفعل من وجه وجعل مخالفا له من وجه آخر فالاول باسكان عينه والثاني بالفرق

بين الواوي واليائي مع امكان التنبيه على البنية بابقاء الضمة على الفاء في الواوي وتبديلها الى الكسرة في اليائي

كما في قلت وبعت ولما كان قول التلميذ اظهر واقرب قدمه واختاره وقال سيبويه استاذ الاخفش المحذوف واو المفعول

لانها زائدة ولان الالتقاء انما يلزم عند الثاني ولان تبديل ضمة ما قبل الواو الى الكسرة بلا غرض النقل خلاف قياسهم

بخلاف تبديل ضمة الياء الى الكسرة لما في حفظ الياء فاكثر من ان يحصى وفرق بينهما بان تبدل حركة ما قبل العين اى ضمته

في اليائي الى الكسرة لئلا ينقلب الياء الساكنة واوا فيلتبس اليائي بالواوي فيحصل به التفرقة بينهما والدلالة على الياء

المحذوفة وقد زيف المص ادلته كلها وقد صحح الاخر متوكلا على ربه الخبير وهو على كل شيء قدير فاقرانها جديرة

والنوع الثالث اى النوع الواقع في المرتبة الثالثة من الخمسة قلب عينه اى عين الاجوف بعد قلبه الفا وقيل بلا قلب

واوا كان العين اوياء همزة مفعول القلب وذلك القلب واقع في اسم الفاعل المعل فعله الكائن على وزن فاعل

وما شابهه كائنا من الثلاثي المجرد بخلاف نحو عاور وقويم نحو قائل وكايل صرفهما الى آخرهما بهذا الاعلال

اصلهما قاول وكايل قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حكما بجعل الالف كالعدم او كالفتحة فاجتمع

الفان ثم قلبت المقلوبة همزة لتقاربهما مخرجا ولم تقلب الف الفاعل لانها علامة لا تتغير وفي الرضي وقولهم

تقلب ان همزة ليس على الحقيقة لانه بعد القلب الفا انتهى هذا عند الجمهور وبعض العرب تقلب العين الى

موضع اللام في بعض اسماء الفاعلين من الاجوف فيعله اعلال قاض نحو لاث وشاك وهذا

هو الذي

هو الذي عزا الخليل حتى ارتكبه في جميع الفاعل من الاجوف المهموز اللام وقال اذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا

من الهمزة الواحدة بعد الالف فنهم من اجتماع الهمزتين بعدها افرمنه فقال سيبويه حذفت العين بعد قلبها الفا

للساكنين ولم تقلب بعده للشذوذ انا فخذ وما شابهه ليدخل نحو اوائل اى اذا اكتنف حرف علة الف باب مساجد

قلبت الثانية الفا للقرب من الطرف واجتماع حرفي علة بينهما فاصل ضعيف ثم تقلب الثانية همزة كما في قائل

سواء كان كلاهما واوا نحو اوادل او كلاهما ياء مثل بايع او الاول واوا والثاني ياء مثل بوايع جمع بويعة

او بالعكس نحو عيائل جمع عيل اصله عيول وطواون وضياون شاذ ولم يفعلوه فيما بعد الف الجمع واو او ياء

ليست بمدة زائدة اصلية كما في مقاوم ومرايب او زائدة كما في جداول وعثاير فرقا بينه وبين رسائل

وعجائز وصحائف اولا صالة في الاصلية ولقوتها بالحركة في الزائدة ويجيء قليلا بالهمزة في معائش

ومنائر تشبيها لها بفعيلة وفعالة ثم اعلم ان الكتابة فيها بصورة الياء بلا نقطة بل بالعلامة المتعينة

وقد جوزت في اليائي رعاية للفرق في الجملة والنوع الرابع من الخمسة قلب عينه اى الاجوف ياء حملا على فعله

في الجملة وذلك واقع في المصادر التي اعل فعلها باعلال ما اذا كان عينها اى عين المصادر واوا كسر ما قبلها

ولو لم يوجد بعدها الف وذلك لان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها ان لا تقلب ياء كما ان الياء المتحركة

المضموم ما قبلها لا تقلب واوا كما ترى لان اقتضاء الكسرة للياء بعدها كاقتضاء الضمة للواو بعدها وهما

مصدر من باب التفاعل

يتقويان بالحركة فلا يقدر الكسر والضم على قلبهما واذا كانا مضعفين فهما اشد قوة نحو اجلواذا وبيع

وديوان واجليواذ شاذ لكنه قد يعرض للواو المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضي قلبها ياء وهو

الحمل على اصله كفعله ولم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها فبقيت على الاصل المذكور

لكن قلب هذه الواو ياء بثلثة اشياء الاول كون الكلمة مصدرا للفعل معل نحو قيام اصله قوام من قام

وصيام اصله صوام من صام وقيم اصله قوم من قام وعياذ اصله عواذ من عاذ وانقياد من انقاد ونحو

حولا من حال فشاذ ولم تقلب نحو عوض لانه ليس بمصدر والثاني كونها جمعا لواحد اعل عينه بالالف كما في دارة

وتير او بالياء كما في ديمة وديم وريح ورياح وشذ طيال في جمع طويل وصح رواء مع ان واحده معل نحو ريان

لئلا يلزم الاعلالين والثالث وهو اضعفها ولذا احتيج الى شرط آخر وهو وجود الالف بعد هذه الواو الواقعة

قلبنا الالف ثم همزة فيما كانا حتى زائدتين في الغرز منه

بعد الكسرة مع كون الكلمة جمعاً لواحد ساكن عينه كحياض وثياب وانما احتيج اليه لان واو الواحد لم تعل بل فيها
شبهة الاعلال بالسكون وانما اثر الشرط المذكور لان كون الواو بين الكسرة والالف كانه جمع بين حروف العلة الثلثة
فتقلب لثقلها الى ما يجانس حركة ما قبلها من الياء والاولان وان لم يكونا مشروطين بهذا الشرط نحو قيم ودير لكنهما تقويا به
ولذا جوز تصحيح حولا ونحو مصدرا على فواو جازيت مع تورية وضح نحو خوان وصوان واكتفى المص بالاول لكونه
اقوى منها ونشر بوجود الشرط الاخير وعدمه بخلاف قوام فلم تقلب لان فعله وهو قاوم لم يعل حتى يحمل عليه وذلك
لانه ليس من الابنية الاربعة كما مر والنوع الخامس من انواع اعلال الاجوف سلب حركة ما قبل العين اى حذفها
ولما كانت الحركة من عوارض الحروف عبر عن الحذف هنا بالسلب بمعنى تعرية الثوب وذلك الحذف ليمكن النقل ويحصل
الدلالة على البنية ونقل حركته اى حركة العين اليه اى ما قبله من المسكن لتلك الدلالة المتقدمة ولا يوجد النوعة هنا
ولذا قال واذا كان العين واوا او ياء وذلك الخامس او المذكور من السلب والنقل اذا كانا اى الواو والياء مكسورين
بعد ضمة ثقيلة ولذا تحذف وتنقل كسرة العين التى تقلت على حروف العلة الى الفاء الصحيح للتخفيف اذ الكسرة اخف
من الضمة وذلك مطرد ما امكن وههنا لغتان اخريان الثانية اسكان العين بلا نقل الكسرة اليه فتبقى الواو
على حالها وتقلب الياء واوا للضمة لاستبعاد نقل الحركة الى المتحرك والثالثة الاشمام هو ان تنحو بكسرة الفاء
نحو الضمة وبالياء الساكنة نحو الواو قليلا للايذان بان الاصل في الفاء الضم الاصح والاولى اكثر والثالثة قليل
والثانية اقل ولذا لم يذكرهما لان الغرض الكفاية تسهيلا لاهل الكفاية كما اى كالمكسور بعد الضمة الذى وقع في مجهول
الماضى من الثلاثى المجرد ومن بابى الانفعال والافتعال فان ما قبل العين مضموم فيهما ايضا لما عرفت
غيرهما من المزيدات نحو بيع اصله بُيِع كنُصِر واختير حال كونهما مجهولين ولم يقدم الواوى على اليائى لانه وان كان
العين واوا ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف الياء فانه ان كان ساكنا مكسورا ما قبله لا يعل
وكذا مفتوحا لحصول الخفة بالمجانسة مع السكون والفتحة نحو قيل اصله قُوِل وانقيد اصله انقود
حال كونهما مجهولين ولو اجتمع ساكنان بذلك النقل بحذف العين لا اللام لصحته نحو قلن بكسر القاف
كما في اليائى وهو بعن واخترن وانقدن بكسر الياء والقاف مع ضم الهمزة في الابتداء دون الوصل
حال كونها مجهولات اللهم اكشف المجهولات وكمل الناقصات فانك مجيب الدعوات **الباب السادس** من الابواب

السبعة

فتسميتها ذو الثلثة وذو الاربعة باعتبار النقل لا باعتبار اللام كذا في الرضي منه

السبعة في احوال **الناقص** المعروف جمالاً وهو ما اى غير سالم كان لامه اى ما يعبر باللام عند الوزن فنحو
سلمى ليس بناقص وحده لام الفاء ولام العين حرف علة تسمى ناقصا ومنقوصا لا باعتبار ما سمى به في باب الاعلال
منقوصا فانه انما سمى به هناك لنقصان اعرابه بل باعتبار نقصان حرفه جزما ووقفا ايضا بلا مانع من طرف الآخر
بخلاف الاجوف فان النقصان فيه من طرف الآخر لا من الاول نحو لم يغز وقل ولم يقل وكذا ذو الاربعة لصيرورته
على اربعة احرف مع اتصال في الآخر ولذا سمى الاجوف ذو الثلثة لكونه على ثلثة احرف مع علامات الاطراد في التسمية
ليس بشرط ويجتمع الناقص مع مهموز الفاء لان الهمزة غير مانع للتعريف المذكور نحو ابى ومع مهموز العين
فلا ينتقض التعريف به لان الهمزة ليس بحرف علة نحو رأى ولا يجئ الواوى من يفعل بالكسر فان كان عين ماضيه
مفتوحا فمن يفعل بالضم لا غير نحو يغزو وان مضموما فمضموم نحو سرو وان مكسورا فمفتوح لشذوذ السادس
نحو رضى ولا اليائى من يفعل بالضم فرقا بينهما فان مفتوحا فمكسور لا غير نحو رمى وان مكسورا فمفتوح
لا غير نحو خشى ولم اسمع الضم فيه واسم الزمان والمكان منه اى من الناقص يجئ على مفعل بفتح العين
وسكون الفاء كالمصدر وان كان ذلك الناقص من يفعل بكسر العين ليحصل التخفيف بقلب اللام الفا
وهو اخف من الياء بخلاف الصحيح فان فيه نظرا الى عين المضارع كما عرفت نحو مغزى اصله مغزو قلبت الواو
ياء كما في معطى ثم الفا كما فيه ايضا ثم حذفت الالف كما فيه ايضا ومرمى اصله مرمى كمنصر فاعل بالقلب
والحذف مرمى ثم بين اولا ما لا يعل منه تنبيها على ان الاصل عدم التغير فقال ولا يعل الواو اى واو الناقص
اذا كان الواو ثالثا اى واقعا في المرتبة الثالثة لا رابعا فصاعدا فانه معل او غير معل سيجئ ساكنا والحال
ان ما قبله اى قبل الواو مفتوح كما في بعض النسخ وكان ما قبله مفتوحا كما في آخر وذلك لحصول الغرض من الاعلال
بخفة السكون والفتحة نحو غزون الى آخره من غزونا او اذا كان ما قبلها اى الواو مضموما وهى اى الواو
ساكنة او مفتوحة بالرفع خبر مبتدأ او بالنصب عطف على خبر كان وهى على اسمه او خبر لكان المقدر وهى مبتدأ
او عطف على اسم كان المذكور وقوله في الفعل خبر المبتدأ او عطف على خبر كان اى وكان الواو ساكنة او مفتوحة
واقعا في الفعل لانه اذا وجد في الاسم فتحذف لعدم اسم آخره واو مضموم ما قبله نحو رأيت ادليا نحو سرو وكس
اى صار سيدا ولن يغزو ويغزوان واغزوا امثال لفتح الواو المضموم ما قبلها ونحو سرون الى آخره ويغزون واغزون

مثال لسكون الواو المضموم ما قبلها وذلك لحصول الخفة بالمجانسة والسكون او الفتحة على ان ما كان على الاصل لا يحتاج
الى الدليل كالقرنية المرثية ولا يعل الياء اى ياء الناقص اذا كان ما قبلها مكسورا وهى اى وان كانت الياء ساكنة
او مفتوحة او والحال انها ساكنة او مفتوحة لما من الخفة بالمجانسة والسكون او الفتحة بخلاف رضوا ورمين ويبكى
نحو خشى بكسر الشين وفتح الياء وكذلك خشيت بسكون التاء ولن يرمى بفتح الياء وكذا لن يرميا وارميا ونحو خشيت
بحركات التاء اعاد نحو تنبيها على انتقالهم المفتوحة الى الساكن وترمين بسكون الياء وكذا ارمين جمع مؤنث من الامر
وكذا اى كما لا يعل الواو فى هذه الصورة كما مر مثل غزون لا يعل الياء ايضا اذا كانت ساكنة ثالثة فصاعدا اولا
والحال ان ما قبلها مفتوح نحو رمين واشترين الى اخرها وانما ميز من الواو مع ان الانسب الجمع او التعاقب تنبيها
على تفاوتهما فى الشرط فان الكون فى الثالثة شرط فى الواو دون الياء كالقاعدة الاولى للياء
فان الكون فى الفعل شرط فى الواو دون الياء نحو رأيت قاضيا بل ينقلب الاولى
الى الثانية نحو رايت اوليا ولما فرغ من الحكم الخاص شرع فى المشترك فقال ولا يعلان اى الواو والياء اذا كان ما قبلهما
ساكنا صحيحا سواء كان ما قبل الساكن مفتوحا او مكسورا بخلاف رمى نحو غزو كنصر وغزوة كنصرة بالفتح
او الكسر ورمى ورمية كذلك وذلك لان الاصل فى الاعلال الفعل كما مر ولما لم يكن فرعا لما انفتح ما قبلهما لم يحمل عليه
بخلاف قوم ومقام مع قام كما حققناه وجمع بناء النوع من الناقص الواوى يخالف وزنه الصحيح فى جواز
تسكين العين فلا يجوز ذلك فى الصحيح مع فتحه كالصحيح وفى عدم جواز كسره كما جاز فى الصحيح واما نحو
قربة ولحية فيجوز كسر العين فى جمعهما بالالف والتاء لانه لا ينقلب حرف الى حرف هذا مذهب السيرافى وقال سيبويه
ولا يكادون يجمعون مع الاتباع بالالف والتاء فى الناقص واويا او يائيا فلو قلت رشوات لانقلب الواو
ياء فاجتزؤا بفعل بفتح العين فى القلة والكثرة على ان الكسر فى الصحيح قليل فكيف فى المعتل ورجح بعضهم
باستثقال الكسرتين مع الياء لكن السيرافى لما راعى التفرقة بينهما لم يجوز الكسر فى الواوى لئلا ينقلب ياء فلا اعلال
فى اليائى مع الكسر فجوزه فيه ولذا اختاره المص فخذ ما صفا عليك بالوفاء ولما كان التغير فرعا لعدم عقبه به
فقال واعلال الناقص واويا او يائيا سبعة انواع بالاستقراء الاول اعلال مختص بالواو اى بواوه وهو
اى ذلك المختص قلبه اى قلب واوه ياء وذلك القلب حاصل فى موضعين احدهما موضع واو حاصلة
اذا كان ما قبلها مكسورا سواء كان فى الفعل او فى الاسم وساكنة ومتحركة او صارت اللام فى حكم الوسط

بلحوق

بالفتح بعد كلمة ابن اخرى

بلحوق حرف لازم بعدها نحو غزيان وغزية على فعلان وفعلة من الغزو مع لزوم التاء كما فى عنصوة او لم تصر
نحو رضى اصله رضو فعلم كونه واويا بدليل مصدره رضوان فانه يرد الاشياء الى اصولها وغزى اصله غزو
هو مجهول غزا وكذا اى مثل غزى اعطى اصله اعطو مجهول اعطى هذا كله مثال لما لم تصر اللام فى حكم الوسط
واما اذا صارت فى حكمه فنحو غازية مع عدم لزوم التاء اصله غازوة وانما اتى من جزئيات النوع مثالين
وفصل بعوده وكذا تنبيها على ان الرابعة فصاعدا لم يشترط فى الاول كما فى الثانى بل الشرط هنا امران كونه
فى الطرف ولو حكما وكون ما قبله مكسورا فلا يشترط الثانى فى الثانى وانما قلبت هاء لوقوعها فى الاخر الذى هو
التغير بادنى شىء ولذا لم يتغير كسرة ما قبله لمجانسة حركة للواو بعدها بل عكس الحكم والعلة لذلك وقولهم
مقاتوة فى جمع مقتوة شاذ وقالوا خندوة بالواو لئلا يلتبس فعلوة القليل بفعيلة الكثير كعفرية
وهبرية ونحو قنية شاذ على قول من قال من قنوت دون قنية اعلم ان نحو رضى وغزى لو خففت قلت
رضى وغزى كعلم وعصر ولا ترد الياء الى اصلها بزوال الكسرة لعروض زوالها وثانيهما موضع قلب الواو ياء
اذا كانت الواو رابعة لا ثالثة كنحو فلا تقلب فيه فاكثر منها حال كونها صاعدا اى كما كانت خامسة
او سادسة ساكنة او متحركة فى الطرف او فى حكمه ولم يكن ما قبلها اى الواو مضموما واما ان كان
مضموما فلا تقلب كيدعو اذ لو قلبت ح فاما ان بدل الضمة كسرة فيلتبس والا فيلزم قلب الياء
للضمة واوا فيضيع العمل بخلاف الفتحة والكسرة اما القلب مع الكسرة فظ لانه لما تعذر رعاية التخفيف
اعنى قلبها الفا بسبب الكسرة مع وقوعها موضعا يليق به الخفة بالتطرف وكثرة الحروف خففت بقلبها
الى حرف اخف منها اعنى الياء واما مع الفتحة فلان الغاية وان امكنت فى بعض المواضع كاعطى
دون اغزيت وغازيت فقلبت اولا ياء للاطراد ثم ان وجد مقتضى القلب الفا فعل والا فابقى ويؤيده
الكتابة على صورة الياء فى نحو اعطى وبه ظهر فساد ما قيل وكان عليه ان يقول ولم يجز قبلها الفا لبخرج
نحو اغزى وكذا ما قيل ولا بد فى قوله ولم يكن ما قبلها مضموما من قيد فى الفعل واما فى الاسم فتقلب ياء نحو الادلى
فى جمع دلو والتغازى قلت هذا القلب فيه ليس فى وقت وجود الضمة بل بعد التبديل وجعله من قبيل الاول
لانعدام اسم آخره واو مضموم ما قبلها فظهر الحق ولو كره الفاسقون نحو اعطين اصله اعطون الى اخره

٢٠٩

وكذا يغزيان ويغزيا مجهولين اصلها يغزوان ويغزوا قلبت ياء لوقوعها رابعة او خامسة في الطرف مع عدم
ضمة ما قبلها بخلاف استقام لانتفاء قيد الطرف والنوع الثاني من السبعة قلب لامه فلا حاجة الى الاسكان
هنا وان اعتبره البعض لان الاسم محمول التغيير فيؤثر في قلبها العلة الضعيفة الا اذا عارضها القوي
سيجيء واذا كان اللام واوا او ياء الفا وذلك القلب واقع اذا تحركتا حركة اصلية دائما نحو العصا فمع حكاية
حال الركب لتحركهما وان لم يوجد الحركة في حال الافراد وانفتح ما قبلهما ليطلب الالف ولم يكن بعدهما
اي بعد الواو والياء ما يوجب فتحها او سكونها على حالها مثل الف التثنية مطلقا او ياؤها في الاسم
ونوني التاكيد نحو اخشين او نون جمع المؤنث هذا مستدرك لدخوله في نحو ارمين على انه يخرج بقوله
اذا تحركتا لعله من الالحاقات او مصحف نون التاكيد انما قيده لان هذه اللواحق اوجبت رجوع
او من بعض الكاتب
الالفات الى اصولها لئلا يلتبس ولم تقلب الفا بعد الرد الى الاصل لعروض الحركة اليها لاجل اللواحق
التي بعدها ولئلا يكون رجوعا الى ما فر منه وايضا اذا لم يلزم من القلب اجتماع الاعلالين الكائنين
في حرفين فلا يقران في حرف كيد على متواليين اي غير متفاصلين بشيء فلا يقران في ذه ولم يبق كائنين
في كلمة واحدة فلا يقران في شرحا احد حال كون ذينك الاعلالين من جنس واحد فلا يقران في نحو يقافان
النقل غير القلب وقولهم اتى من اويت مثل اجرد وان وجد فيه ثلث تغيرات القلب والادغام والحذف لكنها ليست
من جنس واحد وكذا حيا من حويت على فيعل اية مثل اوزة من اويت واياة من اويت فمن الشواذ
او من المصنوع وقولهم ايمن الله من من الله ثم الله فليس بمضر ايضا لعدم التوالي نحو غزا اصله غزو ورمي
واعطى اصله اعطو قلبت ياء اولا للوقوع في الطرف رابعة ثم الفا لاجتماع الشروط المذكورة فيها واعلم
ان الالف المقلوبة من الواو كتبت على صورة الالف ومن الياء على صورتها رعاية للتفرقة بينهما ولم يعكس
لان كتابة صورة الالف خفيفة مناسبة للواو الثقيل وكتابة صورة الياء ثقيلة مناسبة للياء الخفيفة
فان التخفيف في الكتابة مطلوبة كما في اللفظ فافهم وقس عليه اشترى واستقصى اصله استقصو
قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف سادسة ثم الياء الفا كما في غزا واعروري اصله اعرورو كاعشوشب من الروي
وارعوى من الرعو بمعنى الكف وهو ناقص من باب افعل كاحمر اصله ارعوو كاحمرر ولم يدغم كما في احمر لتقدم الاعلال

على الادغام اذا اجتمع سببهما في كلمة لان التخفيف فيه اكثر منه في الادغام او لان الاعلال هنا تغير الآخر
والادغام تغير الوسط وهما متقدمان على خلافهما بل قلبت الواو الثانية فيه ياء متحركة لوقوعها خامسة بلا ضم ما قبلها
كما في مصطفى ثم قلبت الياء المقلوبة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في رمى فصار ارعوى ولم تقلب واوه
الاولى الفا مع وجود سبب القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم علة للنفي اجتماع الاعلالين المذكورين
فان اللازم باطل لما مر من هدم البناء مع اختلاط نقيضه فالملزوم مثله فاذا بطل القلب الملزوم ثبت عدمه لارتفاع
النقيضين وهو محال ولم يعكس لاولوية الآخر ولئلا يقع الفتحة على الياء الضعيف وكذا المغزى ارعوى في القلب ياء
ثم الياء الفا نحو المغزى اصله المغزو قلبت الواو ياء للوقوع المذكور ثم الياء الفا ولذا كتبت على صورة الياء والمرمى اصله
المرمي كالمنصر مصدرا ميميا او زمانا او مكانا لو بفتح الميم او اسم مفعول ايضا لو بضم الميم وانما اتى باللام لئلا يكون مثالا
للحذف فان مثاله سيجيء بعد ولذا قال مراعاة بلا لام مصدرا من باب المفاعلة اصله مراعية قلبت الياء الفا ولما لم يذكر
بعضهم القيد الثالث في تلك الضابطة اشار الى الخلل كما هو عادته فقال واذا كان بعدهما اي بعد الواو والياء
الف التثنية فاعلا واعرابا او ياؤها كما في الاسم لا يعلان لما ذكر من اللبس والعروض نحو غزوا ورميا
كنصرا بعينه واعطيا معلوما ويغزيان مطلقا ويغزيان مجهولا واخشيا امرا ومعطيان تثنية مفعول رفعا
ومعطيين كذلك نصبا وجرا وبه ظهر فساد ما قاله في الامتحان في باب اعراب التثنية والجمع اذ قدر زوال العلة الاولى
اي وان اجاب بعضهم بمجرد الصلاحية فيه ما فيه منه
بالاعلال نحو مصطفين انتهى تامل وانما لا يعلان فيما عدا اخشيا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا ونوى بعض الحلول
بعد القلب الحذف للساكنين واما في اخشيا ونحوه فللحمل على يخشيان لانه فرعه وكذا يخشيين لشبهه بذلك او لان اللام
قد رد فيها لما ذكرنا فلو قلبت لوجب حذفه فلم يتبين رده ثم اي بعد ما علمت بالشروط المذكورة بعد القلب
الفا بتلك الشروط ظرف للجزاء ان اجتمع ساكنان اولهما الالف المقلوبة والآخر آخر يحذف الالف المقلوبة وابقي ما قبلها
اي الالف على الفتح الاصلي بالاستصحاب بلا مانع لان الفتح لا يقتضي مجيء الالف بعده اقتضاء الضم للواو
والكسر للياء ويرشدك كثرة قول دون قيل وبيع كما عرفت ولما كان الاقتضاء ضعيفا رجح الابقاء بالاستصحاب
بعد القلب ياء منه
نحو غزوا اصله غزووا ورموا اصله رميوا واعطوا اصله اعطيوا واشتروا اصله اشتريوا واستقصوا
اصله استقصيوا قلبت الياء الفا في الكل للعلة المذكورة ثم حذفت للساكنين ولم يعكس لان الواو فاعل
بعد القلب ياء منه

والفاعل لا يحذف بلا شئ مقامه على انه لو حذفت لالتبس بالمفرد وكذا اى كالجمع المذكر في الحذف المفرد المؤنثة منه نحو

غزت وقس عليه البواقي وتثنيتها اى تثنية المفردة المؤنثة بخلاف تثنية المذكر فانها لا تعتل كما عرفت نحو غزتا اصله غزوتا

وكذا البواقي قلبت الفا ثم حذفت للساكنين وههنا في المفردة ظ لسكون التاء وضعًا في الفعل واما في التثنية فلا

لحصول الحركة فيها ولذا قال لا يعتبر في دفع مضرة الساكنين بحركة التاء في التثنية لعروضها اى لعروض تلك الحركة

والعارض كالمعدوم فيه سؤالان احدهما ان هذه الحركة جاءت من ضمير الفاعل لان الالف يقتضى فتحة ما قبلها

وقد سبق ان ما جاء منه في حكم الاصلية عندهم وثانيهما انها اذا كانت عارضة في حكم العدم اجتمع ساكنان بحذف الالف

والالف كما اجتمع ثلث سواكن قبل الالف والتاء فلم لم يحذف احدهما وجوابهما ان لهذه الحركة شبهين

بالاصلية وبالعارضية فعملنا بالشبهين كما هو المستحسن عند المحققين بيانه ان هذه الحركة من حيث انها جاءت

بالف الضمير كانت في حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث عروض محلها صارت في حكم العارضة لانها ليست

بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاء لعلامة تأنيث الفاعل فبالنظر

الى الاول لا يجتمع ساكنان اصلا في نحو غزتا وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلث سواكن والعمل بمقتضاهما كلاهما

ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال للآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى

الحقيقة والمحل المتوهم واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل المتوهم فقط فلجانب العروض رجحان من جهتين

فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت في اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الف الفاعل وهو

لا يحذف ولانه يلزم اللبس بالمفرد المؤنث لانه يحذف الحركة العارضة بعد حذف الالف ولو لم فالعارض لا يعتبر

او حذف التاء وهو علامة لا تحذف اولانه يلزم اللبس بالمذكر وفي اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا

لكن يلزم نوع تعارض البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية فقط في لغة ردية فقالوا غزاتا وايضا

صورة الحركة يمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملاحظة هذا الف دفع جانب

العروض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة لا رجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة

بانضمام ما في السؤال الى ما في الجواب فيلزم الترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط ولعدم

هذين الامكانين عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من آخرين نعادلا بينهما وقضاء لحقهما بقدر الامكان

فاعتبرنا

فاعتبرنا في الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورًا

واعتبرنا في الساكنين الاخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما الا اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه

من الفساد ولان الضرر اليسير اولى من الضرر الكثير وكذا الفعل المذكور في القلب فالحذف نحو معطون

ومصطفون اصلهما معطيون ومصطفيون ويخشون معلومًا ومجهولًا واخشوا امرًا اصلها

يخشيون واخشيوا قلبت الياء الفا في الكل ثم حذفت للساكنين والنوع الثالث من السبعة قلبهما

اى الواو والياء همزة بعد قلبهما الفا كما مر وذلك القلب واقع اذا وقعتا اى واو الناقص وياؤه بعد الف زائدة

كائنتين في الطرف الذي هو محل التغير ولذا اثر فيه العلة الضعيفة وهي تحركهما وانفتاح ما قبلهما ولو اعتبارا

وتنزيلا لا كسيا اذ فصل بينهما وبين الفتحة الف ثم يجتمع بعد القلب الفان ساكنان فلا يحذف الاول مع كونه مدة

لئلا يلتبس بناء ببناء بل يقلب الثاني الى حرف قابل للحركة مناسب للالف وهو الهمزة لكونهما حلقيتين اذ الاول

مدة زائدة لا حظ لها في الحركة ولا سبيل الى قلب الثاني واوا او ياء لانه انما فر منهما فيضيع العمل وذلك الطرف اما حقيقي

كما في تغزاء اصله تغزاو وكتنصار ومغزاء اصله مغزاو كمفتاح وكما في اسم فعل قياسي نحو غزاء اصله غزاو كضراب

قلبت الواو في الكل الفا ثم قلبت الثاني همزة لما ذكرنا وكما في كل مصدر من الباب المزيد فيه كان صيغة ثانية

لمصدر قبل آخره اى آخر ذلك المصدر الف قياسا مرفوضا او مستعملا نحو اعطاء اصله اعطاو ورماء

اصله رماي واشتراء اصله اشتراي واستقصاء وارعواء اصلها استقصاو وارعواو قلبتا الفا في الكل

ثم الثاني همزة للساكنين او حكمي بان يكون بعدهما تاء غير لازمة او الالف المثنى غير اللازمة والاول التاء الفارقة

بين المذكر والمؤنث في الصفات كسقاءة وغزاءة لقولهم سقاء وغزاء وتاء الوحدة القياسية كما في المصادر

نحو اعطاءة واستقاءة فان تاء الوحدة فيها قياسية فعروضها ظاهر بخلاف اسم العين فانها للفرق

فيه بين مفرده وجنسه فحكمها حكم التاء وهو قليل والثاني نحو كساآن ورداآن فيجب القلب فيهما همزة كما في الطرف

الحقيقي كالثنايان وكذا الالف والنون لغير التثنية كغزوان ورميان على وزن سلمان فلا يجوز قلبها

همزة لان هذه العلة ضعيفة لا تؤثر مع وقوع حرف لازم بعدها اذ هي مشروطة بالتطرف وعظاءة

وعباءة وصلاءة شاذة او مشابهة باللازمة والنوع الرابع من السبعة سلب حركتهما اى حذف حركة الواو والياء

وانما زاد كانت التاء اللازمة كما في شقاوة وقوله كذا الالف بتشبيه اللازمة

فعبّر عنه بالسلب لانها في معرض الزوال فشابه العروض وذلك السلب واقع اذا كانا مضمومين او مكسورين لا مفتوحين
لخفة الفتحة ولم يكن ما قبلها مفتوحا لانه ح تقلب الفا على اختلاف القولين وانما سلبت لاستثقال الواو المضموم
بعد الضمة اذ يجتمع الثقلاء في آخر الفعل مع ثقل الفعل فخفف الآخر وهو الضمة لان الحركة بعد الحرف في المختار ومن ثمة لا توجد هذه
الا في الفعل وكذا الواو المكسورة بعد الضمة ثقيلة مختص بالفعل وكذا الياء المضمومة بعد الكسرة مستثقل لكنه اقل من الاول
ومن ثمة يكون في الاسم والفعل وكذا الياء المكسورة بعد الكسرة ثقيلة لاجتماع الامثال في الطرف وهذا غير مختص بالاسم
لكن الواو قلبت يا فيها نحو الماضي والداعي نحو يغزو ويرمي مضمومين بعد الضمة والكسرة وترمين مفردة لا الجمع المؤنث
فانهما وان اتحدا لفظا يختلفان تقديرا اذ اصل المفردة ترميين حذفت كسرتها ثم الياء للساكنين ثم
انه لا يناسب مثالية للسلب فقط لانه من جزئيات السلب والحذف معا التي سيجئ الا ان صورة
الكسرتين لا توجد الا في هذا الحيز ذكرها جنب اخواته اذ الكل ما واو واحد ونحو الغازي والرامي رفعا وجرا
فهما اربعة امثلة واوي ويائي وكل منهما مضموم او مكسور مع كسر ما قبلها فيضرب الاثنين في الاثنين يحصل
اربعة ثم اي بعد السلب ان لم يجتمع ساكنان ابقيا على حالهما وان اجتمع ساكنان يحذفان اي واو الناقص
ويائه لانهما لو توهما في الطرف يكفي ادنى موجب التغير فكيف اذا وقعتا في مسقط الحرف الصحيح نحو غاز اصله
غازو قلبت الواو ياء ثم سلبت ضمة او كسرة فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذف الياء دون التنوين
لصحته وعلاميته وكذا رام ومعط اصلهما رامي ومعطي وكذا مشتر اصله مشتري وان كان بعدهما اي
بعد الواو والياء في صورة كسر ما قبلهما اذ لا حاجة في صورة ضمة واو الجمع فاعلا او اعرابا يضم ما قبلها
اي يبدل كسرة ضمة بعد حذفهما اي حذف الواو والياء ليصح ويسلم تلك الواو من القلب نحو رضوا اصله
رضيوا وخشوا اصل الاول واوي والثاني يائي وكلاهما من باب ويغزون اصله يغزوون ويكرمون
من الاغزاء لامي الغزو ناقل ورمون اصله ريمون ليكرمون او يضربون وغازون اصله غازيون ومعطون
اسم فاعل اصله معطيون حذفت ضمة الياء في الكل ثم بدل كسرة ما قبلها الى الضمة لسلامة الواو
في الجميع وقال بعضهم سلب كسرة العين اولا ثم نقل ضمة الياء الى العين ثم حذف الياء للساكنين وما
اختاره المص اولى ليجري في صورتي الحذف والاثبات نحو يرمي ويرميون فالاتفاق اولى من الاختلاف
وان كان

213

وان كان بعدهما اي بعد الواو والياء ياء الضمير للمخاطبة المؤنث يكسر ما قبلها بعد الحذف ليصح الياء من القلب
فيبقى على حاله نحو تغزين اصله تغزوين واغزي اصله اغزوي حذفت كسرة الواو فيهما للاستثقال ثم حذفت
نفسها للساكنين ثم بدلت ضمة الزاي الى الكسرة للسلامة وقيل حذفت الضمة اولا ثم نقلت الكسرة ثانيا اليها
وحذفت الواو ثالثا فالقول ما قاله المص لان الابتداء بتغير الطرف الضعيف اولى من تصحيح الاوسط
لان الهدم من الطرف الخرب اولى سراية هذا كله باعتبار النظر الى الاصل المرفوض ولذا ان تلحق الواو والياء
الى الاصل المستعمل فيقول اصل يغزون يغزو لحقه الواو فحذف الاولى للساكنين واصل يرمون يرمي لحقه الواو
فحذفت الياء لها ثم ضمت الميم للسلامة اذ الواو كلمة تامة لا تغير واصل ارموا ارم لحقه الواو وضمت الميم لها
واصل ارمي ارم لحقه الياء وعندي هذا اولى لان الفاعل يلحق الفعل بعد الاعلال على ما حقق في موضعه
فاعرفه وان لم تعرف فان العلم خير من ان تجهل وكويد ودم وابن واخت ليس بقياسي والنوع الخامس
من السبعة تبديل ضمة ما قبلها كسرة مع قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم يحذف حركتها
المذكورة من الضمة والكسرة لا الفتحة على ما عرفت آنفا ولو قال حركتها اي الياء لكان اوفق للسياق
لكنه نظر الى الاصل فلا ضير وان اجتمع بعد حذف الحركة ساكنان احدهما والآخر آخر يحذفان
اي الياء الاصلي والمنقلب ايضا اي كالحركة وذلك الاعلال من التبديل فالقلب والحذف واقع اذا كانا في الطرف
بعد ضمة جبرانا لكا حال كونهما في الاسم اذ في الفعل كثير حكمه في الرابع كما اي كالتبديل الذي وقع في مصدري حذف النون
بالاضافة باب التفعل والتفاعل من الناقص ولما كان غير السالم مختصا بالثلاثي ومزيده بالاستقراء لم يذكر التفعلل وملحقاته
كما لم يذكر فعلل وملحقاته في باب منه والله اعلم وذلك نحو الاتم نحو التمني اصله هذا التمني والترامي اصله هذا الترامي والتعالي
اصله هذا التعالو بدلت ضمة ما قبلهما الى الكسرة اما في الواو فلان المضموم ما قبلها ثقيل على الثقيل سيما في الطرف وخاصة
في الاسم المتمكن فانه اذن موطئ اقدام حركات الاعراب المختلفة فبدلت الضمة كسرة ثم الواو ياء وقيل بالعكس لان البداءة من الآخر
اولى فيه ان العمدة في الموجب الضمة يرشدك اليائي فتغير الرأس اولا اولى واما في اليائي فللسلامة ثم تحذف حركة الياء
ضمة او كسرة فلو كانت فتحة لا تحذف نحو رايت التعالي هذا كله في الاثبات ثم مثل بالحذف للساكنين بقوله ونحو تمن
وترام وتعاط فاعلت مثل الاول ثم حذفت الياء للساكنين هي والتنوين وانما قلنا ولو حكما بان ياء بعدها حرف

غير لازمة كتاء التأنيث غير اللازمة نحو التغازية او الف التثنية كالتغازيان في مثنى التغازى وكان ذلك في اسم متمكن
ليشملها فان التبديل والقلب واجب فيها ايضا بخلاف ما بعدها حرف لازم كتاء نحو عنصوة وقمحدوة
وكالالف والنون لغير التثنية كافعوان واقحوان فلا يجوز التبديل والقلب ياء الا ان يكون الضمة قبل
الواو على الواو وايضا فانه يقلب الواو ياء لشرط التطرف وان وليها حرف لازم نحو قوية وقويان على وزن سمرة
وسبعان ولا يدغم لان الاعلال قبل الادغام وكذا لا تقلب الواو ياء اذا لم يكن الضمة لازمة نحو ابوك وفوك
على قول ونحو خطوات فان الالف والتاء ولو غير لازمة كتاء تغزية لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع ويجوز اسكانها
وكذا لا تقلب لو في الفعل كسرو ويدعو وذلك لان الفعل وان كان اثقل من الاسم واولى بالتخفيف لكن
صيرورة الكلمة فعلا ليست الا بالوزن لان اصله المصدر وهو يستقل الى الفعلية بمجرد البنية فالمصدر
كالمادة والفعل كالمركب منها ومن الصورة فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط وتمايز الافعال الثلاثية
بعضها عن بعض بحركة العين فقط احتاطوا في حفظ تلك الحركة وتحملوا الشدة لان ضرر الفساد اشد
وكذا لا تقلب ياء اذا كانت في اسم لزم فيه الفتح على الواو نحو هو لاثاية وانما اغتفر فيه لعلة التطرف بكونه
على حرفين ولزوم الفتحة لواوه والتاء اسمه لمؤنث فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين تخلص من الصابرين •
والله مع الصابرين • والنوع السادس من السبعة اسقاطها اى قطع الواو والياء لان الالف من احدهما
فلا حاجة الى ذكرها ليكون علامة للجزم اى لعمل الجازم كاسقاط الحركة في مثل الصحيح وذلك الاسقاط واقع
في الامر كله والنهي كله وفيما دخله في المضارع الجازم حرفا او اسما بمعناه قوله اذا لم يتصل قيد للجزم بها
اى بهذه الثلثة ضمير مرفوع متحركا او ساكنا او نون تاكيد ايضا لم يذكره لانه سيذكره على التفصيل نحو
ليغز اصله ليغزو واغز اصله اغزو ولم يغز اصله لم يغزو وليرم اصله ليرمي ولم يرم اصله لم يرمي وليخش
اصله ليخشى حذفت اللام في الكل علامة للجزم او الوقف لان الجازم يسقط الرفع والرفع في المعتل محذوف
قبله كما عرفت ولما لم يجده اسقط حرفا شبيها به الا في الضرورة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة لعله من قبيل
الاشباع وسقط تلك الحروف في الوقف ايضا حملا على الجزم لان الوقف فرع الجزم • والنوع السابع الادغام
اى ادغام الواو والياء وانما ذكر اى ادغام الواو فواقع اذا اجتمع فيه واوان والحال ان الاولى ساكنة نحو
مغزو

مغزو ولم تقلب ياء لان الادغام قطع اكثر الثقل فقويت ببعض القوة ويجوز في مثله مغزي حسنا للثقل واما ادغام ال
فيتبين بقوله او اجتمع الواو والياء في كلمة والحال ان الاولى واو او ياء ساكنة في تقلب الواو ياء مطردا ليمكن الادغام
ثم يكسر ما قبلها اى قبل الياء للسلامة وللتجانس لو كان اى ان كان ما قبلها مضموما والا فيبقى نحو مرمي اصله مرموي
قلبت الواو ياء ثم ادغمت ثم كسرت الميم وما على العكس فشاذ مع انه القياس لانه مجمع التعذر واعلم ان ههنا ابحاثا نفيسة
وان طالت لكنها ليست باجنبية فان الغواصين اذا رأوا الغور في فجوة عميق تقتدى على سبيل الرفيق • فنقول
وبالله التوفيق • ان الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ان كانت مشددة قويت ببعض القوة ومع ذلك
القلب واجب او اولى او عدمه اولى فما يجب فيه قلبها فشيئان الاول ما يكون الضمة فيه على واو ايضا نحو غزوي
على وزن عصفور من الغزو ومنه مقوي مفعول من القوة والثاني جمع على فعول كجثي في جاث وعصي في عصا
ومنه قسي بعد القلب وقد شذ نحو جمع نحو ونهو جمع بهو وابو واخو جمع اب واخ ولا يقاس عليه خلافا للفراء بمعنى الجثة والسحابة
وما كان القلب فيه اولى فكل مفعول ليس الضمة فيه على الواو لكنه من باب رضي نحو مرضي فانه اكثر من مرضو اتباعا
لماضيه وما كان عدم القلب فيه اولى فكل مصدر على فعول كجثو وعتو ومن قلب فلاعلال الفعل فان لم يتطرف
الواو فلم تقلب كالابوة والبنوة وندر القلب في افعول وافعولة كاغزو واغزوة وقد جاء ادعوة وادعية
وكذا في الفعول والفعولة كالالية بمعنى القسم فهي اما من فعولة او من فعيلة وهو واوي للالوة بمعناه وكذا
في اسم مفعول ليس الضمة فيه على الواو ولا هو من باب رضي كمغزو ويقال ارض مسنوة ومسنية وقد جاء في فتى مع كونه
يائيا فتو على الشذوذ ثم اعلم ان البحث لما كان في انه قصر لم يتجه عليه ما اورده التفتازاني من ترك نحو
كسوير وديوان واسيود ويغزو يوما وطوية وحيوة في الاعلام فانها خرجت عن الطرف حقيقة او حكما
على ما حققنا مع الدليل فلا تحرص على الدخل الدخيل • ولما اراد اختبار الطالب • بما عرف المطالب على ما هو
عادة المخاطب • ثم اقامة اعوجاجه في المراهب • فان الاحسان بالتمام في المحاسب • قال وتقول ايها الطالب
لو علمت المآرب على دفع العرب العارب • والا فقد وقعت في العائب • تضييع عمرك مع انواع المثالب •
في مضارع رأى ظرف لتقول مقوله يرى من الرؤية او من الرأي او من الرؤيا اذا زدت عليه حرفا في بناء
صيغته وسكن راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها الى ما قبلها بان يردنا ترى هي او انت ترين ايتها المرأة

او النساء اكتفى به جمع المؤنث المخاطبة تريان تثنية الثلث يرين بفتح الراء وسكون الياء ترون انتم ترين
انتن هكذا في بعض النسخ ارى انا نرى نحن ثم اشار الى المخالفة في المصدر والاكتفاء المذكور بقوله فيتحد لفظ
الواحدة المخاطبة وجمعه اى وجمع لفظها وهو ترين والتقدير اى تقدير الاصل مختلف ترئيين فيها وترأين فيه
فالفارق هو القرينة ثم شرع في بيان تغيراته فيحذف الهمزة في السعة بعد نقل حركته او اخذها للساكنين
الراء والهمزة حذفا وجوبا اى واجبا وينقل حركتها المأخوذة الى ما قبلها اى قبل الهمزة المحذوفة وهو الراء
ليبقى اثرها ولئلا يلزم ساكنان وذلك الحذف والنقل في الجميع اى في جميع تصرفات مضارع رأى وهذا يشعر بان النقل
بعد الحذف ويؤيده قوله ثم تقلب وان لم يدل الواو على الترتيب وما في المهموز فعلى عكسه ثم اشار الى المذهبين
كما عرفت ثم اى بعد الحذف والنقل تقلب اللام الذى هو الياء في غير التثنية لا فيها لعدم شروط القلب المذكور فيها
الفا لتحركها اى الياء وانفتاح ما قبلها بالفتحة المنقولة من الحرف الاصلى ثم تحذف الالف المقلوبة في جمع المذكر
غائبا او مخاطبا وفي الواحدة المخاطبة من يرى لاجتماع الساكنين الالف وواو الضمير او يائه كما اى كحذف
الذى عرفته في يخشون فلا حاجة الى بيان التخصيص وكذا اى كما يجب حذف الهمزة من مضارع رأى للكثرة
مع الاجتماع في الفعل الثقيل على ما بينه يجب حذف الهمزة التى هى العين من امره اى من امر رأى مطلقا
ونهيه مطلقا لوجود العلة المذكورة فيهما ايضا لان الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم ان
لم يمنع مانع ولا يجب حذفها وان كانت متحركة صحيحا ساكن ما قبلها في غير هذه الثلثة المضارع والامر
والنهى من رأى لانتفاء تلك العلة مع قلة المستتبع المقوى نحو رأي ورئي ومرأى ومرأى وأرأى وأرى
ولما كان في تصريف امر الحاضر خفاء بكثرة التغير وبقائه على حرف وحرفين بدون اللواحق وبهذا قيل جدا
قال وتقول ايها الطالب رَهْ فانه الصواب لا ارأ ولا ارئ ولا ارئِ فانها خطأ فهو امر معنى لو جرا
لفظ فانه ابلغ في مقام التعليم ولذا اعاده واكده وقس عليه ريا روا ري ريا رين اوزانه ف فيا فوا في فيا فلن واصل
المرفوض قياسا على الصحيح ارأ اى كافتح وفي بعض النسخ ارأ وهو من الف لما بعده خفف همزة العين
على احد القولين ثم استغنى عن همزة الوصل بسبب حركة الراء لعدم الاحتياج اليها وسقط لامه الياء
للوقف المختار فصار على حرف واحد الفاء فلزمه اى رأى المعزو المذكر الهاء اى لحوقها اليه في حالة الوقف

القطعي

القطعي لا القابل للجزم وذلك لامكان الوقف لانه لا يكون الا على الساكن فانه على المتحرك قبيح جدا
وايضا لا يبتدأ الا بالمتحرك ولما لم يمكن الجمع بينهما في حرف واحد احتاجوا الى زيادة حرف ولم يزيدوا حرف العلة
لمكان اللبس معه فزادوا ما يشبهها وهو الهاء وهو مكتوب صورة وملفوظة لفظا في الوقف بخلاف الوصل
فانها فيه مكتوب صورة فقط كوره يا زيد وكذا اى كما يجب حذفها في الثلثة المذكورة يجب حذف همزته اى همزة رأى لو نقل
الى باب الافعال في جميع تصاريفه باب الافعال ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا او فاعلا او مفعولا او مكانا او زمانا
او غيرها وذلك لوجود العلة المذكورة في بعضها وكثرة المستتبع معانى بعض وان لم يكن في المتفقة خفاء قياسا
على متفقة الاول اشار الى شمول الجميع المذكور فقد عرف المختلفة نحو ارى يرى أرِ اصله ارأى لا ارأى اصله ارأ مرٍ اصله مرئي اسم فاعل
مرى اصله مرأى اسم مفعول ونقائه خففت همزتها بالحذف والنقل ثم حذفت كسرة الياء في الاول وقلبت الفا في الثانية
فحذفت الياء او الالف للساكنين وكتب الياء في الثاني دون الاول لان الكتابة تابعة على الابتداء والوقف
ووقف الاول بحذفها فلذا حذفت في الكتابة كقوله تعالى ما انت قاض ووقف الثاني على الالف بحذف التنوين فكتبت
على صورتها فيه وقيل للفرق بينهما ولم يعكس لخفة الثاني بالفتح وثقل الاول بالكسر والعدم اخف في الكتابة
تعاد لا بينهما ارائة واراءة قدم الاول لكونه مستعملا شد وقيل بالعكس للموافقة لما سبق اصلهما
ارأى بكتابة صورة الف واحد احترازا عن التكرار خففت همزة العين على الطريق المعروف ثم عوض عنها
اى عن الهمزة المحذوفة التاء في الآخر كما في اجازة لئلا يلتبس بغيرها اى ارواء فخرج الياء التى تقلب همزة ان لم تكن
بعدها التاء عن الطرف الذى هو شرطه فلم يجب قلبه همزة لكن لما كانت التاء عارضة غير لازمة بان تكون فارقة بين المذكر
والمؤنث في الصفات كسقاة وتاء الوحدة القياسية وكذا الف المثنى الغير اللازمة كخورزان فيحفظ بخلاف
تاء اسم العين فانه للفرق بين مفرد وجنس بالتاء او للعلمية فانه يساهل قليلا على ما عرفت وكانت الياء واقع حكما
في الطرف ومن جعل كان فعلا كان متعديا فجاز قلبها اى قلب الياء بعد قلبها الفا همزة فجاز الامران ولما فرغ من اعلال
ما فيه حرف علة من المعتل شرع ما في حكمه وان لم يكن من هذا الباب اى الاوعده كما هو شان اولى الالباب والله اعلم بالصواب
وحكم سلقى يسلقى من باب الفعللة من ملحقات الرباعى واسلنقى يسلنقى من باب الافعنلاء من ملحقات السداسى
كحكم رمى يرمى الذى قد عرفته فلا حاجة الى التعانى في تعليله للاشتراك بينهما في كيفية العلة وان لم يكونا قسمين

في الحقيقة وقس على ما قلنا قوله تسلقي يتسلقي من ملحقات تدحرج فحكمه حكم سوى يسوى الذي قد تعلمته بلا فرق لاشتراكهما
فيها وان لم تكن هذه الابواب الثلثة ناقصة في الواقع لعدم صدق تعريفه عليه ولم يذكر مثل جهور وتجهور وهوقل
وتهوقل وجورب وتجورب لما عرفت من عدم جواز الاعلال في الملحقات في غير الآخر ولما تميز اعلاله وعومه بمزيد تخصيص
وعسر ضبطها على المبتدي واوجب عليه الملالة بين حاصلها على الاجمال تسهيلا له بلا املال فقال فظهر مما
ذكرنا منها ان كل ناقص وادي او يائي من اي باب كان اذا اتصل به اي بآخره واو او ياء فاعلا او اعرابا
لغير التثنية صفة للياء اي ياء كائنة لغيرها فان اتصلت بها لا يعل بخلاف لامه مطلقا فعلا كان
الناقص او اسما لاجتماع الساكنين نحو غزوا اصله غزووا وهم غازون اصله غازوون قلبت الواو
الاولى ياء ثم حذفت ضمتها ثم الياء ثم بدلت كسرة الزاي ضمة للسلامة وتوزين بكسر الزاي اصله توزوين وغازين
اصله غازوين وكذا اي كما يحذف لامه على التقدير المذكور يحذف ان اتصل به اي بآخره التاء الساكنة المختصة
بالماضي ولو تحركت تلك التاء بسبب الف التثنية اذا كان ما قبل لامه اي لام الناقص مفتوحا لانه تقلب الفا
فاجتمع ساكنان ولدفعه حذفت نحو غزت اصله غزوت وغزتا واشترت واشترتا اصلها اشتريت واشتريتا
وسلقت وسلقتا واسلنقت واسلنقتا وتسلقت وتسلقتا وما هو مفتوح ما قبل لامه ملابس بخلاف ما هو
مكسور ما قبل لامه مع فتح لامه نحو خشيت وخشيتا ولو مجهولين واعطيت واشتريت مجهولين لان شبه الالف
كما مر وبخلاف ما هو مضموم قبل لامه ايضا نحو سروت واذا لم تفتح اللام في هذين الصورتين اعني الاسكان كما عرفت او
يحذف لامه اذا اتصل به التنوين ولم يكن ما قبل لامه اي لام الناقص ساكنة والا فلا يعل كما مر نحو غزو ورمي
نحو غاز ومعط اصلها غازو ومعطو قلبت ياء ثم اعلت بالاسكان ثم حذفت للساكنين او يحذف ان دخله الجازم
مطلقا ولم يكن اي لم يوجد في آخره ضمير فاعل ليكون علامة للجزم نحو لم يغز يحذف الواو للجزم وكذا لم يغز وكذا اغز حذف
الواو علامة للوقف وقوله في ما عداها اي ما عدا المذكورات لامه اي لام الناقص متعلق بقوله ثابت قدم للحصر
او للاهتمام وجه الثبوت انتفاء الموجب مما ذكرنا من القيود فعليك بالصعود هذا ما ذكر من الناقص
ولنلتفت الى اللفيف ليكمل عدة الناقص انجاز الوعد واستيصالا لانتظار الناقص وازالة لنقصان الناقص
رتب نظم امري الناقص واللفيف في اخوان الكمال واحفظ من ريب الناقص الباب السابع من الابواب السبعة المذكورة عليها

في اللفيف

في اللفيف ولما كان البحث عن الشيء يتوقف على معرفته اولا وطال العهد واختلف الطبايع والاذهان
عرفه هنا كما في اول الثاني فقال وهو في الاصل اما بمعنى الملفوف او بمعنى الملتف كالبديع وفي عرفهم ما اي
غير سالم كما مر في الثاني من حروف اصوله التي يعبر عنها بالفاء والعين واللام حرفا علة واوين او يائين او مختلفين
والف حال الالف بما مر فلا تطلب الفا فان المجد يعرف بالمرة ما لا يعرف الكامل بالالف واما ما كان جميع اصوله حروف علة
لم يجئ الا واو ولا يجئ منه الفعل اصله ويو عند ابي علي لكراهتهم في الكلمة من الواوات ولم يجئ في الصحيح الا ببت وددت
وعند الاخفش بتقدم تقدم الياء عينا على الواو لاما والاياء وجي منه تصليبي عند الجمهور قلبت الياء الثانية
الفا والثالثة همزة ويوى عند ابي علي كما عرفت تحقيقه وذلك قسمان والقسمة تقتضي ثلثة بهذا ان
وفاء وعين نحو يوم وويل وبين لم يجئ الاشتقاقية الا من الاول فلم يدخل في المقسم ولذا لم يدخله في الاقسام
الاول لفيف مقرون والثاني لفيف مفروق ولما كان لكل منها احكام خاصة فصل الاول اولا لتقدم الفاء
على العين فقال اما اللفيف سمي به لالتفاف الحرفين في كلمة المفروق سمي به لانفصال الحرفين … اي اللفيف
كان فاؤه ولامه حرفا علة يائين كما في يديت وهو قليل او واو فاء وياء لاما كوقي وهو كثير ولم يجئ ما فيه واوان
ولم يسمع عكس الثاني ولا يجئ المفروق من ابواب الثلاثي بالاستقراء الا من باب ضرب الثاني نحو وقي يقي ومن باب علم
الثالث في هذا الكتاب نحو وجي يوجي ومن باب حسب السادس نحو ولي يلي ويجمع المفروق مع مهموز العين لجواز
ان يكون الفارق همزة لانها ليست بحرف علة في الصحيح على ما عرفت نحو وأى كرمى يئي كيقي وحكم فائه اي فاء المفروق
في الحذف عند موجبه والثبوت عند عدم الموجبين والقلب عند مقتضيه كحكم فاء المثال الذي قد عرفته فلا حاجة لك
في التكرار مع المثال نحو يقي مثال للحذف اصله يوقي ويلي اصله يولي وميقي اصله موقي اسم آلة منه واتقي يتقي مثال لا
للقلب ولم يمثل بالثبوت لان ما عداها مثال للثبوت اكثر من ان يفوت فله السكوت وحكم لامه اي لام المفروق
كحكم لام الناقص الذي قد عرفته مرتين تفصيلية وجملية في جميع الاحكام من القلب والاسكان والحذف والثبوت
وتقول ايها الطالب اذا سئل عليك تصريف امر وقي خاف فيه خفاء كما رأيته في مخاطب امره اي امر وقي المعلوم المستقي
بالامر بالصيغة وامر الحاضر قه قيا قوا قي قيا قين واصل قه … على تقدير اشتقاقه من توقي المحذوف ومن تقي
المستعمل في حذف فائه حملا على مضارعه واستغني عن همزة الوصل كما اي كالاستغناء الذي في لغة عد حملا على المضارع

وحذف لامه علامة للوقف كما في ارم فبقي ق بعد الاعلال على حرف واحد هي العين فلزم الهاء اي هاء السكت
في حالة الوقف ليصح الوقف مع الابتداء واما اللفيف المقرون سمي به لاقتران حرفي علة فيه اي لفيف كان عينه
ولامه حرفي علة واوين كقوة وبو او ياءين كحي وعي بها قيلان او واوا عينا وياء لاما وهو اكثر كطويت ولذا
حمل عليه عند خفاء الامر فيما في اصله ذا مي اسم الاشارة ذوى لا ذوو ولم يات عكسه لان الوجدان يكون الاخير
اخف مما قبله لثقل الكلمة كلما ازدادت حروفها مع موطئ اقدام الحركات الاعرابية وواو حيوان بدل من ياء
عند سيبويه لثقل الياءين وخص الابدال بالثانية لانه حصر فيها خلافا للمازني وليس في حييت دليل على كون الثانية
ياء لجواز ان يكون كشقيت ورضيت قلبت الواو عنده ياء لانكسار ما قبلها لكن سيبويه لعدم نظيره في كلامهم على تقدير
اصالة الواو ولا يجي المقرون من ابواب الثلاثي الا من باب ضرب كطوى فلما لم يعل عينه فلم يجر فيه جميع احكام الاجوف
ففي تعريفه نوع خفاء ولذا عرفه بطوى يطوي اطو لا تطو نهي طاو ومطوي اصلها طاوي ومطووي طي مصدر
اصله طوي كقول اجتمعت الواو والياء فيه وسبقت احديها وهي الواو هنا بالسكون فتأخرت الاخرى بالحركة فوجد شرط
الادغام فقلبت الواو ياء ليمكن الادغام فادغمت المقلوبة في الاصلية والامر من باب علم نحو روي يروى كرضي يرضى
ولما كان في التعريف كالاول تركه اكتفاء ولم يجي من غيرها بالاستقراء ويجتمع المقرون مع المهموز الفاء فقط نحو اوى كشوى
ولما كان لنحو حيي احكام خاصة لم يكن في نحو طوى فصله فقال فان كانا اي عينه ولامه معا ياءين نحو حيي وعيي يجوز الادغام
قال سيبويه وهو اكثر لان اجتماع المثلين المتحركين مستثقل وقد يكسر الفاء حين الادغام بنقل حركة العين بعد سلب حركة
الفاء اليه في المجهول نحو حي وعي مثل لي بالضم والكسر ومن قال في المعلوم فقد غلط كذا حققه بعض الفحول والاظهار
اي عدم الادغام وهو كثير عرف في ماضيه اي في ماضي ذلك المقرون ظرف للجواز حال كونه من الثلاثي المجرد ويشترط
في جواز الادغام في مثله لزوم حركة الثاني نحو حيا الحيين مثل حيوا حيث حينا قال الشاعر
عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامة واما ان كانت حركة الثاني لاجل حرف عارض غير لازم لم يدغم كما في محيية
محييان فان الحركة لتاء الصفة ولالف المثنى عارضة وكذا الحركات الاعرابية كقوله تعالى على ان يحيي الموتى وقولك
رايت محييا واما ان كانت لازمة في الواقع كحي او لاجل حرف عارض لازم كما في تحية واحيية جمع حياء
جاز الامران اذ التاء في مثله لازمة بخلاف تاء الصفة وكذا يجوز ان في جمع عي اعيياء واعياء للزوم الالف

والادغام

والادغام في هذا النوع ايضا اولى كما في حي واحي فان قيل فهلا لم يشترط لزوم حركة الثاني في باب يرد ويمس
كما شرط في باب حيي قلنا لان سلطون الحركة في الحرف الصحيح الاخير لازم الا ان يدخله ما يوجب سكونه
مثل لم يردن ولم يرددن واما في المعتل نحو رايت محييا فيكفي الثاني بلا دخول شيء كمحيي فلم يردا
ادغام حرف فيما هو كالساكن ثم اعلم ان الياء الاولى اذا ظهرت وجوبا كما في احيية وجوازا كما في حيي
وانكسرت فاخفاء كسرها احسن من اظهاره ليكون كالادغام فان الكسر مستثقل واما ان انفتحت
كما في حييان تثنية الحيا جاز الاخفاء والتبيين اولى لعدم الاستثقال وتمام الطول الاظهار حيي
حييا حيوا منهيا الى اخره هو حيينا ولا يعل فلم يدغم غير حيوا لكن لا يدغم انما استثنى جمع المذكر الغائب
منه فانه اي الشان يجوز فيه ان يعل ويقول حيوا كرضوا كقوله حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا ويجب
الادغام في الصفة اي في صفة المشبهة لسكون الاول وحركة الثاني فانه من قوي موجباته بخلاف حركتها
ولذا لا يجوز الاظهار في الاول الا في حرف العلة نحو قوول بخلاف الثاني فانه اكثر من ان يحصى نحو حي حيان
دون احياء للعنصر ولا يجوز الادغام ولو وجد موجبه في غيرها اي في غير الماضي المذكور والصفة المشبهة
نحو حيين الى اخره لما ليس فيه موجبه ويحيي اصله يحيي فتقدم الاعلال فقلبت الياء الثانية الفا هذا
مضارع المدغم والمظهر واحيي يحيي من الاحياء اصلها احيي يحيي وحايي يحايي من المحاياة
اصلها حايي يحايي واستحيي يستحيي من الاستحياء اصلها استحيي يستحيي بحركتها في الكل
فاجتمع علتا الادغام والاعلال فيقدم الاعلال ويعل اخره اي في الكل كالناقص بقلب الفاء والاسكان
وذلك لان الاعلال تغير الاخر والادغام تغير في الوسط والاول اولى وارجح ولذا ابتدأ بادغام ائمة قبل قلب الهمزة
الساكنة الفا كما مر واعلم ان في استحيي لغتين لغة الحجاز استحيي يستحيي بيائين وفي الحديث اذا لم تستحي فاصنع
ما شئت ولغة تميم استحى يستحي بتحريك الحاء وحذف احدى الياءين كما حذف اول المثلين في احست وظلت
لالتقاء الساكنين والاعلال في المثنى استحايا كاستباعا قاله المازني وان كانا اي العين واللام معا
واوين فلا يدغم بل يمتنع لا في ماضيه ولا في غيره من التصاريف الا في المصدر للدلالة على الاصل المرفوض

نحو قوي يقوى اصلها قوِو يقوَو بدليل القوة فاجتمع علتان وقلبت الواو ياء للزوم الاعلال لما ذكرنا انفا
او لان هذا القلب اخف من ادغام الواو في الواو والطريق المؤدي الى زيادة الخفة وقت التردد اولى بالسلوك
مما ليس كذلك فيها اي في الماضي والمضارع منه لما مر من الوقوع رابعة فصاعدا او من انكسار ما قبلها ثم قلبت
الياء المقلوبة في المستقبل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقيت على حالها في الماضي لعدم الموجب فيه وتقول
في المصدر من قوي قوة بالادغام وجوبا كما في حيّ حيّان لما ذكرنا من مزيد قوة هذا الموجب بخلاف الحركتين
وحكم عينه اي عين المهموز مطلقا وكذا فيه الموجب كحكم الحرف الصحيح وعينه لا يعل وشذ الغاية والراية اصلهما
الغيية والريية بفتح العين فقلبت الفا فلم يعل لامهما لئلا يلزم الاعلالان وحكم لامه كحكم لام الناقص بلا فرق
من القلب والحذف والاسكان والثبوت واسم الزمان والمكان وفي بعض النسخ اسما الزمان بالمثنى والاول اصح
منهما اي من المزوق والمهموز كما عرفت في الناقص فتدبر اليه فان الامل معزز فلا يغرنك الغرور فاما ينزغنك منه
نزغ فاستعذ بالله انه هو السميع العليم نحو موقى وموقي ومطوى ومادي بفتح العين فيهما هذا آخر الابواب السبعة
فنتمم مسائلها كفاية ان تستحصلها بمزيد العناية اليها لكتاب نحوه هذا تحصيلها وان قراتها فلا بد لك من التمرين
لك بمسائل التمرين التي وضعوها وان لم يثبت في كلامهم لا يستعمل في الكلام لمعنى فقط وهو ثمار خلافا
حيث جوز صوغ وزن ثبت في كلامهم مثله نحو ضرب جعفر وضربب كشربب بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم مثل
البناء من ضرب كجالينوس وخلافا للجرمي فانه لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنى والاول هو قول الاخفش
حيث جوز صوغ وزن لم يثبت في كلامهم ايضا للامتحان بان يقال لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم
كيف تنطق به وفائدة تدرب اكثر مسائل هذا الفن ونظيره التجربة بالاوزان فنقول اذا بنيت من كذا
لفظة مثل كذا فكيف تنطق به ففيه بعد البناء ثلثة مذاهب الاول وهو للجمهور انك لا تزيد ولا تحذف
في الصيغة المبنية الا ما يقتضي قياسها فقط النظر الى الحذف والزيادة الثابتين في الصيغة الممثل بها
قياسين كانا فيها كحذف الياءين من محوي او غير قياسي كحذف اللام من اسم فتقول مضربي من ضرب على وزن محوي
ودعو من دعا على وزن اسم ولا تقول مضري وادع اذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف وهذا
هو الذي قالوا هو الحق اذ لا يعل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها الا اذا كان ذلك الغير اصلها كما في اقام

وقيام

وقيام والثاني وهو لابي علي انك تحذف وتزيد في المبنية ما زيد او حذف في الممثل بها قياسا مثل مضري في مضربي لان حذف
الياءين في محوي قياسي واما ان كان في الممثل بها غير قياسي لم تفعله في المبنية نحو دعو من دعا كاسم فان حذف اللام في اسم
غير قياسي والثالث وهو للباقين انك تفعلها في الفرع ما فعلته في الاصل قياسا او لا نحو مضري وادع مثل اسم
ودعٍ مثل سم لان الوضع تمثيل الفرع بالاصل ثم هذا الخلاف كله في الحذف اما الزيادة فلا خلاف في انه يزاد في الفرع مثل ما في الاصل
الا اذا كان المزيد عوضا من المحذوف ففيه الخلاف كهمزة اسم وكذا لا خلاف في انه يقلب في الفرع نحو ما في الاصل مثل رضب
كابس كدعايا على وزن صحائف اصله دعائو فلم يكن في الاصل حذف ولا زيادة لم يختلف في دعايا بل اعل علة
اقتضاها وهو وهي قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء التي بعدها الفا واذا تقررت هذه القواعد عندك فنقول
وعلى الله نتوكل واذا بنيت من عمل مثل عنسل قلت عنمل ومن باع بنيع ومن قال قنول باظهار النون للبس
ومثل قنفخر من عمل عنمل ومنهما بنيع وقنول بالاظهار للبس بعكسه ومن الرمي مثل حصيصة قلت رموية
كرهوية في النسب ومن الرمي مثل حلكوك قلت رموي اصله رميوي ثم رميي ثم رموي ومن الرمي
ايضا مثل خيتعور قلت ريموي والاصل ريميوي قلبت الواو ياء وادغمت في الاخرة ثم كسرت الضمة وقلبت
الياء واوا ومن بكى مثل خنفقيق قلت بنكوي اصله بنكيي ومن حيي مثل احمر قلت احيي بقلبها الفا
ثم ان ادغمت كافتتل قلت حيّ وان لم تدغم قلبت الثانية واوا نحو احيوى كالحيوان ومن حيي مثل هدبد
او جندل قلت حييا وحيا بحذف الثالثة نسيا وقلب الثانية الفا وجاز لك قلب الثانية واوا كحيوان فسلم
الثالثة لزوال اجتماع الياءات فيصير حيويا وحيويا ومن قضي مثل جحمرش قلت قضيا بحذف الآخرة وقلب الثانية
الفا ولك قلبها واوا كقضيو ومن حيي مثل جحمرش قلت حييي باربع ياآت ادغمت الاولى في الثانية فيصير كحياء
وقلبت الثالثة واوا فتسلم الرابعة نحو حيوي اصله حيويي اعل كقاض ومن حيي مثل سلسبيل قلت حيويي
ومثل قرطعب قلت حيّي بلا قلب ولا حذف لان تشديدها قواها ومثل قذعمل قلت حييي ادغمت
الثانية في الثالثة وحذفت الرابعة ولم تقلب المضعفة واوا لانها بالتضعيف كالصحيح نحو حيي
ومن قضى مثل قذعمل قضيية ولم يجوز المازني في مثله قضوية وغيره جوز مع قضوية قضيية
بتشديدين ومن شوى مثل عضفور قلت شوّيوي قلبت الواوين ياءين وادغمتا في الياءين

فصار شُيَيّي بكسر ضمة المشددة الاولى ويجوز كسر الفاء ايضا كما في عِصِيّ ومن طوى مثل بَيْقُور قلت طَيْوُوي
قلبت الواو الاولى ياء فادغمت الياء الساكنة فيها ثم قلبت الواو الثانية ياء وادغمت في الاخيرة ثم كسر الياء المضمومة
فصار طَيِّيّ ومن وأيت مثل إبْلِم أوْءٍ ومن أويت أُوٍّ ومن اويت مثل اِجْرِدّ اِيَّيٍ ومن اويت اِيٍّ فيمن قال
أُحَيٌّ واِيٍّ فيما قال أُحَيّ اصله اِوْيٌ فقلبت الواو ياء كميزان ثم اعل اعلال قاضٍ واصل ايّ ايوي قلبت الهمزة
ياء وجوبا كما في ايت فصار ايوي اعل اعلال سيد فصار اَيَيّي فحذف الثالثة نسيا فيدور الحركات الاعرابية
على الياء المشددة ومن اعله اعلال قاضٍ قال جاءني ايٍّ ورأيت اياً ومررت بايٍّ ومن وأيت مثل اَوَزّة
اَيَّاةٌ اصله اَوْأَيَةٌ قلبت الواو ياء وهي الفاء ومن اويت مثلها اياة وهو ايضا اصلها ايوية قلبت الياء الفا والهمزة ياء
فصار ايواة ثم اعل اعلال سيد صار اياة وسئل ابن جني بن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففا مجموعا
جمع السلامة مضافا الى الياء فتحير فقال ابن جني اوَيّ اصله ووأي اعلت الياء كما في فتى فصار ووأى
فاذا خففت همزته بالنقل والحذف قلت ووى ثم قلبت الواو الاولى همزة فصار أوًى فاذا جمع جمع السلامة بالواو والنون
صار اَوَوْن ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون وبقي اَوَوْيَ ثم قلبت الواو الثانية ياء وادغم كما في مسلمي
ومن باع مثل اِطْمَأَنّ قلت ابيعّ ومن قال مثل اغدودن قلت اِقْوَوَّل وقال ابو الحسن اِقْوَيّل للواوات
ومن قوى مثل بيقور قلت قَيُّوّ والاصل قيووو قلبت الاولى ياء وادغمت فيها وادغمت الواو الثانية في الثالثة
ولم يقلب لكونها في الموزون كغزوّ ومن حوى وقوى مثل صَيْرَف قلت حَيًّا وقَيًّا والاصل حيوي وقيوو
فادغمت الياء في الواو بعد القلب وقلبت اللام الفا ومن قوى مثل نزوان قووان لا ادغم كرووان
هذا عند سيبويه وقيل قويان ومنه مثل فَعُلان بضم العين قويان ومن حيّ مثله حَيُيان ومن حيي
مثل فعلان بكسرها حَيِيان وحيّان بالادغام كما مضى ومن قوى مثل قويان بقلب الثانية ياء كما تقدم
الاعلال ومن قوى وشوى وحيي مثل فِعِلان بكسرها قلت قِيّان وشِيّان وحِيّان واصل الاوليين
قيويان وشيويان اعلا اعلال سيد وحذفت الثالثة نسيا ومن اويت مثل فعلان اِيّان اصله اِوْيان
ومن رمى مثل فُعُللة قلت رُمْيُوَة بقلب الاخيرة واوا للضمة ما قبلها ومثل اسحمان منه ارموان ومن حيي
احيوان ومن غزوت مثل فَوْعَلّة بالتشديد غوزوّة ومثل افعلة اغزوّة ومثل فعل غُزُوّ ومثل فعل
غُزُوّ

غُزْوٌ ومثل فَعْل غُزْوٌ ولا يقلب للتشديد ومن القوة كواثل(?) قَوَوِيّ عند سيبويه وقويا عند الاخفش ومثل عَنْتُوَل
قِيًّا اصله قِوْوٌ قلبت الاولى ياء وكذا الثانية وادغم الياء ومن غزوت مثل عِفْرِيَة قلت غِزْوِيَة ومن الرمي
رِمْيِيَة ولا ادغام لئلا يبطل الالحاق لانه ملحق بزبرجة بخلاف احيية ومن الرمي مثل فعاليل قلت
رمايِيّ فصار كالمنسوب الى راية فلك ثلثة اوجه رمائي ورمائيّ ورماويّ وكذا فعاليل ومفاعيل من حيي
حيايِيّ ومحاييّ قال سيبويه ولو حذفت احدى الياءات في جميعها لم يبعد ومن القوة مثل فعاليل قواويّ
ولا يعل الواو لعدم الاثقال بهذا آخر ما اردنا ايراده ولك ان تقيس على هذا ما لم نذكره بعد اتقانك
الاصول التي اجتنيتها من الفصول فهذا من فضل ربي وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل
العظيم ولما كان للافعال السابقة التي جاءت من الابواب السبعة احكام خاصة غير الاحكام السابقة
اذا اتصل بها نون التاكيد حتى عدها البعض من احكام النحو من جهة كونها حرفا مبنية على هيئة مخصوصة وبعض
من مسائل الصرف من جهة كون ما قبلها في حكم الوسط بمنزلة الجزء الداخل كالضمير اوردها في آخر كتابه رعاية
للطرفين وعملا بالشبهين ولذا فصلها بقوله هذه خاتمة منكرًا لها اي احكام متعلقة لما قبلها معينة
للمقصود من جهة التوضيح والتكثير كائنة في بيان احكام نوني التاكيد الداخلين على فعل من تلك الابواب
ولما كان الآتي من الاجمال لا بد ما يتضح فيه العين بتفصيلها طلب العام فقال اعلم ايها المتعلم بالاحكام
السابقة ايضا انه اي الشان يدخل مطلقا الفعل مفعوله اي في الفعل غير الفعل الماضي والحال لا اياها
في السعة وكذا الاسم لا يدخله النون في السعة ويدخل اسم الفاعل في الضرورة تشبيها له بالمضارع كقوله
يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرن بعدنا السيوفا ونظيره دخول نون الوقاية له في قوله
وليس حاملني الا ابن حمال جل بوله ذلك الفعل حرح الامر باللام او بالصيغة والنهي معلوما او مجهولان
فانها موضوعان للطلب وغير غيرهما حال كونه مما فيه معنى الطلب اي معنى هو الطلب العقلي تضمنا وهو
ما فيه اداة الاستفهام اسمية كانت او حرفية او التحضيض نحو هلا تفعلن او العرض نحو الا تنزلن او التمني
نحو ليتك تفعلن او الترجي في جواب القسم فان الحالف يحلف على ما هو مطلوبه وان كان الجواب خبرا محض
او ما شابهه عطف على الظرفية اي حال كون ذلك الغير ما شابه ما فيه معنى الطلب كالخبر المحض المصدر

بحرف التاكيد نحو لتسفرن وكذا كلما ان شرطية بعدها ما الزائدة جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتيما تفعلن وايما تفعلن
واينما تفعلن او كانت لازمة لها كاذما واذاما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط اذا كان
الشرط مما يجوز دخولها فيه لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل
ويجيء النون اختيارا بعد الافعال المستقبلة غير الشرط التي في اوائلها ما الزائدة لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن
وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها
بلا النهي جزما ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المضارع المقسم عليه مثبتا ان يتعلق به جار سابق نونان
فاعل يدخل اي موضوعتان للتاكيد اي لتاكيد الحدث الفعلي الاستقبالي ولذا لا يؤكد الماضي لعدم الفائدة ولا الحال
لقلة الفائدة وامكان الوقوف على حاله فلا حاجة اليه او لا تمازجه بالماضي فوجوده جزئي احديهما خفيفة
تسمى بها لكونها ساكنة لان الاصل في البناء السكون لا تدخل مع بقاء الهيئة الموضوعة الخفيفة بالتثنية
اي تثنية ولا في فعل كات وجمع المؤنث لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده فخالف هذا القائل خلافا ليونس
او بالعكس على كون اللام للتقوية اي خالفهم خلاف يونس حيث جوز دخولها عليهما مع بقائها على السكون
لان الالف بعد كالحركة كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي هذا هو المروي عنه ولذا خصه بالذكر ولكنه
انما ذكر في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه ولم يستثن الكوفيين كما استثناه لانهم يخرجونها عن وضعها
بان يحركوها بالكسر للساكنين وعليه قراءة ولا تتبعانِ بالكسر والثانية ثقيلة مشددة ولذا صارت
مفتوحة للتخفيف في جميع الافعال الا في التثنية وجمع المؤنث نحو اضربانِ واضربنانِ فانها اي الثقيلة
مكسورة فيهما اي في التثنية وجمع المؤنث لشبهها بنون التثنية في الوقوع بعد الالف وللتنبيه على انها
كالجزء الداخلي في الكلمة الواحدة ولذا اغتفر الساكنان كما فيها على حدها والا فلا اغتفر في الكلمتين وان على حده
ولم يغتفر في الجمع المذكر والمخاطبة للثقل بالطول ويزاد الالف في الجمع المؤنث بعد نونه لتفصل وتفرق الالف
بين النونات الثلثة نونه ونونا التاكيد لتوسط الفاعل الذي حقه في الاخر فاحتيج الى التمييز عن غيره
وكراهة التوالي ولم يحذف احدها لئلا يخل بالمقصود فزيدت بينها الف لكونه اخف بخلاف نحو اطنانّ
فانه فيه في الاخر الذي هو حقه فلا حاجة الى التمييز ولما فرغ من احوال ذات النون شرع احوال ما قبلها
التي

التي هي النون بالاتيان فقال وما قبلها اي الحرف الذي وقع قبل النونين بلا فصل مقرونا مع واو الضمير
في الجمع المذكر مضموم اي مبقّى على الضمة بعد حذف الواو لتدل عليها لان البحث في الابواب الخمسة وحذف
فيها الواو المضموم ما قبلها لا محالة ومن قال وفيما لم تحذف للاطراد فقد خرج عن الصدد ومع يائه
اي مقرونا مع ياء الضمير للمخاطبة مكسور اي مبقّى على كسرته على حاله لتدل على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين
على غير حده مع وجود العلامة ولذا لم يكسر الواو والياء فيما نحن فيه بخلاف الآتي سيأتي ان شاء الله تعالى
فلا تضطرب بمن قال وللاطراد فقد غلط وسهى عن الآتي وكائنا فيما عدا ذلك المذكور من الواو والياء
مفتوح فتحة حقيقية كما في المفرد الغائب المذكر او المؤنث او المفرد المذكر المخاطب او فتحة تنزيلية كما في التثنية
وجمع المؤنث لان الالف منزل في كثير من المواضع منزلة الفتحة فلا يرد انه لا بد من استثنائهما ولولا الكناية
والاعتبار لعمم الحرف كما مر ويحذف من المستقبل الذي يصح لحوقها عليه بسبب دخولها اي النونين النونات
كلها فاعل يحذف سوى الا نون جمع المؤنث فانها لا تحذف به لانها ضمير كالواو في جمع المذكر وذلك لان هذه
النونات اعراب ومدخول نون التاكيد مبني لانها بمنزلة الجزء الداخل فرجع الى اصله فلا يجتمعان ولذا في النصرا
فلما قوي السبب الاصلي اسقط علامة السبب العارضي ويحذف ايضا اي كالنونات بسببه واو الضمير
اكتفاء بالضمة دفعا للثقل بطول الكلام وان اعتبر الالتقاء على حده كما في الثقيلة ويحذف ايضا ياؤه
اي ياء الضمير اكتفاء بالكسرة لذلك السبب بعينه ولم يحذف الف الضمير اكتفاء بالفتحة لذلك السبب مع اتحاده فيه
خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت للالف كما مر فلو حذف الالف لانفتحت النون على ان المد في الالف
اكثر منه فيهما والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالضالين وكذا لا تحذف
في نحو اضربنانّ لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت لوقع في ورطة تخلصت منها فوقع في الصحيح ظرف ليحذف
الثاني فانهم ادخلوا فيها الناقص والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف ولما كان الصحيح معيارا الجميع شرع
على التفصيل فقال نحو ينصرن بفتح الراء وتخفيف النون هل تنصرُنّ بضمها وتخفيفها اصله هل تنصرونَ
فلما اتصل به نون التاكيد حذف النون ثم الواو اكتفاء بالضمة هل تنصرن اصله هل تنصر بالرفع فحذف
الرفع بلحوق النون الخفيفة كما لنون فاجتمع ساكنان فحرك الاخير بالفتحة لانها اخف السكون هل تنصرن

بكسر الراء اصله هل تنصرين حذف النون بالنون والياء باقية هل تنصرن بضم الراء هل انصرن بفتح الراء
هل تنصرن بفتحها مثال للخفيفة ولذا لم يذكر التثنية وجمع المؤنث واما الثقيلة فكقوله هل ينصرن
هل ينصران بكسر النون هل ينصرن بضم الراء هل تنصرن بفتح الراء هل تنصرن بكسر الراء هل تنصران
بكسر النون هل ينصرنان بالالف الفاصلة وبكسر النون هل تنصرن بضم الراء هل تنصرنان هل انصرن
هل نصرن بفتح الراء فيهما فطبق الاصول بالنزع في طريق اللحوق ولذا لما ذكره فقلت لصاحبي لا تحبسانا
بنزع اصوله فاجدز شيحا وقس عليه اي على تصرف الصحيح نحو هل يأخذن الى آخره
وهل يمدن الى آخره وهل يعدن الى آخره وفي الاجوف مع حذف لام الاعراب بسببها يعود بدخولها وتحرك
ما قبلها العين المحذوف واوا او ياء الساكنين لزوالها بتحرك ما قبلها كما عادت لذلك عند لحوق
الضمائر نحو ليصونن وصونن ويبعن ولم يصونن والاصل ليصونن وصونن وبيع ولم يصن ولما
حركت الاواخر بالفتحة بلحوق النون زال المانع فيعود الممنوع هذا حكم الابواب الخمسة واما الناقص
واللفيف مطلقا فيحذفان اي الواو والياء عنهما بدخولها ايضا اي كما حذفتا الحركة ان كان
ما قبلهما اي ما قبل واو الضمير وياءه مضموما او مكسورا لف على طريق النشر الاول للاول والثاني للثاني
وذلك للاكتفاء المذكور للدلالة المذكورة نحو اغزن بضم الزاي او كسرها وارمن بضم الميم او كسرها وقن بضم القاف
او كسرها واطون بضم العين الذي هو الواو او كسرها فخفف المثال باتيانه على الاحتمال للتنوع على الكمال
ولله دره في كل مقال ولله الحمد على كل حال واما ان كان ما قبلها بعد الاعلال مفتوحا حرك
الواو بالضم الذي هو جنسه والياء بالكسر الذي هو جنسه لدفع الثقل وانتفاء العلامة الدالة على المحذوف
لو حذف نحو اخشون بضم الواو واخشين بكسر الياء وابجون من وجي وابجين بالضم والكسر
وفيها ايضاح حاصل آخر ولذا ميزها من اخواتها وهو قوله يعود اللام اي لام الناقص واللفيف
واوا او ياء المحذوفة للجزم او الوقف فيها اي في الناقص واللفيف حال كون تلك اللام مفتوحة
لما مر من ان الفتح اخو السكون او حمل على الصحيح بدخولها اي بسبب دخول النونين نحو ليغزون
بفتح الواو وليرمين بفتح الياء وليطوين بفتح الياء ولم يغزون ولم يرمين ولم يطوين بفتح اللام

في الجمع

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا
معصوب، ستطوف، بشيحا، صوتي، علقت، مما شبلت
من البحر الوافر من ضربه الاول المقطوف
قوله لا تحبسا من الحبس خطاب للاثنين وهو فعل نهي في علته
ومفعوله والجملة مقول القول وقوله اجدز امر حاضر من الافعال
المضاعف فاعله مستتر فيه وشيحا مفعوله والجملة معطوفة على قوله
لا تحبسانا واصل اجدز من جز بمعنى قطع قلت التاء دالا والشيح
بكسر الشين المعجمة وسكون المثناة من تحت وآخره حاء مهملة
نوع من الكلا يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول الكلا
بل اقطع الكلا فحسب دون اصوله خاطب الواحد
خطاب الاثنين لغرض المبالغة والتاكيد هذا معنى
اللفظ بحسب الظاهر ومقصود الشارح رحمه الله
الاستشهاد في تطبيق الاصول بالنزع في طريق اللحوق
كذا قرره مولانا حسن الكردي

بفتح اللام في الجمع والنون محتمل وانت به قميع هذا ما عندي والعلم عند العليم السميع
اللهم كما وفقته لتحقيق الختام يسر القبول له دار السلام واحسن عاقبتنا في الامور كلها
كما احسن عاقبة الختام في آخر شهر نزل فيه الكلام على افضل الخلق عليه الصلوة والسلام
لا امة الذين جعل الله اكرم الامم الكرام وذلك الختم وقت الضحوة الكبرى بعد هجرة محمد المصطفى
في تسع عشر بعد الالف والمائة اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فسبحان الله رب
العرش العظيم والحمد لله رب العالمين تم بعون الله الملك المعين
نمقه العبد الكثير المفتقر الى رحمة ربه القدير الحاج حسن بن سليمان اللهم يا ذا اللطف والاحسان
ويا كثير العفو والغفران ارزقنا اعالي درج الجنان ١٢٣٤

كتبت كتابي بخط جميل ... وجهد كثير وعمر طويل
اخاف اذا جاءني اجل ... يباع كتابي بشيء قليل

يا ناظرا فيه سل الله مرحمة على المصنف واستغفر لصاحبه
واطلب لنفسك من خير تريد بها من بعد ذلك غفرانا لكاتبه

علمله اولوب عامل اوزگی ايدب احيا ... عالم اولوب اسمايه كندوزگی قيل دريا

٢٢١ ٩١٩م

